قراءة في فكر الإمام
الأستاذ الدكتور علي جمعة
وجهوده في خدمة السنة النبوية
المجلد الأول

لشركة الوابل الصيب

للإنتاج والنشر والتوزيع

7 شارع الجمهورية . عابدين . القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: 01208303901 (202+)

01147208173 (202+)

الطبعة الأولى

1441هـ - 2020م

رقم الإيداع: 2892/ 2020

الترقيم الدولي .I.S.B.N

978-977-6802-03-2

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

قراءة في فكر الإمام الأستاذ الدكتور علي جمعة
وجهوده في خدمة السنة النبوية
مجموعة باحثين . إشراف : أشرف سعد.
تقديم الأستاذ الدكتور علي جمعة
ط1-القاهرة: الوابل الصيب للنشر والتوزيع، 2020.
تدمك : 2-03-6802-977-978
1- السنة النبوية.
2 -علوم الحديث الشريف.
3- مناهج الفهم والتأويل للروايات الحديثية.

الوابل الصيب للإنتاج والتوزيع والنشر
تراثنا .... أمانة في أعناقنا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الحق إلى كافة الخلق وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

أما بعد ، فإنه عندما نتناول السنة النبوية المطهرة وقضاياها وعلومها ورواياتها بالدراسة والبحث؛ فإننا في حقيقة الأمر نبحث عن المكون الثاني الذي أسس لهويتنا الإسلامية على مستوى الأمة وعلى مستوى المجتمع وعلى مستوى الفرد، فليست قضية السنة قضية علمية جامدة تخص طائفة العلماء والدارسين فقط، وإنما هي مسألة هوية أمة ومنهج حياة، يخص كل مسلم صغير أو كبير.

وعلى ذلك فالسنة النبوية ومباحثها المتنوعة تمثل مع كتاب الله ومبادئه ومعانيه وأهدافه رؤية شاملة لدين الإسلام، وقراءة عقلية وروحية منضبطة للكون والوجود والحياة، وبَوْصَلة هادية للجنس البشري في حياته على هذه الأرض، وصورة متكاملة لتشكيل عقل الشخصية المسلمة.

وليس تعرضنا للسنة النبوية المطهرة في هذه المباحث مجرد عرض نمطي تقليدي ندرس فيه فقط ما سطَّره الأولون عنها، ونكتفي فقط بتكرار ما أوردوه من المعاني؛ وإنما هو محاولة لبيان منهج منضبط صحيح لقراءة السنة النبوية المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، نستطيع من خلاله تحقيق عدة أمور منها:

- إدراك مكانة السنة النبوية في هوية هذه الأمة.
- استنباط معاني جديدة وكليات علمية وعملية من السنة، وبيان احتوائها على نماذج متكاملة، وقوانين حاكمة لحياة البشر على الأرض.
- العمل على رد وتفنيد الشبهات وسهام التشكيك التي وجهت إلى السنة المطهرة، والتي

يحاول من خلالها المبطلون محو الهوية الإسلامية الخالصة واستبدالها بهوية ومرجعية لا تنتمي لكتاب الله وسنة رسول الله، وبيان كيف يحاولون إخراج السنة النبوية ومعانيها من النموذج المعرفي للشخصية المسلمة.

- بيان أثر السنة النبوية في تكوين الشخصية المسلمة وعقل الفرد المسلم. وغير ذلك من ثمار وبركات لعلوم سنة نبينا ﷺ.

ونحن هنا في هذه المباحث نطلق من الأصول والقواعد وما تم الاستقرار عليه عند أهل العلم في التعامل مع السنة النبوية، وما ظهرت حجيته العقلية، وما تم إنتاجه من المعاني والعلوم، ونزيد عليه ما يستنبط من أدوات للتعامل مع قضية السنة بنظرة شمولية تناسب ما استجد من ضرورات المعرفة والعلوم وقضايا الحياة الفكرية والعملية.

فنبني على الأصول ونطلق من خلالها إلى ما هو جديد، بحيث يحدث التفاعل والتلاحم والامتزاج بين حياتنا الفردية والجماعية بكافة صورها وأحداثها وبين سنة نبينا ﷺ، فنصل بين واقعنا وبين الوحي الإلهي كطريق وحيد للرجوع لهويتنا الصحيحة وتكوين شخصية الأمة المسلمة، التي يظهر من خلالها وجوه الحضارة الإسلامية كالرحمة والتعاون والإحسان والمحبة للخلق من خلال معاني السنة النبوية المطهرة، ونوضح حقيقة صلاحية ما نملكه من معاني الوحي الإلهي بشقيه (الكتاب والسنة) لتحقيق معاني الإنسانية وبناء الإنسان فكريًا وماديًا، وبيان قدرتنا كأمة مسلمة أن نوجد لأنفسنا مكانًا على خريطة الحضارة المعاصرة، بل نستطيع أن نقود نحن هذه الحضارة كما فعلنا من قبل في ظل قواعد وأسس من التعاون والتآخي الإنساني، الذي هو أحد مظاهر تحقيق خلافة الإنسان في الأرض، وأحد أهداف القرآن الكريم والسنة النبوية.

والمنطلق لدراسة قضية السنة النبوية والإحاطة بها هو حصول التصور والإدراك الصحيح لمعنى النبوة والرسالة والوحي بعامة، وفي حق نبينا محمد ﷺ بصفة خاصة، فنحن كأمة

مسلمة نعتقد أن سنة نبينا ﷺ بمفهومها الكلي العام هي: بيان إلهي معصوم ظهر في حال ومقال وأفعال وإقرار النبي ﷺ، وهي التطبيق المعصوم لكلمة الله المطلقة عن الزمان والمكان.

وقد رأينا أن يتم عرض قضية السنة النبوية المطهرة من خلال عدة محاور أساسية يندرج تحتها عناصر متعددة:

– تمهيد بين يدي السنة النبوية.

– النظريات الحاكمة كمداخل لدراسة النص المقدس.

المحور الأول: قضية حجية السنة وأثرها ومرجعيتها في الشريعة الإسلامية بمفهومها الكلي الشامل، وذلك من خلال نظرية الحُجِّيَّة.

المحور الثاني: قضية توثيق السنة النبوية.

وفيه إثبات صحة النسبة لما هو بين أيدينا من السنة لرسول الله ﷺ والطرق العلمية لتحقيق هذا الإثبات، وأدوات تحقيق ذلك من خلال نظرية التَّوْثِيق «نظرية الإثبات».

المحور الثالث: قضية فهم السنة كليًّا وجزئيًّا وإدراك محاورها الأساسية من خلال نظرية الْفَهْم، ونظرية الْقَطْعِيِّ والظَّنِّيِّ.

وفيه: القراءة الكلية الجامعة بين السنة المطهرة والسيرة النبوية «الجملة الواحدة»، مع مراعاة الفرق بين منهج النبي وعصر النبي ﷺ، وبيان اتساع معاني هداية السنة فلا ناسخ ولا منسوخ في السنة، وإيضاح النماذج البينية.

المحور الرابع: أثر السنة النبوية في تكوين الهوية المسلمة من الجوانب المختلفة.

وفيه بيان الجانب الأخلاقي في السنة النبوية واحتواء السنة المطهرة على منظومة متكاملة للقيم والأخلاق، وبيان ارتباط الأخلاق بالعقيدة في السنة النبوية، والقيم النشطة الفاعلة، عالمية القيم الإسلامية، والسنة وتكوينها للعقل المسلم، والسنة وتصحيحها المفاهيم وصيانة

الأمة من التيارات المنحرفة.

المحور الخامس: ما يثار من الشبهات حول قضية السنة النبوية.

فالله نسأل أن نوفي هذا الإمام العلامة مجدد العصر وإمام هذا المصر الأستاذ الدكتور علي جمعة بعض حقه، وبعض ما يستوجبه واجب الوقت علينا من إظهار هذا الفكر التجديدي والفهم الأصيل لعلوم سنة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم المرسلين، وبها يوقف الأمة على أقدامها مرة أخرى ويشعرها بجلال دينها وجماله.

والله من وراء القصد ومنه الهداية وعليه التكلان.

***

تمهيد

عند التعرض للسنة النبوية المطهرة بالدراسة والبحث والاستنباط يجب أن يكون لدينا تصور صحيح عنها، وكما قيل في قواعد التفكير والمنطق: «الحكم على الشيء فرع عن تصوره» فلا يمكن لنا أن ندرك أبعاد قضية السنة ومحاورها ومتعلقاتها وتطبيقاتها وليس لدينا تصور صحيح عنها وعن ماهيتها.

وهذا التصور الصحيح يأتي من إدراكنا لمعاني النبوة والرسالة من حيث الوجود والمظاهر والمعالم المادية المحيطة، وطبيعة شخصية الأنبياء وخصائص الرسل ووظيفتهم على هذه الأرض، والكيفية التي تم بها أداء هذه الوظيفة، هذه الإدراكات تؤدي بنا إلى حصول التصور الصحيح لمعاني وحقيقة سنة نبينا ﷺ، مما يمكِّننا من الانتقال بعد ذلك إلى مناقشة الأمور المتعلقة بها من حيث حجيتها وموقعها من الدين ووظيفتها الشرعية؛ إذ كيف نناقش متعلقات أمر نجهل جوهره وطبيعته وملامح تكوينه، وكيف ظهر إلى الوجود.

ولكي يحيط الإنسان بقضية النبوة بشكل صحيح يجب أولًا أن تكون قضية الألوهية مستقرة في عقله وقلبه على وجه منضبط صحيح وإلا لوقع الخلل، فهي كالمقدمة التي تليها النتائج، فيجب أن تكون معرفة الإله سبحانه وما يتعلق بوجوده وأسمائه وصفاته وأفعاله معرفة صحيحة؛ قطعية لا ظنية، ثابتة غير متغيرة.

قضية الألوهية:

يعد القرآن الكريم بيانًا متكاملًا يستطيع الجنس البشري من خلاله أن يكوِّن المعتقد الصحيح حول قضية الألوهية، ويتعرف من خلاله على الإله الخالق سبحانه وتعالى؛ فهو الخطاب الإلهي الأخير لأهل الأرض، الذي يحمل دلائل القوة والصدق بين ثنايا حروفه وكلماته وآياته؛ فخصائصه لازمة له ليست مستمدة من أي عوامل خارجية أخرى؛ لأنه كلام الله الذي لا يتبدل ولا يتغير، ولذلك تنقاد له النفوس وتستسلم له القلوب وتخضع لبراهينه

العقول.

فالقرآن الكريم ينطلق في خطابه للبشر حول قضية الألوهية ومتعلقاتها منطلقًا عقليًّا، يورد فيه الأدلة والبراهين على صدق الدعوى وتوافقها مع العقل البشري، وفي الوقت نفسه يراعي البعد الروحي القلبي، فيذكِّر الله سبحانه وتعالى عباده بربوبيته للخَلْق ورعايته لهم وكفالته إياهم، وأنه بهم رءوف رحيم، يتودد إليهم بالعطايا والنعم؛ فيجد المرء نفسه منجذبًا بكل حواسِّه إلى هذا الخطاب الرباني العلوي.

وقد ظهر أثر الخطاب القرآني في تكوين عقيدة المسلمين في الإله الخالق سبحانه؛ فنجد المسلم قد آمن بوجود إله واحد خلق هذا الكون بما فيه من السموات والأرض وما بينهما، وبقدرته سبحانه خرجت جميع المخلوقات من العدم إلى الوجود، هذا الإيمان يستند إلى الأدلة العقلية كما يستند إلى الأدلة النقلية.

ويؤمن المسلم بالمطلق؛ لأنه آمن بأن الله لا نهائي ولا محدود، والإيمان باللانهائي واللامحدود أتى من إيمانه بأسمائه وصفاته؛ فأسماء الله الحسنى التي وردت في القرآن والسنة تمثل الهيكل التربوي للمسلم، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: **180**].

وكذلك يؤمن المسلمون بأن الله سبحانه وتعالى واجب الوجود، ومعنى كونه واجب الوجود: أنه لا يجوز عليه العدم، فلا يقبل العدم لا أزلًا ولا أبدًا، وأنَّ وجوده ذاتي ليس لعلة، بمعنى أنَّ الغير ليس مؤثرًا في وجوده تعالى؛ فلا يعقل أن يؤثر في وجوده وصفاته الزمان والمكان.

فالمسلمون يؤمنون بأن الله سبحانه وتعالى قديم، أي أنهم يثبتون صفة القدم، وهو القدم الذاتي، ويعني عدم افتتاح الوجود، أو هو الأولية للوجود، وهو ما استفيد من كتاب الله في

قوله: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: 3]، وقوله ﷺ: «أنت الأول فليس قبلك شيء»[1]؛ فصفة القدم تنفي وجود شيء قبله أو وجود شيء معه؛ لذا فهي تسلب معنى تقدم الخلق عليه.

وصفات الله سبحانه وتعالى كذلك قديمة فهي لا تتغير بحدوث الحوادث.

كما يؤمن المسلمون بمخالفته سبحانه وتعالى للحوادث، وتعني مخالفة الحوادث في حقائقها، فهي تسلب الجرمية والعرضية والكلية والجزئية ولوازمها عنه تعالى، فلازم الجرمية التحيز، ولازم العرضية القيام بالغير، ولازم الكلية الكبر والتجزئة، ولازم الجزئية الصغر إلى غير ذلك.

أخبرنا الله سبحانه وتعالى عن نفسه في كتابه العزيز حيث قال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، وروي عن أبي بن كعب رضي الله عنه: أن المشركين قالوا: يا محمد انسب لنا ربك فأنزل الله عز وجل ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص1- 2] قال: الصمد الذي ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: 3- 4]؛ لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت، وليس شيء يموت إلا سيورث، وإن الله لا يموت ولا يورث ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: 4] قال: «لم يكن له شبيه ولا عِدْل وليس كمثله شيء»[2].

فوصف نفسه سبحانه، ووصفه رسوله ﷺ، بسلب المثل والنقائص التي لا تليق به، ففهم

---

(1) جزء من حديث؛ أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (2713) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) أخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الإخلاص (3364) من طريق الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب به.

المؤمنون أنه سبحانه مخالف للحوادث[1].

والأسماء التي وصف الله بها نفسه في كتابه أكثر من 150 اسمًا، وفي السنة تزيد على 160 اسمًا بعد حذف المكرر، وهذه الأسماء والصفات يمكن تقسيمها إلى صفات جمال: كالرحمن الرحيم، والعفو الغفور. وصفات جلال: كالمنتقم الجبار، والشديد المِحال. وصفات كمال: كالأول والآخر، والظاهر والباطن، وكل ما يوصف به الله.

المراد الإلهي من الخلق:

من المقدمات المعرفية الهامة المتعلقة بمعاني النبوة والرسالة، وخصائص المرسلين، وطبيعة رسالتهم ووظيفتهم في هذه الحياة، وماهية سُنة نبينا محمد ﷺ ومكانتها في شريعة الإسلام معرفة المراد الإلهي من الخلق؛ فمن خلال هذه المعرفة ندرك الدور الكبير الذي تقوم به السنة النبوية في إيضاح هذا المراد الإلهي بداية، ثم بعد ذلك ندرك من خلالها الطرق والوسائل والكيفية التي يمكن أن نحقق بها هذا المراد على المستوى العقدي والتشريعي والأخلاقي، وذلك بالنسبة للفرد والجماعة والأمة كلها.

والسبيل لمعرفة المراد الإلهي من هذا الوجود هو النظر في الخطاب القرآني بوصفه الرسالة الإلهية الأخيرة لأهل الأرض، والنظر في كلام الله يبين لنا الحكمة من هذا الوجود ووظيفة الإنسان في هذا الكون، ومراد الله سبحانه منَّا ومراده بنا، ويفتح لنا الآفاق لكي نكوِّن ما نطلق عليه النموذج المعرفي الإسلامي[2]، والذي يمثل الوحي الإلهي منطلقه وأساسه؛ فهذا

---

(1) انظر: البيان لما يشغل الأذهان (2/ 11) الإمام العلامة علي جمعة، المقطم للنشر والتوزيع -2009 م.

(2) النموذج المعرفي: هو ما يُعبر عنه بالعقيدة، وهو يشتمل على الإجابات عما نعرفه بالأسئلة الكبرى، أو الأسئلة الكلية حول الإله، وحول الوجود والإنسان والكون والحياة: من أين أنا؟ ماذا أفعل الآن؟ ماذا سيكون غدًا؟

وفي النموذج المعرفي الإسلامي تمثل هذه الأسئلة الكلية أسئلة «أولية» ابتدائية، لا يمكن الانطلاق إلا من - =

القرآن الكريم يحتوي على الحقيقة المطلقة، فلا يمرُّ القارئ على آيةٍ إلَّا ويخرُج منها بهدايةٍ تتلُوها هدايةٌ، وبنورٍ فوقه نورٌ وبعده نورٌ، فما دام يقرأُ كلامَ الله فهو في الهداية المُطلقةِ التي لا تَغيب طرفةَ عينٍ ولا أقلَّ من ذلك، فهو نورُ الرُّوح ونور العَقل ونور الجَسد ونور النَّفس ونورُ القلب، فهو كما وصفَه الله سبحانه: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ **[الإسراء:105]**.

ومن خلال استقراء آيات القرآن الكريم والتفكر في معانيها نجد أن المراد الإلهي يظهر في أربعة محاور أساسية:

المحور الأول: معرفة الله عز وجل وتحقيق توحيده وعبادته وجميع ما يتعلق بالوجود الإلهي.

المحور الثاني: القيام بتزكية النفس وتطهير القلب والتحلي بالقيم والأخلاق وظهور

=

أو بعد- الإجابة عنها، على حين أنها في النموذج المعرفي الغربي - إن رأوا أنها مهمة- فهي أسئلة «نهائية» لا يكون الانطلاق منها، إنما ينبغي أن يسعى الإنسان - بالعلم وبالبحث العلمي- للإجابة عنها في النهاية؛ فالمسلم يقول: إنه يعلم -بدايةً- ما هو، ومن أين أتى، ولماذا هو هنا، أو ما غاية وجوده... إلخ. بينما يجادل الغربي بأن ذلك ليس مهمًّا في البداية.

ولا شك أن لهذه التمايزات آثارها وامتداداتها على مستوى الفكر والسلوك، فالإيمان عندنا مسألةٌ جوهريَّةٌ مهمَّةٌ تتحوَّل تلقائيًّا إلى «افعل، ولا تفعل»؛ أي تكليفات، بينما تبقى في الغرب- الذي يحاول صبغ العالم بصبغته- مسألة شخصيَّةٌ كامنةٌ لا شأن لها بالحياة العامة.

فالنموذج المعرفي في الإسلام له مصادر تكوَّن منها وبُني عليها، وله مفردات كثيرة وروافد تغذِّيه، من هذه المصادر: الكتاب، والسنة، واجتهادات الأئمة في سائر العلوم الإسلامية، سواءٌ علم الكلام، أو علم العقيدة، أو علم التوحيد، أو علم الفقه، أو علم التصوف والأخلاق والقيم... إلخ. فمن هذه المصادر تكون النموذج المعرفي الإسلامي، ومن خلالها تميز المسلم عن غيره في اعتقاداته وسلوكياته وتصرفاته، ومن خلالها كانت هذه الإجابات الواضحة على الأسئلة الكبرى، تلك الأسئلة التي حيَّرت الغرب حتى أسموها بـ«الأسئلة النهائية». وهي الأسئلة الثلاثة: من أين نحن؟ وماذا نفعل هنا؟ وماذا سيكون بعد الموت؟ فهي أسئلة عن الماضي والحاضر والمستقبل.

التكريم الإلهي لبني آدم.

المحور الثالث: تحقيق عمارة الأرض بما يحقق الحياة الطيبة والعمل على الإصلاح وتجنب الإفساد.

المحور الرابع: تحقيق الإيمان باليوم الآخر والحساب والجزاءات الإلهية.

ويندرج تحت كل محور من هذه المحاور الكثير من الآيات الكريمة، التي تمثل فروعًا متعددة تحتوي على معارف متنوعة وتطبيقات علمية وعملية مختلفة، فمهما تفكر الإنسان في أي معنى فرعي علمي أو عملي، حسي أو مادي، خاص أو عام، كلي أو جزئي، فسيجد أنه لن يخرج عن هذه المحاور التي مثَّلت المراد الإلهي، وسوف يجده مندرجًا تحت محور من هذه المحاور.

فعلى سبيل المثال: لو نظرنا إلى الآيات الكونية في السموات والأرض وعجائب المخلوقات والإشارات إليها في القرآن الكريم، لوجدنا أنها تندرج تحت محور تحقيق معرفة الله وتوحيده وعبادته؛ من حيث إنها تُلفت النظر وتنبه العقل إلى التساؤل عن مصدرها: من أين وإلى أين؟ وما الهدف منها؟ وما الحكمة من هذا الوجود؟! فالخلق وإبداعه يقودنا إلى الخالق سبحانه وعظمته، وكذلك الأسئلة الوجودية الكبرى عن الخلق وبدايته ومآلاته، وكثير من صور الفكر الفلسفي ومباحثه تندرج تحت هذا المحور.

وكذلك النبوة والرسالات وجميع متعلقاتها تنتمي إلى هذا المحور؛ لأن الأنبياء ما جاءوا إلا لتحقيق معرفة الله وتوحيده وعبادته، فجميع ما يتعلق بالنبوة وإرسال الرسل من حيث الإمكان والمنهج والخصائص يرجع إلى معرفة الله سبحانه وتعالى وأسمائه وصفاته ومشيئته النافذة.

وكذلك جميع الأوامر الإلهية والأحكام والتشريعات والقوانين الفقهية والأخلاقية وتزكية النفوس وإصلاحها وتهذيب الأخلاق، يمكن أن تنتظم في المحور الأول أو الثاني أو

الثالث.

فوجود الخالق سبحانه يتضمن البحث عن معرفته وتوحيده وعبادته، وكذلك يتضمن رعايته سبحانه لخلقه بالتشريع والإرشادات، ومعرفة المنهج الإلهي لتزكية النفوس وإرساء القيم والأخلاق، وكذلك عمارة الأرض وإصلاحها تتطلب قانونًا فقهيًّا وقانونًا أخلاقيًّا يأتي من عنده سبحانه، وجميع ذلك يأخذنا إلى حقيقة يقينية، وهي زوال الدنيا وانتهاؤها والوصول إلى اليوم الآخر.

– فمن النماذج القرآنية الكريمة التي تتحدث عن ربوبية الله سبحانه وألوهيته، وخلقه للسموات والأرض، وتدبيره لأمر الخلق، وتدعو إلى تحقيق توحيده وعبادته سبحانه، ما يأتي:

– ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:**54**].

– ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:**163-164**].

– ﴿الٓمٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ

يَتَفَكَّرُونَ ﴾[الرعد:1-3].

- ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام:103].

- ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:25].

- ومن النماذج القرآنية التي توضح المراد الإلهي في تحقيق تزكية النفس والتمسك بالقيم والأخلاق، ما يأتي:

- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: 90].

- ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: 8].

- ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف:199].

- ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴾ [فصلت:34].

- ﴿ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴾ [الحجرات:12].

- ومن النماذج القرآنية التي توضح لنا المراد الإلهي في تحقيق عمارة الأرض وإصلاحها ما يأتي:

- ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود: 61].

- ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ [المائدة:2].

- ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ﴾ [الملك: 15].

- ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [القصص: 77].

ثم بعد ذلك يوضح الخطاب القرآني المآل الذي يسير إليه هذا الكون وتنتهي إليه هذه الحياة، وهو اليوم الآخر الذي يُحشر فيه الخلق إلى ربهم وخالقهم، وتظهر فيه الجزاءات الإلهية للخلق، ومن النماذج القرآنية الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ ﴾ [النجم:**42**]. يقول الله عز وجل: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [المائدة:**105**]. ويقول سبحانه: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ﴾ [الأنعام:**38**].

فبعد أن يطلع الإنسان على ما اشتمل عليه القرآن الكريم من بيان مراد الخالق عزَّ وجلَّ من الخلق ويدرك معاني هذا المراد، ويتكون لديه النموذج المعرفي الإسلامي، والذي تمثل فيه النبوة والرسالة ركنًا هامًّا -يصبح من أهم الأمور الكلام عن حقيقة النبوة والرسالة وما يتعلق بهما؛ لكي يستطيع المسلم بعد ذلك أن يدرك معنى السنة النبوية المطهرة وماهيتها وطبيعتها ووظيفتها، ثم نشرع بعد ذلك في تكوين الخريطة العقلية والعلمية التي نتعامل من خلالها مع السنة النبوية.

حول معاني النبوة والرسالة

تعريف النبوة:

النبوة لغة:

مأخوذة من النَّبأ بمعنىٰ الخبر، ومعناها وصول خبرٍ من الله بطريق الوحي إلىٰ مَن اختاره من عبادِهِ لتلقِّي ذلك، فالكلمة تفسيرٌ للعلاقة بين النَّبي والخالق جلَّ جلالُه، وهي علاقة الوحي والإنباء والتلقي. قال الله تعالىٰ: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيَ أَنِّيَ أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[الحجر: 49]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: 3].

النبوة اصطلاحًا:

هي الاصطفاء الإلهي لشخص من بني البشر، مصحوب بالوحي الإلهي المشتمل علىٰ شريعة إلهية، أو علىٰ أوامر ونواهٍ ووعظ وإرشاد، فهي وظيفة إلهية وسفارة ربانية، واختيار أزلي لمن يصطفيه الله سبحانه من عباده ليحملوا إلىٰ الخلق ما فيه فلاحهم في الدنيا والآخرة.

يقول الله عز وجل: ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [الحج:75]. ويقول سبحانه: ﴿ ۞ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران:33]. وقال عزَّ من قائل: ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ﴾ [النمل:59].

النبي لغة:

النَّبِيُّ لُغَةً: فَعِيلٌ من الإنْباء، وهو الإخبار، والنَّبِيءُ فَعِيلٌ مهموز؛ لأنه أنبأ عن الله أَيْ أَخْبر، والإبْدال والإدْغام لُغَة فاشية، وقُرِئ بهما في السَّبْعة[1]. قال تعالىٰ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١ عَنِ النَّبَإِ

(1) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (2/ 591) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس =

ٱلۡعَظِيمِ﴾ [النبأ: 1 – 2]. وإنما سُمي النبي نبيًّا لأنَّه مُنبَأ؛ أي: مُخْبَر من الله عزَّ وجلَّ أي: يُوحِي الله إليه نبأً من شَرعِهِ، وهو أيضًا مُنْبِئٌ؛ أي: مُخبِـر عن الله عزَّ وجلَّ بما يُوحِيه الله إليه من أمره وشرعه؛ قال تعالىٰ: ﴿ ۞ نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الحجر: 49].

والنبيُّ: العَلَم مِنْ أَعْلام الأَرض الَّتي يُهتَدَىٰ بها. قال بَعْضُهم: وَمِنْهُ اشْتِقاق النَبِيِّ؛ لأنه أَرفع خَلْق الله، وذَلِك لأنه يُهْتَدَىٰ به... ابْنُ السِّكِّيتِ: النَّبي هو الَّذِي أَنْبأَ عن الله، فترك همزه، قال: وإِن أَخَذْتَ النَّبِيَّ من النَّبوة والنَّبَاوَة، وهي الارتفاعُ من الأَرض؛ لارْتِفاع قَدْره ولأَنه شُرِّف علىٰ سَائِر الْخَلْقِ، فأَصله غَيْرُ الْهَمْزِ، وهو فَعِيل بمعنىٰ مَفْعول، وتَصْغِيرُه نُبَيٌّ، وَالْجَمْعُ أَنْبِيَاء(1).

والنبي اصطلاحًا:

إنسانٌ حرٌّ ذكَر من بني آدم سليم الهيئة خالي من كل منفِّر طبعًا، ينبئه الله؛ أي يوحي إليه بأوامر ونواهٍ متعددة تشمل العمل بشريعة من قبله من الرسل، فهو يبعث إلىٰ قوم مؤمنين بشريعة سابقة، فيذكِّرهم ما نسوا من هذه الشريعة، ويصحِّح لهم ما وقعوا فيه من الأخطاء ويبطل ما ابتدعوه في الدين، فيسير علىٰ نهج الرسول السابق، ويحكم بشريعته، فلا ينزل عليه كتاب خاص به، ولا يكلف بحمل شريعة جديدة إلىٰ قومه، ولكنه قد يوحىٰ إليه وحي خاص في وقائع معينة، وقد يكون هذا الوحي بتوسط مَلَك، أو بإلهام في قلبه، أو بالرؤيا الصالحة.

والنبي عند أهل الكتاب يطلق علىٰ: «الملهَم الذي يخبر بشيء من أمور الغيب المستقبلة. وقيل: إن معنىٰ أصل مادته في العبرانية القديمة: المتكلم بصوت جهوري مطلقًا، أو في

=
– المكتبة العلمية – بيروت.

(1) انظر: لسان العرب (15/ 302) لابن منظور – دار صادر – بيروت – الطبعة الثالثة – 1414 هـ.

الأمور التشريعية»(1).

الرسالة:

وفقًا لدلالة الخطاب القرآني فهي تعبر عن تكليف الله أحد عبادِه بإبلاغ طائفة من الناس شرعًا أو حكمًا أو أمرًا أو نهيًا، فالكلمة إذن تفسيرٌ للعلاقة التي بين النبي وسائر النَّاس، وهي علاقة البعث والإرسال.

والرسول لغة:

مأخوذ من الإرسال بمعنى التوجيه، أو من الرَّسْل بمعنى التتابع. يقال: رسل اللبن إذا تتابع درُّه.

جاء في لسان العرب: «والرسول: معناه في اللغة الذي يتابع أخبار الذي بعثه؛ أخذًا من قولهم: جاءت الإبل رَسَلًا أي متتابعة. وقال أبو إسحاق النحوي في قوله عز وجل حكاية عن موسى وأخيه: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **[الشعراء: 16]** معناه: إنَّا رسالة رب العالمين؛ أي ذوا رسالة رب العالمين»(2). والرَّسُول هو: الـمُرْسَل، ويُسْتَعْمل للمُذَكَّر والمؤنث والواحد والجمع... ويُجْمَع أيضًا عَلى رُسُل وأَرْسُل(3).

والرسول اصطلاحًا:

والرسول يعرَّف بما عرِّف به النبي، ولكن يزيد عليه أنه يُؤمر بتبليغ ما أوحي إليه من الشرع «فهو من أرسله الله تعالى بشرع وأُمر بتبليغه». قال الجرجاني: «الرَّسُول إنسان بعثه الله

---

(1) انظر: الوحي المحمدي (ص28) محمد رشيد بن علي رضا القلموني الحسيني- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- 1426 هـ- 2005 م.

(2) انظر: لسان العرب (11/ 284).

(3) انظر: المعجم الوسيط (1/ 344).

إلى الخلق لتبليغ الأحكام»[1].

الفرق بين النبي والرسول:

وقد تعددت الأقوال واختلفت عن مدى الفرق والتغاير بين النبي والرسول، ولكن المتفق عليه هو أن الشخص الذي أُوحي إليه من الله عز وجل دخل بذلك في دائرة الأنبياء سواء حمل رسالة عامة أو خاصة، أو لم يحمل.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: «قال القرطبي: لفظ النبوة والرسالة مختلفان في أصل الوضع، فإن النبوة من النبأ وهو الخبر؛ فالنبي في العرف هو المنبَّأ من جهة الله بأمر يقتضي تكليفًا، وإن أُمر بتبليغه إلى غيره فهو رسول، وإلا فهو نبي غير رسول، وعلى هذا فكل رسول نبي بلا عكس، فإن النبي والرسول اشتركا في أمر عام وهو النبأ، وافترقا في الرسالة، فإذا قلت: فلان رسول تضمن أنه نبي رسول، وإذا قلت: فلان نبي لم يستلزم أنه رسول»[2].

وهذا هو المشهور من الأقوال في الفرق بين النبي والرسول.

فكل رسول هو نبي، وليس كل نبي رسولًا، ولو انتفت النبوة عن شخص لانتفت عنه الرسالة من الأصل، فالله سبحانه لا يرسل إلا مَن أنبأه وأخبره أنه اختاره واصطفاه لتلقي الوحي ثم يكلفه سبحانه وتعالى بعد ذلك بالبلاغ فيقوم بأداء الرسالة فيدخل في دائرة الرسل؛ فالنبوة هي أصل الرسالة، فلا رسالة بدون نبوة.

وهناك آراء تقول: إن الرَّسول هو مَن بعثه الله بشريعة جديدة يدعو النَّاس إليها، والنبيُّ هو مَن بعثه الله لتقرير شرع مَن قبله، مثل أنبياء بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهما السلام، وقيل: الرسول مَن جمع إلى المعجزة كتابًا مُنزلًا عليه، والنبيُّ هو مَن لا كتاب له.

---

(1) انظر: كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- 1403هـ -1983م.

(2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (11/ 284).

وهناك نقطة من المناسب أن نذكرها، وهي أن النبوة منحة إلهية، واختيار رباني، لا تُنال بمجرد التشهي والرغبة، ولا تُنال بالمجاهدة والمعاناة ولا بالرياضة الروحية، ولا بكثرة العبادات والطاعات والدأب في تزكية النفس وتهذيبها كما زعمت بعض الطوائف الضالة.

فهي اصطفاء إلهي قديم منذ الأزل، وهي تفضل من الله؛ فالنبي أو الرسول لا يعرف قبل أن يتم اصطفاؤه وإبلاغه بهذا أنه سيكون نبيًّا أو رسولًا ولم يتطلع لذلك، فلا مجال لأحد أن يزعم أنه يمكن له أن ينال رتبة النبوة والرسالة بالمجاهدة والتدريب أو بأي صورة من صور الزهد والعزلة.

– يقول الله عز وجل: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٖ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنۡ هَدَيۡنَا وَٱجۡتَبَيۡنَآۚ﴾ **[مريم:58]**. ويقول سبحانه لموسى عليه السلام: ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ **[الأعراف:144]**.

وقد ردَّ الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم على المشركين عندما اقترحوا أن تكون النبوة والرسالة لأحد الرجلين العظيمين في مكة أو الطائف: الوليد بن المغيرة أو عروة بن مسعود الثقفي؛ فأنكر الله سبحانه عليهم هذا القول وتلك الجرأة، وبيَّن أنه سبحانه وتعالى هو من يقسم الأرزاق والمعايش بينهم فهل يجوز لهم بعد ذلك أن يعيِّنوا من المستحق لرحمة النبوة.

﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ ٣١ أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ نَحۡنُ قَسَمۡنَا بَيۡنَهُم مَّعِيشَتَهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ **[الزخرف:31-32]**.

يقول الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله:

«اعلم أن الرسالة أثرة علوية، وحظوة ربانية، وعطية إلهية، لا تُكتسب بجهد، ولا تُنال بكسب: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ **[الأنعام:124]**، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ﴾ **[الشورى:52]** فليس الأمر فيها اتفاقيًّا جزافيًّا؛ حتى

ينالها كل من دبَّ ودرج، أو مرتبًا على جهد وكسب؛ حتى يصيبها كل من فكر وأدلج، وكما أن الإنسانية لنوع الإنسان، والملكية لنوع الملائكة ليست مكتسبة لأشخاص النوع، وأن العمل بموجب النوعية ليس يخلو عن اكتساب واختيار لإعداد واستعداد، كذلك النبوة لنوع الأنبياء ليست مكتسبة لأشخاص النوع، وأن العمل بموجب النبوة ليس يخلو عن اكتساب واختيار لإعداد واستعداد»[1].

حول معاني الوحي الإلهي:

من أهم المعاني التي يجب أن يدركها المسلم وتستقر في عقله وذهنه معاني الوحي الإلهي الشرعي؛ وذلك لأن إدراك هذا الجزء وفهمه فهمًا صحيحًا هو أحد المداخل الهامة لإدراك معاني السنة النبوية ومتعلقاتها.

ما الوحي؟ وهل هو نوع واحد؟

مفهوم الوحي:

أ- الوحي لغة:

- قال الزمخشري: «وَحَيْتَ إليه وأوحيتَ، إذا كلمتَه بما تخفيه عن غيره، ووَحَى وحيًا: كتب»[2]. فالوحي كلمة تدلُّ على معانٍ؛ منها: الإشارة، والإيماء، والكتابة، والسرعة، والصوت، والإلقاء في الروع إلهامًا وبسرعة وبشدَّة ليبقى أثره في النفس، وأصله: إعلامٌ في خفاء.

---

(1) معارج القدس في مدراج معرفة النفس (ص130) أبو حامد الغزالي- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة: الثانية- 1975م.

(2) أساس البلاغة (2/ 324) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- 1419 هـ - 1998 م.

ب- الوحي اصطلاحًا:

الوحي معناه: أن يُعلِم الله تعالىٰ مَن اصطفاه من عباده كلَّ ما أراد إطلاعه عليه من ألوان الهداية والعلم، ولكن بطريقة سرِّيَّة خفيَّة غير معتادة للبشر، ويكون علىٰ أنواعٍ شتىٰ، فمنه: ما يكون مكالمة بين العبد وربه؛ كما كلَّم الله موسىٰ تكليمًا، ومنه: ما يكون إلهامًا يقذفه الله في قلب مُصطَفاه علىٰ وجهٍ من العلم الضروري لا يستطيع له دفعًا ولا يجد فيه شكًّا، ومنه: ما يكون منامًا صادقًا يجيء في تحقُّقه ووقوعِه كما يجيء فَلَقُ الصُّبح في تبلُّجه وسطوعه، ومنه: ما يكون بواسطة أمين الوحي جبريل -عليه السلام- وهو من أشهر أنواع الوحي وأكثرها، ووحي القرآن كله من هذا القبيل، وهو المصطَلح عليه بالوحي الجلي.

ج- المعنى الشرعي (القرآني) للوحي:

جاء لفظ «الوحي» وما تصرف منه في القرآن في ثمانية وسبعين موضعًا، وبالاستقراء نجد استعمال لفظ الوحي في الخطاب القرآني له وجوه دلالية مخصوصة فمنها:

1- الإرسال: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ﴾ **[النساء: 163]**، ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ **[الأنعام: 19]**.

2- الإشارة: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ أَن سَبِّحُواْ بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا﴾ **[مريم: 11]**، والبيان فيما قبلها: ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٖ سَوِيّٗا﴾ **[مريم: 10]**، ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗا﴾ **[آل عمران: 41]**، والرمز: الإشارة بالشفة والصَّوت الخفي، وعبَّر عن كل كلام كإشارة بالرمز.

3- الإلهام: ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ﴾ **[النحل: 68]**، ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ **[القصص: 7]**، ﴿وَإِذۡ أَوۡحَيۡتُ إِلَى ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ أَنۡ ءَامِنُواْ بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة:111] فهو: «مَا يُلْقَىٰ في الرُّوعِ بطريق الفَيْض، ويختصُّ بما من جهة الله والملأ الأعلىٰ. ويُقال: إيقاعُ شَيْءٍ في القلب

يطمئنُّ له الصدر، يَخُصُّ الله به بعض أَصْفيائه»(1)، وهذا خاصٌّ بالبشر.

أما البهائم فهو غريزة تجعلها تحسُّ ما ينفعها وما يضرها، قال الرازي: «قوله: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾ يقال: وحىٰ وأوحىٰ، وهو الإلهام، والمراد من الإلهام أنه تعالىٰ قرَّر في أنفسها هذه الأعمال العجيبة التي تعجز عنها العقلاء من البشر»(2).

4- الأمر: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ [الزلزلة: **4- 5**].

5- القول والكلام المباشر: ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم: **10**].

6- الإعلام: بالإلقاء في الروع، وهو خاص بالأنبياء: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا ﴾ [الشورى: **51**].

7- الوسوسة: ﴿ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام: **112**].

وقد عبَّر عن مفهوم الوحي ابن خلدون بقوله: «استغراق لقاء الملك الروحاني بإدراك الأنبياء المناسب لهم، الخارج عن مدارك البشر بالكلية، ثم يتنزل إلىٰ المدارك البشرية، كل ذلك في لحظة واحدة، بل في أقرب من لمح البصر»(3).

أهمية الوحي:

النبوة والوحي من الأمور التي يقبلها العقل، ويثبتها الاستقراء للمجتمعات الإنسانية،

---

(1) تاج العروس من جواهر القاموس (33/ 461) لمرتضىٰ الزَّبيدي- تحقيق: مجموعة من المحققين – الناشر: دار الهداية.

(2) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير (20/ 236) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة: الثالثة – 1420 هـ.

(3) انظر: مقدمة ابن خلدون (1/ 123، 124) عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر- بيروت.

وتشهد لها حاجة الإنسان، فمن خلال النبوة والوحي الإلهي يبدأ الإنسان في معرفة الإجابة عن الأسئلة الكلية الكبرىٰ، فإلىٰ جانب معرفة الخالق عز وجل، هناك المبدأ والمعاد، وظاهرة الكون والوجود، ومقياس الخير والشر، والقبيح والحسن، والحق والباطل، والمؤمن والكافر.... إلخ. من المعاني التي لا تنضبط إلا من خلال الوحي الإلهي.

قال أبو حامد الغزالي رحمه الله: «إن العقول قاصرة، والعقلاء أجمعهم معترفون بأن العقل لا يهتدي إلىٰ ما بعد الموت، ولا يرشد إلىٰ وجه ضرر المعاصي، ونفع الطاعات، لا سيما علىٰ سبيل التفصيل والتحديد، كما وردت في الشرائع، بل أقرُّوا أن ذلك لا يُدْرَك إلا بنور النبوة»[1].

وقال رحمه الله: «ووراء العقل طورٌ آخر تُفتَح فيه أعين أخرىٰ يبصر بها الغيب، وما سيكون في المستقبل، وأمور أخرىٰ العقل معزول عنها؛ كعزل قوة التمييز عن إدراك المعقولات، وكعزل قوة الحسِّ عن مدركات التمييز، وكما أن المميِّز لو عُرِضت عليه مدركات العقل لأباها واستبعدها، فكذلك بعضُ العقلاء أَبَوا مدرَكات النبوة واستبعدوها، وذلك عين الجهل؛ إذ لا مستند لهم، إلا أنه طورٌ لم يبلغه العقل، ولم يوجد في حقه، فيظن أنه غير موجود في نفسه، والأكْمَه لو لم يعلم بالتواتر والتسامع الألوان والأشكال، وحكي له ذلك ابتداءً – لم يفهمها ولم يُقِرَّ بها، وقد قرَّب الله –تعالىٰ– علىٰ خلقه بأن أعطاهم نموذجًا من خاصية النبوة وهي النوم؛ إذ النائم يدرك ما سيكون من الغيب؛ إما صريحًا وإما في كسوة مثال يكشف عنه التعبير، هذا لو لم يجربه الإنسان من نفسه وقيل له: إنَّ من الناس مَن يسقط مغشيًّا عليه كالميت، ويزول عنه إحساسه وسمعه وبصره، فيدرك الغيب– لأنكره، وأقام البرهان علىٰ استحالته»[2].

---

(1) إلجام العوام عن علم الكلام (ص 39) أبو حامد الغزالي– مكتبة الجندي– القاهرة.

(2) المنقذ من الضلال (ص 182) أبو حامد الغزالي– تحقيق: د. عبدالحليم محمود– دار الكتب الحديثة–
=

فالوحي إذن يتميز بأنه مقدس يقيني رباني المصدر، وأنه المرجع للحكم والحقيقة، فهو الحق المطلق الحامل للهداية، وهو وحده القادر على بيان معاني الغيب، كما أنه يتميز بالإطلاقية والكمال والشمولية والثبات.

العقل وقضية النبوة والأنبياء:

لو توقفنا أمام قضية النبوة وإرسال الرسل وبعث الأنبياء وقمنا بوضعها على الميزان العقلي وقواعد التفكير لتبين لنا بوضوح أنه لا يوجد معارض عقلي يمنع تصور وقوعها وصحتها؛ فلا مانع من أن يسلم العقل البشري بأن يرسل الله سبحانه وهو الإله الحق رسلًا من البشر يوحي إليهم برسالته إلى الإنسانية أو إلى بعضها، يحملون البيان الإلهي الذي يوضح وحدانية الإله وجلاله وعظمته، وأسرار هذا الخلق والهدف منه، ويضع التشريع والأحكام الضابطة للحياة البشرية والمتوافقة مع الزمان والمكان، ويقرر ويؤكد ويدعو إلى مكارم الأخلاق والقيم، ويقرر حقيقة وجود يوم آخر للحساب والجزاء.

بل وإلى جوار ذلك نجد من الشواهد التاريخية عبر التاريخ البشري التي تخبرنا بقصص الأنبياء والرسل وسِيَرهم، وما وقع بينهم وبين أقوامهم ما يكوِّن مع العقل قابلية لتصور وتصديق قضية النبوة وما يتفرع عنها.

وعندما يتصور العقل أو يسمع الإنسان أن هناك من الجنس البشري أناسًا قد اصطفاهم الله سبحانه وتعالى وأعدَّهم لتلقي الوحي الإلهي وأيَّدهم بالأدلة التي تشهد على صدقهم، وأمرهم بتبليغ الناس الشرائع بكل ما تحويه من العقائد والأحكام والأخلاق –لا يجد ما يُحيل ذلك.

يقول الإمام أبو المعالي الجويني رحمه الله (توفي 478هـ): «والدليل على جواز إرسال

=
مصر.

الرسل وشرع الملل أن ذلك ليس من المستحيلات التي يمتنع وقوعها لأعيانها؛ كاجتماع الضدين، وانقلاب الأجناس ونحوها، إذ ليس في أن يأمر الرب تعالى عبدًا بأن يشرع الأحكام (أي: يبلغ الشريعة) ما يمتنع من جهة التحسين والتقبيح»[1]. فليس في فكرة وجود رسل تحمل المنهج الإلهي خروج عن حقائق العقول، وليس في تواصل الخالق سبحانه وتعالى مع خلقه عن طريق الوحي والرسل خرق لقواعد العقل.

وكذلك الوقوع يدل على الإمكان:

حيث إنه قد تأكد للبشر بطريق الحس والمشاهدة والأخبار التاريخية وجود طوائف من البشر على مر العصور أعلنت أنها مرسلة من عند الخالق جل وعلا، وصاحَبَ هذا الادعاء معجزات وبراهين يسلِّم العقل بخروجها عن القدرة البشرية، فلا يبقى إلا أن مصدرها هو الإله الخالق الذي كلف هذا الشخص من البشر بإبلاغ الرسالة؛ فيصبح تصور منزلة النبوة مقبولًا عقلًا بناء على وقوعه حسًّا. ويتم إسقاط ذلك على كل مدعٍ للنبوة والرسالة فيعرف بها صدق مقالته من كذبها عن طريق النظر إلى ما يصاحبها من المعجزات.

- ولو نظرنا من زاوية حاجة البشر لمناهج الهداية والتشريع وضبط الحياة على الأرض وتصورنا فكرة أن يرسل الخالق رجلًا يحمل منهجًا إلهيًّا يحقق ذلك؛ لوجدنا أن العقل يستسيغ ذلك التصور ويميل إلى قبوله ويدرك أهميتَه؛ حيث إن أمر الإنسان لا يتم ولا يصح بنفسه فقط في هذه الحياة، وإنما لابد من حدوث نوع من المشاركة والتعاون يستلزم وجود نظام وعدل يُفرض من قِبَل أشخاص مؤهلين لذلك؛ ظهرت منزلتهم وبان صدقهم من خلال آيات ظاهرة ومعجزات تدعو الناس لطاعتهم، وتستجيب لمقالاتهم وما يدعون إليه

(1) انظر: كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص245) أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني- ضبط وتحقيق: د. أحمد عبد الرحيم السايح، المستشار توفيق على وهبة- مكتبة الثقافة الدينية- الطبعة الأولى 2009م.

من نظام، وهؤلاء الأشخاص هم الأنبياء.

فالأنبياء والرسل عليهم السلام وظائفهم بالنسبة للجنس البشري كوظيفة العقل للإنسان من حيث قيامه بالهداية والإرشاد، والعمل على رسم أفضل الطرق لممارسة الحياة. ومن أهم وظائف الرسل: إرشاد الخلق إلى الإله الحق سبحانه وتعالى، وبيان ما اختُلف فيه بين البشر في شأن الألوهية وأسماء وصفات الإله، ويضعون لهم بأمر الله عن طريق الوحي الإلهي القانون التشريعي والأخلاقي الذي ترد إليه أفعالهم وأحوالهم وسائر معيشتهم، ويعلمونهم من أمور الغيب التي غابت عنهم مما أذن الله في بيانه مما لا ينكره العقل ولا يستقل بمعرفته، فالنبوة تقوم بمعاضدة العقل فيما يمكن له أن يستقل بمعرفته، وتمده بمعرفة ما لا يمكن له أن يستقل بمعرفته، وكذلك بيان ما تحتاجه البشرية من الأمور الحياتية وبيان حقيقة الأخلاق واستمدادها؛ فالنبوة نظام ضابط، وقانون حاكم، ومنهج رشيد للحياة على هذه الأرض.

والعقل لا يستطيع الاستقلال بجميع العلميات والعمليات في هذه الحياة، وذلك لأن المشاهد المحسوس في هذه الدنيا هو تفاوت القوى الإدراكية تفاوتًا لا يحصى ولا يعد، واختلاف الرؤية لدى البشر تجاه الأمور والأحوال والقضايا مشاهد محسوس؛ فما تعده طائفة من الفضائل والمصالح يُعد عند طوائف أخرى من المفاسد؛ فقانون الأخلاق ونظامه لا يستقيم ولا ينضبط إلا بالنبوة؛ لأنه مستمد من مرجعية إلهية معصومة، فدعوى الأنبياء ورسالتهم هي الطريق لحدوث الإلزام الظاهري والباطني للإنسان بالخير والصلاح.

وكذلك اليوم الآخر وحقيقته وطبيعته من الأمور التي لا تستقل العقول بإدراكها، وإن كانت لا تعارضه أو تنفي إمكانه.

فالرسالة والنبوة إذن حاجة ضرورية للجنس البشري؛ فلا صلاح على الحقيقة في الحياة الدنيا ولا فلاح في الآخرة إلا من خلال منهج الأنبياء والمرسلين.

-الأدلة النقلية على وجود الأنبياء والمرسلين:

وعندما نقول الأدلة النقلية لا يعني ذلك خلو الدليل النقلي من مظاهر ولوازم الدليل العقلي، وإنما هو من باب تنظيم الأدلة وتقسيمها بحيث تتكون في ذهن المتلقي صورة متكاملة.

فالتصديق التام بالرسل أحد أركان الإيمان في شريعتنا الإسلامية، ومعناه أن يؤمن المسلم أن الله لم يترك الخلق هملًا، بل اعتنى بأمرهم فأوحى إلى واحد منهم أو أكثر في كل زمان من الأزمان بما فيه صلاحهم في الدنيا وفلاحهم في الآخرة، وأن سيدنا محمدًا ﷺ هو خاتم الأنبياء ولا نبي بعده، وهذا إجمالًا.

وقد جاء ذكر النبوة والأنبياء في الكتب المنزلة من عند الله عز وجل، ففي القرآن الكريم -وهو آخر رسالات الله عز وجل لأهل الأرض- نجد الكثير من الآيات التي تناولت قضية النبوة والرسالة ووظائف الرسل والأنبياء، بيَّنت هذه الآيات أن الأنبياء هم الطريق إلى الله، مهمتهم بيان الحق وإبلاغه للناس، وترغيبهم في الخير، وتحذيرهم من الشر، وتحقيق هذا الخير في أنفسهم قولًا وعملًا، وأنهم هم حملة الأجوبة الصحيحة عن الأسئلة الكبرى في هذا الوجود فيما يتعلق بالغيب، وفيما يتعلق بقضية الألوهية، وفيما يتعلق بمآل هذه الحياة، فهم في الحقيقة مصدر المعرفة اليقينية.

وقد بيَّن القرآن الكريم العناية الإلهية بالخلق في صورة إرسال الرسل وحملهم لأمانة الوحي الإلهي.

فقرر القرآن الكريم حقيقة إرسال الرسل وقضية النبوة في آيات كثيرة:

- ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾ [البقرة:**213**].

- ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ [النحل:**36**].

- ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر:**24**].

أما من جهة التفصيل فيؤمن المسلم بالرسل المذكورين في القرآن الكريم، وعددهم خمسة وعشرون، منهم ثمانية عشر ذكرهم الله في سورة الأنعام، في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (٨٣) وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (٨٤) وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ (٨٥) وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: **83- 86**].

والسبعة الباقون هم سيدنا محمد ﷺ، وآدم عليه السلام، وهود عليه السلام، وصالح عليه السلام، وذو الكفل عليه السلام، وشعيب عليه السلام، وإدريس عليه السلام.

وقد جمعهم كلهم قول الشاعر:

فِي تِلْـــكَ حُجَّتُنَـــا مِـــنْهُمْ ثَمَانِيَـــة ... مِـنْ بَعْـدِ عَشْـرٍ ويَبْقَـى سَبْعَةٌ وهُـمُ

إِدْرِيـسُ هُـودٌ شُـعَيْبٌ صَـالِحٌ وكَـذا ... ذُو الكِفْـلِ آدَمُ بالْمُخْتَـارِ قَـدْ خُتِمُـوا

وذكرهم الله في كتابه، فقال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ [**الأحزاب: 40**]. وجاء ذكر آدم عليه السلام، في مواضع كثيرة، وأن ربنا أوحى إليه فقال تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى

ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: **31– 33**].

وقال تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [**البقرة: 37**].

أما ذو الكفل فقد ذكر في موضعين في القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [**الأنبياء: 85**].وقال تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ إِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ وَكُلٌّ مِّنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: **48**].

وذكر إدريس عليه السلام في أكثر من موضع في القرآن، منها قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٥٦﴾ وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: **56– 57**]، ولهود عليه السلام سورة في القرآن باسمه، وقد ذكره الله في كتابه في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [**الأعراف: 65**].

وجاء ذكر صالح عليه السلام في القرآن في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [**النمل: 45**].

وذكر الله شُعيبًا في القرآن في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ وَلَا تَنقُصُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ ۚ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ [هود: **84**].

هؤلاء هم مَن جاء ذكرهم في القرآن الكريم.

وينبغي على المسلم أن يؤمنَ بهم تفصيلًا، بمعنى أنَّه لا يكذِّب بنبوَّة واحدٍ منهم، ولكن يجب على المؤمن أن يعتقدَ أنَّ الله أرسل أنبياء غير هؤلاء الأنبياء، وأن عددَ الأنبياء الحقيقي

أكبر من هذا العدد، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [غافر: 78].

– أما سيدنا محمد ﷺ فجاء ذكر اسمه في القرآن خمس مرات: أربع منها باسم محمد، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ۚ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ۗ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: 144]. وقوله سبحانه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: 40]. وقال جل شأنه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۙ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ [محمد: 2]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: 29].

وأما المرة التي جاء ذكره فيها باسمه أحمد فهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَاءَهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف: 6].

وفيما عدا هذه المواضع فقد خاطبه الله بقوله: يا أيها الرسول، أو يا أيها النبي، أو يا أيها المزمل، ويا أيها المدثر، وبالضمير المستتر نحو: قل، وادع، وهذا كثير في القرآن(1).

---

(1) انظر: مقال بجريدة عقيدتي بعنوان: «الأنوار في القرآن الكريم ونور النبي ﷺ».

وقد قال النبي ﷺ: «**إني خاتم ألف نبي أو أكثر، ما بُعث نبي يتَّبع إلا قد حذر أمته الدجال**»[1]، وكذلك عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ فقال له: يا رسول الله، كم النبيون؟ قال: «**مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفَ نَبِيٍّ**». قلت: كم المرسلون منهم؟ قال: «**ثَلَاثُ مِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ**»[2] [3].

مهمة الرسل والأنبياء في ضوء آيات القرآن الكريم:

بعد أن تقرر لدينا تصور قضية النبوة من حيث الإمكان، تأتي معرفة وإدراك وظيفة ومهمة الأنبياء والرسل؛ وذلك لأن منطلق تصور السنة وإدراك معانيها وحجيتها، ودورها التشريعي ينطلق من حصول التصور الصحيح الكامل لوظيفة الأنبياء والمرسلين، ودورهم في هذه الحياة، والمهام المنوط بهم تحقيقها؛ فنجد أن من لوازم ذلك التصور إدراك ما للسنة النبوية المطهرة من دور كبير في تحقيق مهمة النبي ﷺ، حيث إنها تعتبر من أهم الأدوات التي يتم من خلالها تفعيل معاني الرسالة الإلهية على الأرض.

وعلى الإجمال نقول: إن وظيفة ومهمة الأنبياء على هذه الأرض هي القيام بمهمة الهداية[4] للبشرية من خلال محاور متعددة من: العقيدة وتحقيق التوحيد وإرساء التشريع والقانون الضابط للحياة، والتأكيد على القيم والأخلاق، وبيان عالم الغيب والحديث عن

---

(1) جزء من حديث أخرجه أحمد (3/ 79).

(2) جزء من حديث أخرجه الحاكم في المستدرك (2/ 597) من طريق يحيى بن سعيد السعدي حدثنا عبد الملك بن جريج، عن عبيد بن عمير الليثي، عن أبي ذر. قال الذهبي: السعدي ليس بثقة.

(3) البيان لما يشغل الأذهان (1/ 123– 126) لفضيلة الإمام العلامة علي جمعة.

(4) والمقصود بالهداية هنا: هداية البيان والدلالة والإرشاد، أما حدوث هداية التوفيق فأمرها إلى الله وحده يهدي من يشاء ويضل من يشاء. يقول الله عز وجل: ﴿لَّقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[النور:46]. ويقول سبحانه: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور:40].

اليوم الآخر، وما ينتظر الإنسان بعد الموت، وما وراء هذه الحياة الدنيا.

ويندرج تحت كل محور من هذه المحاور تعاليم وأوامر وإرشادات وبيان وأخبار، فلو تتبعنا حياة جميع الأنبياء والرسل وما ذكر عنهم في القرآن الكريم، أو ما ذُكر من الأخبار الصحيحة في الكتب السابقة، فسنجد أن دعوتهم لم تخرج عن هذه المحاور والمستويات.

وقد ورد في القرآن الكريم آيات جامعة تبين لنا مهمة الأنبياء والمرسلين، وتحمل لنا المعاني التي أُمروا بتبليغها للناس، فمن ذلك:

- ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: **110**].

- ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُواْ وَٱرْعَوْاْ أَنْعَٰمَكُمْ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ ﴿٥٤﴾ ۞ مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه:**49-55**].

- ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: **25**].

- ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:**85**].

- ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة:

.[281

- ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾ [الأنبياء: 47].

والقيام بمهمة الهداية هذه يتطلب إعدادًا خاصًّا من الله عز وجل للأنبياء والرسل يزيد عما يتمتع به سائر البشر من القدرات؛ ليقوموا بمهمة تلقي الوحي الإلهي وتبليغه؛ فالأنبياء يتم اصطفاؤهم وإعدادهم إعدادًا خاصًّا بهم حتىٰ قبل ظهورهم المادي علىٰ هذه الأرض؛ فقد نالوا رتبة النبوة منذ الأزل.

ولذلك يتوفر للأنبياء والرسل من الخصائص النفسية والجسدية والروحية والعقلية ما لا يتوفر لغيرهم من البشر، وهذا القول هو شرح وتبسيط لمفهوم الاصطفاء والإعداد، وإلا فالنبوة شأن عظيم؛ فهي اصطفاء إلهي لا تحيط به إلا كلمات الله سبحانه وتعالىٰ، الذي قرن إثبات الحمد له سبحانه والتنزيه برفع شأن المرسلين في قرآنه الكريم فقال عز وجل: ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾ [النمل:59]. وقال سبحانه: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات:180-182]. فكلمة ﴿ وَسَلَٰمٌ ﴾ هي كلمة إلهية جامعة لبيان معاني الثناء والتطهير والاصطفاء والخصائص وعلو مكانة الرسل.

وقد تكلم أهل العلم علىٰ خصائص الأنبياء والمرسلين، ونحن عندما ننظر في هذه الخصائص نجد أنها تشتمل علىٰ: تكريمهم عليهم السلام، وبيان علو منزلتهم عند الحق سبحانه وتعالىٰ ولدىٰ الخلق، وتظهر مدىٰ التأهيل والتمكين لهم عليهم السلام من أداء المهمة التي كلِّفوا بها، وجمعهم للصفات الحسنة والأخلاق الطيبة، التي هي في حقهم من الواجبات.

فكل ما يُتصور من الكمالات البشرية في الخَلق والخُلُق هو ثابت للأنبياء والمرسلين بحكم العقل والنقل، وما ينافي ذلك من الصفات والأخلاق هو منفي عنهم من الأصل بحكم الاصطفاء والاجتباء الإلهي لهم، الذي يتطلب ويستلزم تهيئة خاصة للشخص المصطفى لمنزلة النبوة؛ ليتحمل طبيعة الوحي الإلهي؛ فلا يُتصور أن يكلف الله الأنبياء والرسل بمهمات ورسالات ثم نجدهم لا يملكون من الصفات والخصائص ما يمكنهم من ذلك.

فهذه لمحة عن الخصائص التي تمكّن الأنبياء والرسل عليهم السلام من أداء مهمتهم والقيام بوظيفتهم، أما خصائص التكريم وبيان علو المنزلة بين الخلق فلا تعد ولا تحصى؛ فالرسل عليهم السلام هم أقرب الخلق إلى الله، وقد اختصهم الله تعالى بما لم يختص به باقي البشر من الفضائل والمكرمات، وسيدهم وإمامهم هو المصطفى محمد ﷺ.

ما سبق يعطي لنا فكرة عامة مختصرة عن قضية النبوة والرسالة وملامحها، من خلال العقل والنقل، وهو مدخل وتوطئة لفهم قضية السنة النبوية المطهرة، أما التفصيل في ذلك فقد يخرج بنا عن المقصد من هذه المباحث، فنحن هنا نحاول التعامل مع قضية السنة النبوية وعرضها من خلال جوانب متعددة من حيث: الثبوت والفهم والاستنباط المتنوع والأثر والحجية، ولا يتيسر للقارئ أن يدرك أبعاد ذلك كله إلا بعد أن يتصور أبعاد وملامح قضية النبوة وما يترتب عليها، وطبيعة الأنبياء ووظائفهم.

السُّنة من حيث التَّعريف اللغوي والاصطلاحي:

للسُّنة معانٍ كثيرة منها ما هو لُغويٌّ، ومنها ما هو عامٌّ، ومنها ما هو خاصٌّ لدى أهل كل عِلم.

فالسُّنة في اللغة: لفظة مشتقة من سَنَّ، قال ابن فارس رحمه الله: «السين والنون أصلٌ واحد مطرد، وهو جريان الشيء واطرادُه في سهولةٍ، والأصل قولهم: سَنَنْتُ الماءَ على وجهي، أَسُنُّهُ سَنًّا، إذا أرسلتَه إرسالًا، ثمَّ اشتُقَّ منه: رجل مسنون الوجه، كأَنَّ اللحم قد سُنَّ على وجهه، والحَمَأُ المسنون من ذلك؛ كأنه قد صُبَّ صَبًّا، ومما اشتقَّ منه: السُّنَّة، وهي السِّيرة،

وسُنَّة رسول الله عليه السلام: سِيرته.

قال الهذلي:

فَــلا تَجْــزَعَنْ مِــنْ سُــنَّةٍ أنــتَ سِرْتَهَــا   فــأوَّلُ راضٍ سُــنَّةً مَــن يَســيرُها

وإنّما سُمِّيت بذلك لأنَّها تجري جريًا»[1].

وفي النهاية لابن الأثير عن لفظة السنة: «والأصل فيها الطَّريقة والسِّيرة. وفي حديثِ المجوس: «**سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أهلِ الْكِتَابِ**»[2] أَيْ خُذُوهم على طريقتهم وأَجْرُوهم في قَبُول الجِزْية منهم مجراهم»[3].

وقال ابن منظور رحمه الله: «السُّنَّةُ: الطريقة المحمودة المستقيمة، ولذلك قيل: فلان من أهل السُّنَّة، معناه: من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة، وهي مأخوذة من السَّنَن، وهو الطريق، ويقال للخَطِّ الأسود على مَتْن الحمار سُنَّة، والسُّنَّة الطبيعة»[4].

وقال الراغب الأصفهاني رحمه الله: «السنن جمع سُنَّة، وسُنة الوجه: طريقتُه، وسُنة النبي طريقتُه التي كان يتحراها، وسنة الله قد تقال لطريقة حكمته وطريقة طاعته نحو: ﴿ سُنَّةَ

(1) معجم مقاييس اللغة (3/ 60) لأبي الحسين أحمد بن فارس- تحقيق: عبدالسلام محمد هارون- دار الفكر- 1399هـ- 1979م.

(2) أخرجه مالك في الموطأ (42)، وابن أبي شيبة في مصنفه (10765)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (862)، والشاشي في مسنده (257)، والبيهقي في الكبرى (9/ 319) من حديث عبد الرحمن بن عوف. قال في التلخيص الحبير (3/ 375): «وهو منقطع».

(3) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 409) لمجد الدين ابن الأثير- تحقيق: طاهر أحمد الزاوى و: محمود محمد الطناحي- المكتبة العلمية- بيروت- 1399هـ- 1979م.

(4) انظر: لسان العرب (س. ن. ن) لابن منظور- دار صادر- بيروت- الطبعة الثالثة- 1414هـ.

ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ﴾ [الفتح: 23]»[1].

وقال الفيروز آبادي رحمه الله في معنى السنة: «والأصل فيها الطريقة والسيرة، ومنه قول النبي ﷺ: «مَنْ سنَّ سنةً حسنةً»[2] أي طرَّق طريقة حسنة، وسنة النبي ﷺ طريقتُه التي كان يتحرَّاها»[3].

وقال الطبري رحمه الله: «والسُّنَّة هي المثالُ المتبع، والإمام المؤتمُّ به. يقال منه: سنَّ فلان فينا سُنة حسنة، وسنَّ سُنة سيئة، إذا عمل عملًا اتبع عليه من خير وشر، ومنه قول لبيد بن ربيعة:

مِنْ مَعْشَرٍ سَنَّتْ لَهُمْ آباؤُهُمْ ... وَلِكُلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُهَا[4]

وكذلك تطلق السُّنة في اللغة على معانٍ عديدة منها: البيان: يقال سنَّ الأمر بيَّنه، وسنَّ الله سُنة: بيَّن طريقًا قويمًا. وتُطلق السُّنة كذلك ابتداء على كلِّ أمرٍ، وتطلق على الأُنموذج الذي يُحتذى، والمثال الذي يُقتدى.

- أما السُّنة النبوية من حيث الاصطلاح فلها معانٍ خاصة في مفهوم أهل العلم بحسب أغراض العلوم الشَّرعية وتخصصها.

فعلماء الحديث يرون أن معنى السُّنة واسع يشمل ما يلي:

---

(1) انظر: مفردات غريب القرآن (ص245).

(2) أخرجه مسلم في كتاب العلم، باب من سنة سن حسنة أو سيئة... (1017) من حديث جرير بن عبدالله بزيادة قوله: «في الإسلام».

(3) انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (3/ 267) لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي- تحقيق: محمد علي النجار- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة.

(4) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن (7/ 230) لمحمد بن جرير الطبري- تحقيق: أحمد محمد شاكر- مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى- 1420 هـ - 2000 م.

كل قولٍ أو فعلٍ أو إقرارٍ، حقيقة أو حكمًا، وسِيرة وصِفة خَلقية وخُلقية، حتى الحركات والسَّكنات في اليقظة والمنام، قبل البعثة وبعدَها.

- **وأما علماء الأصول فيرون:**

أنها ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ.

- وعلماء الفقه يطلقون السُّنة ويريدون بها:

المندوب؛ أي غير الفريضة من الأعمال التي طلبها الشَّارع الحكيم، إلَّا أنهم يفرقون بين المندوب والسُّنة؛ بأن المندوب يشمل ما نَدب إليه الشارع سواءٌ ثبت في السُّنة أو من استقراء أصول الشَّريعة.

- **وعلماء العقيدة:**

يُطلقون السُّنة على هَدي النبي ﷺ في أصول الدِّين، وما كان عليه من العِلم والعمل والهدى.

وقد تطلق السُّنة أيضًا بمعنى الدِّين كله.

بين يدي النظريات الأصولية الحاكمة

من المبادئ الهامة التي ندعو إليها في نظرتنا وتعاملنا مع هذا الدين العظيم وشريعته الدعوة إلى الغوص في عقول الأولين من العلماء المتقين، والمفكرين المسلمين، في رحلة نحاول فيها استكشاف منطقهم، ونحاول أن نعرف كيف كانوا يفكرون.

فهم قد كتبوا نتاج فكرهم كنتائج توصلوا إليها، وعلينا اليوم ألا نكتفي بأن نقرأ نتاج أفكارهم المسطور في الكتب فقط؛ بل علينا أن نعرف كيف توصلوا إليها، وما هي المقدمات التي استعملوها حتى بنوا عليها هذه النتائج.

نريد أن نعرف كيف يفكر الأصولي، وكيف يفكر الفقيه، وكيف يفكر المحدِّث، وكيف يفكر المفسر؟ وما هو المنهج الذي اتخذوه والطريق الذي سلكوه في تعاملهم مع الوحي الإلهي والنص المقدس «الكتاب والسنة»؟ بالإضافة إلى إدراكنا المعلومات الأساسية التي كان يتصور بها الكون والوجود.

نظر كثير من العلماء في الفقه الإسلامي وحاولوا أن يستخرجوا منه النظريات الضابطة، وكان المُحدَثون من أمثال: محمد أبي زَهرة، والأستاذ مصطفى الزرقا، وغيرهم، قد ساهموا كثيرًا في التأمل في الفقه، والقارئ لهم يرى في كتبهم كثيرًا من هذا، فيجد مثلًا: «نظرية العقد»، و«نظرية الالتِزَام»، و«نظرية التعَسُّف في استعمال الحَقِّ»، و«نظرية الضرُورة»... إلخ. وهؤلاء لم يكونوا وحدهم؛ بل أنشئوا مدرسة تضم كثيرًا من الفقهاء المعاصرين؛ أصبح ديدنهم الغوص في هذا التراث والبحث عن النظريات التي أتى بها الفقهاء المسلمون، ونشرها في ثوب خلاب يسر الناظرين، وهي – والحمد لله– كثيرة.

وفي كثير من الأحيان تتشابه هذه النظريات مع الفكر العالمي، وهذا هو الذي شعر به القانوني العظيم: عبد الرزاق السنهورِيُّ عندما أراد للتشريع المصري أن يجد موطئ قدمٍ بين التشريعات الأخرى في القانون العالمي، فأخذ يقرأ أكثر من ستة عشر تشريعًا عالميًّا، منها

التشريع الهندي، والبلجيكي، والفرنسي، والأمريكي، والإنجليزي، وغير ذلك من التشريعات، سواء تلك التي اعتمدت على القانون الثابت، أو على السوابق القضائية، أو التي اعتمدت على غير ذلك؛ فجميع التشريعات إنما تتوخى العدل ليس في هذا خلاف، ولكن الخلاف بين كل التشريعات هو في الإجابة عن هذا السؤال: كيف نصل إلى العدل؟

وقد حاول الأستاذ السنهوري أن يجيب عن هذا السؤال من خلال تراثنا الفقهي ومبادئنا الإسلامية؛ وبذلك استطاع أن يضع أقدامنا على خريطة العالم الفكرية، وهذا ما كان يبتغيه الأستاذ السنهوري، وأيده في ذلك الاتجاه الشيخ محمود شلتوت عندما قدم بحثه عن «المسئولية المدنية والجنائية في الشريعة الإسلامية» إلى مؤتمر لاهاي، وكان بحثًا بديعًا أتى فيه بالجديد الذي لا يعرفه العالم عن الموضوع، وكان كل ذلك من خلال ما تركه لنا الفقهاء المسلمون في هذا التراث الذي بين أيدينا.

حينئذ تم اعتماد الفقه الإسلامي مصدرًا من مصادر القانون الدولي.

هذه المجهودات التي تمت كانت فيها محاولة لما نسميه: «رحلة في ذهن العالم المسلم» فهل يمكن أن نُفَعِّلَ مثل هذه الرحلة في ذهن علماء الأصول؟

إذا ما حاولنا أن نُفَعِّلَ ذلك في علم الأصول، فسوف نبدأ بالأسئلة الآتية:

كيف فكر الأصوليون في مراحلهم المختلفة التي مر بها هذا العلم؟

فكيف فكر الإمام الشافعي رضي الله عنه مثلًا حتى يصل إلى تصور وتصنيف كتاب «الرسالة»؟ ونفس السؤال يطرح بنفس الصيغة أو بصيغ مختلفة عند الحديث عن الإمام أبي حامد الغزالي، والإمام الرازي، وغيرهم من أئمة الأصول.

وهكذا على مر التاريخ وإلى يومنا هذا، نريد من هذا الغوص في عقول الأصوليين أن نقف مع كل عَلَمٍ منهم، فنعرف: كيف فكر كل منهم؟ ولماذا أثار هذه الموضوعات في هذا العلم؟

فإذا غصت في علم الأصول وحاولت أن تلملم أطرافه ومسائله في كل أبوابه وكتبه من

القرآن والسنة، ثم الإجماع والقياس، ثم التعارض والترجيح...وهكذا، حتى تصل إلى كتاب الاجتهاد، إذا فعلنا هذا، وحاولنا أن نرحل هذه الرحلة في ذهن الأصولي؛ فسنجده وكأنه قد سأل نفسه أسئلة منطقية متتالية، وأراد أن يضع الأدوات التي يستطيع بها أن يجيب عن هذه الأسئلة(1).

أولًا: النظريات الحاكمة ودورها كمنهج للتعامل مع نصوص الوحي الإلهي:

النظريات الحاكمة في أصول الفقه وهي: «نظرية الحُجِّيةِ، نظرية التوثِيقِ أو نظرية الإثبات، نظرية الفَهمِ، نظرية القَطعِيِّ والظنِّيِّ، نظرية الإلحاق، نظرية الاستدلال، نظرية الإفتاء».

هذه النظريات الأصولية ومظاهرها العلمية والعملية، يمكن الأخذ بها كمنهج متكامل للتعامل الصحيح مع السنة النبوية المطهرة ثبوتًا وفهمًا وتطبيقًا.

فمن خلال هذه النظريات الأصولية نفهم معنى قضية مرجعية السنة النبوية بجانب القرآن في العقيدة والتشريع والأخلاق، وقضية وصول نصوص السنة النبوية لنا وطرق ذلك وأدواته، وإثبات صحة النسبة لما بين أيدينا لرسول الله ﷺ، وقضية فهم السنة النبوية وتوليد المعاني والعلوم منها، والربط بين معاني السنة النبوية المطهرة والواقع المعاصر العام والخاص، بالإضافة إلى مسألة السنة النبوية وتكوين الهوية المسلمة، وما يثار من الشبهات حول السنة النبوية من حيث الثبوت والفهم والحجية والإلزام.

وتظهر فوائد الإلمام العام بهذه النظريات أنها تمثل منهجًا ثابتًا متدرجًا للتعامل مع الوحي الإلهي بشقيه «القرآن والسنة»:

فنحن نحاول من خلال هذه المباحث وضع مداخل أساسية لفهم قضية السنة النبوية، ورسم خريطة ذات معالم وأركان نتعامل من خلالها مع السنة النبوية تصورًا وثبوتًا وفهمًا

(1) انظر: وقال الإمام المبادئ العظمى ص(61-64) د.علي جمعة، الوابل الصيب – 2010م.

وتطبيقًا، ووضع تصور منهجي صحيح للتعاطي والتفاعل مع سنة سيد الخلق ﷺ وذلك كله لأن السنة النبوية المطهرة تشكل مع القرآن الكريم الأصلين المكونين لحقيقة دين الإسلام وشريعته ومقاصده.

إن السنة وحي إلهي معصوم من الله سبحانه وتعالىٰ ظهر في حال ومقال وأفعال وإقرار المصطفىٰ ﷺ؛ فالسنة النبوية مثلها مثل القرآن الكريم من حيث إنهما وحي من عند الله تعالىٰ، ومن حيث أثرها التشريعي المتنوع، وإن كان يوجد بينهما فروق أساسية من حيث الهيئة والجوهر ودرجة الإعجاز، وهيئة الوصول إلينا عبر القرون والعقود.

ومن المداخل الهامة لإدراك أبعاد قضية السنة بشكل كلي وجزئي محاولة الإحاطة والفهم للنظريات الحاكمة، التي يتم من خلالها التعامل مع النص الشرعي «القرآن والسنة» بحيث تكون هذه النظريات الأصولية هي الأسس والمنطلقات التي يلتحم من خلالها العقل البشري للعالم المجتهد مع نصوص الوحي الإلهي، فيحدث نوع من العصمة الفكرية العلمية للعملية الاجتهادية المعرفية المتعلقة بفهم النص الشرعي، والإحاطة بمعانيه ومقاصده وكيفية تطبيقه في الواقع المحيط بحسب الزمان والمكان.

وبصورة أخرىٰ يمكننا أن نعبر عن معاني هذه النظريات كمنهج وطريق لتعاملنا مع النص الشرعي «القرآن والسنة» فنقول:

1- النص من حيث الحجية والمرجعية، هل هو مرجع لازم للأمة أم لا «نظرية الحُجِّيةِ». وبيان مدىٰ إلزامية محتويات هذا النص للأمة الإسلامية، ودرجة ومستويات هذا الإلزام.

2- النص من حيث الوجود «الإثبات» والتوثيق والوصول للأمة محفوظًا صحيحًا، والمنهج والطرق والوسائل والأدوات التي صاحبت ذلك «نظرية التوثِيقِ».

3- تفسير النص «فهم النص وما يستلزم ذلك من المناهج والأدوات، وبيان شروط أهلية من يقوم بهذا التفسير واستنباط المعاني اليقينية والظنية منه» «نظرية الفَهمِ».

4- تطبيق النص «إنزال معاني النص ومقاصده على المستوى الخاص والعام، الفردي والجماعي وضوابط ذلك، وتجنب ما يمكن حصوله من سلبيات بشرية تنتج عند التطبيق» وتظهر هنا بقوة ملامح نظرية «القطعية والظنية».

وسوف نتعرض فيما يلي لبعض ملامح هذه النظريات الأصولية الحاكمة، والتي ننطلق من خلالها كمنهج للتعامل مع قضية السنة النبوية ثبوتًا وفهمًا وتطبيقًا:

1- نظرية الحُجِّيةِ:

عندما نتأمل كمسلمين في ديننا وشريعتنا ومكونات هويتنا المسلمة، وننظر لظهور هذه الأمة المسلمة العظيمة وشريعتها بهذه الصورة المنظمة المنضبطة، فهنا لابد أن يطرح سؤال وهو: ما هي المرجعية التي كونت ذلك كله؟ وما هو القانون الذي ظهرت من خلاله هذه الشريعة العظيمة؟

بداية سأل الأصولي نفسه ـ بعد أن اقتنع، وبعد أن استقر في وجدانه حقيقة وجود الله وإرسال الرسل وغير ذلك مما هو من العقائد ـ تساءل: كيف أطبق شريعة الله عزَّ وجلَّ؟

فكر الأصولي فوجد أمامه نصوصًا ـ وهي الوحي ـ تشتمل على جمل أو ـ نسب ـ تحتمل الصدق والكذب، ولكنها ليست كالجمل التي نستطيع أن نحكم عليها من خلال الحسِّ؛ وهو ما نسميه الأحكام الحسية ـ أي: مصدرها الحس-، وليست كذلك من الجمل التي يمكن أن نحكم عليها بالعقل؛ وهو ما نسميه الأحكام العقلية ـ أي: مصدرها العقل ـ، فما مصدرها إذن؟ وما مصدر أحكامها؟ وكيف أعرف أني طبقت مراد الشارع مني؟

هنا ظهر علم أصول الفقه ليعطينا منهجًا نحكم من خلاله على هذه الجمل ـ أو النسب ـ التي أسميناها الأحكام الشرعية، كما أن التجربة هي منهج الحكم في الحسيات، والتفكر والنظر هو منهج الحكم في العقليات.

هذا المنهج بحث أولًا عن المرجعية، وهذه المرجعية لابدَّ أن تكون مقبولة في ذاتها لا تحتاج

إلىٰ برهان، فجعلوا النَّص ممثلًا في الكتاب والسنة هو المرجعية، ومن هنا بدأ البحث عن حجيَّة هذا النص، فتكونت النظرية الأولىٰ لتبحث عن هذه الحجية.

هذا هو السؤال الأول الذي أراد الإمام الشافعي الإجابة عنه: ما هي الحُجة؟

أخذ الإمام الشافعي رضي الله عنه يحاول الإجابة عنه؛ فنظر في البداية إلىٰ النص الإلهي المقدس «القرآن الكريم» فوجد أن المسلمين بذلوا غاية الجهد في الحفاظ علىٰ القرآن الكريم، فحفظوه في الصدور بأسانيد متصلة ومتواترة ومتكاثرة، وحفظوه كذلك في السطور مكتوبًا؛ بل حافظوا عليه في شكل هذه الكتابة حتىٰ سميت هذه الكتابة بـ «الرسم العثماني»، وأصبح رسم المصحف فنًّا برأسه، وعِلمًا بحاله، وبهذه الصورة التي يستحيل معها الخطأ- ونقول: يستحيل وليس يصعب- بهذه الصورة التي انبَنَت علىٰ هذه المجهودات العظيمة، والتي ليس لها مثيل في البشرية كلها؛ يستطيع ناشد الحق أن يثقَ ثقةً مطلقةً في هذا الكتاب الكريم[1]. فظهر لدينا نصٌّ إلهي مقدس، وصلنا عن طريق رسول مرسل إلينا من عند الله تعالىٰ، يحمل إلينا منهج الله تعالىٰ يحتوي علىٰ عقيدة وتشريع وقيم وأخلاق، وأخبار وتصور عام ومفصل لمعاني الحياة وأهدافها، وما وراء هذه الحياة.

---

(1) وفي لمحة عامة يمكن لنا أن نقول: إن تلقي الأمة الإسلامية للقرآن الكريم ظهر في صورتين:

- الأولىٰ: القراءة والحفظ اللفظي بالأداء الصوتي الذي هو أصل وأساس الكتاب.
- الثانية: توثيق هذا اللفظ المنطوق برسمه، أي بتدوينه وكتابته في الصحف.

ويمكن أن نعبِّر عن الكيفية التي حدث بها هذا التوثيق فنقول: نزل جبريل عليه السلام علىٰ قلب المصطفىٰ ﷺ بالقرآن الكريم فتلقاه عنه بالصور المختلفة للوحي والتي جاءت بها الأحاديث المتعددة. ثم بعد ذلك تلقىٰ الصحابة الكرام القرآن الكريم من فم النبيِّ ﷺ فسمعوه وقرءوه وحفظوه. تم توثيق هذا السماع والحفظ بكتابته وتدوينه فأصبح موثقًا باللفظ (الصوت والأداء) والرسم (الكتابة) ثم نقله الصحابة الكرام لمن بعدهم كما تلقوه تمامًا وبنفس الطريقة، وتتابع نقله عبر أجيال الأمة الإسلامية في سلسلة لا تنقطع حتىٰ لحظتنا هذه التي نعيشها.

فما الحجة التي نأخذ منها الأحكام والمعاني المختلفة المكونة لهذا الدين وشريعته؟

هذا السُّؤال الأول كانت الإجابة عليه هي: أننا نأخذ الأحكام والمعاني المختلفة من القرآن باعتباره النص الموحَى، المعصوم من التحريف، المنقولَ إلينا بالتواتر، وباعتباره كلمةَ الله الذي نؤمن بأنه الخالق، وأننا ملتزمون في هذه الحياة الدنيا بما أمر ونهى (افعل أو لا تفعل) وأن هذه الأحكام والأوامر هي مقياس المؤاخذة في يومٍ آخِر؛ يرجعُ فيه البشَرُ إلى خالقهم للحساب. فالحجية هنا تعني وضوحَ وظهورَ مرجعية القرآن الكريم وحاكميته ومصدريته.

والقرآن الكريم كلام الله؛ فكلماته وآياته لا تعبر عن نمط سردٍ خطي، بمعنى أنه يقول مثلًا: إنه في سنة واحد حدث كذا وكذا من الأمور والأحداث، وفي سنة اثنتين وقع كذا وكذا...، وفي سنة عشرين سوف يكون كذا، لم يحدث هذا؛ بل أتى الحديث فيه مركبًا، كما أن الحياة مركبة هي الأخرى وليست خطًّا؛ وفوق هذا فقد كان الكتاب في ذاته دالًّا على صدقه؛ حيث إنه صيغ بصيغة وظهر بصورة ليست صورة ظهور لغة البشر المعتادة لا في عصره ولا في العصور التالية له. فصور إعجازه المتعددة من الصياغة والنظم والأسلوب وطرق العرض، وموافقته «للكون الذي هو كتاب الله المنظور» وتفاعله المستمر وتلبية حاجة الإنسان «الذي هو كتاب الله المقدور» تثبت نسبته إلى الإله الخالق جلَّ وعلا، وأنه «كتاب الله المسطور» وذلك كله برهان على أنه من عند الله، وعلى أنه نقل إلينا بصورة لافتة للنظر، موثقة معتمدة؛ فنتج عن ذلك كله أنه حجَّة ومرجعيَّة.

ثمَّ إذا تأملنا في هذا النص الإلهي المقدس- الذي ثبتت حجيته- نجد قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:7]. ونجد في هذا النص الإلهي المقدس الأمر بطاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [التغابن:12]، وفيه الأمر باتباع النبي ﷺ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:31]،

وفيه: ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ﴾ [**الأحزاب:21**].

فظهرت حجية السنة النبوية كذلك من خلال الأوامر والمعاني القطعية الدلالة الواردة في الكتاب الكريم، وهذا الظهور جاء مبنيًا على ثبوت حجية القرآن بالعقل والنقل، وكذلك ظهرت حجيتها من خلال ما أحاط بها من أحداث ووقائع ومسلمات عقلية، أظهرت حجية ومرجعية السنة المحمدية في هوية هذه الأمة عقيدة وشريعة وأخلاقًا(1).

ومن ناحية الحس والواقع فقد نقلت السنة النبوية بصورة معتمدة موثوق بها، لافتة للنظر؛ ظهر من خلالها معاني الحديث الشريف، الذي جاء فيه عن النبي ﷺ: «**أَلاَ إِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»(2).

فظهر أن الحجية والمرجعية ومصدر الإجابة عن الأسئلة المختلفة هو الوحي الإلهي بشقيه «الكتاب والسنة».

2- نظرية التوثيق:

وبعد ذلك كله يرد السؤال الثاني: كيف وصلت إلينا نصوص الوحي الإلهي بشقيه: «القرآن والسنة»؟ وهو سؤال عن التوثيق، وقد تولى الإجابة عنه علماء القراءات والمحدثون.

إذن، فالسؤال الثاني الذي خطر في بال ذلك الأصولي وهو يحاول أن يضع أداة لاستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، كان عن «نظرية التوثِيق» بعد النظرية الأولى: «نظرية الحُجِّيةِ» وإجابة هذا السؤال كانت مباحث التوثيق الموجودة والمبثوثة في علم أصول الفقه(3).

(1) انظر: وقال الإمام المبادئ العظمى (65-66) د.علي جمعة .

(2) جزء من حديث أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة (4604)، وأحمد في مسنده (17174) من طريق حريز بن عثمان بن عبد الرحمن بن أبي عوف عن المقدام بن معدي كرب به مرفوعًا.

(3) انظر: وقال الإمام المبادئ العظمى (ص 67) .

3- نظرية الفَهم:

بعد ثبوت النظريتين السابقتين «الحجية» و «التوثيق»، يجيءُ بعد ذلك دور النظرية الثالثة، وهي نظرية الفَهم، وكيف نفهم هذا النص الإلهي المقدس، فنحنُ أمام نص اعتبرناه حجةً، أثبتناه بطريق يطمئنُّ إليه العلماء طبقًا لمنهج علمي مستوفٍ لشروطه.

فكيف نفهم النصوص المقدسة «الكتاب والسنة». وكيف نقرأهما وكيف نقوم بدراستهما؟

لقد وضع الأصوليُّون لذلك أدوات تحليل، وفهمٍ للنص مستمدِّين هذا من مجموع اللُّغة العربية وقواعدِها ومفرداتِها وخصائصِها من ناحية، وكذلك من مجموع الأحكام الفقهية المنقولة والشائعة من ناحية أخرىٰ.

فالتعامل مع السنة النبوية ونصوصها الثابتة ومحاولة فهم معانيها يأتي من خلال اللغة العربية وأدواتها المتعددة للوصول لفهم منضبط صحيح، ولذلك نجد الأصوليين قد اهتموا وهم يؤصِّلون لـ«نظرية الفهم» بمسائل مثل: السباق، والسياق، ودلالات الألفاظ، والمجاز، والحقيقة، والاشتراك، وخصائص اللغة، وأيضًا تكلموا عن العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، وعن الاستثناء، وعن المخصصات، وعن الخاص والعام، وكيف يكون هذا التخصيص وما أحواله؟ كل ذلك من أجل أن يكون الفهم لما بين أيديهم من نصوص فهمًا سليمًا، والأعجب من ذلك أنهم قد أتوا بأشياء لم يتكلم عنها أهل اللغة[1]، مع أن اللغة

(1) يقول الإمام تقي الدين السبكي رحمه الله: «فإن الأصوليِّين دققوا في فهم أشياءَ من كلام العرب لم يصل إليها النُّحاة ولا اللُّغويون، فإن كلامَ العرب متسِع جدًّا والنظر فيه متشعِّب؛ فكتب اللُّغة تضبطُ الألفاظَ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلىٰ نظر الأصول واستقراءٍ زائد علىٰ استقراءِ اللُّغويِّ؛ مثالُه: دِلالةُ صيغة «افعل» علىٰ الوجوب «ولا تفعل» علىٰ التحريم، وكون: «كُلٍّ وأخواتها للعموم»... لو فتشت كتب اللغة لم تجد فيها شيئًا في ذلك ولا تعرُّضًا لما ذكره الأصوليون، وكذلك كتب النحو لو طلبت معنىٰ الاستثناء وأن الإخراج هل هو قبل الحكم أو بعد الحكم؟ ونحو ذلك من الدقائق التي تعرض لها الأصوليُّون وأخذوها باستقراءٍ خاص من كلام العرب وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة =

مصدرها النقل عن العرب! لكنهم فكروا فأوجدوا هذه الأدوات المساعدة على الفهم، والتي يتمكنون بها من فهم النص واستنباط الأحكام الشرعية؛ فزادوا على مقالة اللغويين: العموم، والخصوص، والإطلاق... إلخ.

4- النظرية الرابعة: القطعية والظنية:

وإذ قد تم تحديد المصدر، وحجته، وإثباته، وفهمه، واجهت الفقهاءَ مسألةُ القطعيِّ والظنيِّ، حيث إن الاكتفاء بهذه الأدوات يجعل مساحة القطعيِّ أقل مما ينبغي؛ مما يوجد إشكالية تستوجب القول بالإجماع كدليل يوسِّع من مساحة القطعيِّ، ويخرج ظنِّي الدلالة من ظنيته إلى إطار القطع.

فالأدوات اللُّغوية وحدها لا تكفي لتفسير قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ **[المائدة:6]**. حيث الفاء للتعقيب بما يمكن أن يفيد أنَّ الوضوء بعد الصلاة.

أي: إذا ادعى مدعٍ هذا، لم يكن لدينا بمحض الأدوات اللُّغوية ما يمكن إيقافه، ومن هنا كان لابد من الاعتماد على الإجماع الذي يخرج المسألة من دور الظنية إلى القطعية؛ بحيث لا يمكن في ظلِّ هذا النسق المتضمِّن للإجماع أن يقال: إن الوضوء بعد الصلاة.

وفهمُ قضية الإجماع في هذا الإطار يحرِّر كثيرًا من الخلاف حول المسألة، ويجعل كلامَ المؤيِّدين ذا معنى واضح وفائدةٍ مرجوة.

=

النحو، فهذا ونحوه مما تكفل به أصولُ الفقه، ولا ينكر أن له استمدادًا من تلك العلوم، ولكن تلك الأشياء التي استمدها منها لم تذكر فيه بالذات بل بالعرَض، والمذكور فيه بالذات ما أشرنا إليه مما لا يوجد إلا فيه، ولا يصل إلى فهمها إلا من تكيف به». انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (2/ 15) المؤلف: تقي الدين السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب- دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي، والدكتور نور الدين صغيرى- دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث- الإمارات- 1424هـ.

ونظرية القطعيَّة والظنية هذه سيكون لها أكبر الأثر في قضايا الخلاف الفقهيِّ ومسألة الاجتهاد والإفتاء.

فالتعامل مع نصوص السنة النبوية المطهرة من خلال نظرية القطعية والظنية كأداة من أدوات الفهم والإحاطة، يؤدي كما حدث مع القرآن الكريم إلى سلامة النتائج المستنبطة.

فهناك مسائل اتفق جميع العلماء على قول واحد فيها ولم يوجد مَن يخالفهم، وهناك مسائل أخرى لم يتفقوا فيها على قول واحد بل اختلفوا فيها، ومع ذلك لم ينكر بعضهم على بعض؛ وهو ما يسمى بالقطعي والظني في كل من الدلالة والثبوت؛ فالأول هو ما يسمى بـ «القطعي» والثاني هو ما يُسمَّى بـ الظني» كلاهما من حيث الدلالة، أما من حيث الثبوت فقد سبق الحديث عنه.

والأول هو ما كان منه الإجماع، فكل مسائل الإجماع قطعية الدلالة، لا تصح مخالفتها، ومن أمثلته: كون الصلوات المفروضة خمس، وأن الوضوء قبل الصلاة، وأن الزكاة واجبة، وأن الحج هو الركن الخامس.

فإدراك معاني وحدود القطعية والظنية في نصوص السنة النبوية المطهرة يؤدي للوضوح والبيان في مسائل العقيدة والفقه والأخلاق.

النظرية الخامسة: نظرية الإلحاق:

وإذ تم تحديدُ الحجية وإثباتُها وفهمُها في إطار القطعية والظنية، يأتي بعد ذلك دور الإلحاق، فمن المعلوم أن النص متناهٍ في هيئتِه ولفظه وإن كان غير متناهٍ في معانيه ومناهجه، والوقائع غيرُ محدودةٍ ومتغيِّرة؛ فالنصُّ المحدود اللفظ عند إنزاله على الواقع النِّسبي المتغيِّر لا يشمل كل الحوادث، ومن هنا جاءت نظرية الإلحاق التي أخذت في مضمونها أشكالًا متعدِّدة، كالقياس وكإجراء الكُليِّ على جزئياته، أو تطبيق المبدأ العامِّ على أفراده، فالكلُّ – حتى الظاهرية – قائلون بما يمكن أن نسمِّيه الإلحاق، وإن أنكروا هيئةً مخصوصةً منه؛ وهو القياس.

وبصورة أخرى نقول: إن معاني هذه النظرية وتفاعلها مع النص يأتي من أن الفقيه لما أراد أن يستنبط لكل فعل بشري حكمًا من الكتاب والسنة لم يجد؛ فكان بين أمرين:

الأول: أن يجعل كل شيء مباحًا دون النظر إلى المصلحة أو المقاصد أو المآلات، ما دام أنه ليس مذكورًا في الكتاب أو السنة.

الثاني: أن يلحق الشبيه بالشبيه، والنظير بنظيره؛ ومن هنا جاءت آلية ضخمة توسعوا فيها جدًّا في كل مراحلها ودرجاتها وخطواتها، وهي «آلية القياس»، ومعناه: إلحاق أمر مسكوت عنه بأمر منصوص عليه، فمثلًا حديث: «**لاَ يَبِعِ الرجُلُ عَلَى بَيعِ أَخِيهِ، وَلاَ يَخطُب عَلَى خِطبَةِ أَخِيهِ، إلا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ**»[1]؛ فهل يُلحق الفقيه باب الإجارة مثلًا بالبيع، فيفتي بأنه لا يصح للمسلم أن يؤجر على إيجار أخيه أم لا؟ هذا هو القياس[2].

النظرية السادسة: نظرية الاستدلال:

بعد نظرية الإلحاق تأتي نظرية الاستدلال، والتي رأى الأصوليُّ فيها مجموعة من المحدِّدات: كالعُرف، والعادة، وقولِ الصحابي، وشرعِ من قبلنا، ونحوها حيثُ تؤثِّر بمعنى أو بآخر في الوصول إلى الحكم الشرعي، وقد اختلف الأصوليون في هذه المحددات، فسُمِّيت الأدلةَ المُختلَفَ فيها.

النظرية السابعة: نظرية الإفتاء:

ثم تأتي نظرية الإفتاء التي تشتمل على ذكر المقاصد الشرعية، والتعارض، والترجيح، مع شروط الاجتهاد والإفتاء، بحيث يقوم مَن توافرت فيه شروط الباحث بإصدار الحكم، ثُم

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، حتى يأذن أو يترك (1412) ومسلم في كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، حتى يأذن أو يترك (3439) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.

(2) انظر: وقال الإمام المبادئ العظمى (65-69).

عرضِه على سقف المقاصد الشرعية؛ بحيث لا يتعداها، ومراجعةِ حكمه إن تعداها حتى يتسِقَ معها بحيث لا تَكرَّ على المقاصد بالبُطلان لِما فيه من عكس المطلوب.

ثانيًا

النظريات الحاكمة والسنة النبوية

تمهيد:

بعد أن قمنا بعرض سريع لمفهوم ومعاني بعض النظريات الأصولية الحاكمة لتعاملنا مع النص الشرعي «القرآن والسنة» والتي هي:

«نظرية الحُجِّيةِ، نظرية التوثِيقِ «نظرية الإثبات»، نظرية الفَهمِ، نظرية القَطعِيِّ والظَنِّيِّ، نظرية الإلحاق، نظرية الاستدلال، نظرية الإفتاء».

فسوف نعمل فيما يلي على تناول قضية السنة النبوية المطهرة من خلال هذه النظريات وملامحها ومظاهرها الفكرية، والتي تمثل منهجًا عقليًّا وعلميًّا وعمليًّا منضبطًا، يقوم على معاني الوحي الإلهي اليقينية المطلقة المعصومة، وقواعد العقل والتفكير المنطقي، ومظاهر الواقع المحيط المعبر عن النشاط البشري، وما يحدث بينهم من الاتصال والتفاعلات الفكرية والعلمية والعملية.

فعندما نتفحص هذه النظريات ومظاهر وجودها الفكري والعلمي في تاريخ الأمة الإسلامية، والكيفية التي تعامل بها العلماء مع النص الشرعي «القرآن، السنة» فإننا نلحظ أنها شكلت تجربة فريدة تميزت بها أمتنا عن باقي الأمم في تعاملها مع الوحي الإلهي، تولد عنها المعاني اليقينية القطعية الثابتة الشاملة والمتجددة التي مثلت بيان حقيقة المراد الإلهي من الخلق، فهذا المنهج لم يظهر مثله من قبل في أمة من الأمم، وإنما في الغالب كان التفاعل مع النصوص الإلهية السابقة للقرآن الكريم يقوم على التجارب الفردية والرؤية الشخصية والأهواء؛ ولذلك وجدنا في تجارب هذه الأمم الفكرية صور من تولد المعاني المنحرفة التي تم نسبتها إلى الوحي الإلهي، إلى جانب وقوع الاختلافات في الأصول، والتضاد والتنافر بين المعاني المستنبطة، بل قد وصل الخلل إلى أصول الاعتقاد ووقوع الانحراف فيما يتعلق بجناب

الألوهية وما يتعلق بأسماء الله وصفاته وما يجوز عليه وما لا يجوز، كل ذلك نتيجة لافتقار هذه الأمم لملامح هذا المنهج ومظاهره وخطواته.

فنحن نقول إن هذا المنهج المنضبط والذي يتمثل في النظريات الأصولية الحاكمة، يوفر أعلىٰ أنواع العصمة الفكرية أثناء تعامل العالِم المسلم مع النص الشرعي، بل إننا لا نبالغ عندما نقول: إن أثر وملامح هذا المنهج قد انعكس علىٰ طريقة تفكير عامة المسلمين وتناولهم لقضايا الفكر والحياة علىٰ مرِّ القرون.

ولذلك فسوف نجعل من معاني ومحتويات هذه النظريات وملامحها ومظاهرها المادية والمعنوية؛ وما تولد عنها من الإنتاج العلمي لعلماء المسلمين عبر القرون؛ مداخلَ للإحاطة بقضية السنة النبوية المطهرة، بحسب ما تحتمله طبيعة المباحث التي نريد التعرض لها.

فالهدف من هذه المباحث كما أشرنا من قبل هو رسم خريطة علمية متكاملة واضحة المعالم، تؤدي إلىٰ تحصيل قراءة صحيحة منضبطة لسنة نبينا ﷺ لا إفراط فيها ولا تفريط، تساعد علىٰ تكوين التصور الصحيح عن:

1- مدىٰ إلزامية السنة النبوية وحجيتها، وفهم معنىٰ المرجعية الشرعية للسنة النبوية، ومصادر وركائز هذه المرجعية، وبيان أنها المكون الأساسي الثاني مع القرآن الكريم لشريعة الإسلام؛ بحيث ندرك أنه لا يتصور انفصال الشريعة بجميع محاورها من حيث العقيدة والأحكام والقيم والأخلاق وما يتفرع عنهم عن سُنة نبينا ﷺ، وهذا هو ما نعالجه في هذا المحور. «نظرية الحُجية».

2- قضية توثيق نصوص السنة النبوية منذ العهد النبوي، وطرق وصولها محفوظة إلىٰ الأمة عبر العقود والقرون، وبيان الآليات العملية وأدوات تحصيل ذلك التوثيق وصوره المتعددة، والتعرف علىٰ العلوم التي تولدت في سبيل تحقيق هذا التوثيق والحفظ، وما أنتجته هذه العملية العلمية من مصنفات. «نظرية التوثِيقِ» أو الإثبات.

3- قضية فهم السنة النبوية الفهم الصحيح وتوليد المعاني والعلوم منها، والعمل على التخلص من الفهم المنحرف لنصوص السنة المطهرة، وعدم إلصاق معاني باطلة بسُنة نبينا ﷺ، مع بيان المصنفات النافعة من أمهات كتب شروح السنة وما بها من الفوائد. «نظرية الفَهمِ» و «نظرية القَطعيِّ والظنِّي».

4- بيان كون السنة النبوية مكونةً للشخصية المسلمة على المستوى العام والخاص، وصابغةً للأمة الإسلامية بصبغة ربانية مميزة لها عن باقي الأمم، وإظهار النماذج الحياتية في السنة النبوية والتي تناسب كل الأحوال والأزمنة والأشخاص، مع بيان معالم الجانب الأخلاقي في السنة النبوية وتميز السنة المحمدية باحتوائها على قيم فعالة ومبادئ خُلقية مطلقة اتفق عليها العالم أجمع، والربط بين معاني وأهداف السنة النبوية والواقع المعاصر، وبيان احتوائها على مبادئ التعايش بين جميع الأجناس والأعراق والملل عن طريق إبراز أكبر المعاني التي تحتوي عليها سنة المصطفى ﷺ وهي الرحمة والتسامح والتعاون والعدل، وبيان أنها تمثل حقيقة قول الله عز وجل: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ **[الأنبياء: 107]**.

5- توضيح بطلان ما يثار من الشبهات حول السنة النبوية من حيث الثبوت والفهم والحجية والإلزام، وبيان بطلانها بالعقل والنقل.

وعلى الجملة فمباحث هذا المصنَّف تعدُّ رسمًا لخريطة شرعية عقلية للتعامل مع السنة النبوية المطهرة، وبيانًا للقانون المنضبط الذي التزمت به الأمة الإسلامية في تناولها لقضية السنة عبر العقود والقرون منذ عهد النبي ﷺ؛ بما يمثل خطوة للعودة إلى الهوية المسلمة الصحيحة الصافية المتمثلة في الهدي المحمدي، ومحاولة لتكوين الشخصية المسلمة القرآنية الجامعة للفضائل العقلية والخلقية عن طريق بيان سُنة مَن كان خلقه القرآن ﷺ(1).

---

(1) جاء عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في وصف النبي ﷺ أنها قالت: «فإن خُلُقَ نبيِّ الله ﷺ كان القرآنَ». أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض (746) =

ونحن بصدد هذا نسلك المسلك العقلي والنَّقلي، المحاط بالجانب القلبي الروحي الذي يقرِّب المفاهيم من العقل البشري ويسهِّل طريقها للقلوب.

=

من حديث عائشة رضي الله عنها مطولًا.

ثالثًا

السنة النبوية المطهرة ومرجعيتها الشرعية

من خلال معاني وملامح نظرية الحُجِّيةِ

أهمية الحديث عن حجية السنة النبوية المطهرة:

ينبغي علينا في البداية أن ندرك أننا نتكلم عن ضرورة دينية على المستوى العام والخاص؛ لها أكبر الأثر في حياتنا الفردية والجماعية، بل إننا في حقيقة الأمر نتكلم عن هويتنا المسلمة؛ فهذه مسألة إيمانية تتعلق بالعقيدة، ويتوقف على التصور المنضبط لها الفهمُ الصحيح لدين الإسلام والتطبيقُ الصحيح لشرائعه، وهي أمر لم يقع في أصله خلاف حقيقي بين المسلمين في أي وقت من الأوقات، فهذه المسألة ليست نوعًا من التنظير العلمي أو تكرارًا للمعلومات المدوَّنة في كتب التراث وعرضًا للأقوال؛ وإنما هي حديث عن حقيقة هذا الدين وجوهره، فكيف يختلف الإنسان المسلم على هويته ومرجعيته التي لا تصح على الحقيقة إلا بسنة النبي ﷺ معرفةً وفهمًا وتطبيقًا.

فالمسلمون يعتقدون أن السنة هي المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله، والبعدية هنا في الفضل، أما في الاحتجاج فحجية السنة كحجية الكتاب في إفادة العلم بأن ذلك صدر من الشارع طالما أنه قد تواتر، أما الآحاد فله حجية التشريع إن صح ولم يعارض المتواتر من السنة والقرآن وأصول الشريعة، ولكنه مع ذلك يفيد الظن، ولقد دل القرآن الكريم والسنة النبوية نفسها والإجماع على أن السنة مصدر أساسي في التشريع الإسلامي(1).

فبيان حجية السنة ومرجعيتها يعبر عن حقيقة مرجعية القرآن؛ فمحور أي حضارة هو الأساس الذي تقوم عليه تلك الحضارة، فيحدد هويتها ومعالمها، وأساس حضارة الإسلام

(1) انظر: مقال د. علي جمعة بعنوان "حجية السنة النبوية" – الموقع الرسمي لفضيلته 15 مارس 2016.

هو النص، وهذا النص له شقان:

الأول: القرآن الكريم.

الثاني: السنة النبوية المطهرة.

فالقرآن الكريم: هو كلام الله سبحانه وتعالىٰ الحاكم والمنزَّه عن العبث به أو التغيير فيه، وذلك لقوله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [**البقرة: 2**]، ولقوله تعالىٰ: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[**فصلت: 42**]، ولقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [**الحجر:9**]. وبالنظر والاستقراء لهذا النص الإلهي تظهر لنا محاور أساسية كلية مكونة لدين الإسلام ومظهرة لحقيقة دعوته تدور حول:

«بيان توحيد الله سبحانه وتعالىٰ والحديث عن أسمائه وصفاته وأفعاله جلَّ وعلا وبيان مهام الأنبياء والمرسلين، وبيان منهج عمارة الأرض ووظيفة الإنسان في هذا الوجود وتحقيق معاني الاستخلاف وضوابط هذه العمارة والقانون التشريعي المنظم لذلك، وتزكية النفس البشرية عن طريق القانون الأخلاقي الذي يحتوي علىٰ القيم والأخلاق، وبيان مآل هذه الحياة والتأكيد علىٰ مبدأ الجزاءات في اليوم الآخر».

هذه المحاور نجد أنها قد أحكمت في كتاب الله الكريم، وظهرت بوضوح وقوة في النصِّ الإلهي مجملة في بعض المواضع، ومفصلة في مواضع أخرىٰ في أعلىٰ درجات البيان.

والسنة النبوية المطهرة:

هي البيان العلمي الواضح، والتطبيق العملي المعصوم الدقيق الذي علمنا مناهج الوصل بين المطلق (النص القرآني) وبين النسبي (الواقع المعيش في كل زمان ومكان وحال)، فهي صادرة من النبي ﷺ وهو الموصوف من ربه بأنه: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ** ﴾ [**النجم:٣**]، والمنعوت من خالقه بأنه: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [**الأنبياء: 107**]، وبأنه أسوة

حسنة، قال الله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: **21**]. والموصوف من ربه بأنه له الطاعة والاتباع، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾ [محمد: **33**]، وقال سبحانه: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [**آل عمران: 31**]، هذا النبي الكريم يعلن في وضوح عن أن الله سبحانه وتعالى قد حباه بالسنة المطهرة؛ فعن المِقدَامِ بنِ مَعدِ يكَرِبَ عَن رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**أَلاَ إِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثلَهُ مَعَهُ**»(1).

وإذا دققنا النظر وتأملنا في سُنة النبي ﷺ من حيث مفهومها العام المتضمن للأفعال والأقوال والتقرير، وما مثَّلته من الأحوال والوقائع والأوقات، لوجدنا أنها تدور مع المحاور القرآنية السابق ذكرها تعريفًا وبيانًا وتطبيقًا لا تنفصل عنها أبدًا.

فبيان حجية السنة هو في حقيقته بيان لمحاور وحقائق القرآن الكريم ومعانيه الكلية والجزئية؛ فالسنة النبوية المطهرة تدور في فلك القرآن الكريم، متوافقة معه تسير معه حيث سار، لا تنفصل عنه ولا تؤصل لمفهوم خارج عن مفاهيمه، وهي نابعة منه شارحة له مبينة لمقاصده، ولا يوجد أي تعارض بين معاني الأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول ولم تنازع فيها، وبين معاني القرآن الكريم من حيث المعاني والأهداف والمقاصد؛ فما من كلمة أو تقرير أو فعل صدر من رسول الله ﷺ إلا وهو مستمد من كتاب الله، وما من حديث شريف تلقته الأمة بالقبول وفقًا للقواعد العلمية للتوثيق والتثبت إلا وله أصل في كتاب الله يندرج تحته.

وقد قال ابن تيمية رحمه الله وهو يوضح العلاقة بين معاني القرآن الكريم ومعاني السنة المطهرة:

«قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما

(1) تقدم تخريجه.

فهمه من القرآن، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴾ [**النساء: 105**]. وقال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [**النحل: 44**]. وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [**النحل: 64**]. ولهذا قال رسول الله ﷺ: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**»(1) يعني السنة. والسنة أيضًا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن؛ لا أنها تتلى كما يتلى، وقد استدل الإمام الشافعي وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك. والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «**بم تحكم؟**» قال: بكتاب الله. قال: «**فإن لم تجد؟**» قال: بسنة رسول الله. قال: «**فإن لم تجد؟**» قال: أجتهد رأيي. قال: فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال: «**الحمد لله الذي وفَّق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله**»(2).

وهذا الحديث في المساند والسنن بإسناد جيد»(3).

ونزيد الأمر توضيحًا للكيفية التي تمَّ بها وصْلُ الكلي المطلق الثابت، وهو الوحي الإلهي مع النِّسْبي المتغير وهو الواقع والحياة بتفاصيلها المختلفة فنقول:

السنة: هي كل ما أُثِرَ عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

(1) تقدم تخريجه.

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء (3592)، والترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي (1327) من حديث أناس من أهل حمص عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

وقال الترمذي: «هذا الحديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل».

(3) انظر: مجموع الفتاوى (13/ 364).

أما عن قوله ﷺ فمثاله: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لاَ تُنكَحُ المَرأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلاَ عَلَى خَالَتِهَا**»[1]. وأما عن فعله ﷺ: فيتمثل في أعمال الصلاة ومناسك الحج، وأما تقريره ﷺ فيتمثل فيما يقع من أصحابه في حضرته، أو يبلغه عنهم من قول أو فعل، فلا ينكره؛ بل يسكت، أو تظهر عليه دلائل الرضا والاستبشار. ومثاله: عدم إنكاره أكل الضبِّ على مائدته[2]، وترك رسول الله ﷺ للفعل في بعض الأحوال يكون سنة؛ إذ لو كان مشروعًا فيها لفعله، مثال ذلك: تركه الأذان والإقامة لصلاة العيد، وترك الجهر بلفظ النية عند الدخول في الصلاة.

- فلو نظرنا إلى السنة النبوية من حيث علاقتها بالنص القرآني وأثرها في الحكم الشرعي؛ فسوف نجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: السنة المؤكِّدة، وهي الموافِقة لما جاء في القرآن الكريم.
- القسم الثاني: السنة المبيِّنة، التي توضِّح مراد الله تعالى في القرآن الكريم.
- القسم الثالث: استقلال السنة بالتشريع (اشتمالها على حكم جديد)[3].

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها (5109) ومسلم في كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح (1408).

(2) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والصيد، باب الضب (5537)، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب إباحة الضب (1945) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(3) انظر: محور الحضارة (2) مقال د. علي جمعة- الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ بتاريخ 1 ديسمبر 2014م.

القسم الأول

السنة المؤكِّدة، وهي الموافِقة لما جاء في القُرآن الكريم

ومنها ما كان مطابقًا لما جاء به القرآن؛ فيكون مؤكدًا له، ويكون الحكم مستمدًّا من شقَّي النص، فالقرآن الكريم اشتمل على العقائد، والتشريع، والعبادات، ومبادئ تزكية النفس، الدعوة للأخلاق الحسنة والقيم.

ففي العقيدة:

يقول الله عز وجل: ﴿ **ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ** ﴾ [**البقرة:285**].

فإذا نظرنا في السنة النبوية عما يؤكد هذا الأمر القرآني لوجدنا حديثَ جبريل المشهور وهو يوضح أمر الإيمان؛ فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: بَينَمَا نَحنُ عِندَ رَسُولِ الله ﷺ ذَاتَ يَومٍ، إِذ طَلَعَ عَلَينَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشعَرِ، لاَ يُرَىٰ عَلَيهِ أَثَرُ السفَرِ، وَلاَ يَعرِفُهُ مِنا أَحَدٌ، حَتىٰ جَلَسَ إِلَىٰ النبِيِّ ﷺ، فَأَسنَدَ رُكبَتَيهِ إِلَىٰ رُكبَتَيهِ، وَوَضَعَ كَفَّيهِ عَلَىٰ فَخِذَيهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمدُ أَخبِرنِي عَنِ الإِسلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**الإِسلاَمُ أَن تَشهَدَ أَن لَا إِلَهَ إِلا الله وَأَن مُحَمدًا رَسُولُ الله ﷺ، وَتُقِيمَ الصلاَةَ، وَتُؤتِيَ الزكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيتَ إِنِ استَطَعتَ إِلَيهِ سَبِيلًا**» قَالَ: صَدَقتَ، قَالَ: فَعَجِبنَا لَهُ يَسأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ! قَالَ: فَأَخبِرنِي عَنِ الإِيمَانِ، قَالَ: «**أَنْ تُؤمِنَ بِالله، وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَومِ الآخِرِ، وَتُؤمِنَ بِالقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ**»(1).

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة (9) من حديث عمر رضي الله عنه.

والشاهد هنا: أن الحديث الشريف ورد فيه ما يؤكد المعنىٰ القرآني الخاص بالعقيدة الموضح لأمر الإيمان.

وفي الأحكام والعبادات:

يأتي النص القرآني بفرض أنواع العبادات علىٰ المسلمين في آيات متعددة؛ فعن فريضة الصلاة يقول الله عز وجل: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ **[البقرة: 43]**، يقول سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا ﴾ **[النساء: 103]**، يقول سبحانه: ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴾ **[البقرة: 238]**. ويقول رب العالمين: ﴿ وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ **[الأنعام: 72]**.

فيأتي النص في السنة النبوية ليقرر الأمر القرآني؛ فعن طلحةَ بنِ عُبَيدِ الله رضي الله عنه قال: «جاءَ رجلٌ إلىٰ رسولِ الله ﷺ من أهلِ نَجدٍ ثائرَ الرأسِ، يُسمَعُ دَويُّ صوتِه ولا يُفقَهُ ما يَقولُ، حتىٰ دَنَا، فإذا هو يسأَلُ عن الإسلامِ، فقال رسولُ الله ﷺ: «**خمسُ صلواتٍ في اليومِ والليلةِ**» فقال: هل عليَّ غيرُها؟ قال: «**لا، إلا أن تَطوعَ**»[1].

وفي مجال القيم والأخلاق:

يؤصل القرآن الكريم للقيم والأخلاق؛ فعلىٰ سبيل المثال يقول الله عز وجل في الوصية بالوالدين: ﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ **[لقمان:14]**.

فنجد في السنة النبوية ما يؤكد هذا المعنىٰ القرآني ويقرره:

---

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام (46) ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (11) من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله مَن أحقُّ الناس بحُسن صحابتي؟ قال: «**أُمُّكَ**» قال: ثم من؟ قال: «**أُمكَ**» قال: ثم مَن؟ قال: «**أُمكَ**» قال: ثم من؟ قال: «**أبوكَ**»(1).

- **القسم الثاني: السنة المبيِّنة: التي تبين مراد الله تعالى في القرآن الكريم:**

وهو ما كان بيانًا لما جاء في الكتاب؛ مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ **[النحل:44]**، ويأتي هذا البيان على عدة أوجه منها: تفصيل مجمل الكتاب، فعلى سبيل المثال أمر الله تعالى في كتابه بالصلاة من غير بيان لمواقيتها وأركانها وعدد ركعاتها، ففصلت السنة العملية ذلك، وقال النبي ﷺ: «**صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»(2)، كما أمر الله تعالى في كتابه الكريم بالحج من غير بيان مناسكه، ففصلت السنة ذلك، وقال ﷺ: «**خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُم**»(3).

ومن أوجه البيان: تقييد مطلق الكتاب، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ **[الحج:29]**، فالكتاب يوجب الطواف مطلقًا، ولكن السنة العملية قيدته بالطهارة، وفي قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ **[المائدة: 3]**، حيث جاء في الآية تحريم جميع الميتات وجميع الدماء. وخصص رسول الله ﷺ هذا العموم بقوله: «**أُحِلت لَنا**

---

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة (5971) ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين وأنهما أحق به (2548).

(2) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة (631) من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(3) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبًا (1297) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، بلفظ: «**لتأخذوا مناسككم؛ فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه**»، وبلفظه أخرجه البيهقي في الكبرى (9601).

مَيتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَما المَيتَتَانِ: فَالحوتُ وَالجرَادُ، وَأَما الدَّمَانِ: فَالكَبِدُ وَالطِّحَالُ»[1]، وقال عن البحر: «**هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته**»[2]، وهذا أيضًا لون من ألوان البيان لما ورد في القرآن الكريم[3].

- **القسم الثالث: استقلال السنة بالتشريع (اشتمالها على حكم جديد):**

ومن أمثلة ذلك: قول رسول الله ﷺ عن الذهب والحرير حيث أخذ الذهب بيمينه والحرير بشماله وقال: «**إن هذَين حرامٌ على ذكور أمتي حِلٌّ لإناثها**»[4]، كما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية[5].

ولكن رسول الله ﷺ لا يأتي في هذا الباب -وحاشاه- بما يناقض القرآن؛ لأنه أعرف الخلق بما يبلغ عن ربه، وأخبرهم بمقاصد الشريعة، وكذلك لعناية الله تعالى به، وعصمته من الزيغ، وتوفيقه إلى الحق، وتسديده إلى الصواب.

يقول الإمام الشافعي رضي الله عنه: «فجِمَاع ما أبان الله لخلقه في كتابه مما تَعَبدَهم به، لما مضى من حكمه جل ثناؤه: من وجوه:

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب الكبد والطحال (3314) وأحمد في مسنده (5722) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر (83) والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور (69) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(3) انظر: محور الحضارة (2) لفضيلة الإمام العلامة علي جمعة.

(4) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس، باب في الحرير للنساء (4057)، والنسائي في كتاب الزينة، باب تحريم الذهب على الرجال (5144) وابن ماجه في كتاب اللباس، باب لبس الحرير والذهب للنساء (3595) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(5) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (4215)، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (561).

فمنها: ما أبانه لخلقه نصًّا؛ مثل جمل فرائضه في أن عليهم صلاةً وزكاةً وحجًّا وصومًا، وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونصِّ الزنا والخمر، وأكل الميتة والدم، ولحم الخنزير، وبين لهم كيف فَرضُ الوضوء، مع غير ذلك مما بين نصًّا.

ومنه: ما أَحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه؟ مثل عدد الصلاة، والزكاة، ووقتها، وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه.

ومنه: ما سَن رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نصُّ حكم، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله ﷺ، والانتهاء إلى حكمه، فمَن قَبِلَ عن رسول الله فبِفَرضِ الله قَبِل» (1).

– قال ابن القيم رحمه الله مبيِّنًا حال السُّنة مع القرآن، وأنها لا تُعارضه: «فما كان منها زائدًا على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديمًا لها على كتاب الله، بل امتثالٌ لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، وأنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به، وقد قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ **[النساء: 80]**. وكيف يمكن أحدًا من أهل العلم أن لا يقبل حديثا زائدًا على كتاب الله؛ فلا يقبل حديث تحريم المرأة على عمتها ولا على خالتها، ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب...)(2).

وهذه المعاني هي التي فهمها الصحابة الكرام وكانت مستقرة عندهم في تصورهم لشريعة الإسلام، فقد أخرج الطبراني بسنده عن صرَد بن أبي المنازل، قال: سمعتُ حبيبَ بن أبي

(1) الرسالة (ص 21) للإمام الشافعي– المحقق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1358هـ.

(2) إعلام الموقعين عن رب العالمين (2/ 220) لابن القيم– دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى– 1411هـ.

فضالة المكي، قال: لما بني هذا المسجد مسجد الجامع، قال: وعمران بن حصين جالس فذكروا عنده الشفاعة، فقال رجل من القوم: يا أبا نجيد لتحدثونا بأحاديث ما نجد لها أصلًا في القرآن، فغضب عمران بن حصين وقال لرجل: قرأت القرآن؟ قال: نعم. قال: وجدتَ فيه صلاة المغرب ثلاثًا، وصلاة العشاء أربعًا، وصلاة الغداة ركعتين، والأولى أربعًا، والعصر أربعًا؟ قال: لا. قال: فعمن أخذتم هذا الشأن؟ ألستم أخذتموه عنا، وأخذناه عن رسول الله ﷺ، أوجدتم في كل أربعين درهمًا درهمًا، وفي كل كذا وكذا شاة، وفي كل كذا وكذا بعيرًا كذا، أوجدتم في القرآن؟ قال: لا. قال: فعمن أخذتم هذا؟ أخذناه عن رسول الله ﷺ، وأخذتموه عنا، قال: فهل وجدتم في القرآن: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ **[الحج: 29]** وجدتم هذا طوفوا سبعًا، واركعوا ركعتين خلف المقام، أوجدتم هذا في القرآن؟ عمن أخذتموه؟ ألستم أخذتموه عنا، وأخذناه عن نبي الله ﷺ؟ أوجدتم في القرآن لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام؟ قال: لا. قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام**» أسمعتم الله يقول لأقوام في كتابه: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ (٤٢) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (٤٣) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾ **[المدثر: 42-44]** حتى بلغ ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ **[المدثر: 48]** قال حبيب: «أنا سمعت يقول الشفاعة»(1).

فمن خلال ما سبق من بيان أنواع السنة النبوية، يتضح لنا كيف كانت السنة النبوية تمثل الصلة بين المطلق الثابت والذي هو القرآن الكريم كلام الله، وبين المتغير والذي هو الحياة البشرية المتغيرة على هذه الأرض، فأوضح لنا رسولنا الكريم ﷺ عن طريق البيان النبوي

---

(1) أخرجه مختصرًا أبو داود في كتاب الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة، (1561) والترمذي في كتاب النكاح، باب ما جاء في النهي عن نكاح الشِّغار(1123) والنسائي في كتاب النكاح، باب الشغار (3335) وأحمد في مسنده (5654) ومطولًا الطبراني في الكبير (18/ 219)، وقال عنه الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

بالقول والفعل والتقرير والحال كيف نطبق المطلق الثابت في حياتنا المتغيرة بكل تفاصيلها، فينتج عن ذلك تحويل القرآن الكريم إلى منهج حياة للمسلم، وذلك هو معنى قولنا الذي نذكره ونؤكد عليه أن: «السنة النبوية هي المذكرة التفسيرية المعصومة للقرآن الكريم».

فهي خير تمثيل وأعلى درجات البيان لمعاني التوحيد، ومعاني التشريع والأحكام، ومعاني القيم والأخلاق، ظهر ذلك كله من خلال الإنسان الكامل سيد الكائنات نبينا محمد ﷺ.

ويمكن أن نلخِّص أهمية حجية السنة النبوية المطهرة في النقاط التالية:

1- إن الحديث عن حجية السنة النبوية وكونها تمثل مرجعية لا تقل عن مرجعية القرآن الكريم في حياة الأمة الإسلامية من حيث الانطلاق والتأثير والإلزام، هو في حقيقته بيان للشريعة وأهدافها؛ حيث إن المتتبع لسنة النبي ﷺ بمفهومها العام يستطيع أن يرى فيها الصورة المتكاملة للشريعة الإسلامية عقيدة وتشريعًا وأخلاقًا وسلوكًا، ويستطيع أن يستخلص منها العديد من النماذج المعبرة عن معاني الهداية وصور الحضارة وعمارة الأرض والارتقاء بالإنسان؛ فهناك النماذج الأخلاقية والتربوية والتعليمية... إلخ.

2 - إن بيان حجية السنة ومظاهرها ومتعلقاتها العلمية والعملية يغلق الباب أمام الكثير من مداخل إنكار الثوابت الشرعية والأحكام التي وردت في السنة المطهرة، وتكذيب الأخبار النبوية الصحيحة التي عالجت الأمور المختلفة من العقائد والغيبيات والقيم والأخلاق وبيان عمارة الأرض ووسائل ذلك.

3- حجية السنة توصد الباب أمام التأثر بالمفاهيم والتطبيقات التي تخالف نموذجنا المعرفي الإسلامي، والذي ينطلق من معاني الوحي الإلهي، فيتم بناء حائط صد أمام الأطروحات الفكرية التي يراد فرضها علينا، المجردة عن معاني الوحي الإلهي ورسالات الله، بل هي تعمل جاهدة على قطع كل طريق يستمد فيه الإنسان معارفه ومعلوماته من الوحي الإلهي. فمعرفة المسلم بسنة نبيه ﷺ وتداخل معانيها في جميع مظاهر الحياة الفردية

والجماعية، يمثل العصمة التامة أمام جميع مظاهر التغريب الفكري التي يراد لها أن تتغلغل في أوساط الأمة.

4 – وكذلك تأتي أهمية الحديث عن حجية سنة نبينا ﷺ من ناحية الرد على الشبهات التي تثار في هذا العصر حول الشريعة بأصولها وفروعها، حيث تصدر كثير من أدعياء العلم للكلام عن أحكام الشريعة، وابتدعوا قراءات باطلة للنصوص تحمل الكثير من الأفكار والدعاوى الباطلة التي ألصقوها بالشريعة.

5 – بيان حجية السنة وما فيها من معاني الرحمة والتسامح والتعاون والتعايش ولزوم اتباع المسلمين لهذه المعاني؛ يقطع الطريق أمام مناهج التشدد والتطرف التي شوهت هذا الدين العظيم، ونسبت إلى هذه الشريعة السمحة ما ليس منها.

6 – وفي نفس الوقت بيان حجية السنة النبوية بمعانيها المختلفة، يقف حائط صد أمام من يريد أن يميع مفاهيم هذا الدين ويهدم ثوابته، ويغير ملامح هذه الشريعة الربانية، تحت دعاوى مختلفة من الحداثة والعقلانية، ويحاول أن يؤصل لقراءة باطلة للنص الشرعي، تتفلت من كل الضوابط الشرعية، ولا تعتمد على الأدوات العلمية الواجبة للتعامل مع النص الشرعي.

فمعرفة معالم السنة النبوية المطهرة من حيث المعاني والإلزام والحجية ووجوب المرجعية وكيفية التطبيق وإدراك هدي رسول الله ﷺ يهدم كل هذا الباطل، ويفند كل تحريف فكري أو عملي، ويُكون التصور الصحيح لدين الإسلام معتقدًا وعملًا، ويمنح المسلم حصانة علمية فكرية تحميه من أن ينجرف مع أي تيار من التيارات المنحرفة.

– وقد أدرك علماء المسلمين على مر العقود والقرون ومنذ عهد الصحابة الكرام أهمية بيان أمر هذه الحجية، وجعلوا منها منهجًا لازمًا لهم وشهدت بذلك أقوالهم:

– يقول القاضي عياض: «وقال الشافعي: ليس في سنة رسول الله ﷺ إلا اتباعها، وقال

عمر ونظر إلى الحجر الأسود: إنك حجر لا تنفع ولا تضر ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبِّلك ما قبلتك؛ ثم قبَّله، ورئي عبد الله بن عمر يدير ناقته في مكان فسئل عنه؟ فقال: لا أدري إلا أني رأيت رسولَ الله ﷺ فعله ففعلته. وقال أبو عثمان الحيري: من أمَّر السنة على نفسه قولًا وفعلًا نطق بالحكمة، ومن أمَّر الهوىٰ على نفسه نطق بالبدعة»(1).

فمن أراد أن ينكر السنة ويكتفي بالشق الأول من النص (القرآن) ليكون محور الحضارة؛ فإن تفكيره يكون شاذًّا خارجًا عن تفكير كل المجتهدين عبر كل العصور وحتى عصرنا الحاضر، وسوف يلاقي من المشكلات الفقهية والعَقدية ما لا يستطيع حله على الإطلاق، وقد يضطر صاحبه إلى تغيير هوية الإسلام، وهو يخادع نفسه والآخرين بأنه ما زال ينتمي إلى هذا الدين.

ولقد أنكر السنَّة شُذَّاذٌ من الناس؛ من غير المتخصصين وكان دافعهم هوىٰ النفس، ولذلك نراهم يرتكزون في إنكارهم على كلام علماء نقدوا بعض الأحاديث، فيأتي هؤلاء المنكرون –وبغير منهج عقلي أو نقلي– يقومون بتنزيل هذا النقد منزلة إنكار السنة.

والعجب فيمن ينكر السُّنَّة النبوية أنه رغم جهله بحقيقة السُّنة يكون صادقًا مع نفسه ومع منهجه في الترتيب المنطقي لإنكار السنة النبوية؛ لأنه يلتزم كل لوازم ذلك الإنكار حتى إنه قد يجد نفسه خارجًا عن الإسلام، وهذا هو الذي جعل المخلصين من الأئمة والمجتهدين عبر العصور يتمسكون بالسنة النبوية ويُجمِعون على حجيتها، ويجعلونها الشق الثاني من النص ملازمة للقرآن الكريم ومكونة معه محور حضارة المسلمين(2).

***

(1) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (2/ 15) دار الكتب العلمية، بيروت.

(2) انظر: محور الحضارة (2) لفضيلة الإمام العلامة علي جمعة.

المحور الأول

السنة النبوية من خلال (نظرية الحجية)

*** ما الحُجِّيةُ؟ وما المقصود بها في هذا المبحث؟**

- الحُجِّيَّةُ لغة:

مأخوذة من الحجة، وتطلق الحجة في لغة العرب على الدليل والبرهان القاطع. والحجة: البرهان. تقول حاجَّهُ فحجَّه أي غلبه بالحُجةِ. وفي المثل: لَجَّ فَحَجَّ. وهو رجلٌ مِحجاجٌ؛ أي جَدِلٌ. والتحاجُّ: التخاصُم. وحَجَجتُهُ حَجًّا. فهو حجيج(1).

قال ابن منظور: «والحُجة البُرهان، وقيل: الحُجة ما دُوفِعَ به الخصم. وقال الأَزهري: الحُجة الوجه الذي يكون به الظفَرُ عند الخصومة. وهو رجل مِحجاجٌ؛ أَي جَدِلٌ، والتحاجُّ التخاصُم، وجمع الحُجةِ حُجَجٌ وحِجاجٌ، وحاجَّه مُحاجةً وحِجاجًا نازعه الحُجةَ، وحَجه يَحُجُّه حَجًّا غلبه على حُجتِه... واحتَج بالشيءِ اتخذه حُجة. قال الأَزهري: إِنما سميت حُجة لأَنها تُحَجُّ أَي تُقصد؛ لأَن القصد لها وإِليها وكذلك مَحَجة الطريق هي المَقصِدُ والمَسلَكُ»(2).

وقال أيضًا: «قال الله عز وجل: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ البُرهان: الحُجَّة الفاصلة البيِّنة، يقال: بَرهَنَ يُبَرهِنُ بَرهَنةً إذا جاء بحُجَّةٍ قاطعة لِلَدَد الخَصم فهو مُبَرهِنٌ. الزجاج: يقال للذي لا يبرهن حقيقته إنما أَنت متمنٍّ فجعلَ يُبَرهن بمعنى يُبَيِّن. وجَمعُ البرهانِ براهينُ وقد بَرهَنَ عليه أَقام الحجَّة. وفي الحديث الصدَقةُ بُرهانٌ، البُرهانُ الحجَّةُ والدليل أَي أَنها حُجةٌ لطالب الأَجر من أَجل أَنها فَرضٌ يُجازِي الله به وعليه، وقيل هي

(1) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1/ 304) للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987م.

(2) انظر: لسان العرب (2/ 779) لابن منظور- المحقق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي - الناشر: دار المعارف القاهرة - مصر.

دَليلٌ علىٰ صحة إيمان صاحبها لطيب نَفسه بإخراجها؛ وذلك لعَلاقةٍ ما بين النفسِ والمالِ»[1].

والحجية: مصدر صناعي[2] للفعل حاجَّه. ومصدره الأصلي: مُحَاجَّة وحجاجًا، يقال: احتج عليه: إذا أقام عليه الحجة وعارضه مستنكرًا فعله[3].

- **الحُجِّيَّةُ اصطلاحًا:**

تختلف إطلاقات الحجية في الاصطلاح؛ لكنها في مجملها تدور حول ما يدلُّ علىٰ صحة دعوىٰ ما، أو ما هو ملزم في إثبات شيء ما، فنحن نبحث عن قوة نستند إليها في إثبات ما نريده، لكي نتوصل في النهاية إلىٰ الاستدلال به، وهذا عين ما نريده هنا، وهو التوصل إلىٰ الاحتجاج بالسنة النبوية، وطريقنا في التوصل إلىٰ هذه الغاية هو الدليل العقلي، والدليل النقلي الثابت، الذي شهد له العقل بالصحة، والواقع المحسوس الثابت، ونتعاطىٰ مع هذه الأدلة ونجمع بينها.

فهذه الأمور مجتمعة (عقل، نقل موثق ثابت يقيني، حس دائم متكرر مجمع عليه) تخلق حالة من اليقين والثبوت والصحة والاستمرار، وهذا هو المشاهد المحسوس في واقع الناس عبر كل العصور وفي جميع الأحوال.

فإذا انتقلنا إلىٰ الجانب الشرعي وجدنا أن العالِم المجتهد الشرعي أثناء رحلته الفكرية في التعامل مع النص الشرعي (قرآناً، وسنةً)، حمل معه منهجًا يشتمل علىٰ سبع مراحل

---

(1) انظر: المرجع السابق (1/ 271).

(2) والمصدر الصناعي قياسي، وهو أن يزاد علىٰ اللفظة ياء مشددة، وتاء تأنيث، كالحرية، والوطنية، والإنسانية، والهمجية، والمدنية، وهو من المولد المقيس علىٰ كلام العرب، وقد قرره المجمع اللغوي بالقاهرة. وخلافه المصدر الأصلي: وهو اللفظ الدال علىٰ الحدث المتجرد عن الزمان والمكان، كالقيام، والعلم.

(3) انظر المعجم الوسيط، باب الحاء (1/ 157)، دار الدعوة، الصادر عن مجمع اللغة العربية.

(نظريات) علميةٍ دقيقةٍ لفهم هذا النص، وهذه المراحل (النظريات) هي: «الحُجِّيةِ ـ وهي ما نحن بصدده في هذا المبحث ـ، التوثِيقِ أو الإثبات، الفَهمِ، القَطعِيِّ والظنِّيِّ، الإلحاق، الاستدلال، الإفتاء»، وغايته في ذلك الوصول إلى فهمٍ صحيحٍ لهذا النص؛ لأنه يتولد عنه بناءٌ شرعيٌّ متكاملٌ عقيدةً وعملًا وأخلاقًا، وهذه الثلاثةُ تمثل المرادَ الإلهيَّ منا، الذي جاءنا عن طريق هذا النص الشرعي، ونحن مع أول مرحلة من مراحل هذا المنهج المنضبط، علينا أن نتعرف أولًا على المعاني والثمرات التي نحصلها من خلال معرفة حجية السنة النبوية.

*** المعاني التي يتضمنها مصطلح «حجية السنة النبوية»:**

عندما نتكلم عن الحجية كمصطلح نستخدمه فيما يتعلق بالسنة النبوية المطهرة، نجد أن مصطلح «حجية السنة النبوية» يتضمن ويشير إلى عدة محاور وتتعلق به عدة معانٍ، منها:

– التصور والإثبات والبيان والإدراك لما تتميز به سُنة النبي ﷺ من أثر مباشر ظاهر واضح جلي في تكوين وصياغة شريعة الإسلام بمفهومها الكلي العام «العقدي، والتشريعي، والأخلاقي»، وبيان أنها هي الشق الثاني للوحي الإلهي بجانب القرآن الكريم، وإقامة الأدلة المتنوعة على ذلك.

– بيان معالم الإسلام وإظهار حقيقته، والتعبير عن المراد الإلهي من هذه الشريعة الخاتمة في الأصول والفروع؛ حيث إن السنة النبوية هي ترجمان القرآن الكريم، وأعلى صور البيان عن مقاصده ومصدر لبناء الأحكام والتصورات الشرعية.

– بيان وجوب اتباع السنة النبوية وجوبًا قطعيًّا على المستوى العام والخاص، الفردي والجماعي، فلو نظرنا إلى معنى كون الأمر حجة لوجدنا أن ذلك يعني وجوب العمل بمقتضاه، فمعنى الحجية يشتمل على: الإظهار والكشف والدلالة؛ ويلزم من هذا وجوب العمل بالمدلول حيث إنه حكم لله عز وجل.

– كذلك يتضمن مصطلح «حجية السنة النبوية» ومتعلقاته الرد على الشبهات التي قد

تثار ضد هذه الحقيقة، وبيان أن أي موقف يحاول إنكار السنة أو إثارة الجدل في مصداقية وحقيقة هذه الحجية، هو محاولة لهدم الشريعة، ومحو حقيقة الإسلام، ومخالفة صريحة لكتاب الله عز وجل، فيصبح هذا الجدل من أعلى صور التحريف التي يمكن أن تتعرض له الشريعة الإسلامية.

- كذلك يتضمن الحديث عن مصطلح الحجية الطرق الصحيحة لإثبات هذه الحجية، من خلال الأدلة العقلية والنقلية التي ليس لها معارض.

وبعد أن مررنا على بعض المعاني والفوائد التي يعلمها مَن يتعرض لمفهوم حجية السنة النبوية المطهرة ـ على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام، ننتقل إلى بيان ركائز هذه الحجية وطرق إثباتها.

ركائز حجية السنة النبوية المطهرة وطرق إثباتها:

نتعرض فيما يلي للأسس اليقينية النقلية والعقلية التي ولدت القطع بحجية السنة النبوية.

1- نصوص القرآن الكريم.

2- نصوص الأحاديث النبوية الدالة على حجية السنة.

3-إجماع الأمة الإسلامية العلمي والعملي على حجية السنة.

4- العقل وقواعد النظر الصحيحة.

أولًا: نصوص القرآن الكريم وقضية حجية السنة.

خصائص وسمات النص القرآني وأثرها في بيان حجية السنة:

إن معرفة الخصائص والسمات التي يتصف بها كتاب الله، هي المدخل لمعرفة كيفية الاستفادة من هذا الخطاب الإلهي التام، فهذه الخصائص والسمات يجب النظر إليها على أنها محددات منهجية، ثابتة غير متغيرة، منتجة ومولدة.

فإذا نظرنا لقضية السنة النبوية وجدنا أن سمات النص القرآني وخصائصه لها أكبر الأثر في إثبات حجية السنة النبوية وتقرير مرجعيتها، وذلك من خلال ما يتولد عن هذه السمات القرآنية من المعاني اليقينية الثابتة التي ترشدنا إلى تحقيق القراءة السليمة الصحيحة لسُنة نبينا ﷺ، وتمنع تسلل القراءات الباطلة التي يحاول بعض المضللين في هذا الزمان التقعيد لها وتأصيلها، والانطلاق بعد ذلك في تغيير المعاني الشرعية اليقينية المجمع عليها منذ صدر الإسلام.

والسمات المميزة للقرآن الكريم يتولد منها إلزامات قطعية كثيرة فيما يتعلق بالمواضع القرآنية التي ترشدنا إلى حجية السنة النبوية ووجوب مرجعيتها.

ومن سمات النص القرآني:

1 – القرآن الكريم كلام الله الإله الحق رب العالمين، خالق الأكوان ومدبر أمر السموات والأرض، وليس من كلام البشر، إنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فأعجز الخلائق في لفظه وخطِّه ومبناه، كما أعجزهم في معناه ومرماه، نزل به الرُّوح الأمين على قلب سيِّد الأولين والآخرين، وكونه كلام الله يلزم منه اشتماله على اليقين الكامل والحقيقة المطلقة، يقول الله عز وجل: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾ **[البقرة:2]**. وأدلة إعجاز هذا الكتاب وقرائن نسبته إلى الله موجودة فيه وليست مستمدة من خارجه.

ويترتب على ذلك أن المسلم في قراءته وفهمه وتطبيقه لهذا الكتاب الكريم، ينطلق من أنه

خطاب إلهي مقدس محفوظ ليس من كلام البشر، وما يلزم عن ذلك من احتوائه على الحقيقة المطلقة، والهيمنة الكاملة على كل صغيرة وكبيرة في هذا الوجود، فهو كلمة الله الأخيرة الموجهة لمخلوقاته على هذه الأرض، فعندما يأتي الأمر الإلهي في آيات القرآن الكريم بطاعة الرسول ﷺ واتباعه والتأسي به والتحاكم إليه، فإن ذلك الأمر يحمل صفة الحق المطلق اليقيني الذي لا يتغير ولا يتبدل، فلا يسع المسلم إلا أن يلتزم باتباع سنة النبي ﷺ ويعتقد بمرجعيتها؛ لأن كلمة الله قد جاءت بذلك.

2- ومن خصائص النص القرآني كونه كله مُحكَمًا، يقول الله عز وجل: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:1]. فصفةُ الإحكام صفةٌ لازمةٌ للنصِّ القرآنيِّ لا تنفكُّ عنه ولا عن معانِيهِ المستنبطةِ بمنهجٍ منضبطٍ. وهذه الآية الكريمةُ مطلقةٌ عامة تشمل كل حرفٍ وكل كلمة وكل آية من آياتِ الكتاب الكريم من أوله إلى آخرِه، ومعنى إحكام القرآن الكريم بيانه التام ووضوح معانيه، فهو محكم في تكوين العقيدة الصحيحة تجاه الإله سبحانه وتعالى وتجاه عالم الغيب، ومحكم في بيان حقيقة الإنسان ووظيفته في الحياة ومكانته في هذا الوجود ومنهج حياته، ومحكم في تشريعه وأحكامه وقانونه الضابط، ومحكم في بلاغته وقوة نظمه، ومحكم في قانونه الأخلاقي وبيان مجالات تزكية النفس، ومحكم في أوامره ونواهيه، ومحكم في بيان خاتمة الحياة ووجودِ اليوم الآخر، ومحكمٌ في قَصصِه وأمثاله، ومحكم في أهدافِه ومقاصِدِه، ومحكم في تكوينه للعقلِ الإنساني وبناء النموذج المعرفيِّ، ومحكم في أثره الروحي والقلبي الجاذب للنفس البشرية.

ومع هذا الإحكام فُصِّلَ بعد ذلك: ﴿ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ تيسيرًا على العبادِ وبيانًا لما يصلحُ حياتهم العامة والخاصة، وهذا وجهٌ من وجوه الإعجاز؛ اجتماع الإحكامِ والتفصيل في نص واحدٍ، بحيث تخرجُ منه المعاني محكمَة ومفصلة في وقتٍ واحدٍ.

وبالنظر إلى كون النص القرآني نص محكم، فإن الأمر القرآني بطاعة الرسول ﷺ ووجوب اتباع سُنته يحمل صفة الإحكام والوضوح والقطعية والإلزام، فليس هو بأمر متشابه أو محتمل أو ظني؛ وإنما يتصف بما يتصف به القرآن من الإحكام والقطعية.

3 – ومن الخصائص التي يتميز بها الخطاب القرآني «الإطلاقية»، ومعنى إطلاقية القرآن كونه محررًا من «الزمان» و«المكان» و«الأشخاص» و«الأحوال»، فهو متجاوز لمتغيرات الزمان والمكان التي تحكمها النسبية، ومتجاوز لمحدودية الفكر الإنساني، ومتجاوز لقدرة الكلام الإنساني ومحدوديته وقيوده الحاكمة له. فإطلاقية القرآن صفة له غير منفكة عنه، قال الله عز وجل عنه: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [**فصلت:42**].

فهو خطاب إلهي معجز متحدٍّ يستوعب الإنسان والمواقف والأحداث والوقائع ويتجاوزهما بما له من قدرة التنزل على أي واقع نسبي والإحاطة به، فهو وإن كان متناهي الألفاظ والكلمات، إلا أنه غير متناهي من حيث المعاني والدلالات.

وبالنظر إلى إطلاقية القرآن الكريم، فالأمر بطاعة الرسول ﷺ واتباع سُنته أمر يتسم بالإطلاقية، يشمل أي زمان أو مكان أوحال أو رؤية أو اجتهاد أو حدود.

4 – عالمية الخطاب القرآني، فهو كتاب رب العالمين إلى كل العالمين في كل وقت وفي كل مكان إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها، أنزله الله عزَّ وجلَّ لكل الأمم، يحتوي على القواعد الكلية والمبادئ العامة التي تمكن الناس من الحياة بصورة طيبة منضبطة، على المستوى المادي والمعنوي، يستوعب منهجه الرباني البشريةَ في حاضرها ومستقبلها بل وماضيها، فهو لا يقتصر على زمان دون زمان، ولا على مكان دون مكان، ولا على أناس دون أناس.

– وقد جاءت الأدلة على صفة العالمية قطعية واضحة في القرآن الكريم، يقول الله عز وجل:

- ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء:107].
- ﴿وَمَا تَسۡـَٔلُهُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [يوسف:104].
- ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف:158].
- ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان:1].
- ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [سبأ:28].

وبالنظر إلى عالمية الخطاب القرآني وكونه رسالة الله للعالمين، فإن الأمر القرآني بالتأسي برسول الله ﷺ واتباع سنته، يرشدنا إلى أن النموذج الإنساني الذي يريد الله سبحانه من الجنس البشري كله تحقيق معانيه والسير عليه هو النموذج المحمدي، الذي يناسب كلَّ إنسان في هذه الدنيا في جميع أوقاته وحالاته ويحقق له معاني الحياة الطيبة.

5 – ومن أهم سمات القرآن الكريم أنه كتاب هداية؛ يحمل بين كلماته وآياته وسوره النور التام غير المحدود ﴿ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ ﴾ [الإسراء:9] فهو يمنح العقل المسلم الذي يهتدي بنوره منظومة شاملة من عناصر التفكير المنهجي التي تجعله قادرًا على تفسير وتقويم كل ما يصل إليه من معرفته الكونية أو الوجودية. وهذا المنهج هو الذي يتميز به الباحث المسلم المرتبط بالقرآن عمن سواه، فهو يمدُّه بضوابط قيمية وأخلاقية تضبط حكمه على المسائل والأشياء، فيقبلها أو يرفضها أو ينظر إليها على أنها واجبة الإتيان أو واجبة الترك، وذلك وفقًا لنور الهداية التي يحملها الكتاب الكريم.

وبالنظر إلى كون القرآن الكريم هو كتاب هدى ونور، فالأمر القرآني بطاعة النبي ﷺ والسير على هديه الكريم هو إرشاد للطريق الذي يتم من خلاله تحصيل هذه الهداية، كما قال الله عز وجل: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ وَإِن

﴿ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [**النور:54**]، ومخالفة ذلك الأمر هو طريق الانحراف والضلال.

6 – ومن سمات وخصائص القرآن الكريم كونه خطابًا عربيًّا، هذا الخطاب القرآني ترابطت ألفاظه ومفرداته ترابطًا عضويًّا كالبنيان الواحد ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾ وتمثل اللغة العربية أحد الأدوات والمداخل لفهم هذا النص الإلهي والوصول لمعاني الخطاب الإلهي للخلق.

– ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [**يوسف:2**].

– ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [**فصلت:2**].

وبالنظر إلى أن القرآن الكريم خطاب عربي في أعلى درجات البيان والبلاغة والعمق، فيلزم من ذلك ظهور حجية السنة النبوية ومرجعيتها من خلال هذا الخطاب بوضوح تام لا لبس فيه، فلا مجال لأحد أن يدعي أن للألفاظ القرآنية الدالة على معاني طاعة النبي ﷺ واتباعه والتأسي به ووجوب اتباع سنته معاني أخرى غير التي اتفق عليها العرب، وسمح بها الوضع اللغوي، والذي تم تحديده وضبطه بعد ذلك بالوضع الشرعي.

7 – ومن أهم خصائص النص القرآني وسماته، وجود ما يعرف بالمقاصد القرآنية أو الكليات الكبرى في القرآن الكريم، يظهر ذلك من أول الكتاب إلى آخره؛ فالقارئ لكتاب الله عز وجل يجد في كل آية من آياته الكريمة، وفي كل كلمة من كلماته مقصدًا وهدفًا يمثل جزءًا من منظومة كلية متكاملة تشكل معالم وملامح الدين الإسلامي ومتطلبات الإنسان المادية والمعنوية، وذلك على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والإنسانية.

فعلى سبيل المثال الآية الكريمة: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [**النحل:90**]. جمع

الله سبحانه وتعالىٰ فيها من الأهداف والمقاصد ما يرسم منهج حياة فردي وجماعي متكامل يتصف بأعلىٰ درجات الرقي والرحمة.

وهذه الخاصية القرآنية لها أكبر الأثر في تأكيد حجية السنة النبوية وبيان مرجعيتها؛ حيث إننا لا نستطيع إدراك الكيفية الصحيحة التي من خلالها نستطيع أن نحقق هذه الأهداف القرآنية والمقاصد الشرعية في واقعنا وحياتنا الفردية والجماعية إلا من خلال النظر للهدي النبوي والعمل علىٰ تطبيقه، وهذا من أهم الأدوار التي تقوم بها السنة النبوية المطهرة بمفهومها العام؛ فهي ترشدنا إلىٰ تحقيق مقاصد النص القرآني علىٰ المستوىٰ الفردي والمجتمعي والبشري.

- النصوص القرآنية الدالة على حجية السنة النبوية ومعانيها:

عندما نتعرض لقضية بيان حجية السنة النبوية من خلال النص القرآني لابد أن ننتبه لأمرين:

الأمر الأول: الثبوت القطعي (فهو كلام الله):

وهذا يترتب عليه أنه لا مجال لأحد من المسلمين أن يرد آية من كتاب الله تتحدث بجلاء ووضوح عن وجوب طاعة رسول الله ﷺ، وإنما أقصىٰ ما يستطيع فعله من يجادل في حجية السنة النبوية وأثرها التشريعي أن يحاول التشويش علىٰ معاني الآية، ونفي المقصود منها، أو ربطها بسياق زمني أو مكاني.

- الأمر الثاني: قطعية الدلالة، وهذه تثبت من خلال إجماع أئمة الأمة في القديم والحديث علىٰ معاني الآيات الكريمة التي تظهر مرجعية سنته الشريفة، وتوجب اتباع النبي ﷺ.

وقد اشتملت آيات القرآن الكريم علىٰ العديد من الملامح العامة والمعاني الخاصة ببيان حجية السنة ومرجعيتها ومكانتها من الشريعة الإسلامية، هذه المعاني والملامح تنتشر من أول القرآن إلىٰ آخره، متلازمة مع باقي معاني الإيمان والتوحيد وأمر الشريعة واليوم الآخر

والجزاء والحساب، والنبوة، وباقي معالم دين الإسلام وتفاصيل شريعته.

فمن خلال استقراء آيات القرآن الكريم نجد الكثير من الآيات التي ورد فيها ألفاظ عربية قطعية تدل دلالة واضحة على أهمية سُنة النبي ﷺ ومرجعيتها الشرعية ووجوب الرجوع إليها، تولد عن هذه الألفاظ القطعية معاني يقينية تؤصل لحقيقة قرآنية وهي «حجية السنة النبوية»، والتي لا يمكن التفرقة بينها وبين باقي الحقائق القرآنية القاطعة، كوحدانية الله تعالى ووجوب الإيمان به، والقطع بوجود اليوم الآخر، الإيمان بالملائكة والكتب والرسل... إلخ الحقائق القرآنية الثابتة.

لقد تجلى تأصيل القرآن الكريم لحجية السنة من خلال:

1- تقرير القرآن الكريم أن السنة النبوية وحي من الله.

2- بيان القرآن الكريم لمهمة النبي ﷺ وحقيقة رسالته.

3- تأصيل القرآن الكريم لمبدأ طاعة النبي ﷺ.

4- تحذير القرآن الكريم من عصيان النبي ﷺ وعدم اتباع أوامره.

1- تقرير القرآن الكريم أن السنة النبوية وحي من الله:

وقد تقرر هذا الأمر من خلال نص إلهي قطعي، وحقيقة قرآنية تامة لا معارض لها؛ حيث يقول سبحانه: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ** ﴾ [**النجم: 3- 4**]. فشهد الله سبحانه وتعالى لنبيه الكريم بالعصمة من الهوى، حيث نفى الله تعالى عن نبيِّه المصطفى ﷺ اتِّباعَ الهوى، وأتبع ذلك ببيان أن كل ما شرعه الرسول ﷺ وكل ما بلغه من أحكامٍ إنما هو بوحي من الله تعالى ﴿ **إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ** ﴾.

فكل ما ينطق به النبي ﷺ من إبانة لما في القرآن من إجمالٍ وتفصيل، وشرح لمقاصِدَه، وتفصيل لأحكامَه، فقد دَل منطوق النص القرآني أن هذا كله بوحي من الله تعالى إلى رسولِه ﷺ، وليس

بهوىٰ أو اجتهادٍ؛ لذا وجب علىٰ المؤمنين اتِّباعه فيه، بتنفيذ أوامره، والانتهاء عن نواهيه.

وقد قرر النبي ﷺ معنىٰ هذه الحقيقة القرآنية، فعن المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»(1).

– ومن خلال هاتين الآيتين الكريمتين: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ** ﴾ [**النجم: 3– 4**]، قرر علماء الإسلام حقيقة أن السنة النبوية المطهرة بمفهومها الشامل من الأقوال والأفعال والأحوال والتقريرات النبوية الشريفة، تتصف بصفة الحجية لأنها وحي إلهي، وأن لها أثر رئيس في تكوين الشريعة الإسلامية علىٰ كافة المحاور العقدية والتشريعية والأخلاقية، مثلها في ذلك مثل القرآن الكريم، وبيَّنوا أنه يترتب علىٰ ذلك وجوب الطاعة والاتباع لسنة النبي ﷺ.

– قال الإمام الكرماني عند شرحه لقوله ﷺ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»: «قال رسول الله ﷺ: «**ألا أني أُوتيت**»؛ أي: آتاني الله، «**القرآن ومِثلَه**»؛ أي: مِثلَ القرآنِ «**معه**» في وجوب القَبول والعمل به، وهو الوحي الغير المتلوّ والسُّنَن التي لم يَنطق القرآن بها، قال الله تعالىٰ: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ** ﴾ [**النجم: 3–4**]» (2).

– ويقول الإمام ملا علي القاري «قال رسول الله ﷺ: «**ألا**»: حرف تنبيه؛ أي أنبهكم فتنبهوا «**إني أوتيت**» أي: آتاني الله «**القرآن ومثله**»، أي: أعطيت القرآن ومثل القرآن؛ حال كونه منضمًّا «**معه**»: وهو يحتمل تأويلين: أحدهما: أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلوِّ مثل ما أعطي من الظاهر، والثاني: أنه أوتي الكتاب وحيًا وأوتي من التأويل مثله؛ أي أذن له أن يبين في الكتاب فيعمم ويخصص ويزيد وينقص، فيكون ذلك في وجوب العمل ولزوم قبوله

(1) جزء من حديث أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة (4604)، وأحمد في مسنده (4/ 130).

(2) شرح مصابيح السنة للإمام البغوي (1/ 169) لمحمد بن عز الدين الكرماني المعروف بابن الملك – تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب– إدارة الثقافة الإسلامية– ط1/ 2012 م.

كالظاهر المتلو من القرآن؛ يعني: أوتيت القرآن، وأحكامًا ومواعظ وأمثالًا تماثل القرآن في كونها واجبة القبول؛ أو في المقدار»(1).

– قال الإمام الغزالي : «الأصل الثاني من أصول الأدلة سنة رسول الله ﷺ. وقول رسول الله ﷺ حجة؛ لدلالة المعجزة على صدقه ولأمر الله تعالى إيانا باتباعه؛ ولأنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، لكن بعض الوحي يتلى فيسمى كتابًا وبعضه لا يتلى وهو السنة»(2).

قال الخطيب البغدادي: «وقال مخبرًا عن نبيه ﷺ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [**النجم**: **3**– **4**]. فأخبر أنه لا اختلاف في شيء من القرآن وأنَّ كلام نبيه وحي من عنده، فدل ذلك على أن كله متفق وأن جميعه مضاف بعضه إلى بعض ومبني بعضه على بعض؛ إما بعطف أو استثناء أو غير ذلك...»(3).

– وفي تقرير هذا المعنى قال الإمام ابن حزم رحمه الله:

«لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع، نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله ﷺ، ووجدناه عزَّ وجلَّ يقول فيه واصفًا لرسوله ﷺ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [**النجم**: **3**– **4**] فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله ﷺ على قسمين؛ أحدهما: وحي متلوٌّ مؤلف تأليفًا معجز النظام وهو القرآن.

(1) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (1/ 246) ملا علي القاري– دار الفكر، بيروت– ط1/ 1422هـ – 2002م.

(2) المستصفى من علم الأصول (1/ 384) ومعه كتاب فواتح الرحموت – أبو حامد الغزالي– ضبط وتعليق: إبراهيم محمد رمضان – دار الأرقم بن أبي الأرقم.

(3) الفقيه والمتفقه: (1/ 535) الخطيب البغدادي – تحقيق: عادل بن يوسف العزازي – دار ابن الجوزي – السعودية – الطبعة الثانية – 1421 هـ.

والثاني: وحي مَروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو لكنه مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ وهو المبيِّن عن الله عز وجل مراده منا...

وقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:9]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ۚ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴾ [الأنبياء:45]، فأخبر تعالى كما قدمنا أن كلام نبيه صلى الله عليه و سلم كله وحي، والوحي ذِكر والذِّكر محفوظ بنص القرآن، فصح بذلك أن كلامه ﷺ كله محفوظ بحفظ الله عزَّ وجلَّ مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء؛ إذ ما حفظ الله تعالى فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء»(1).

وفي تقرير كون السنة المطهرة وحي من الله سبحانه كالقرآن الكريم: يقول الإمام الشافعي رضي الله عنه: «فرض الله على الناس اتباع وحيه وسنن رسوله، فقال في كتابه: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة:129]. وقال جل ثناؤه: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:151]. وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [آل عمران:164]. وقال جل ثناؤه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الجمعة:2]. وقال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ ﴾ [البقرة:231]. وقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ

(1) الإحكام في أصول الأحكام (1/ 96-98) لابن حزم- تحقيق: أحمد محمد شاكر- دار الآفاق الجديدة- بيروت.

ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء:**113**].

وقال: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب:**34**]. فذكر الله الكتاب، وهو القُرآن، وذكر الحِكمَة، فسمعتُ مَن أرضى من أهل العلم بالقُرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله...

لأن القُرآن ذُكِرَ وأُتْبِعَته الحكمة، وذكرَ الله مَنَّه علىٰ خَلْقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يَجُز- والله أعلم- أن يقال الحكمة هاهنا إلا سنةُ رسول الله؛ وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتم علىٰ الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: فرضٌ، إلا لكتاب الله، ثم سنة رسوله؛ لِمَا وصفنا من أن الله جَعَلَ الإيمان برسوله مقرونًا بالإيمان به، وسُنة رسول الله مُبَيِّنَة عن الله معنىٰ ما أراد، دليلًا علىٰ خاصِّه وعامِّه، ثم قرن الحكمة بها بكتابه، فأتبعها إياه، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسوله»(1).

– وقد اتفق الكثير من المفسرين علىٰ أن لفظة الحكمة في هذه الآيات الكريمة يشير إلىٰ سنة النبي ﷺ.

– يقول ابن جرير الطبري رحمه الله في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [النساء:**113**]. يقول: ومن فضل الله عليك يا محمد – مع سائر ما تفضل به عليك من نعمه – أنه أنزل عليك الكتاب، وهو القرآن الذي فيه بيان كل شيء وهدًىٰ وموعظة ﴿ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ يعني: وأنزل عليك مع الكتاب الحكمة، وهي ما كان في الكتاب مجملًا ذكره، من حلاله وحرامه، وأمره ونهيه، وأحكامه، ووعده ووعيده»(2).

(1) الرسالة (1/ 73).

(2) جامع البيان في تأويل القرآن (9/ 200) لابن جرير الطبري- المحقق: أحمد محمد شاكر – مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولىٰ- 1420 هـ- 2000 م.

– ويقول الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ: وهو القرآنُ، وَالحِكمَةَ: وهي السُّنَّةُ»(1).

– يقول الإمام القرطبي: «قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [المائدة: 7]. أي بالإسلامِ وبيانِ الأحكَامِ. والحِكمَةِ: هي السُّنَّةُ المُبَيِّنَةُ علىٰ لِسَانِ رسولِ الله ﷺ مُرَادَ الله فيما لَم يَنُص عليه في الكتابِ»(2).

2- بيان القرآن الكريم لمهمة النبي ﷺ وحقيقة رسالته:

من الدلائل القرآنية علىٰ حجية السنة النبوية احتواء القرآن الكريم علىٰ آيات تبين أن مهمة النبي ﷺ هي بيان المراد الإلهي من الخَلق، بما يستلزم معه وجوب الرجوع إليه ﷺ في كلِّ كبيرة وصغيرة في حياة الناس، وهذه المعاني تظهر بوضوح في الكثير من النصوص القرآنية القطعية والتي تدل علىٰ حجية كلام النبي وفعله، وضرورة الالتزام به؛ لأنه صدر من الوحي ونفس المشكاة التي صدر منها القرآن الكريم.

فمن ذلك:

– ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: 164].

– ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 44].

– ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ

(1) تفسير القرآن العظيم (1/ 335) لابن كثير– تحقيق: محمد حسين شمس الدين– دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، 1419 هـ.

(2) الجامع لأحكام القرآن (3/ 157) للإمام القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ.

يُؤۡمِنُونَ ﴾ [النحل: **64**].

- ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَـٰكَ شَـٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَـذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴾ [الأحزاب: **45- 46**].

- ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَـٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ﴾ [النساء: **105**].

- ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَـٰكَ شَـٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَـذِيرٗا ﴿٨﴾ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ﴾ [الفتح: **8- 9**].

فالسنة النبوية ضابط لفهم القرآن والاستنباط منه، فهي شارحة للنص الإلهي مبينة له، فقد أَوكل الله سبحانه إلى الرسول ﷺ مهمة البيان فقال: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [**النحل: 44**]. ولذا كان الرجوع إلى بيان الرسول ﷺ مهمًّا في فهم القرآن وتفسيره، فالسنة النبوية بمعناها العام تعدُّ هي البيان التام لمعاني ومقاصد القرآن الكريم وأهدافه، وهذه الحقيقة تمَّ تقريرها في الكثير من كلام أئمة الدين وحملة الشريعة.

- يقول الإمام الشافعي رضي الله عنه: «وسُنَنُ رسول الله مع كتاب الله وجهان: أَحَدُهما: نص كتاب، فَاتبعَه رسول الله كما أنزل الله، والآخر: جملة، بيَّنَ رسول الله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فرَضها عامًّا أو خاصًّا، وكيف أراد أن يأتي به العباد، وكلاهما اتَّبع فيه كتاب الله»[1].

- ويقول رحمه الله: «فلم أعلم من أهل العلم مخالفًا في أنَّ سُنن النبي من ثلاثة وجوه،

(1) الرسالة (1/ 90).

فاجتمعوا منها على وجهين.

والوجهان يجتَمِعان ويتفرعان: أحدهما: ما أنزل الله فيه نصَّ كتاب، فبينَ رسول الله مثلَ ما نص الكتاب، والآخر: مما أنزل الله فيه جملةَ كتاب، فبين عن الله معنىٰ ما أراد؛ وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما»(1).

فالإمام الشافعي يقرر أنه لا خلاف بين أهل العلم في أن بيان معاني كتاب الله هو مهمة النبي ﷺ وحقيقة رسالته.

قال الإمام الزركشي: «إذا علم هذا فنقول: إن القرآن إنما أنزل بلسان عربي مبين في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، أما دقائق باطنه فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر من سؤالهم النبي ﷺ في الأكثر كسؤالهم لما نزل: ﴿**وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ**﴾ فَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَظلِم نَفسَهُ؟! فَفَسرَهُ النبيُّ ﷺ بِالشِّرْكِ، واستدل عليه بقوله تعالىٰ: ﴿**إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ**﴾. وكسؤال عائشة رضي الله عنها عن الحساب اليسير فقال: «**ذَلِكَ العَرضُ وَمَن نُوقِشَ الحِسَابَ عُذِّبَ**»(2) وكقصة عدي ابن حاتم في الخيط الذي وضعه تحت رأسه، وغير ذلك مما سألوا عن آحاد منه»(3).

يقول الإمام ابن جرير الطبري: «إن مما أنزل الله من القرآن علىٰ نبيه ﷺ، ما لا يُوصل إلىٰ علم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ. وذلك تأويل جميع ما فيه: من وجوه أمره- واجبه ونَدبِه وإرشاده- وصنوفِ نَهيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللازم بعضَ خَلقه لبعض، وما أشبه ذلك من أحكام آيِه؛ التي لم يُدرَك علمُها إلا ببيان رسول الله ﷺ

---

(1) المصدر السابق (1/ 91).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب (6536).

(3) البرهان في علوم القرآن (1/ 14- 15).

لأمته، وهذا وجهٌ لا يجوز لأحد القول فيه إلا ببيان رسول الله ﷺ له تأويلَه بنصٍّ منه عليه، أو بدلالة قد نصَبها دالةٍ أمتَه على تأويله»(1).

– قال الإمام ابن حزم رحمه الله في بيان حقيقة أن السنة النبوية المطهرة مبينة لما أتى في القرآن الكريم من معالم الإسلام وشعائره، وكيف أنه يستحيل على المسلم أن يتجاوز مرجعية السنة إن أراد أن يسلم له دينه:

«في أي قُرآن وجد أن الظهر أربع ركعات، وأن المغرب ثلاث ركعات، وأن الركوع على صفة كذا، والسجود على صفة كذا، وصفة القراءة فيها والسلام، وبيان ما يُجتَنَب في الصوم، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة والغَنَم والإبل والبقر، ومقدار الأعداد المأخوذ منها الزكاة، ومقدار الزكاة المأخوذة، وبيان أعمال الحج من وقت الوقوف بعرفة، وصفة الصلاة بها وبمزدلفة، ورمي الجِمار، وصفة الإحرام وما يجتنب فيه، وقطع يد السارق، وصفة الرضاع المحرِّم، وما يحرم من المآكل، وصفة الذبائح والضحايا، وأحكام الحدود، وصفة وقوع الطلاق، وأحكام البيوع، وبيان الربا والأقضية والتداعي، والأيمان والأحباس والعمرى، والصدقات وسائر أنواع الفقه؟ وإنما في القُرآن جُمَل لو تركنا وإياها لم نَدرِ كيف نعمل فيها، وإنما المرجوع إليه في كلِّ ذلك النقلُ عن النبي ﷺ، وكذلك الإجماع إنما هو على مسائلَ يسيرة... فلابد من الرجوع إلى الحديث ضرورة»(2).

ويقول الإمام أحمد رضي الله عنه: «السنة عندنا آثار رسول الله ﷺ، والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن»(3). أي دلالاتٌ على معناه.

وقال ابن أبي حاتم: «إن الله عزَّ وجلَّ ابتعث محمدًا رسوله ﷺ إلى الناس كافة، وأنزل

(1) جامع البيان في تأويل القرآن (1/ 74).

(2) الإحكام في أصول الأحكام (1/ 79).

(3) انظر: مجموع الفتاوى (4/ 102).

عليه الكتاب تبيانًا لكل شيء، وجعله موضع الإبانة عنه، فقال: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [**النحل: 44**]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ﴾ [**النحل: 64**]، فكان رسول الله ﷺ هو المبين عن الله عز وجل أمره وعن كتابه معاني ما خوطب به الناس، وما أراد الله عز وجل به وعني فيه، وما شرع من معاني دينه وأحكامه وفرائضه وموجباته وآدابه ومندوبه وسننه التي سنَّها، وأحكامه التي حكم بها، وآثاره التي بثها، فلبث ﷺ بمكة والمدينة ثلاثًا وعشرين سنة يقيم للناس معالم الدين، يفرض الفرائض، ويسن السنن، ويمضي الأحكام، ويحرم الحرام، ويحل الحلال، ويقيم الناس على منهاج الحق بالقول والفعل، فلم يزل على ذلك حتى توفَّاه الله عزَّ وجلَّ، وقبضه إليه»(1).

وقال الشاطبي رحمه الله: «السنة إنما جاءت مبينة للكتاب وشارحة لمعانيه، ولذلك قال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [**النحل: 44**]، وقال: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [**المائدة: 67**]، وذلك التبليغ من وجهين: تبليغ الرسالة وهو الكتاب وبيان معانيه، وكذلك فَعَل ﷺ فأنت إذا تأملت موارد السنة وجدتها بيانًا للكتاب، هذا هو الأمر العام فيها...»(2).

– قال ابن عبد البر رحمه الله: «الآثار في بيان السنة لمجملات التنزيل قولًا وعملًا أكثر من أن تحصى وفيما لوَّحنا به هداية وكفاية، والحمد لله»(3).

---

(1) الجرح والتعديل (1/ 1) لابن أبي حاتم – طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية– بحيدر آباد الدكن– الهند–دار إحياء التراث العربي – بيروت– الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952م.

(2) الموافقات (3/ 230) الشاطبي– المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان– الناشر: دار ابن عفان– الطبعة: الطبعة الأولى– 1997م.

(3) انظر: جامع بيان العلم وفضله (2/ 1195) ابن عبد البر– المحقق: أبو الأشبال الزهيري– دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية– الطبعة الأولى– 1414هـ – 1994م.

وقال رحمه الله: «أهل البدع أجمع أضربوا عن السنة وتأولوا الكتاب على غير ما بينت السنة، فضلوا وأضلوا، ونعوذ بالله من الخذلان ونسأله التوفيق والعصمة برحمته، وقد روي عن النبي ﷺ التحذير عن ذلك في غير ما أثر منها»(1).

– وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال: «كان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ، ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك»(2).

– وقال الإمام الطبري رحمه الله: «تأويلُ القرآن غيرُ مدرك إلا ببيان من جعل الله إليه بيان القرآن»(3).

وقال ابن تيمية رحمه الله: «اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة الدين أن السنة تُفَسِّر القرآن، وتبينه وتدل عليه، وتعبر عن مجمله»(4).

فلو نظرنا لما قرره العلماء عن معاني قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ **[النحل: 44]**. وما يماثلها من الآيات؛ لوجدنا أنهم يؤكدون على حقيقة أن السنة النبوية بيان للقرآن الكريم، وأن طريق بيان حقائق الدين وإدراك معالم الشريعة لا يكون إلا من خلال النبي ﷺ وسُنته المطهرة، وقرروا أن أفضل بيان لمعاني القرآن الكريم هو بيان النبي ﷺ الوارد في سنته.

قال ابن رجب الحنبلي: «ووكَل بيانَ ما أُشكلَ من التنزيلِ إلى الرسولِ ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، وما قُبِضَ ﷺ حتى أكملَ له ولأُمتِهِ الدينَ،

(1) المصدر السابق (2/ 1199).

(2) انظر: الجامع لأحكام القرآن (1/ 39).

(3) جامع البيان في تأويل القرآن (2/ 283).

(4) مجموع الفتاوى (17/ 432).

ولهذا أنزلَ عليه بعرفةَ قبلَ موتِهِ بمدةٍ يسيرةٍ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة: 3].

وقالَ ﷺ: «تركتُكُم على بيضاءَ نقيةٍ، ليلُها كنهارِها، لا يزيغُ عنها إلا هالِكٌ»(1). ولما شك الناسُ في موتِهِ ﷺ قال عمُّه العباسُ رضي الله عنه: والله ما ماتَ رسولُ الله ﷺ حتى ترك السبيلَ نهجًا واضحًا، وأحلَّ الحلالَ وحرَّم الحرامَ، ونكحَ وطلَّقَ، وحاربَ وسَالمَ، وما كانَ راعِي غنم يتبعُ بها رءوس الجبالِ يخبِطُ عليها العِضاهَ بمخبطِهِ، ويَمدُرُ حوضَها بيده بأنصبَ ولا أدأبَ من رسولِ الله ﷺ كان فيكُم(2).

وفي الجملةِ فما تركَ الله ورسولُه حلالًا إلا مُبيَّنًا ولا حرامًا إلا مُبيَّنًا، لكن بعضَه كان أظهرَ بيانًا من بعضٍ؛ فما ظهرَ بيانُه واشتهرَ، وعُلِمَ من الدينِ بالضرورةِ من ذلكَ لم يبقَ فيه شكٌّ، ولا يُعذرُ أحدٌ بجهلهِ في بلدٍ يظهرُ فيها الإسلامُ، وما كان بيانُه دونَ ذلك فمنه ما اشتهرَ بين حملةِ الشريعةِ خاصةً، فأجمعَ العلماءُ على حِلِّه أو حرمتِهِ، وقد يخفَى على بعضٍ من ليس منهُم، ومنه ما لم يشتهر بين حملةِ الشريعةِ أيضًا، فاختلفُوا في تحليلِهِ وتحريمه»(3).

يقول الإمام الطبري: «﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ **[النحل: 44]**.

---

(1) أخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه، باب اتباع سُنة الخلفاء الراشدين المهديين (43)، وأحمد في مسنده (4/ 126)، والحاكم في مستدركه (1/ 96)، وأبو نُعيم في مستخرجه (1/ 36) من حديث عبد الرحمن بن عمرو السُّلَمي. قال أبو نُعيم: «وهذا حديث جيدٌ من صحيح حديث الشاميين».

(2) أخرجه الدارمي في سننه (84) من حديث عكرمة مرسلًا.

(3) روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي) (1/ 616) عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي- جمع وترتيب: طارق بن عوض الله- دار العاصمة- المملكة العربية السعودية- الطبعة الأولى 1422- 2001 م.

لتعرِّفهم ما أنزل إليهم من ذلك»[1].

يقول الإمام البغوي: «﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ أَرَادَ بِالذِّكرِ الوَحيَ، وكان النبيُّ ﷺ مُبَيِّنًا لِلوَحيِ، وبيانُ الكتابِ يُطلَبُ مِنَ السُّنةِ»[2].

وقال الإمام القرطبي: «فقال جلَّ ذكره: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [**النحل: 44**]. فبيَّن ﷺ مواقيت الصلاة، وعدد الركعات والسجدات، وصفة جميع الصلوات فرضها وسننها، وما لا تصح الصلاة إلا به من الفرائض، وما يستحب فيها من السنن والفضائل، فقال في صحيح البخاري: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[3]... ونقل ذلك عنه الكافة عن الكافة؛ على ما هو معلوم، ولم يمت النبي ﷺ حتى بيَّن جميع ما بالناس الحاجة إليه، فكمل الدين، وأوضح السبيل»[4].

ويقول الإمام الجرجاني رحمه الله: «فحفظ الله لنا كتابه العزيز بكلِّ ما فيه من معاني الجمال في ألفاظه وتراكيبه ومعانيه. ثم إن الله حمَّل هذه الأمانة العظيمة نبيَّه محمد عليه الصلاة والسلام، وأمره ببيان هذا المنزل، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [**النحل: 44**]. وتعهد الله لنبيِّه أن يكون عونًا له في هذا البيان في كلِّ ما يحتاجه المسلم لفهم هذا القرآن العظيم ليظهر الله فيه هذا البيان. ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [القيامة:19]. فقرأ النبي عليه الصلاة والسلام هذا المُنَزَّل على أصحابه، وأقبلوا عليه بقلوبهم

(1) جامع البيان (17/ 211).

(2) معالم التنزيل في تفسير القرآن (5/ 21) أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي- تحقيق: محمد عبد الله النمر- عثمان جمعة ضميرية – دار طيبة للنشر والتوزيع- الطبعة الرابعة، 1417 هـ- 1997م.

(3) تقدم تخريجه.

(4) الجامع لأحكام القرآن (9/ 113).

الصادقة ذليلين منكسرين خاشعين دراسةً وفهمًا وتدبُّرًا وحفظًا، فبذل عليه الصلاة والسلام كل وسعه وجهده في بيانه، فكان إمام المفسِّرين وقدوتهم، وتفسيره لهذا المنزل هو في حدِّ ذاته منزل؛ لأنه وحيٌ من عند الله فلا يفسر عليه الصلاة والسلام من اجتهاده الخاص أو مما تمليه عليه نفسه؛ بل كان تفسيره معصومًا لا يقبل الخطأ بوجه من الوجوه، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ **[النجم: 3-4]**» [1].

قال الإمام السلمي في تفسيره: «قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ **[النحل: 44]**. قال ابن عطاء: قطع عقول الخلق عن فهم كتابه والإشراف عليه والتبين منه إلا عقل النبي ﷺ فإنه قال له: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ وإن كان فيه أحكام الخلق فالخطاب معك، وأنت صاحب البيان لهم بما أنزل عليك؛ لأنهم في مقام الوحشة وأنت في محل الحضور والإيمان، فبيان الكتاب ما تبيِّنه، وآداب الشريعة ما ترسمه؛ لأنك أنت الأمين في جميع الأحوال»[2].

- يقول الإمام الطبري في بيان معنى قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ **[النحل: 64]**: «يقول تعالى ذكره لنبيه ﷺ: وما أنزلنا يا محمد عليك كتابنا وبعثناك رسولًا إلى خلقنا إلا لتبين لهم ما اختلفوا فيه من دين الله، فتعرِّفهم الصواب منه، والحقَّ من الباطل، وتقيم عليهم بالصواب منه حجةَ الله

(1) دَرجُ الدُّرر في تَفِسيرِ الآيِ والسُّوَر (1/ 17) لأبي بكر عبدالقاهر الجرجاني- دراسة وتحقيق: (الفاتحة والبقرة) وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَين، (وشاركه في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي- مجلة الحكمة، بريطانيا - الطبعة الأولى- 1429 هـ - 2008م.

(2) تفسير السلمي (1/ 367) لأبي عبدالرحمن السلمي- تحقيق: سيد عمران- دار الكتب العلمية- 1421هـ- 2001م.

الذي بعثك بها»[1].

3- تأصيل القرآن الكريم لمبدأ طاعة النبي ﷺ:

أحد الوجوه التي تظهر لنا الحجية الشرعية للسُّنة النبوية وأثرها التشريعي هو بيان القرآن الكريم لوجوب طاعة النبي ﷺ واقترانها بطاعة الله، فقد بيَّن القرآن الكريم أنَّه ما من رسولٍ أُرسل إلاَّ لِيُطاع ويُتَّبع؛ وهو معنى قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [**النساء:64**] وهذا نصٌّ قرآني قطعي مطلق يبين أن اتباع الأنبياء والرسل وطاعتهم هو فريضة إلهية، ثم فصَّل القرآن الكريم هذه المسألة فيما يتعلق بنبينا ﷺ بوصفه النبي الخاتم وآخر المرسلين لأهل الأرض، فأصَّلَ القرآن الكريم لمبدأ طاعة النبي ﷺ عن طريق بيان اقتران طاعة النبي ﷺ بطاعة الله عزَّ وجلَّ، ووجوب رد الأمور إلى النبي ﷺ، وبيان أن ذلك هو طريق الفلاح، والتحذير من مخالفة أمره وهديه؛ فقد أُمرنا أن لا نخرج عن طاعة الرسول ﷺ، فهو المثل الأعلى والإنسان الكامل والأسوة الحسنة؛ خاتم النبيين، وحبيب رب العالمين ﷺ، ليس هناك بابٌ سواه يوصل إلى ربنا سبحانه وتعالى، أغلق الله كل الأبواب ونسخ كل الشرائع ولم يقبل من أحد إلا أن يدخل إليه من باب المصطفى والحبيب المجتبى ﷺ.

فعلينا أن نقف عند الحدود التي رسمها رسول الله ﷺ في أقواله، ونتبع منهج حياة رسول الله ﷺ ونسير على هديه اقتداءً به، فنلتزم بالآداب والمبادئ الإسلامية التي جاءنا بها من عند ربه، ونبتعد عن الفتن وعن كل ما حذرنا منه نبينا الكريم ﷺ، ونعمل على نشر مبادئ الأخلاق النبيلة والقيم الرفيعة بين أبنائنا وبناتنا وأهلنا ومن حولنا، فإن فعلنا ذلك نكون قد

---

(1) جامع البيان (17/ 236).

أطعنا الله ورسوله وسعدنا في حياتنا الدنيا وفي آخرتنا إن شاء الله لنفوز برضوان الله، وبذلك نصل إلى معاني الهداية التي يخبرنا عنها ربنا تبارك وتعالى حيث قال عن ثمرة طاعة النبي ﷺ: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْ﴾ [**النور:54**]، فجعل الله سبحانه وتعالى ثمرة الطاعة تحقيق الهداية وهي ثمرة الوحي الإلهي الذي أنزل على كلِّ الأنبياء والرسل.

قال الإمام الحليمي رحمه الله:

«فمعلوم أنَّ حقوق رسول الله ﷺ أجلُّ وأعظم وأكرم وألزم لنا وأوجب علينا من حقوق السادات على مماليكهم، والآباء على أولادهم؛ لأن الله تعالى أنقذنا به من النار في الآخرة، وعصم به لنا أرواحنا وأبداننا وأعراضنا وأموالنا وأهلينا وأولادنا في العاجلة، فهدانا به كما إذا أطعناه فيه أدانا إلى جنات النعيم، وأية نعمة توازي هذه النعم وأية منَّة تداني هذه المنن؟

ثم إنه جلَّ ثناؤه ألزمنا طاعته، وتوعَّدنا على معصيته بالنار، ووعدنا باتباعه الجنة، فأي رتبة تضاهي هذه الرتبة، وأي درجة تساوي في العلا هذه الدرجة؟

فحقٌّ علينا أن نحبه ونجله ونعظمه ونهابه أكثر من إجلال كل عبد سيده وكل ولد والده، وبمثل هذا نطق القرآن، ووردت أوامر الله جل ثناؤه»(1).

فمن النماذج القرآنية الدالة على اقتران طاعة النبي ﷺ بطاعة الله:

- ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [**آل عمران: 32**].
- ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [**آل عمران: 132**].
- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [**النساء: 59**].

(1) انظر: الجامع لشعب الإيمان (3/ 95) لأبي بكر البيهقي- تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2003م.

- ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا ﴾ [النساء: **64**].

- ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ﴾ [النساء: **80**].

- ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴾ [المائدة: **92**].

- ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [الأنفال: **1**].

- ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ ﴾ [الأنفال: **20**].

- ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴾ [الأنفال: **24**].

- ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾ [النور: **56**].

- ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ [الحشر: **7**].

فهذه الآيات الكريمة تقرر وجوب طاعة الرسول ﷺ ولا تفرق بينها وبين طاعة الله عزَّ وجلَّ.

يقول الإمام الطبري: «القول في تأويل قوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ﴾ هذا إعذارٌ من الله إلى خلقه في نبيه محمد ﷺ، يقول الله جلَّ ذكرُه لهم: من يطع منكم أيها الناس رسولي محمدًا إليكم فقد أطاعني بطاعته إياه، فاسمعوا قوله وأطيعوا أمرَه، فإنه مهما يأمركم به من شيء فمن أمري يأمركم، وما نهاكم عنه من شيء فمن

نهيي، فلا يقولنَّ أحدكم: إنما محمد بشر مثلنا يريد أن يتفضَّل علينا»[1].

ويقول الإمام الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾: «والمعنى أن مَن أطاع الرسول لكونه رسولًا مبلغًا إلى الخلق أحكام الله فهو في الحقيقة ما أطاع إلا الله، وذلك في الحقيقة لا يكون إلا بتوفيق الله، ومَن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظًا؛ فإن مَن أعماه الله عن الرشد وأضله عن الطريق، فإن أحدًا من الخلق لا يقدر على إرشاده»[2].

وقيل لسهل التستري ما معنى قوله: «القرآن حبل الله بين الله وبين عباده»؟ قال: لا طريق لهم إليه إلَّا به، وبفهم ما خاطبهم فيه للمراد منهم به، والعمل بالعلم لله مخلصين فيه، والاقتداء بسنة محمد ﷺ المبعوث إليهم، كما قال تعالى:﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: **80**]. يعني من يطع الرسول ﷺ في سنته فقد أطاع الله في فرائضه [3].

ويقول الإمام الجصاص في كتابه أحكام القرآن: بَابُ وُجُوبُ طَاعَةِ الرَّسُولِ ﷺ.

قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾. فَأَكَّدَ جَلَّ وَعَلَا بِهَذِهِ الْآيَاتِ وُجُوبَ طَاعَةِ رَسُولِ الله ﷺ وَأَبَانَ أَنَّ طَاعَتَهُ طَاعَةُ الله، وَأَفَادَ بِذَلِكَ أَنَّ مَعْصِيَتَهُ مَعْصِيَةُ الله، وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ

(1) جامع البيان في تأويل القرآن (8/ 561).

(2) مفاتيح الغيب= التفسير الكبير (10/ 149) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: 1420هـ.

(3) تفسير التستري (18) أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التستري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1423هـ.

﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63] فَأَوْعَدَ عَلَىٰ مُخَالَفَةِ أَمْرِ الرَّسُولِ، وَجَعَلَ مُخَالِفَ أَمْرِ الرَّسُولِ وَالممتنع مِنْ تَسْلِيمِ مَا جَاءَ بِهِ وَالشَّاكَّ فِيهِ خَارِجًا من الْإِيمَانِ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[1].

قال الإمام الواحدي في تفسيره: «قوله جلَّ جلاله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: 80] قال ابن عباس: يريد إنَّ طاعتكم لمحمد ﷺ طاعة لله. وقال الحسن: جعل الله طاعة رسوله طاعته، وقامت به الحجة علىٰ المسلمين.

وذكر الشافعي في الرسالة في باب فرض طاعة الرسول هذه الآية، وقال: إنَّ كل فريضة فرضها الله في كتابه كالحج والصلاة والزكاة؛ لولا بيان رسول الله ﷺ ما كنا نعرف كيف نأتيها، ولا كيف يمكننا أداء شيء من العبادات، وإذا كان الرسول ﷺ من الشريعة بهذه المنزلة، كانت طاعته علىٰ الحقيقة طاعة لله عز جل»[2].

قال الراغب الأصفهاني رحمه الله: «قوله تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: 80]. نبَّه بذلك علىٰ حجة ظاهرة في وجوب طاعة نبيه ﷺ.

وبيانه: أنه إذا كان طاعة الله واجبة، وطاعته لا تتم إلا بطاعته؛ لأن عامة أوامره لا سبيل إلىٰ الوقوف عليها إلا من جهته، وما لا يتم الواجب إلا به فواجب كوجوبه، اقتضىٰ ذلك أنَّ من

---

(1) أحكام القرآن (2/ 267) لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، الحنفي ـ تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين ـ دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولىٰ، 1415هـ ـ 1994م.

(2)الوسيط في تفسير القرآن المجيد (2/ 84- 85) لأبي الحسن الواحدي، النيسابوري، الشافعي- تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس- دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان- ط1/ 1415 هـ- 1994م.

أطاع رسول الله فقد أطاعه، فنبَّه بذلك على مقابله، وهو أن مَن عصى رسوله فقد عصى الله»[1].

يقول ابن كثير رحمه الله: «يخبر تعالى عن عبده ورسوله محمد ﷺ بأنَّ مَن أطاعه فقد أطاع الله، ومن عصاه فقد عصى الله، وما ذاك إلا لأنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»[2].

قال الشاطبي رحمه الله: «وسائر ما قُرِنَ فيه طاعة الرسول بطاعة الله فهو دالٌّ على أن طاعةَ الله ما أمر به ونهى عنه في كتابه، وطاعةَ الرسول ما أمر به ونهى عنه ممَّا جاء به ممَّا ليس في القرآن، إذ لو كان في القرآن لكان من طاعةِ الله، والرد إلى الله هو الرد إلى الكتاب، والرد إلى الرسول هو الرد إلى سُنَّته بعد موته»[3].

قال أبو الوليد الباجي: «وأما سُنَّة الرسول عليه السلام فأصل ذلك في كتاب الله عزَّ وجلَّ، قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ **[النساء: 80]** فأوجب الله عز وجل علينا طاعة رسوله ﷺ كما أوجب علينا طاعته نفسه سبحانه.

وقرن طاعته بطاعته، وأمر بأخذ ما أتى به والانتهاء عما نَهَى عنه، وأخبر أنه ولَّاه بيان ما نزل إليهم، وقال تعالى: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ** ﴾ **[النجم: 3- 4]** إلى آيات كثيرة تدلُّ على وجوب السُّنة كوجوب الكتاب»[4].

ويقول الإمام ابن عجيبة الحسني رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ **[النساء: 59]**.

(1) تفسير الراغب الأصفهاني (3/ 1343) للراغب الأصفهاني- مدار الوطن، الرياض.

(2) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (2/ 321).

(3) الموافقات (4/ 321).

(4) الإشارة في أصول الفقه (ص21) أبو الوليد سليمان الباجي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ – 2003م.

أعاد العامل في قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾، إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة.

ويقول الإمام الشاشي في كتابه الأصول: خبر رَسُول الله ﷺ بِمَنْزِلَة الْكتاب فِي حق لُزُوم الْعلم وَالْعَمَل بِهِ؛ فَإِنَّ من أطاعه فقد أطَاع الله، فَمَا مر ذكره من بحث الْخَاص وَالْعَام والمشترك والمجمل فِي الْكتاب فَهُوَ كَذَلِك فِي حق السُّنة؛ إِلَّا أَنَّ الشُّبْهَة فِي بَاب الْخَبَر فِي ثُبُوته من رَسُول الله ﷺ واتصاله بِهِ[1].

4- تحذير القرآن الكريم من عصيان النبي ﷺ وعدم اتباع أمره:

ومن مظاهر بيان حجية السنة النبوية ومرجعيتها الشرعية في القرآن الكريم ما جاء من الآيات الكريمة التي تحذر من معصية النبي ﷺ بما يدل دلالة واضحة على حجية أمره ومرجعية سنته؛ إذ كيف يتوعَّد الله سبحانه بعقوبة مَن يخالف أمر رسول الله وهديه وسنته لو لم تكن واجبة الاتباع.

لو لم يصرح القرآن الكريم بما يفيد ذلك المعنى وهو التحذير من عصيان النبي ﷺ لكان فيما سبق الكفاية؛ إذ إن خلاف المأمور به منهي عنه، وبما أن طاعة النبي ﷺ مأمور بها على سبيل القطع كما بينا، فمعصيته ومخالفة أمره منهي عنها بداهة؛ لكن القرآن الكريم ذكر ذلك صراحة في مواضع أخرى، وإن دل هذا على شيء فيدل على عظم ذلك الأمر وتأكيد النهي عن مخالفة الرسول ﷺ.

فيقول الله عز وجل:

- ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: **65**].

- ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ

(1) أصول الشاشي (ص269) لأبي علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت.

وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: 115].

- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: 170].

- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَشَآقُّوا۟ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَىٰ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيُحْبِطُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [محمد: 32].

- ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: 36].

- ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الحشر: 7].

- ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [النساء: 14].

- ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الأنفال: 13].

- ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: 63].

فهذه نماذج من النصوص القرآنية المتعددة التي تقرِّر حقيقة أن هذا الدين ومعالمه وأركانه قائم على طاعة رسول الله ﷺ واتباع هديه والتأسي به، وأن حقيقة الإيمان لا تدرك إلا من خلال الالتزام بسنته الشريفة على مستوى العقيدة والأحكام والأخلاق، ونحذر من مخالفة أمره، وعلى هذه المعاني علماء المسلمين عبر العقود والقرون:

- يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ

﴿ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: 65]: «يُقْسِم تعالىٰ بنفسه الكريمة المُقدَّسة أنه لا يؤمن أحد حتىٰ يُحَكِّمَ الرَّسولَ ﷺ في جميع الأمور، فما حَكَم به فهو الحقُّ الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا، ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: 65] أي: إذا حكَّموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له في الظَّاهر والباطن، فيُسَلِّمون لذلك تسليمًا كلِّيًّا من غير ممانعةٍ، ولا مدافعةٍ، ولا منازعة»(1).

وفي تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: 63] يقول رحمه الله: «أي: عن أمر رسول الله ﷺ، وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسُنته وشريعته، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبِلَ، وما خالفه فهو مردود علىٰ قائله وفاعلِه كائنًا مَنْ كان... فليحذر وليخشَ مَنْ يُخالف شريعة الرسول باطنًا أو ظاهرًا ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾ أي: في قلوبهم من كفرٍ أو نفاقٍ أو بدعة ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ أي: في الدُّنيا بقتلٍ أو حَدٍّ، أو حبسٍ، أو نحوِ ذلك»(2).

- وعن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: 36].

يقول الإمام الطبري رحمه الله: «يقول تعالىٰ ذكره: لم يكن لمؤمن بالله ورسوله، ولا مؤمنة إذا قضىٰ الله ورسوله في أنفسهم قضاء أن يتخيَّروا من أمرهم غير الذي قضىٰ فيهم، ويخالفوا أمر الله وأمر رسوله وقضاءهما فيعصوهما، ومن يعص الله ورسوله فيما أمرا أو نهيَا ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا

(1) تفسير القرآن العظيم (2/ 306).

(2) تفسير القرآن العظيم (6/ 82).

مُّبِينًا ﴾، يقول: فقد جار عن قصد السبيل، وسلك غير سبيل الهدي والرشاد»[1].

ويقول الإمام الطحاوي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر: 7]. «فأوجب عزَّ وجلَّ علينا بذلك قبول ما أتانا به رسول الله ﷺ قولًا؛ كما أوجب قبول ما تلاه علينا قرآنًا، وقال النبي ﷺ فيما حدثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن المنكدر، وأبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه أو غيره يذكره عن النبي ﷺ أنه قال: «**لألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدناه في كتاب الله عزَّ وجلَّ اتبعناه**»[2][3].

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: «وقوله ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة: أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحقُّ الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا؛ ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ أي: إذا حكموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن

(1) جامع البيان في تأويل القرآن (20/ 271).

(2) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة (4605)، والترمذي في كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم (2663)، وابن ماجه في مقدمة سننه، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتغليظ على من عارضه (13)، وابن حبان في صحيحه (13) والحاكم في المستدرك (368) وقال الترمذي: «حسن صحيح». وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(3) أحكام القرآن الكريم (1/ 60) لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: الدكتور سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، إستانبول، الطبعة الأولى.

فيسلِّمون لذلك تسليمًا كليًّا من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة»[1].

وقال الإمام فخر الدين الرازي: «اعلم أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ قسم من الله تعالىٰ علىٰ أنهم لا يصيرون موصوفين بصفة الإيمان إلا عند حصول شرائط، أولها: قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ وهذا يدل علىٰ أنَّ من لم يرض بحكم الرسول لا يكون مؤمنًا».

ثم قال: «فلزم بحكم هذه الآية أنه لا يحصل الإيمان إلا بحكمه وإرشاده وهدايته، وحقَّقوا ذلك بأن عقول أكثر الخلق ناقصة وغير وافية بإدراك هذه الحقائق، وعقل النبي المعصوم كامل مشرق، فإذا اتصل إشراق نوره بعقول الأمة قويت عقولهم وانقلبت من النقص إلىٰ الكمال، ومن الضعف إلىٰ القوة، فقدروا عند ذلك علىٰ معرفة هذه الأسرار الإلهية. والذي يؤكد ذلك أنَّ الذين كانوا في زمان الرسول ﷺ كانوا جازمين متيقنين كاملي الإيمان والمعرفة، والذين بعدوا عنه اضطربوا واختلفوا، وهذه المذاهب ما تولَّدت إلا بعد زمان الصحابة والتابعين»[2].

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء: **115**]. قال فيه الإمام أبو البركات النسفي في تفسيره: «﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ ﴾ ومن يخالف الرسول من بعد وضوح الدليل وظهور الرشد، ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ أىٰ: السبيل الذىٰ عليه من الدين الحنيفي، وهو دليل علىٰ أن الإجماع حجة لا تجوز مخالفتها كما لا تجوز مخالفة الكتاب والسنة؛ لأن الله تعالىٰ جمع بين اتباع غير سبيل المؤمنين وبين مشاقة الرسول في الشرط، وجعل جزاءه

(1) تفسير القرآن العظيم (2/ 306).

(2) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي(10/ 128) – دار إحياء التراث العربي بيروت، طـ 1420هـ.

الوعيد الشديد فكان اتباعهم واجبًا كموالاة الرسول ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ نجعله واليًا لما تولى من الضلال وندعه وما اختاره في الدنيا ﴿وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ في العقبى ﴿وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ قيل هي في طعمةَ وارتداده»[1].

وقال فيها الفخر الرازي أيضًا: «دلَّت هذه الآية على أنه يجب الاقتداء بالرسول عليه الصلاة والسلام في أفعاله؛ إذ لو كان فعل الأمة غير فعل الرسول لزم كون كل واحد منهما في شق آخر من العمل فتحصل المشاقة، لكن المشاقة محرمة، فيلزم وجوب الاقتداء به في أفعاله»[2].

وعن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾ **[الأحزاب: 36]**. يقول الإمام الطبري: «يقول تعالى ذكره: لم يكن لمؤمن بالله ورسوله ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله في أنفسهم قضاء أن يتخيروا من أمرهم غير الذي قضى فيهم، ويخالفوا أمر الله وأمر رسوله وقضاءهما فيعصوهما، ومن يعص الله ورسوله فيما أمرا أو نهيا ﴿فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾ يقول: فقد جار عن قصد السبيل، وسلك غير سبيل الهدي والرشاد.

وذكر أن هذه الآية نزلت في زينب بنت جحش حين خطبها رسول الله ﷺ على فتاه زيد بن حارثة؛ فامتنعت من إنكاحه نفسها. ذِكْر من قال ذلك: حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس قوله ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا

(1) مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات النسفي (1/ 396)، دار الكلم الطيب – بيروت، ط 1419هـ.

(2) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي (11/ 219-220)، – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط 1420 هـ.

﴿قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ إلىٰ آخر الآية، وذلك أن رسول الله ﷺ انطلق يخطب علىٰ فتاه زيد بن حارثة، فدخل علىٰ زينب بنت جحش الأسدية فخطبها، فقالت: لست بناكحته، فقال رسول الله ﷺ: «**فانكحيه**»، فقالت: يا رسول الله أؤمر في نفسي، فبينما هما يتحدثان أنزل الله هذه الآية علىٰ رسوله ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾ إلىٰ قوله ﴿ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ قالت: قد رضيته لي يا رسول الله مَنكحًا؟ قال: «**نعم**» قالت: إذن لا أعصي رسول الله، قد أنكحته نفسي»(1).

فانظر رعاك الله إلىٰ أنَّ مخالفة رسول الله ﷺ لا تجوز حتىٰ في الأمور الشخصية، كالزواج والطلاق، التي لا ترجع عادة إلىٰ الإنسان نفسه، ولذا يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾.

وقال الإمام القشيري في كلامه عن تلك الآية: «الافتيات عليه في أمره والاعتراض عليه في حكمه وترك الانقياد لإشارته... قرع لباب الشِّرك، فمن لم يمسك عنه سريعًا وقع في وهدته»(2).

وأما عن قوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [**النور: 63**] فيقول الإمام الفخر الرازي: «وهذا يدلُّ علىٰ أن مخالفته معصية عظيمة، وفي هذه الآيات دلائل علىٰ أنَّ من رد شيئًا من أوامر الله أو أوامر الرسول عليه الصلاة والسلام فهو خارج عن الإسلام، سواء ردَّه من جهة الشك أو من جهة التمرد»(3).

ويقول الحافظ ابن كثير الدمشقي: «أي: عن أمر رسول الله ﷺ، وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسُنته وشريعته، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبِلَ، وما

(1) جامع البيان في تأويل القرآن (20/ 271).

(2) لطائف الإشارات المعروف بتفسير القشيري (3/ 162)، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر – ط3.

(3) مفاتيح الغيب (10/ 121)، – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط 1420 هـ.

خالفه فهو مردود على قائله وفاعلِه كائنًا مَنْ كان... فليحذر وليخشَ مَنْ يُخالف شريعة الرَّسول باطنًا أو ظاهرًا ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ أي: في قلوبهم من كفرٍ أو نفاقٍ أو بدعة ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: في الدُّنيا بقتلٍ أو حَدٍّ، أو حبسٍ، أو نحوِ ذلك»[1].

وقال أبو عبد الرحمن السلمي في تفسيره: «قال أبو سعيد الخراز: الفتنة هو إسباغ النعم على الاستدراج من حيث لا يعلم العبد. قال الجنيد رحمه الله: الفتنة هو انتكاس القلب حتى لا يعرف معروفًا، ولا ينكر منكرًا. قال النووي: الفتنة هي الاشتغال بشيء دون الله. قال رويم: الفتنة للعوام، والبلاء للخواص. قال أبو بكر بن الطاهر: الفتنة مأخوذ بها، والبلاء معفو عنه ومثاب عليه»[2].

عافانا الله من الفتن، ما ظهر منها وما بطن، ورزقنا اتباع النبي ﷺ، وباعد بيننا وبين مخالفته، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ثانيًا: نصوص الأحاديث النبوية الدالة على حجية السنة

في هذا المبحث بإذن الله تعالى نتعرض سويًا لمجموعة من النصوص الصحيحة الواردة عن النبي ﷺ، وذلك لننظر؛ هل تؤيد تلك النصوص نفس المعنى الذي صرحت به آيات القرآن الكريم من كون السنة مصدرًا من مصادر التشريع، ودليلًا ضروريًا[3] في فهم هذا الدين أو لا؟

ولكن قبل هذا، لقائل أن يقول: كيف تستدلُّ على حجية السنة من خلال السنة؟ فلا يمكن أن نستخدم النتيجة كمقدمة لها، وهذه مغالطة معروفة بـ «المصادرة على المطلوب»،

(1) تفسير القرآن العظيم (6/ 82).

(2) حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي (2/ 57) - دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت – 1421هـ.

(3) وأعني بالضروري هنا ما لاغناء عنه.

ويعرفها الشريف الجرجاني بأن يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئًا واحدًا[1].

ومثالها أن تقول: السرقة فعل غير مشروع، لأنها لو لم تكن كذلك لما حرمها القانون.

ولو تأملت تلك العبارة الأخيرة لوجدت أنها تتظاهر بتعليل عدم مشروعية السرقة (النتيجة)، ولكن حينما نفحص النظر في المثال ككل، نجده ليس أكثر من عبارتين مترادفتين، فما يحرمه القانون (المقدمة) هو تلقائيًا غير مشروع (النتيجة)، حيث تشبه كثيرًا قولنا: السرقة غير مشروعة، لأنها غير مشروعة.

والجواب على هذا: أن ذلك الكلام يصح في حالة ما لو نظرنا لهذا المبحث مستقلًا عما سبقه وعما يلحقه، لكننا نذكر ذلك المبحث في سياق أنه خطوة من الطبيعي الانتقال لها بعدما وجهتنا نصوص القرآن الكريم لاتباع أوامر المصطفى ﷺ، ونحن في ذلك مع السنة لنا ثلاثة أحوال لا رابع لها:

الأول: أن تصرح النصوص النبوية بأنها ليست حجة في ذاتها، وأن نكتفي بالقرآن الكريم، وهنا تبطل حجية السنة على الفور، لأن القرآن حينما أمرنا باتباع السنة والتي هي مجموع أقوال وأفعال النبي ﷺ أمرنا إجمالًا، أما وإنا قد وجدنا في السنة نصوصًا تنهي عن اتباعها فتتهاتر[2] الأدلة وتسقط.

الثاني: أن تصرح النصوص النبوية بأنها حجة وتأمرنا باتباعها، وهنا تتضافر[3] الأدلة، فيقوي بعضها بعضًا، ويكوِّنا معًا كيانًا واحدًا متسقًا في فهم هذا الدين.

---

(1) انظر التعريفات للشريف الجرجاني (1/ 222)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1403هـ.

(2) «يقال تهاتر الشاهدان كذَّب أحدهما الآخر فسقطت شهادتهما». وسيط (2/ 971) ط دار الدعوة. صادر عن مجمع اللغة العربية.

(3) «تضافر العُمَّالُ على إنجاز المشروع: تآزروا، تعاونوا عليه لبلوغ الهدف» معجم اللغة العربية المعاصرة (2/ 1365) – عالم الكتاب – ط 1429هـ.

الثالث: أن تسكت النصوص النبوية عن تلك النقطة فلا تتعرض لها من قريب أو بعيد، وهنا تبقى حجية السنة، عملًا بنصوص القرآن الكريم التي ذكرناها وفصلنا فيها القول.

وفي الواقع لقد قام العلماء باستقراء نصوص السنة النبوية، سواء تلك التي تحكي عن حال رسول الله ﷺ، أو التي تروي ما تلفظ به فمه الشريف، وسنعرض ما توصلوا له بالتفصيل.

ويمكننا تقسيم ذلك العرض إلى أربعة أقسام:

- أحاديث نبوية تتكلم عن كون السنة وحياً من الله.
- أحاديث نبوية تتكلم عن كون السنة مثل القرآن من حيث الأثر التشريعي.
- أحاديث نبوية تتكلم عن مبدأ طاعة النبي ﷺ؛ يأمر ويحث النبي ﷺ فيها أمته على اتباعه، ويحذرهم من مخالفته.
- أحاديث يأمر فيها النبي ﷺ بحفظ سُنته وتبليغها.

1- أحاديث نبوية تتكلم عن كون السنة وحيًا من الله:

قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله قال: من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب، وما تقرَّب إليَّ عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرَّب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته: كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينَّه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما تردَّدت عن شيء أنا فاعله تردُّدي عن نفس المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته**»[1].

وهذا حديث قدسي جليل، وفي الجملة كلُّ الأحاديث القدسية تفيد أنَّ الوحي ينزل على رسول الله ﷺ، بأخبار وأمور ونواهي من غير أن يكون ذلك في سياق قرآني.

---

(1) رواه البخاري (8/ 105) برقم: (6502)، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

والحديث القدسي هوكل حديث يضيف فيه رسول الله ﷺ قولًا إلىٰ الله عزَّ وجلَّ يُسمَّىٰ بالحديث القدسي أو الإلهي، والأحاديث القدسية أكثر من مائة حديث، وقد جمعها بعضهم في جزء كبير، ونسبة الحديث إلىٰ القدس– وهو الطهارة والتنزيه– وإلىٰ الإله أو إلىٰ الرب، لأنه صادر عن الله تبارك وتعالىٰ «من حيث إنه المتكلِّم به أولاً والمنشئ له، وأما كونه حديثًا، فلأنَّ الرسول هو الحاكي له عن ربه عَزَّ وَجَلَّ، والفرق بينه وبين سائر الأحاديث، أنَّ هذه نسبتها إليه، وحكايتها عنه فهو القائل وهو الحاكي عن نفسه، وأما تلك فلا»(1).

وورد أيضًا أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ الله أوحى إليَّ أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحدٍ، ولا يبغي أحدٌ على أحدٍ**»(2).

وهذا لفظ صريح منه ﷺ، فالوحي ليس بالقرآن فقط.

وعن يَعلَىٰ بنِ أُمَيَّة رضي الله عنه: أن رجلًا جَاءَ إلىٰ النبي ﷺ وعَلَيهِ جُبَّةٌ صُوفٍ وهو مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، كَيفَ تَرَىٰ فِي رَجُلٍ أَحرَمَ بِعُمرَةٍ فِي جُبَّةٍ بَعدَ مَا تَضَمَّخَ بِطِيبٍ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صلىٰ الله عليه وآله وسلم سَاعَةً، فَجَاءَهُ الوَحيُ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنهُ فَقَالَ: «**أَينَ الَّذِي سَأَلَنِي عَنِ العُمرَةِ آنِفًا؟**» فَالتُمِسَ الرَّجُلُ فَجِيءَ بِه، فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَمَّا الطِّيبُ الَّذِي بِكَ فَاغسِلهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا الجُبَّةُ فَانزِعهَا، ثُمَّ اصنَع فِي عُمرَتِكَ مَا تَصنَعُ فِي حَجِّكَ**»(3).

قال الإمام الزركشي عن هذا الحديث: «وهو حديث صحيح، وهو دليل قطعي علىٰ أن

---

(1) انظر: السنة قبل التدوين، (1/ 22)، طبعة دار الفكر – بيروت – لبنان.

(2) رواه مسلم: (4/ 2198) برقم: (2865)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

(3) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب غسل الخلوق ثلاث مرات من الثياب (1463) ومسلم في الحج باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح (1180).

السُّنة كانت تنزل كما ينزل القرآن وهو آخذ نزول الوحي وأعظمها(1).

وصرَّح الشافعيُّ: في الرسالة بأن السنة مُنزلة كالقرآن»(2).

وقول النبي ﷺ: «**مَا أُعطِيكُم وَلاَ أَمنَعُكُم، إِنمَا أَنَا قَاسِمٌ أَضَعُ حَيثُ أُمِرتُ**»(3).

ويدل هذا الحديث على أنه ﷺ لا يفعل شيئًا من تلقاء نفسه؛ وإنما بوحي من الله عزَّ وجلَّ.

وما روي أن الصحابة قالوا للنبي ﷺ في عام كان فيه جدب ومشقة: سَعِّر لنا يا رسول الله- أي حدد ثمن الأشياء والقوت- فقال لهم النبي ﷺ:«**لَا يَسَلنِي الله عَن سُنةٍ أَحدَثتُهَا فِيكُم لَم يَأمُرنِي بِهَا، وَلَكِن سَلُوا الله مِن فَضلِهِ**»(4).

وفي هذا الحديث صرح النبي ﷺ بأنه لا يفعل أو يقول أو يشرع إلا ما يأمره الله به، وذلك

(1) أي تعرضه ﷺ لحالة من الشدة بسبب نزول الوحي عليه، وقد وصفت ذلك أم المؤمنين عائشة في حديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (2) ومسلم في كتاب الفضائل، باب عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي (2333) من حديث عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن الحارث بن هشام رضي الله عنه سأل رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحيانًا يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده عليَّ، فيفصم عني وقد وعيتُ عنه ما قال، وأحيانًا يتمثل لي الملك رجلًا فيكلمني فأعي ما يقول». قالت عائشة رضي الله عنها: ولقد رأيتُه ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقًا.

(2) البحر المحيط في أصول الفقه (8/ 251) أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي – الناشر: دار الكتبي – الطبعة: الأولى، 1414هـ – 1994م.

(3) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، باب قَولِ الله تَعَالَى: ﴿فَأَن لله خُمُسَهُ وَلِلرسُولِ﴾ [الأنفال: 41] (3117).

(4) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (2732) وابن قانع في معجم الصحابة (2/ 287) (3/ 159) وأبو نُعَيمٍ الأصبهاني في معرفة الصحابة (4/ 1904) (6/ 3069) من طريق الأوزاعي، به، واختصره ابن أبي عاصم. وخرجه ابن حجر في الإصابة (3/ 435).

عن طريق الوحي بصوره المختلفة.

وعن حسان بن عطية قال: «كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن»[1].

فهذه جملة من الأحاديث نرى أنها كافية على الأقل في إثبات أن الوحي ليس مقتصرًا على القرآن الكريم بحال، بل ينزل على رسول ﷺ بالسنة أيضًا.

2- أحاديث وردت تدل على أن السنة النبوية مثل القرآن الكريم ومساوية له في الحجة والاعتبار والأثر التشريعي:

إن الأحاديث النبوية الشريفة قد جاءت بألفاظ في أعلى درجات البيان من فم الصادق المصدوق ﷺ والذي أوتي جوامع الكلم، فهي تدل دلالة قطعية على تساوي منزلة السنة النبوية المطهرة مع القرآن الكريم من ناحية الحجية والأثر التشريعي، وتوضح أن المُعرض عن سنته هو في الحقيقة مُعرض عن حكم الله وعن الكتاب الكريم، فالدليل من السنة يعدل دليل التشريع من القرآن، فكلاهما مفيد للعلم، موجب للعمل بمقتضاه؛ على أي مستوى من مستويات الشريعة الإسلامية وجوانبها سواء كان ذلك في العقيدة، أو الأحكام، أو القيم والأخلاق، وقد بينت الأحاديث أن المُعرض عن السُّنة معرض عن القرآن.

وفيما يلي بعض النصوص النبوية الشريفة التي توضح هذه الحقيقة الشرعية:

قد مرَّ بنا قول النبي ﷺ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»[2]. والكلام على معانيه ودلالته في مقدمة هذا المبحث.

وعن أثر معاني هذا الحديث الشريف في شريعة الإسلام:

يقول الإمام الزركشي: «أحسن طريق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكان

---

(1) المراسيل لأبي داود، باب في البدع (1/ 361) حديث رقم (536)، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت.

(2) تقدم تخريجه.

فقد فصل في موضع آخر، وما اختصر في مكان فإنه قد بُسط في آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ولهذا قال ﷺ: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**» يعني السُّنة، فإن لم يوجد في السنة يرجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن، ولما أعطاهم الله من الفهم العجيب، فإن لم يوجد ذلك يرجع إلى النظر والاستنباط»[1].

وقال رحمه الله: «قوله ﷺ: «**ألا إني أوتيتُ القرآن ومثله معه**»، وفي حديث: الذي سأله عن العمرة فأخذه ما كان يأخذه عند نزول الوحي ثم سري عنه فقال: «**اصنع في عمرتِكَ ما تصنع في حجَّتِكَ**»[2]. وهو حديث صحيح، وهو دليل قطعي على أن السُّنة كانت تنزل كما ينزل القرآن وهو أخذ نزول الوحي وأعظمها[3]، وصرَّح الشافعي رحمه الله في الرسالة بأن

---

(1) البرهان في علوم القرآن (2/ 175-176) لأبي عبد الله الزركشي- المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى: 1376هـ - 1957م.

(2) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الطائف (4329)، ومسلم في كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه (1180) من حديث يعلى بن أمية رضي الله عنه.

(3) أي تعرضه ﷺ لحالة من الشدة بسبب نزول الوحي عليه، وقد وصفت ذلك أم المؤمنين عائشة في حديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ (2) ومسلم في كتاب الفضائل، باب عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي (2333) من حديث عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن الحارث بن هشام رضي الله عنه سأل رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحيانًا يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده عليَّ، فيفصم عني وقد وعيتُ عنه ما قال، وأحيانًا يتمثل لي الملك رجلًا فيكلمني فأعي ما يقول». قالت عائشة رضي الله عنها : ولقد رأيتُه ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقًا.

السنة مُنزلة كالقرآن»[1].

– قال الإمام شرف الدين الطيبي: «قوله: «**ألا إني أوتيت**» يحتمل هذا وجهين من التأويل؛ أحدهما: أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر، والثاني: أنه أوتي الكتاب وحيًا، وأوتي من التأويل مثله، أي أذن له أن يبين ما في الكتاب، فيعمِّم ويخصص، ويزيد وينقص، فيكون ذلك في وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن. وقيل: «**ومثله معه**» أي أحكامًا ومواعظ وأمثالًا تماثل القرآن في كونها وحيًا، أو كونها واجبة القبول، وتنزه نطق رسوله عن الهوى، وأمر بمتابعته فيما يأمر وينهي، فقال عزَّ من قائل: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ** ﴾ وقال الله تعالى: ﴿ **وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟** ﴾»[2].

– يقول الإمام شهاب الدين التُّورِبِشْتِي من أئمة الحنفية: «أشار ﷺ بقوله هذا إلى ما آتاه الله من الفهم في الكتاب والهمة من بيان الأحكام وتفصيل الحلال والحرام، أو أراه في المنام، أو نفث في روعه روح القدس من الحكم والأمثال، فكل ذلك من أقسام الوحي الذي آتاه الله؛ سوى القرآن، والقرآن من تلك الأقسام مخصوص بالرتبة العظمى، والمنزلة الكبرى؛ لأنه كلام الله ووحيه وتنزيله، ثم إنه يمتاز عما سواه من هذه الأقسام في أحكام التلاوة، ومس المكتوب منه، وكل ذلك في حق العمل والحكم به سواء؛ لأن الكل من عند الله، وقد نزه نطق نبيه عن الهوى، وأمر باتباعه فيما يأمر وينهي، فقال سبحانه: ﴿**وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا**

---

(1) البحر المحيط في أصول الفقه (8/ 251) أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي – الناشر: دار الكتبي – الطبعة: الأولى، 1414هـ – 1994م.

(2) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) (2/ 629) شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة، الطبعة الأولى: 1417هـ – 1997م.

نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:7]»[1].

– وقال الإمام المُظَهري من أئمة الحنفية: «أوتيت القرآن ومثله معه»[2] يعني: آتاني الله القرآنَ، ومِثلَ القرآن مع القرآن، ومعنى «مثل القرآن» في وجوب القَبول والعمل به. يعني: كما يجب العمل بالقرآن فكذلك يجب بأحاديثي؛ لأني لا أتكلم من تلقاء نفسي، بل مما أتاني الله وأمرني به، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3-4]»[3].

– قال الإمام عبد الحق الدهلوي رحمه الله: «قوله: «ومثله معه». يعني أحكامًا تماثل القرآن في كونها وحيًا، غير أن الوحي نوعان: متلوٌّ يتعلق بألفاظه أحكام كصحة الصلاة به، وحرمة المس للمحدث والجنب، وغيرُ متلوٍّ لا يكون كذلك»[4].

– وجاء في عون المعبود: «وَمِثْلَهُ مَعَهُ» أي: الوحي الباطن غير المتلو، أو تأويل الوحي الظاهر وبيانه بتعميم وتخصيص وزيادة ونقص، أو أحكامًا ومواعظ وأمثالًا تماثل القرآن في وجوب العمل أو في المقدار»[5].

(1) الميسر في شرح مصابيح السنة (1/ 87) فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين التُّورِبِشْتِي – المحقق: د. عبد الحميد هنداوي– الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز– الطبعة: الثانية، 1429 هـ – 2008 م.

(2) تقدم تخريجه.

(3) المفاتيح في شرح المصابيح (1/ 267) الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَّيداني الكوفي الضرير الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهور بالمُظهري، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأولى: 1433هـ – 2012م.

(4) لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح (1/ 481) عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدِّهلوي الحنفي – تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي– الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا–الطبعة: الأولى، 1435 هـ – 2014 م.

(5) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته =

وقوله ﷺ: «يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا علىٰ أَرِيكَتِهِ يُحَدَّثُ بحديثٍ من حديثِي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عزَّ وجلَّ، فما وجدنا فيه من حلالٍ استحللناه، وما وجدنا فيه من حرامٍ حرَّمناهُ، ألا وإنَّ ما حرَّمَ رسولُ الله ﷺ مثلُ ما حرَّمَ الله»(1).

ووجه الدلالة من هذا الحديث الشريف: يأتي من قوله ﷺ: «**ألا وإنَّ ما حرَّمَ رسولُ الله ﷺ مثلُ ما حرَّمَ الله**». فمعناه يدل علىٰ أنَّ ما جاءت به السنة النبوية هو في التشريع من حيث المرجعية والحجية مثل ما جاءت به نصوص القرآن الكريم؛ لأنهما وحي من الله تعالىٰ، وقد فهم ذلك علماء الإسلام علىٰ مرِّ القرون، فعلىٰ سبيل المثال بوَّب الخطيب البغدادي في كتاب الكفاية في علم الرواية بابًا فقال: «باب ما جاء في التسوية بين حُكم كتاب الله تعالىٰ وحُكم سنة رسول الله ﷺ في وجوب العمل ولزوم التكليف»(2).

– وعن المعاني المستفادة من هذا النص النبوي الشريف يقول الإمام بدر الدين العيني: «فيه من الأحكام: تعظيم حديث رسول الله عليه السلام وتعظيم أوامره ونواهيه. وفيه أن ما حرم الله وحرم رسوله سواء، وأن تحريم الرسول من تحريم الله. وفيه أن مخالفة الرسول

=

(12/ 231)– محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة: الثانية، 1415 هـ.

(1) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب لزوم السنة (4604) دون قوله «أَلَّا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ الله ﷺ مِثْلُ مَا حَرَّمَ الله»، وبتمامه الترمذي في كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ (2664)، وابن ماجه في كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ علىٰ من عارضه (12) من حديث المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

(2) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص8) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي– المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

كمخالفة الله تعالى»[1].

– قال الإمام نور الدين السندي: «ما حرم رسول الله ﷺ هو عين ما حرم الله؛ فإن التحريم يضاف إلى الرسول باعتبار التبليغ؛ وإلا هو في الحقيقة لله، والمراد أنه مثله في وجوب الطاعة ولزوم العمل به.

قال الخطابي: يحذر بذلك مخالفة السنن التي سنَّها رسول الله ﷺ مما ليس له في القرآن ذكر على ما ذهب إليه الخوارج والروافض؛ فإنهم تعلقوا بظاهر القرآن وتركوا التي قد ضمنت بيان الكتاب فتحيروا وضلوا. قال: وفي الحديث دليل على أنه لا حاجة بالحديث أن يعرض على الكتاب، وأنه مهما ثبت عن رسول الله ﷺ كان حجة بنفسه»[2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «**مَن أطاعني فقد أطاع الله، ومَن عصاني فقد عصى الله، ومَن أطاع أميري فقد أطاعني، ومَن عصى أميري فقد عصاني**»[3].

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي: «وقوله: «**من أطاعني فقد أطاع الله**» هذا منتزع من قوله تعالى: ﴿**مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ**﴾ [**النساء: 80**]. وذلك أنه ﷺ لمَّا كان مُبَلِّغًا أمر الله وحُكْمَهُ، وأمر الله بطاعته؛ فمن أطاعه فقد أطاع الله، ونفَّذ حكمه»[4].

---

(1) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار (13/ 154) بدر الدين العيني، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى: 1429هـ – 2008 م.

(2) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (1/ 9) نور الدين السندي، دار الجيل، بيروت.

(3) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به (2957)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية (1835).

(4) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (4/ 35)– أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، أحمد محمد السيد، يوسف علي بديوي، محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى: 1417 هـ – 1996م.

قال القاضي عياض رحمه الله: «وقوله: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن يعصني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعصِ الأمير فقد عصاني**» بيِّنٌ؛ لأن الله تعالىٰ قد أمر بطاعة رسوله، فمن عصاه فقد عصىٰ أمر الله، وأمر الرسول بطاعة أميره، فمن عصاه فقد عصىٰ أمر رسوله، ولا خلاف في وجوب طاعة الأمراء فيما لا يخالف أمر الله وما لم يأمر بمعصية»(1).

قال الإمام القسطلاني رحمه الله: «قوله ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاع الله**». لأني لا آمر إلا بما أمر الله به فمن فعل ما آمره به فإنما أطاع مَن أمرني أن آمره، «**ومن عصاني**» فيما أمرته به أو نهيته «**فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني**».

وقال الخطابي: كانت قريش ومَن يليهم من العرب لا يدينون لغير رؤساء قبائلهم، فلما كان الإسلام وولي عليهم الأمراء أنكرته نفوسهم وامتنع بعضهم من الطاعة، فأعلمهم ﷺ بأن طاعتهم مربوطة بطاعته ليطيعوا مَن أمَّره عليه الصلاة والسلام عليهم ولا يستعصوا عليه لئلَّا تتفرق الكلمة»(2).

يقول يحيىٰ بن هبيرة رحمه الله: «في هذا الحديث ما يدل علىٰ أن طاعة الله عز وجل في طاعة رسوله ﷺ، وعصيان الله في عصيان رسوله ﷺ، وأن طاعة الأمير من جانب رسول الله ﷺ، وكل أمير ولايته من شرع رسول الله ﷺ، فإنه من جانب رسول الله ﷺ فطاعته طاعة لرسول الله ﷺ»(3).

---

(1) إكمال المعلم بفوائد مسلم (6/ 240) القاضي عياض بن موسىٰ بن عياض بن عمرون، المحقق: الدكتور يحيىٰ إسماعيل، دار الوفاء، مصر الطبعة الأولىٰ: 1419 هـ – 1998 م.

(2) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (10/ 216) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني، المطبعة الكبرىٰ الأميرية، مصر، الطبعة السابعة: 1323هـ.

(3) الإفصاح عن معاني الصحاح (6/ 175) لابن هبيرة- المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن: 1417هـ.

يقول أبو الوليد القرطبي: «قال تعالىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء:65]. فقارن تعالىٰ طاعته بطاعة رسوله ﷺ، وبطاعة أولي الأمر من عباده»[1].

وفي إشارة إلىٰ أن طاعة الرسول ﷺ هي طريق الله وباب الأنوار والبركات، يقول الإمام ابن عجيبة الحسني رضي الله عنه:

«وقال عليه الصلاة والسلام: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ الله**...». الإشارة: اتباع الرسول ﷺ رُكنٌ من أركان الطريقة، وشرط في إشراق أنوار الحقيقة، فمَن لا اتباع له لا طريق له، ومن لا طريق له لا وصول له. قال الشيخ زروق رضي الله عنه: أصول الطريقة خمسة أشياء: تقوىٰ الله في السر والعلانية، واتباع النبيِّ ﷺ في الأقوال والأفعال، والإعراض عن الخلق في الإقبال والإدبار، والرجوع إلىٰ الله في السراء والضراء، والرضا عن الله في القليل والكثير»[2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبيَّ ﷺ قال: «**إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض**»[3].

قال ابن عبد البر رحمه الله: «الهدي كل الهدي في اتباع كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ فهي البينة لمراد كتاب الله، إذا أشكل ظاهره أبانت السنة عن باطنه، وعن مراد الله منه»[4].

---

(1) المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات (2/ 255) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي - خرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

(2) البحر المديد (1/ 411) أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي أبو العباس- دار الكتب العلمية ـ بيروت - الطبعة الثانية / 2002 م ـ 1423 هـ.

(3) أخرجه البزار في مسنده (8993) والدارقطني في سننه (4606) والحاكم في مستدركه (319) واللفظ له، والبيهقي في الكبرىٰ (20363).

(4) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار =

قال الإمام المناوي رحمه الله: «تركت فِيكُم» أي: إني تَارِك فِيكُم بعدِي -كما عبر به في رواية: «شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي». أي طريقتي التي بعثت بها «ولن يتفرقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض» فهما الأصلان اللذان لا عدول عنهما، ولا هدىٰ إلا بهما، والعصمة والنجاة في التَّمَسُّك بهما، فوجوب الرجوع للكتاب والسنة معلوم من الدين بالضرورة»(1).

وعن معاني هذا الحديث الشريف يقول الشيخ محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني: «**تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما**» أي لا يكون لكم عذر في الضلال بعدهما؛ بأن تقولوا ما جاءنا نذير، أو لا يضلكم الله بسبب بقائهما فيكم، أو ما لن تضلوا إن تمسكتم بهما كما قيده به في غير هذا. «**كتاب الله وسنتي**» بدل من شيئين، أو خبر مبتدأ محذوف، والسنة: الطريقة وهي هنا أقواله وأفعاله وتقريراته. «**ولن يتفرقا**» أي: الكتاب والسنة، أي أنهما محفوظان باقية حجتهما على الأمة»(2).

وعن سالم بن عبد الله بن عمر، أن عبد الله بن عمر حدَّثه أنه كان ذات يومٍ عند رسول الله ﷺ مع نفرٍ من أصحابه، فأقبل عليهم رسول الله ﷺ فقال: «**يا هؤلاء، ألستم تعلمون أني رسول الله إليكم؟**» قالوا: بلىٰ، نشهد أنك رسول الله، قال: «**ألستم تعلمون أن الله أنزل في**

=

وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار (26/ 99) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي- تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولىٰ: 1414هـ - 1993م.

(1) التيسير بشرح الجامع الصغير (1/ 447) زين الدين محمد المدعو بعبد الرءوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط3/ 1408هـ - 1988م.

(2) التَّنوير شرح الجامع الصغير (5/ 33) محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، - المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم- الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض-الطبعة: الأولىٰ، 1432 هـ - 2011 م.

كتابه **من أطاعني فقد أطاع الله؟**» قالوا: بلى، نشهد أنه من أطاعك فقد أطاع الله، وأن من طاعة الله طاعتك، قال: «**فإن من طاعة الله أن تطيعوني**»[1].

فهذا نصٌّ نبوي قاطع يصرح ويقرر بأن الله عز وجل افترض على العباد طاعة النبي ﷺ، وأن طاعة الله تتحقق من خلال طاعة الرسول ﷺ.

قال الإمام السيوطي رحمه الله: «عن ربيع بن خثيم قال: حرفٌ وأيما حرفٍ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ فوَّض إليه فلا يأمر إلا بخير»[2].

وروى الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع بسنده عن الحكم بن عميرٍ الثمالي، وكانت له صحبةٌ من رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن هذا القرآن صعبٌ مستصعبٌ لمن كرهه ميسرٌ لمن تبعه، وإن حديثي صعبٌ مستصعبٌ لمن كرهه ميسرٌ لمن تبعه، مَن سمع حديثي فحفظه وعمل به جاء يوم القيامة مع القرآن، ومن تهاون بحديثي فقد تهاون بالقرآن ومن تهاون بالقرآن خسر الدنيا والآخرة**»[3].

– جاء في روح البيان في تفسير القرآن: «وسئل سهل رحمه الله عن شرائع الإسلام فقال: ما آتاكم الرسول من خبر الغيب ومكاشفة الرب فخذوه باليقين، وما نهاكم عنه من النظر إلى غير الله فانتهوا عنه»[4].

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده (5679)، وأبو يعلى في مسنده (5450)، وابن حبان في صحيحه (2109)، والطبراني في الكبير (12/ 321/ 13238). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (2/ 67): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح».

(2) الدر المنثور (2/ 598) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي الناشر: دار الفكر – بيروت.

(3) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1573) من حديث الحكم بن عمير الثمالي.

(4) روح البيان في تفسير القرآن (9/ 427) إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، تحقيق: =

وروى الطبراني في معجمه الكبير فقال: حدثنا أحمد بن النضر العسكري، ثنا أحمد بن النعمان الفراء المصيصي، ثنا عبد الرحمن بن عثمان الحاطبي، عن أبيه، عن عبد الله بن محمد الجهني، عن عبد الله بن الحسن بن علي، عن أبيه قال: صعد رسول الله ﷺ المنبر يوم غزوة تبوك، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «**أيها الناس، إني والله ما آمركم إلا بما أمركم الله به، ولا أنهاكم إلا عما نهاكم الله عنه، فأجملوا في الطلب، فو الذي نفس أبي القاسم بيده إن أحدكم ليطلبه رزقه كما يطلبه أجله، فإن تعسر عليكم شيءٌ منه فاطلبوه بطاعة الله عز وجل**»(1).

3- أحاديث نبوية تتكلم عن مبدأ طاعة النبي ﷺ، يأمر ويحثُّ النبي ﷺ فيها أمته على اتباعه، ويحذرهم من مخالفته:

قال رسول الله ﷺ: «قال: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**»، قالوا: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال: «**من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**»(2).

يقول الإمام المناوي: «قوله ﷺ: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**» بامتناعه عن قبول الدعوى، أو بتركه الطاعة التي هي سبب لدخولها؛ لأن مَن ترك ما هو سبب شيء لا يوجد بغيره فقد أبى أي امتنع، والمراد أمة الدعوة، فالآبي هو الكافر بامتناعه عن قبول الدعوة، وقيل: أمة الإجابة، فالآبي هو العاصي منهم. استثناهم تغليظًا وزجرًا عن المعاصي. قالوا: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: «**من أطاعني**» أي انقاد وأذعن لما جئت به «**دخل الجنة**» وفاز بنعيمها الأبدي؛ بيَّن أن إسناد الامتناع عن الدخول إليهم مجاز عن الامتناع لسببه وهو عصيانه بقوله: «**ومن عصاني**» بعدم التصديق أو بفعل المنهي «**فقد أبى**» فله سوء المنقلب

=

عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت.

(1) أخرجه الطبراني في الكبير(3/ 84/ 2737).

(2) رواه البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، (9/ 92) برقم (7280)، دار طوق النجاة، صـ 1422هـ.

بإبائه، والموصوف بالإباء إن كان كافرًا لا يدخل الجنة أصلًا، أو مسلمًا لم يدخلها مع السابقين الأولين»(1).

ويقول الملا علي القاري: «قوله ﷺ: «**من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**» تنبيهًا على أنهم ما عرفوا هذا ولا ذاك. أو التقدير: من أطاعني وتمسك بالكتاب والسنة دخل الجنة، ومن اتبع هواه وزال عن الصواب وضل عن الطريق فقد دخل النار، ووضع أبى موضع هذا وضعا للسبب موضع المسبَّب، ولهذا أورد الحديث في باب الاعتصام بالكتاب والسنة» (2).

وقال رسول الله ﷺ: «**مَن أطاعني فقد أطاع الله، ومَن عصاني فقد عصى الله، ومَن أطاع أميري فقد أطاعني، ومَن عصى أميري فقد عصاني**»(3).

وعن هذا الحديث يقول الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي: «وقوله: «**من أطاعني فقد أطاع الله**» هذا مُنْتَزَعٌ من قوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [**النساء: 80**]. وذلك أنه ﷺ لَمَّا كان مُبَلِّغًا أمر الله وحُكْمَهُ، وأمر الله بطاعته؛ فمن أطاعه فقد أطاع الله، ونفَّذ حكمه»(4).

وقال القاضي عياض: «وقوله: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن يعصني فقد عصى الله،**

---

(1) فيض القدير شرح الجامع الصغير (5/ 12) للإمام عبد الرءوف المناوي- المكتبة التجارية الكبرى – مصر- الطبعة: الأولى، 1356هـ.

(2) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (1/ 225) علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري -الناشر: دار الفكر، بيروت –لبنان – الطبعة: الأولى، 1422هـ – 2002م.

(3) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به (2957)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية (1835).

(4) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (4/ 35)- أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، أحمد محمد السيد، يوسف علي بديوي، محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى: 1417 هـ – 1996م.

ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعصِ الأمير فقد عصاني» بيِّنٌ؛ لأن الله تعالىٰ قد أمر بطاعة رسوله، فمن عصاه فقد عصىٰ أمر الله، وأمر الرسول بطاعة أميره، فمن عصاه فقد عصىٰ أمر رسوله، ولا خلاف في وجوب طاعة الأمراء فيما لا يخالف أمر الله وما لم يأمر بمعصية»(1).

وقال الإمام القسطلاني: «قوله ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاع الله**». لأني لا آمر إلا بما أمر الله به، فمن فعل ما آمره به فإنما أطاع مَن أمرني أن آمره «**ومن عصاني**» فيما أمرته به أو نهيته «**فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني**».

وقال الخطابي: كانت قريش ومَن يليهم من العرب لا يدينون لغير رؤساء قبائلهم، فلما كان الإسلام وولي عليهم الأمراء أنكرته نفوسهم وامتنع بعضهم من الطاعة، فأعلمهم ﷺ بأن طاعتهم مربوطة بطاعته ليطيعوا مَن أمَّره عليه الصلاة والسلام عليهم ولا يستعصوا عليه لئلَّا تتفرق الكلمة»(2).

ويقول يحيىٰ بن هبيرة: «في هذا الحديث ما يدل علىٰ أن طاعة الله عزَّ وجلَّ في طاعة رسوله ﷺ، وعصيان الله في عصيان رسوله ﷺ، وأن طاعة الأمير من جانب رسول الله ﷺ، وكل أمير ولايته من شرع رسول الله ﷺ، فإنه من جانب رسول الله ﷺ فطاعته طاعة لرسول الله ﷺ»(3).

وفي إشارة إلىٰ أن طاعة الرسول ﷺ هي طريق الله وباب الأنوار والبركات، يقول الإمام ابن عجيبة الحسني رضي الله عنه: «وقال عليه الصلاة والسلام: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ**

(1) إكمال المعلم بفوائد مسلم (6/ 240) القاضي عياض بن موسىٰ بن عياض بن عمرون، المحقق: الدكتور يحيىٰ إسماعيل، دار الوفاء، مصر الطبعة الأولىٰ: 1419 هـ – 1998 م.

(2) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (10/ 216) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني، المطبعة الكبرىٰ الأميرية، مصر، الطبعة السابعة: 1323هـ.

(3) الإفصاح عن معاني الصحاح (6/ 175) لابن هبيرة– المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن: 1417هـ.

الله...».

الإشارة: اتباع الرسول ﷺ رُكنٌ من أركان الطريقة، وشرط في إشراق أنوار الحقيقة، فمَن لا اتباع له لا طريق له، ومن لا طريق له لا وصول له. قال الشيخ زروق رضي الله عنه: أصول الطريقة خمسة أشياء: تقوىٰ الله في السر والعلانية، واتباع النبيِّ ﷺ في الأقوال والأفعال، والإعراض عن الخلق في الإقبال والإدبار، والرجوع إلىٰ الله في السراء والضراء، والرضا عن الله في القليل والكثير»(1).

وعن أبي موسىٰ، عن النبي ﷺ قال: «**إنَّما مثلي ومثل ما بعثني الله به، كمثل رجل أتى قومًا فقال: يا قوم، إني رأيت الجيش بعيني، وإني أنا النذير العريان**(2)**، فالنجاء، فأطاعه طائفة من قومه، فأدلجوا، فانطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذبت طائفة منهم، فأصبحوا مكانهم، فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم، فذلك مثل من أطاعني فاتبع ما جئت به، ومثل من عصاني وكذب بما جئت به من الحق**»(3).

قال القسطلاني في شرحه للحديث: «قال الطيبي: هذا التشبيه من التشبيهات المفرقة، شبَّه ذاته ﷺ بالرجل وما بعثه الله به من إنذار القوم بعذاب الله القريب بإنذار الرجل قومَه بالجيش المصبح، وشبه من أطاعه من أمته ومن عصاه بمن كذب الرجل في إنذاره وصدقه، وفي قول الرجل: «أنا النذير... إلخ». أنواع من التأكيد، أحدها: قوله «بعيني» لأن الرؤية لا

(1) البحر المديد (1/ 411) أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي أبو العباس- دار الكتب العلمية ـ بيروت - الطبعة الثانية / 2002 م ـ 1423 هـ.

(2) قوله ﷺ «النذير العريان» قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: «أصله أن رجلا من خثعم طرقه عدوهم فسلبه ثيابه فأنذر قومه فكذبوه فاصطلموا وقيل: لأن العادة أن ينزع ثوبه ويلوح به ليري من بعد وشرطه أن يكون علىٰ مكان عال».

(3) رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (9/ 93) برقم (7283)، دار طوق النجاة، الطبعة الأولىٰ 1422 هـ.

تكون إلا بهما، وثانيها «وإني أنا»، وثالثها «العريان» فإنه دلَّ على بلوغ النهاية في قرب العدوِّ»[1].

وروي أن عبد الله بن عمر كان ذات يومٍ عند رسول الله ﷺ مع نفرٍ من أصحابه، فأقبل عليهم رسول الله ﷺ فقال: «**يا هؤلاء، ألستم تعلمون أني رسول الله إليكم؟**» قالوا: بلى نشهد أنك رسول الله، قال: «**ألستم تعلمون أن الله أنزل في كتابه من أطاعني فقد أطاع الله؟**» قالوا: بلى، نشهد أنه من أطاعك فقد أطاع الله، وأن من طاعة الله طاعتك، قال: «**فإن من طاعة الله أن تطيعوني**»[2].

فهذا نص نبوي صريح في تعضيده ﷺ ما جاء في القرآن الكريم؛ من أن طاعة رسول الله هي من طاعة الله عزَّ وجلَّ.

كان يمكن الاكتفاء بما سبق فهو كافٍ ووافٍ، ولكن إمعانًا في الاستدلال نذكر جملة أخرى من أقوال المعصوم ﷺ التي يأمر فيها ويحثُّ أمته على اتباعه، ويحذرهم من مخالفته:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم...**» [3].

قال الإمام النووي عند شرحه لهذا الحديث: «هذا من قواعد الإسلام المهمة، ومن جوامع الكلم التي أعطيها ﷺ، ويدخل فيها ما لا يحصى من الأحكام»[4].

---

(1) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (10/ 306)، المطبعة الكبرى الأميرية، ط 1323هـ.

(2) تقدم تخريجه.

(3) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (2788) ومسلم في كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه أو لا يتعلق به تكليفٌ وما لا يقع ونحو ذلك (1337) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(4) شرح صحيح مسلم للنووي (9/ 102).

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني: «فينبغي للمسلم أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله، ثم يجتهد في تفهم ذلك والوقوف على المراد به، ثم يتشاغل بالعمل به؛ فإن كان من العلميات يتشاغل بتصديقه واعتقاد حقيته، وإن كان من العمليات بذل وسعه في القيام به فعلًا وتركًا»(1).

وقال القرطبي: «وقوله ﷺ: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه**» أي: لا تقدموا على فعل شيء من المنهي عنه وإن قلَّ؛ لأنه تحصل بذلك المخالفة؛ لأن النهي: طلب الانكفاف المطلق، والأمر المطلق على النقيض من ذلك؛ لأنه يحصل الامتثال بفعل أقل ما ينطلق عليه الاسم المأمور به على أي وجه فعل، وفي أي زمان فعل»(2).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ، يسألون عن عبادة النبي ﷺ فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: وأين نحن من النبي ﷺ؟ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبدًا، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدًا، فجاء رسول الله ﷺ إليهم، فقال: «**أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني**»(3).

قال الإمام ابن حجر العسقلاني في شرحه لهذا الحديث: «قوله: «**فمَن رغب عن سُنتي فليس مني**» المراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض، والرغبة عن الشيء الإعراض عنه إلى غيره. والمراد مَن ترك طريقتي وأخذ بطريقة غيري «**فليس مني**»، ولَمَّح بذلك إلى طريق

(1) فتح الباري (13/ 263).

(2) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (6/ 157-158).

(3) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (5063)، ومسلم في كتاب النكاح، باب النكاح من سنته ﷺ (3384).

الرهبانية، فإنهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالىٰ، وقد عابهم بأنهم ما وفوه بما التزموه، وطريقة النبي ﷺ الحنيفية السمحة، فيفطر ليتقوَّىٰ علىٰ الصوم، وينام ليتقوىٰ علىٰ القيام، ويتزوج لكسر الشهوة وإعفاف النفس وتكثير النسل، وقوله: «**فليس مني**» إن كانت الرغبة بضرب من التأويل يعذر صاحبه فيه، فمعنىٰ «**فليس مني**» أي علىٰ طريقتي، ولا يلزم أن يخرج عن الملة، وإن كان إعراضًا وتنطعًا يفضي إلىٰ اعتقاد أرجحية عمله، فمعنىٰ «**فليس مني**» ليس علىٰ ملتي؛ لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر»(1).

وفي بيان شدة جُرم المعرض عن سنة النبي ﷺ يقول الإمام القسطلاني: «قوله ﷺ: «**فمن رغب**» أعرض «**عن سُنَّتي**» طريقتي وتركها «**فليس مني**» إذا كان غير معتقد لها، والسنة مفرد مضاف يعم علىٰ الأرجح؛ فيشمل الشهادتين وسائر أركان الإسلام، فيكون المعرض عن ذلك مرتدًّا، وكذا إن كان الإعراض تنطعًا يفضي إلىٰ اعتقاد أرجحية عمله، وأما إن كان ذلك بضرب من التأويل كالورع لقيام شبهة في ذلك الوقت أو عجزًا عن القيام بذلك أو لمقصود صحيح فيعذَر صاحبه»(2).

عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «**إن لكل عملٍ شِرَّةً(3)، وإن لكل شِرَّةٍ فَترةً، فمن كانت شرته إلى سُنتي فقد أفلح، ومن كانت شِرته إلى غير ذلك فقد هلك**»(4).

يقول العلامة المناوي: «**إن لكل عملٍ شِرَّةً، وإن لكل شِرَّةٍ فَترةً، فمن كانت شرته**» أي

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري (9/ 105-106) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي- الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379 هـ - رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي - قام بإخراجه وصححه وأشرف علىٰ طبعه: محب الدين الخطيب.

(2) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (8/ 4).

(3) الشرة: الهمة والنشاط والحرص. انظر: التنوير شرح الجامع الصغير (4/ 89) للأمير الصنعاني.

(4) أخرجه أحمد في مسنده (6958) وابن حبان في صحيحه (11).

طريقتي التي شرعتها «**فقد اهتدى**»[1] أي سار سيرة مرضية حسنة «**ومن كانت إلى غير ذلك فقد هلك**» **الهلاك الأبدي وشقي الشقاء السرمدي**»[2].

ففي هذا الحديث الشريف يوضح لنا النبي ﷺ: أن طريق الفلاح للمسلم أن تكون همته متابعة النبي ﷺ، والتطلع إلى معرفة سُنته في سائر الأحوال، وأخبرنا ﷺ أن من كانت همته إلى غير سنة النبي ﷺ فهو هالك لا محالة، وعبر بالفعل الماضي إمعانًا في تحقق الهلاك.

قال الإمام مالك رضي الله عنه: «السنة سفينة نوح من ركبها نجا، ومَن تخلف عنها غرق»[3].

قال الإمام الزهري: «كان ما مضىٰ من علمائنا يقولون: الاعتصام بالسنة نجاة»[4].

عن العرباض بن سارية رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ**»[5].

قال سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه يقول: «**لست تاركًا شيئًا كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملتُ به، وإني لأخشى إن تركت شيئًا من أمره أن أزيغ**»[6].

---

(1) بهذا اللفظ.

(2) فيض القدير (2/ 514)، المكتبة التجارية الكبرىٰ - مصر – الطبعة الأولىٰ 1356.

(3) أخرجه الهروي في ذم الكلام (872)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (14/ 9).

(4) أخرجه الدارمي في سننه (97) من طريق أبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن يونس بن يزيد، عن الزهري.

(5) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة (4607)، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (2676)، وابن ماجه في كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (42) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(6) الإبانة الكبرىٰ لابن بطة (1/ 245) أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري المعروف المعروف بابن بطة العكبري – المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف =

وقال عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالىٰ: «سنَّ رسول الله ﷺ وولاة الأمور بعده سننًا؛ الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة علىٰ دين الله، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر فيما خالفها، من اقتدىٰ بها فهو مهتد، ومن استنصر فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولَّاه الله ما تولىٰ وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا»(1).

وعن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه رضي الله عنه قال: «السُّنن السنن فإن السنن قوام الدين»(2).

عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أكل طيبًا وعمل في سُنةٍ وأمن الناس بوائقه دخل الجنة**». قالوا: يا رسول الله إن هذا في أمتك لكثيرٌ. قال: «**وسيكون في قومٍ من بعدي**»(3).

يقول الشيخ أبو بكر بن العربي: «وقد أنبأتكم في غير موضع أن الصلاح والخير ليس بكثرة الصيام والصلاة، ولا بالصلاة والسكون؛ وإنما هو بأن تكون أقوال العبد وأفعاله علىٰ مقتضىٰ السنة»(4).

=

النصر، وحمد التويجري – الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

(1) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (1/ 159) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية – المحقق: محمد حامد الفقي – الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(2) السنة (ص34) أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي– مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت– الطبعة: الأولىٰ– 1408هـ.

(3) أخرجه الترمذي في كتاب القيامة والرقائق والورع (2520) والحاكم في المستدرك (7073). قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(4) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي (1/ 231) القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

4- أحاديث يأمر فيها النبي ﷺ بحفظ كلامه وسُنته وهديه وتبليغ ذلك لأمته:

– عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «**نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها؛ فرُب حامل فقهٍ إلى مَن هو أفقه منه، ثلاثٌ لا يغل عليهن قلب مسلمٍ: إخلاص العمل لله، ومناصحة أئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم؛ فإن الدعوة تحيط من ورائهم**»[1].

فهذا الحديث الشريف مشتمل على دعاء من النبي عليه الصلاة السلام لمن اشتغل بسنته وبلغها وعمل بها أن يجعله ذا نضرة وبهجة، بحيث يكون وجهه مشرقًا مضيئًا في الدنيا والآخرة، فتكون عليه البهجة في الدنيا، ويكون ذا نضرة وبهجة في الآخرة، وقد جاء في القرآن الكريم: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [**القيامة:22 – 23**].

يقول الإمام أبو بكر بن العربي: «قال علماء الحديث: ما من رجل يطلب الحديث إلا كان على وجهه نضرة؛ لقول النبي ﷺ: «**نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها...**» الحديث[2].

قال أبو سليمان الخطابي: «قوله: «**نضر الله امرأ**» معناه: الدعاء له بالنضارة، وهي النعمة والبهجة، ويقال: نضره الله بالتخفيف والتثقيل، وأجودهما التخفيف، وقيل: ليس هذا من حسن الوجه، إنما معناه: حسن الجاه والقدر في الخلق»[3].

(1) أخرجه الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (2658) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(2) أحكام القرآن (4/ 128) القاضي أبو بكر بن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الثراث العربي بيروت، الطبعة الأولى.

(3) شرح السنة للبغوي (1/ 236) تحقيق: شعيب الأرناءوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت– الطبعة الثانية: 1403هـ – 1983م.

ونقول بل الدعاء ينتج منه للمعنيين ببركة تبليغ السنة.

قال ابن عبد البر رحمه الله: «قال ﷺ: «**نضر الله عبدًا سمع مقالتي، فوعاها، ثم أدَّاها إلى مَن لم يسمعها**» فندب السامع لحديثه أن يؤديه كما سمعه، ودعا له إذا فعل ذلك، ولا وجه للتبليغ إلا القبول، وإلا لم يكن للتبليغ فائدة»(1).

- عن ابن عباسٍ رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال: «**يا أيها الناس أي يومٍ هذا؟**»، قالوا: يومٌ حرامٌ، قال: «**فأي بلدٍ هذا؟**»، قالوا: بلدٌ حرامٌ، قال: «**فأي شهرٍ هذا؟**» قالوا: شهرٌ حرامٌ، قال: «**فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرامٌ، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا**» فأعادها مرارًا، ثم رفع رأسه فقال: «**اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت**» قال ابن عباسٍ رضي الله عنه: فوالذي نفسي بيده، إنها لوصيته إلى أُمته «**فليبلغ الشاهد الغائب، لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعضٍ**»(2).

فلولا أن سُنته حجة على من سمعها وعلى من بلغته، ولولا أنها باقية إلى يوم القيامة لم يأمرهم بتبليغها، فعلم بذلك أن الحجة بالسُّنة قائمة على مَن سمعها من فِيه عليه الصلاة والسلام، وعلى من نقلت إليه بالأسانيد الصحيحة، فالأمر بالتبليغ يلزم منه أن يكون هذا الأمر له مرجعية شرعية، وإلا فما الفائدة من تبليغه للأمة من بعده ﷺ؟!

وفي هذا الحديث الشريف دلالة على التصريح بنقل العلم، وإشاعة السنن والأحكام، والنبي ﷺ أرفق الناس بأُمته، فلا يكلفهم ما ليس بواجب عليهم ولا طائل ورائه ولا حاجة لهم به، فلما أمر ﷺ بتبليغ كلامه وهديه الشريف، وكلف الناس بهذا الأمر، دلَّ ذلك على مرجعيته الشرعية وحجية سُنته الشريفة، وعلى الأهمية الشرعية لهذا الأمر.

- يقول الإمام الشافعي: «فلما ندب رسول الله إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امرأ

(1) الاستذكار (27/ 163).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى (1679).

يؤديها، دلَّ على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه إلا ما تقوم به الحجة على مَن أدى إليه؛ لأنه إنما يؤدى عنه حلال يؤتى وحرام يجتنب، وحدٌّ يُقام، ومالٌ يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دينٍ ودنيا»(1).

قال البيهقي: «ولولا ثبوت الحجة بالسنة لما قال ﷺ في خطبته بعد تعليم من شهده أمر دينهم: «**ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع**»(2).

عن أبي ذر رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول ﷺ أن لا نغلب على أن نأمر بالمعروف، وننهى عن المنكر، ونعلم الناس السنن»(3).

والشاهد من هذا الحديث: أمر النبي ﷺ الصحابة الكرام أن يعلموا الأمة سنة نبيهم ﷺ؛ لما لها من الأثر في تكوين شريعة الإسلام، وقد بذل الصحابة الكرام الجهود العظيمة في توصيل سُنة رسول الله إلى أمته، وعملوا على بيان معانيها العلمية والعملية، وذلك لأنهم يدركون أنهم بذلك يبلغون حقيقة الإسلام.

فالاشتغال بتبليغ السنة النبوية وبيان معناها والذب عنها من أفضل القربات، وإحياء السنن ونشرها بين الناس وتعليم الناس هذه السنن النبوية الكريمة – من الدعوة إلى الله عز وجل التي أمرنا بها؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ **[القصص: 87]**، وقال سبحانه: ﴿ **وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ** ﴾ **[آل عمران: 104]**.

يقول الإمام النووي رحمه الله: «الانشغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات، وأفضل

---

(1) الرسالة (ص401).

(2) انظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص9).

(3) أخرجه أحمد في مسنده (21460) والدارمي في سننه (560) والبيهقي في شعب الإيمان (6989) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (5/ 389) «فيه راو لم يسم وبقية رجاله ثقات».

أنواع الخير، وآكد القربات، وكيف لا يكون كذلك وهو مشتمل مع ما ذكرناه على بيان حال أفضل المخلوقات عليه من الله الكريم أفضل الصلوات والسلام والتبريكات، ولقد كان أكثر اشتغال العلماء بالحديث في الأعصار الخاليات، حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الطالبين ألوف متكاثرات، فتناقص ذلك وضعفت الهمم فلم يبقَ إلا آثار من آثارهم قليلات، والله المستعان على هذه المصيبة وغيرها من البليات.

وقد جاء في فضل إحياء السنن المماتات أحاديث كثيرة معروفات مشهورات، فينبغي الاعتناء بعلم الحديث والتحريض عليه لما ذكرنا من الدلالات، ولكونه أيضًا من النصيحة لله تعالى وكتابه ورسوله ﷺ وللأئمة والمسلمين والمسلمات، وذلك هو الدين كما صحَّ عن سيد البريات صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وذريته وأزواجه الطاهرات.

ولقد أحسن القائل: من جمع أدوات الحديث استنار قلبه واستخرج كنوزه الخفيات، وذلك لكثرة فوائده البارزات والكامنات، وهو جدير بذلك فإنه كلام أفصح الخلق، ومن أعطي جوامع الكلمات ﷺ صلوات متضاعفات، وأصحُّ مصنَّف في الحديث بل في العلم مطلقًا الصحيحان للإمامين القدوتين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما، فلم يوجد لهما نظير في المؤلفات؛ فينبغي أن يعتنى بشرحهما وتشاع فوائدهما، ويتلطف في استخراج دقائق المعلوم من متونهما وأسانيدهما»[1].

– روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرٍو: أن النبي ﷺ قال: «**بلغوا عني ولو آيةً، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومَن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[2].

فأوجب رسول الله ﷺ على أمته التبليغ كما أوجب الله عزَّ وجلَّ التبليغ عنه، والتحذير

(1) صحيح مسلم بشرح النووي (1/ 4).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (3461).

الشديد من الكذب في الحديث على رسول الله ﷺ، يوضح لنا أن الحديث الشريف حجة شرعية؛ لأنه لولا أنه له أثر تشريعي ومرجعية شرعية لما ترتب على الكذب فيه هذا الوعيد الشديد، وذلك لأن الكذب فيه والادعاء على رسول الله ﷺ يؤدي إلى إخفاء حكم الله، أو تغيره، أو تحريفه، مما يؤدي إلى ضياع معالم الدين وتشويه الشريعة.

قال الإمام القسطلاني رحمه الله: «ولا ريب أن أداء السنن إلى المسلمين نصيحة لهم من وظائف الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين... فعلى العالِم بالسُّنة أن يجعل أكبر همه نشر الحديث، فقد أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه حيث قال: «**بلغوا عني ولو آية**» الحديث رواه البخاري رحمه الله.

قال المظهري: أي بلغوا عني أحاديثي ولو كانت قليلة. قال البيضاوي رحمه الله: «**ولو آية**» ولم يقل ولو حديثًا؛ لأن الأمر بتبليغ الحديث يفهم منه بطريق الأولوية، فإن الآيات مع انتشارها وكثرة حملتها تكفل الله تعالى بحفظها وصونها عن الضياع والتحريف»[1].

(1) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (1/ 4).

ثالثًا

إجماع الأمة الإسلامية العلمي والعملي على حجية السنة

بعد أن ذكرنا فيما سبق أدلة القرآن الكريم، ونصوص السنة النبوية على حجية السنة المطهرة، وبيَّنا انتشار معاني وملامح وجوب هذه الحجية بصورها المختلفة، نأتي إلى الركن الثالث الذي تثبت به معاني حجية السنة النبوية المطهرة وكونها مرجعًا أساسيًّا، ألا وهو الإجماع والذي ينتج عنه اتفاق الأمة المحمدية على المعاني العلمية الشرعية والمظاهر العملية التي تمثل معالم دين الإسلام.

والإجماع هو أحد أركان ومكونات النظرية الأصولية الحاكمة المتعلقة بـ «نظرية القطعي والظني». والتي تقصد إلى تحديد المعاني الشرعية القطعية والظنية، وبيان ما هو المجمع عليه وما هو المختلف فيه؛ فهناك مسائل اتفق جميع العلماء على قول واحد فيها ولم يوجد فيها خلاف بين المسلمين، وهي القطعيات وهي مصدر الإجماع، فكل مسائل الإجماع قطعية الدلالة لا تصح مخالفتها.

وفي نفس الوقت يعد الإجماع أحد أركان نظرية الحجية، بوصفه مظهرًا من مظاهر إنشاء المرجعية الشرعية للأمة بمحاورها العقدية والتشريعية والأخلاقية؛ فما ينعقد عليه الإجماع هو حجة.

وصور الإجماع كثيرة جدًّا فقد أجمع المسلمون على:

كيفية الدخول في الإسلام، وكون نبينا محمد ﷺ هو خاتم الأنبياء والمرسلين، ووجوب الصلاة والصيام والزكاة وفرض الحج على المستطيع، ووجوب الحجاب على المسلمة الحرة البالغة، وكون قبلتنا للصلاة هي الكعبة، وحرمة الخمر والزنا، وحل الزواج، وما هو من شعائر الدين التي تفرق بين المسلم وغيره.

وهناك مسائل وقضايا علمية وعملية لم يتم الاتفاق فيها على قول واحد، بل حدث فيها

الاختلاف، ومع ذلك لم ينكر بعضهم على بعض، وهذا ما يسمى بـ «الظني» من حيث الدلالة.

الإجماع لغة:

مادة الجيم والميم والعين أصل يدل على تضام الشيء، ومنه الإجماع بمعنى الإعداد والعزيمة على الأمر إذا تعدى بنفسه؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: **71**]. أي: اعزموا أمركم. أما إذا تعدى بحرف الجر (على) فيكون بمعنى الاتفاق، يقال: أجمعوا عليه إذا اتفقوا عليه، وهذا أمر مجمع عليه أي متفق عليه(1).

الإجماع اصطلاحًا:

هو اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور، هذا هو تعريف البيضاوي في: «منهاج الوصول إلى علم الأصول»(2).

وللأصوليين تعريفات كثيرة له، تختلف باختلافهم في شروطه، وإن كان معناه جميعًا ينصرف عند الإطلاق إلى: إجماع الخاصة دون العامة، وإلى الإجماع العام دون الخاص.

والإجماع لابد أن يستند إلى دليل؛ لأن القول في الأمور الشرعية من غير دليل خطأ، والأمة الإسلامية لا تجتمع على خطأ كما جاء في أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ(3).

---

(1) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ج م ع)، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (باب العين فصل الجيم مع العين).

(2) انظر المنهاج للبيضاوي (ص81).

(3) قال الإمام الزركشي: «والسر في اختصاص هذه الأمة بالصواب في الإجماع أنهم الجماعة بالحقيقة؛ لأن النبي ﷺ بعث إلى الكافة، والأنبياء قبله إنما بعث النبي لقومه، وهم بعضٌ من كل، فيصدق على كل أمةٍ أن المؤمنين غير منحصرين فيهم في عصرٍ واحدٍ، وأما هذه الأمة فالمؤمنون منحصرون فيهم، ويد الله مع الجماعة، فلهذا -والله أعلم- خصها بالصواب». انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (6/ 396). قال ابن حزم رحمه الله اتفقنا نحن وأكثر المخالفين لنا على أن الإجماع من علماء أهل الإسلام حجة، وحق مقطوع به في دين الله عز وجل. (الإحكام في أصول الأحكام 4/ 525).

ومستند الإجماع قد يكون نصًّا من الكتاب والسنة، كما قد يكون قياسًا، أو عُرفًا، أو غير ذلك من أنواع الاجتهاد.

فالإجماع على تحريم التزويج ببنات الأولاد مهما نزلت درجتهن، مستند إلى نص الكتاب ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ...﴾ [النساء:23] وإجماع الصحابة على أن ميراث الجدة السدس؛ مستنده سنة الآحاد، والإجماع على تحريم شحم الخنزير مستنده القياس على تحريم لحمه، وإجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة كان بطريق الاجتهاد.

والإجماع نوعان: صريح، وسكوتي.

فالصريح: هو أن يتفق جميع المجتهدين على حكم المسألة بصورة صحيحة؛ كأن يبدي كل مجتهد رأيه، وتكون الآراء متفقة على حكم المسألة.

والسكوتي: هو أن يبدي بعض المجتهدين رأيه في مسألة، ويعلم به الباقون فيسكتون، ولا يصدر عنهم صراحة اعتراف، ولا إنكار[1].

وقد استدلوا على حجية الإجماع بآيات من كتاب الله، وأحاديث من سنة رسول الله ﷺ، كما استدلوا بالمعقول- على أن الدليل العقلي المستند على استقراء الكتاب والسنة بجملتها أقوى في هذا الشأن من الاستدلال بالأدلة التفصيلية الجزئية- وهو أن الإجماع واقع بالفعل، والوقوع أكبر أدلة الإمكان، وممكن العلم به، والحاجة إليه ضرورة دينية.

فمن كتاب الله: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا** ﴾ [النساء: 115].

ووجه دلالة الآية على حجية الإجماع: أن الله تعالى توعد على مخالفة سبيل المؤمنين بالمصير

(1) انظر: المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية (ص 310) الإمام العلامة علي جمعة- دار السلام - القاهرة - الطبعة: الثانية - 1422 هـ- 2001 م.

إلىٰ جهنم، فكان اتباع سبيلهم هو الحقَّ الواجب الاتباع، ومخالفتهم حرام يجب اجتنابه.

قال الآمدي: «ووجه الاحتجاج بالآية أنه تعالىٰ توعد علىٰ متابعة غير سبيل المؤمنين، ولو لم يكن ذلك محرمًا لما توعد عليه، ولما حسن الجمع بينه وبين المحرم من مشاقة الرسول عليه السلام في التوعد، كما لا يحسن التوعد علىٰ الجمع بين الكفر وأكل الخبز المباح»(1).

قال ابن كثير رحمه الله: «والذي عوَّل عليه الشافعي رحمه الله في الاحتجاج علىٰ كون الإجماع حجةً تحرم مخالفته- هذه الآية الكريمة؛ بعد التروي والفكر الطويل، وهو من أحسن الاستنباطات وأقواها»(2).

وروىٰ الترمذي في سننه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «**إن الله لا يجمع أمتي -أو قال- أمة محمدٍ ﷺ على ضلالةٍ، ويد الله مع الجماعة، ومَن شذ شذَّ إلى النار**»(3).

ومعنىٰ ذلك أن الأمة بمجموعها معصومة عن الوقوع في الضلالة أو الخطأ.

«وأما المعقول فهو أن الخلق الكثير- وهم أهل كل عصر- إذا اتفقوا علىٰ حكم قضية وجزموا به جزمًا قاطعًا، فالعادة تحيل علىٰ مثلهم الحكم بذلك الجزم والقطع به، وليس له مستند قاطع بحيث لا يتنبه واحد منهم إلىٰ الخطأ في القطع بما ليس بقاطع.

ولهذا وجدنا أهل كل عصر قاطعين بتخطئة مخالف ما تقدم من إجماع مَن قبلهم، ولولا أن

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام (1/ 200)، المكتب الإسلامي – بيروت – دمشق – لبنان.

(2) انظر: تفسير القرآن العظيم (2/ 365).

(3) أخرجه الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في وجوب لزوم الجماعة (2167)، والحاكم في مستدركه (392) وقال الترمذي: «حديث غريب من هذا الوجه». والحديث له طرق وشواهد كثيرة يرتقي بها لدرجة التواتر، فقد ذكره الشيخ عبد الله الصديق الغماري في الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة (ص 116) مطبعة دار التأليف.

يكون ذلك عن دليل قاطع لاستحال في العادة اتفاقهم على القطع بتخطئة المخالف ولا يقف واحد منهم على وجه الحق في ذلك»[1].

أهمية الإجماع:

الإجماع ضابط لهوية دين الإسلام حيث يحول الظني- في ثبوته أو دلالته- إلى قطعي، فيخرج بذلك من مجال الاجتهاد، ويحافظ على ما اتفق عليه المسلمون من الثوابت التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان أو الأشخاص أو الأحوال، فعن طريق الإجماع تم إدراك نسق هذا الدين وثوابته وقلبه ومنابعه ومعالمه، ثم بعد ذلك حفظ لنا الإجماع دلالة النصوص التي تحمل أصول الإسلام ومعاني المعلوم من الدين بالضرورة، فقام بحمايتها من أن يدخل عليها من المعاني الباطلة ما يهدمها من الأساس.

ولو نظرنا إلى مسألة حجية السنة النبوية وموقعها من الإجماع العام أو الخاص، وقمنا باستقراء الواقع العلمي والعملي للأمة الإسلامية منذ عهد الصحابة الكرام، لتبين لنا أن الأمة المسلمة خاصتها وعامتها مجمعة منذ الصدر الأول وعلى مر القرون على حجية السنة النبوية ومرجعيتها وأثرها التشريعي، ولظهر لنا أن هذا الأمر لم يحدث فيه خلاف حقيقي بين أمة الإسلام في وقت من الأوقات.

قطعية الإجماع:

قد أطلق القطعية على حجية الإجماع إمام الأصوليين الإمام الشافعي، وأبو بكر الصيرفي، وأبو إسحاق الشيرازي، والخطيب البغدادي، وإمام الحرمين الجويني، وابن برهان، والغزالي، والدبوسي.

بل نقل غير واحد إجماع القائلين بحجية الإجماع على أنه قطعي، ومنهم الإمام الرازي مع

---

(1) الإحكام في أصول الاحكام للآمدي (1/ 198)، المكتب الإسلامي، بيروت – دمشق – لبنان.

أنه خالف ذلك، ونسبه الأصفهاني إلى الأكثرين.

قال ابن النجار: هذا مذهب الأئمة الأعلام، منهم الأربعة وأتباعهم وغيرهم من المتكلمين[1].

وخالفهم الإمام الرازي فذهب إلى أنه ظني، صرح بذلك في عدة مواضع، حتى قال: إن أدلة أصل الإجماع ليست مفيدة للعلم، فما تفرع عليها أولى ألا يفيد العلم، بل غايته الظن.

وأجاب الإمام القرافي عليه، فقال رحمه الله: «تقدم أن مدرك أصول الفقه قطعي، وأن كل دليل ذكرنا، فنحن نريد مضافًا لما معه في الشريعة في الكتاب والسنة، وقرائن الأحوال، وأقضية الصحابة، وذلك إذا حصل بالاستقراء أفاد القطع.

فالإجماع قطعي، وأصله قطعي، لكن بعض مدركه ليس قطعيًّا، كما تقدم بيانه في أن الحكم معلوم، والظن واقع في طريقه، ويثبت هنالك أن المبني على الشك معلوم، فضلًا عن المبني على الظن»[2][3].

وسوف يكون النظر لدليل الإجماع على حجية السنة النبوية وأثرها التشريعي من خلال:

1- الصحابة الكرام والإجماع على حجية السنة ومرجعيتها.

2- علماء الأمة والإجماع على حجية السنة.

---

(1) انظر في ذلك: اللمع للشيرازي (ص48)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (2/ 154)، البرهان لإمام الحرمين الجويني (1/ 436، 437) (رقم 627، 628) المستصفى للغزالي (1/ 204) روضة الناظر لابن قدامة (67) العضد على ابن الحاجب (2/ 30) البحر المحيط للزركشي (6/ 388) شرح الكوكب المنير لابن النجار (2/ 214) كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري (2/ 189) فواتح الرحموت لمحمد بن نظام الدين الأنصاري (2/ 213).

(2) انظر نفائس الأصول (6/ 2770) تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض.

(3) انظر: الإجماع عند الأصوليين (7-40) لفضيلة الإمام العلامة علي جمعة- دار الرسالة القاهرة – الطبعة الثانية 2009م.

أولا: الصحابة الكرام والإجماع على حجية السنة ومرجعيتها.

إن فضل الصحابة الكرام[1] ومنزلتهم ومكانتهم في شريعتنا الإسلامية ثابت بنصوص الكتاب والسنة، ودورهم في خدمة الإسلام ونشره جلي بارز، واجتمع لهم ما لم يجتمع لغيرهم من الفضائل، فقد خصَّهم الله سبحانه وتعالى بصحبة نبيه ﷺ، وجعلهم له أعوانًا وأنصارًا- وكفى بذلك شرفًا وفخرا- وتميزوا بالسبق للإسلام، والجهاد في سبيل نشر الدين وتبليغه والصبر على الشدائد، والإمامة في العلم والعمل، وبذل مهجهم وأموالهم في سبيل نصرة رسول الله ﷺ ونصرة دينه، فهم الواسطة بين رسول الله ﷺ وبين أمته في تبليغ الشريعة، ففازوا بكل فضيلة وسبقوا الأمة في الخيرية، وفازوا برضوان الله.

قال الله عزَّ وجلَّ في شأنهم: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [**التوبة: 100**].

وقد أثنى الله سبحانه وتعالى عليهم في التوراة والإنجيل وأخبرنا عن ذلك: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ

(1) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في تعريف الصحابي: «وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام، فيدخل ذلك فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى، ويخرج بقيد الإيمان مَن لقيه كافرًا ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرى). ويقول أيضًا: «ويدخل في قولنا (مؤمنًا به) كل مكلف من الجن والإنس». ثم يقول: «وخرج بقولنا: (ومات على الإسلام) من لقيه مؤمنًا به ثم ارتد ومات على ردته والعياذ بالله». انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (1/ 158) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني –تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1415هـ.

فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴾ [الفتح: **29**].

ووصفهم سبحانه بالصدق والفلاح: ﴿ لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [الحشر: **8**-**9**].

ووصفهم بأنهم خير القرون في جميع الأمم؛ وذلك بشهادة النبي ﷺ، فقد وصف النبي ﷺ القرن الذي بعث فيه فقال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»(1).

وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي؛ فلوا أن أحدكم أنفق مثل أُحدٍ ذهبًا، ما بلغ مُد أحدهم ولا نصيفه**»(2).

قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «**إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمدٍ ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه**»(3).

---

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (2652)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (2533) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(2) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذا خليلا (3673)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم (2541).

(3) أخرجه الطيالسي في مسنده (243) وأحمد في مسنده (3600)، والبزار في مسنده (1702).

وما تواتر في الكتاب والسنة من فضائلهم ومناقبهم، والشهادة لهم بعلو الدرجات وكمال الصفات أمرٌ مشهور معلوم من دين الإسلام.

وقد كان هؤلاء الصحابة الكرام يحبون رسول الله ﷺ حبًّا شديدًا، ويعظمون أمره وأفعاله وأقواله، وكانوا أحرص الناس على طاعته، ويفرون من مخالفة أمره، ويستبشعون ذلك، وقد وردت النصوص التي توضح أنَّ الصحابة الكرام كانوا يرون السنة المطهرة كالقرآن الكريم سواء بسواء من حيث المرجعية والأثر التشريعي.

خصوصية إجماع الصحابة وأهميته:

وتأتي أهمية إجماع الصحابة الكرام وخصوصيته وتميزه وكونه مدخلًا لإجماع أهل العلم بعد ذلك، من حيث إنه يمثل إجماع أعلى طوائف الأمة إيمانًا وفهمًا للدين أصولًا وفروعًا وقربًا من النبي ﷺ، فقد أخذوا منه بلا واسطة، فإذا أجمع الصحابة على حكم شرعي أو هيئة من هيئات العبادات المختلفة أو أمر من الأمور فذلك أعلى أنواع الإجماع.

فقد كان أصحاب رسول الله ﷺ وعلى رأسهم الخلفاء الراشدين إذا أهمهم أمر جمعوا رؤوس الصحابة واستشاروهم في كل ما يستجد من الأمور، كما فعل أبو بكر عند جمع القرآن الكريم، وعند حرب المرتدين، وكذلك فعل عمر في عدة أمور منها: وقوع الطاعون في الشام، وعند اختيار الخليفة بعده عندما طعن وغيرها.

وقد خصَّ الله سبحانه وتعالى كل نبي ببطانة من صالحي المؤمنين، يحملون دعوته، ويتمون مسيرته، وقد خُصَّ نبينا الكريم ﷺ بأصحاب هم خير الناس بعد الأنبياء والمرسلين، حملوا الدعوة في حياة النبي ﷺ وبعد انتقاله للرفيق الأعلى، فنشر الصحابة الكرام الدين وبلغوا للناس هدي النبي ﷺ ورسالته من غير زيادة ولا نقصان، متمسكين بما تركهم عليه النبي ﷺ من النور والهدى وبركات الوحي الإلهي، فسبيلهم هو سبيل المؤمنين، فمن اتبعهم فهو مستمسك بحقائق الإسلام وهدي النبي ﷺ ومعاني الوحي الإلهي بشقيه

(الكتاب والسنة)، فما أجمعوا عليه من مسائل الشريعة ومعالم الدين فهو الحق المبين الذي يجب على الأمة اتباعهم فيه والالتزام به، وليست مكانة الصحابة الكرام ومنزلة إجماعهم ينبع من هوى أو تعصب؛ وإنما جاءت النصوص الشرعية التي تعبر عن منزلتهم ومكانتهم في هذه الأمة، وتوضح الدور الذي يقومون به، وقد مرَّ بنا سابقًا الآيات القرآنية التي تتحدث عن فضل الصحابة الكرام.

فلو نظرنا في معاني قول الله عز وجل: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ﴾ [**البقرة:135-138**] لوجدنا أن الله سبحانه وتعالى قد جعل إيمان الصحابة الكرام ميزانًا للتفرقة بين الحق والباطل، ومقياسًا للهداية ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ فقد ارتضى الله سبحانه وتعالى مسلكهم، وزكى قلوبهم وحالهم، فلا ريب بعد ذلك المعنى من كتاب الله أنهم إذا أجمعوا على أمر من الأمور الشرعية في المعاني أو العقائد أو الأحكام أو الهيئات، فإن ذلك هو الحق الذي يجب على الأمة اعتقاده والسير خلفهم فيه.

ويقول النبي ﷺ في شأن الصحابة الكرام: «**النجوم أمنةٌ للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنةٌ لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي، أتى أمتي ما يوعدون**»(1).

(1) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه، وبقاء أصحابه =

يقول الإمام النووي رحمه الله عن معاني هذا الحديث الشريف:

«قوله ﷺ: «**وأصحابي أمنةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**»، معناه من ظهور البدع، والحوادث في الدين، والفتن فيه، وطلوع قرن الشيطان، وظهور الروم وغيرهم عليهم، وانتهاك المدينة ومكة وغير ذلك. وهذه كلها من معجزاته ﷺ»(1).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «**ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب، يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمنٌ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمنٌ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمنٌ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»(2).

وقال رضي الله عنه: «**من كان منكم متأسيًا فليتأسَّ بأصحاب محمدٍ ﷺ؛ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا وأعمقها علمًا وأقلها تكلفًا وأقومها هديًا وأحسنها حالًا، قومًا اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم**»(3).

وقد امتاز الصحابة الكرام عن غيرهم بالمشاهدة والتعايش مع نزول الوحي الإلهي، وظهور التشريع وبيان النبي ﷺ لمعاني آيات القرآن الكريم ومقاصده، فقد علمهم النبي ﷺ

=

أمان للأمة (2531) من حديث أبي بردة، عن أبيه.

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (16/ 83) أبو زكريا محيي الدين النووي - دار إحياء التراث العربي - بيروت- الطبعة: الثانية، 1392.

(2) مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان... (50) من حديث ابن مسعود.

(3) انظر: جامع بيان العلم وفضله (2/ 947) لابن عبدالبر- تحقيق: أبي الأشبال الزهيري- دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية- الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

الكتاب بنصه ومعناه وضوابطه، كما علمهم سنته الشريفة أتم التعليم وأكمله، ولم يشاركهم في هذه المنزلة أحد من الأمة، فمعلمهم هو النبي ﷺ، وهذا كله جعلهم متمكنين من مراد الشارع، ووفر لهم فقه خطابه فهمًا وتنزيلًا، ومعرفة منطوقه ومدلوله، ومجمله ومفصله، وعامه وخاصه، ومطلقه ومقيده. وكانوا مع ذلك يرجعون فيما أشكل عليهم للرسول ﷺ فيبين لهم ما أشكل عليهم أتمَّ بيان.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [**النحل: 44**] يتناول هذا وهذا، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا. ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة. وقال أنس: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جلَّ في أعيننا، وأقام ابن عمر على حفظ البقرة عدة سنين، قيل: ثماني سنين، ذكره مالك.

وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: **29**]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [**النساء: 82**] [**محمد: 24**]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾ [**المؤمنون: 68**]، وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن، وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [**يوسف: 2**] وعقل الكلام متضمن لفهمه.

ومن المعلوم أنَّ كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى بذلك. وأيضًا، فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتابًا في فن من العلم كالطب والحساب ولا يستشرحوه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وقيام دينهم ودنياهم؟ ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلًا جدًّا، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في

الصحابة، فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر»(1).

كما تميزوا بمعرفتهم التامة بما كان عليه الرسول ﷺ من أحوال، وما صدر عنه من أحكام، وكيف مثلت حياته الشريفة أعلى أنواع التطبيق العملي المثالي لدين الإسلام، بالإضافة إلى ما تمتعوا به من السلامة التامة في الحس اللغوي؛ وعلى ذلك فإنه يستحيل اتفاقهم جميعًا على أمر مخالف للشريعة، كما يستحيل أن يجتمعوا على حكم شرعي أو يقطعوا به من غير أن يكون لهم مستند من معاني القرآن الكريم أو من سنة الرسول ﷺ؛ فإجماع الصحابة يكشف أن هناك دليلًا من الوحي ثابت لديهم فيما أجمعوا عليه.

وقد انطلق الصحابة الكرام في تطبيقاتهم العملية لنصوص الوحي (القرآن والسنة) بعد أن تمَّ إقرارهم عليها، فكان إذا وقع منهم الخطأ جرى تصويبهم في ذلك، كما جاءت بذلك بعض نصوص القرآن والسنة التي أرشدت الصحابة الكرام إلى تصويب أفعالهم، وفي هذا دلالة واضحة على أن الصحابة الكرام كانوا في مجموعهم أعلم الناس بمعاني الشريعة الإسلامية ومعالم هذا الدين، وهذا يلزم منه أنه إن أجمعوا على أمر فهو حجة في حد ذاته.

ولو نظرنا إلى ما اعتمد عليه أهل العلم من أسباب ووسائل للوصول لمعاني القرآن الكريم وتفسير آياته، لوجدنا أن فهم الصحابة الكرام وتفسيرهم للقرآن الكريم يأتي عندهم في مرتبة متقدمة بعد بيان معاني القرآن الكريم من خلال القرآن أو من خلال تفسير النبي ﷺ.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها؛ ولهذا قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به؛ ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي

(1) انظر: مقدمة في أصول التفسير (1/ 9-10) لابن تيمية الحراني- دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان – الطبعة: 1490هـ/ 1980م.

والبخاري وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد وغيره ممن صنف في التفسير يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره. والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة، كما تلقوا عنهم علم السنة، وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال»[1].

«وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن والأحوال التي اختصوا بها؛ ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح؛ لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين: مثل عبد الله بن مسعود. قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدثنا أبو كريب قال أنبأنا جابر بن نوح أنبأنا الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال: قال عبد الله يعني ابن مسعود: والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناوله المطايا لأتيته. وقال الأعمش أيضًا عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن»[2].

وما سبق يؤكد لدينا حقيقة يقينية أن الصحابة الكرام في فهمهم وتطبيقهم لهذه الشريعة الإسلامية بمفهومها الشامل كانوا في أعلى الدرجات، وعلى ذلك فإن إجماع الصحابة الكرام على أمر من أمور الشريعة هو حجة قطعية في حد ذاته.

وقد قرَّر أهل العلم هذه الحقيقة وبينوا أهمية إجماع الصحابة الكرام وخصوصيته:

- يقول الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: «إذا أجمعت الصحابة على شيءٍ سلمنا، وإذا أجمع

(1) مقدمة في أصول التفسير (1/ 11).

(2) انظر: مجموع الفتاوى (13/ 365).

التابعون زاحمناهم»[1].

- يقول الإمام الزركشي رحمه الله: «إجماع الصحابة حجةٌ بلا خلافٍ بين القائلين بحجية الإجماع، وهم أحق الناس بذلك»[2].

- يقول ابن تيمية رحمه الله: «وأما أقوال الصحابة فإن انتشرت ولم تنكر في زمانهم فهي حجة عند جماهير العلماء»[3].

- بيان حجية ومرجعية السنة عند الصحابة الكرام من خلال الأحاديث والآثار:

وبعد أن تبين لنا معنى الإجماع ومستنده الشرعي والعقلي ودوره في الشريعة الإسلامية، وتبين لنا أهمية إجماع الصحابة الكرام وخصوصيته، نأتي إلى سؤال: ماذا كان موقف الصحابة الكرم من السنة النبوية المطهرة؟

هل كانوا يرونها حجة ومرجعية شرعية؟! وهل كانوا يرون وجوب التحاكم والرجوع للسنة النبوية على مستوى العقيدة والتشريع والأخلاق ويرون ذلك واجبًا شرعيًّا لازمًا، أم أنهم كانوا يرون أن التعامل مع السنة النبوية المطهرة أمر يخضع للرغبة والإرادة الشخصية؟

والجواب عن هذه التساؤلات يأتي من استقراء حال الصحابة الكرام من خلال الأقوال والأفعال والأحوال والتي تؤدي بنا إلى نتيجة قطعية، هي أن الصحابة الكرام كانوا يرون أن سنة النبي ﷺ مثلها مثل القرآن الكريم في المرجعية الشرعية ويجمعون على ذلك، بل إن مظهر الرجوع إلى السنة النبوية في حياتهم ومعاملاتهم وعباداتهم كان أشد ظهورًا لكونها كانت

(1) منتهى السول في علم الأصول (ص307) سيف الدين علي بن محمد الآمدي- دار الكتب العلمية- تحقيق: أحمد فريد المزيدي.

(2) البحر المحيط في أصول الفقه (6/ 438) بدر الدين الزركشي - الناشر: دار الكتبي- الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م.

(3) مجموع الفتاوى (14/ 20).

المثال العملي التطبيقي لما اشتمل عليه القرآن الكريم، وكما نقول كانت السنة النبوية بمثابة المذكرة التفسيرية المعصومة لكتاب الله عز وجل.

فقد فهم الصحابة الكرام معاني ودلالات قول الله عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:7]. وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:31]، وقوله جل وعلا: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب:21] فجعلوا منها منهج حياة متكامل، علىٰ مستوىٰ العقيدة والتشريع والأخلاق، وقد ظهرت ملامح هذا المنهج في تعاملاتهم، حيث جعلوا هدي رسول الله ﷺ مقدَّمًا علىٰ هوىٰ أنفسهم، بل إن اتباعه ﷺ ومحبته وطاعته قد اختلطت بأرواحهم، وجاءت النصوص الشرعية شاهدة بقطعية وحجية السنة النبوية ومرجعيتها بالنسبة للصحابة الكرام فمن ذلك:

– أخرج الدارمي في سننه عن ميمون بن مهران، أنه قال: «كان أبو بكرٍ رضي الله عنه إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضىٰ به، فإن لم يكن في الكتاب، وعلم من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنةً قضىٰ به، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين فقال: أتاني كذا وكذا، فهل علمتم: أنَّ رسول الله ﷺ قضىٰ في ذلك بقضاءٍ؟ فربما اجتمع إليه النفر كلهم يذكر من رسول الله ﷺ فيه قضاءً، فيقول أبو بكر رضوان الله عليه: الحمد لله الذىٰ جعل فينا من يحفظ عن نبينا ﷺ، فإن أعياه أن يجد فيه سنةً من النبي ﷺ جمع رءوس الناس وخيارهم فاستشارهم، فإن أجمع رأيهم علىٰ أمرٍ قضىٰ به»(1).

– وروىٰ البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: لعن الله الواشمات والموتشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. فبلغ ذلك

(1) أخرجه الدارمي في سننه (163).

امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني عنك أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ، ومن هو في كتاب الله، فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين، فما وجدت فيه ما تقول، قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:7]؟ قالت: بلى، قال: فإنه قد نهى عنه، قالت: فإني أرى أهلك يفعلونه، قال: فاذهبي فانظري، فذهبت فنظرت، فلم تر من حاجتها شيئًا، فقال: لو كانت كذلك ما جامعتها[1]»[2].

– وعن عمر رضي الله عنه: أنه كان يقبل الحجر ويقول: «**إني لأعلم أنك حجرٌ لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك**»[3].

– وعن أبي سعيدٍ الخدري، قال: بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى ذلك القوم ألقوا نعالهم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قال: «**ما حملكم على إلقاء نعالكم**»، قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا، فقال رسول الله ﷺ: «**إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قذرًا – أو قال: أذًى**»[4].

– وذكر ابن سعد في الطبقات: «أنه ﷺ صلَّى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين، ثم أُمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام، فاستدار إليه ودار معه المسلمون»[5]. ونقل في الفتح عن ابن

(1) جامعتها هنا بمعنى العيش معها؛ أي لو كانت تخالف النبي ﷺ كنت أطلقها.

(2) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب التفسير،باب ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: 7]. (4604) ومسلم في أخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة...(1225).

(3) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود (1597).

(4) أخرجه أبي داود في كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل (650)، والبيهقي في الكبرى (4143).

(5) الطبقات الكبرى (1/ 241) ابن سعد، المحقق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت– ط1/ 1968م.

أبي داود أنه روى عن عمارة بن رويبة قال: «كنا مع النبي ﷺ في أحد صلاتي العشي، حين صرفت القبلة، فدار ودرنا معه ركعتين»(1).

– وعن عبدالله بن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى خاتمًا في يد رجل فنزعه فطرحه، وقال: «**يعمد أحدكم إلى جمرةٍ من نارٍ فيجعلها في يده!**»، فقيل للرجل بعدما ذهب رسول الله ﷺ: خذ خاتمك انتفع به، قال: لا والله، لا آخذه أبدًا؛ قد طرحه رسول الله ﷺ(2).

– وعن أبي سعيدٍ الخدري: جاءت امرأةٌ إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، ذهب الرجال بحديثك، فاجعل لنا من نفسك يومًا نأتيك فيه تعلمنا مما علمك الله، فقال: «**اجتمعن في يوم كذا وكذا في مكان كذا وكذا**»، فاجتمعن، فأتاهن رسول الله ﷺ، فعلمهن مما علمه الله، ثم قال: «**ما منكن امرأةٌ تقدم بين يديها من ولدها ثلاثةً، إلا كان لها حجابًا من النار**»، فقالت امرأةٌ منهن: يا رسول الله، أو اثنين؟ قال: فأعادتها مرتين، ثم قال: «**واثنين واثنين واثنين**»(3).

– وعن أناسٍ من أهل حمصٍ، من أصحاب معاذ بن جبلٍ، أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن قال: «**كيف تقضي إذا عرض لك قضاءٌ؟**»، قال: أقضي بكتاب الله، قال: «**فإن لم تجد في كتاب الله؟**»، قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «**فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ، ولا في كتاب الله؟**» قال: أجتهد رأيي ولا آلو فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: «**الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله**»(4).

---

(1) فتح الباري (1/ 503).

(2) أخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة باب طرح خاتم الذهب (2090).

(3) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب وقال الله عز وجل: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ (1249)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه (2633).

(4) تقدم تخريجه.

- وعن جابرٍ، قال: لما استوىٰ رسول الله ﷺ يوم الجمعة، قال: «**اجلسوا**»، فسمع ذلك ابن مسعودٍ، فجلس علىٰ باب المسجد، فرآه رسول الله ﷺ، فقال: «**تعال يا عبد الله بن مسعود**»(1).

- وروىٰ ابن عبد الرزاق في مصنفه: أن عبد الله بن رواحة سمع رسول الله ﷺ وهو يقول:«**اجلسوا**»، فجلس في الطريق، فمر به رسول الله ﷺ فقال: «**ما شأنك**»؟ فقال سمعتك تقول اجلسوا فجلست. فقال له النبي ﷺ: «**زادك الله طاعة**»(2).

- وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «**لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة**» فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتىٰ نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي؛ لم يرد منا ذلك، فذكر للنبي ﷺ، فلم يعنف واحدًا منهم(3).

- وروىٰ مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال في أثناء سرده صفة حجِّ النبي ﷺ: «ورسول الله ﷺ بين أظهرنا، وعليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيءٍ عملنا به»(4).

-وعن نافعٍ قال: رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبَّل يده وقال: «ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله»(5).

(1) أخرجه أبو داود في كتاب أبواب الجمعة، باب الإمام يكلم الرجل في خطبته (1091) والحاكم في المستدرك في كتاب الجمعة (1056)وقال عنه الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

(2) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (5367)، والبيهقي في دلائل النبوة (6/ 257).

(3) نتفق عليه أخرجه البخاري في كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبًا وإيماءً (946)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمرين المتعارضين (1770).

(4) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ (1218).

(5) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب استحباب استلام الركنين (1268).

– عن المغيرة بن شعبة قال: «سأل عمر بن الخطاب عن إملاص المرأة، وهي التي يضرب بطنها فتلقي جنينًا، فقال: أيكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئًا؟ فقلت: أنا، فقال: ما هو؟ قلت: سمعت النبي ﷺ يقول: «**فيه غرةٌ، عبدٌ أو أمةٌ**» فقال: لا تبرح حتىٰ تجيئني بالمخرج فيما قلت، فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فجئت به، فشهد معي: أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**فيه غرةٌ، عبدٌ أو أمةٌ**»[1].

– وقد اشتدَّ نكير الصحابة الكرام علىٰ مَن ينصرف عن هدي النبي ﷺ أو يعارض سنته المطهرة، فعن أبي قتادة العدوي، قال: كنا عند عمران بن حصين في رهطٍ منَّا، وفينا بشير بن كعب، فحدثنا عمران يومئذٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحياء خيرٌ كله**– قال: أو قال –: **الحياء كله خيرٌ**»، فقال بشير بن كعب: إنا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة أن منه سكينةً ووقارًا لله، ومنه ضعفٌ، قال: فغضب عمران، حتىٰ احمرَّت عيناه، وقال: ألا أراني أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه؟! قال: فأعاد عمران الحديث، قال: فأعاد بشيرٌ، فغضب عمران، قال: فما زلنا نقول فيه: إنه منا يا أبا نجيد، إنه لا بأس به»[2].

ثانيًا: علماء الأمة والإجماع على حجية السنة:

المرتبة الثانية التي نناقش من خلالها الإجماع علىٰ حجية السنة المطهرة ومرجعيتها الشرعية في حياة الأمة الإسلامية هو إجماع أهل العلم عبر العقود، فبعد أن تناولنا فيما سبق مظاهر إجماع الصحابة علىٰ حجية السنة المطهرة، نتناول فيما يلي مظاهر وأدلة إجماع أهل العلم من التابعين والأئمة المجتهدين وسائر علماء المسلمين علىٰ حجية السنة النبوية ومرجعيتها ودورها التشريعي، وأقوالهم الدالة علىٰ وجوب التمسك بها والتحاكم إليها والسير علىٰ

(1) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما جاء في اجتهاد القضاء بما أنزل الله تعالىٰ (6887).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان (37).

هديها في كل جوانب حياة المسلمين، ولم يخرج عن هذا الإجماع إلا شراذم لا يعتد بها من الطوائف الضالة.

فقد كان سلفنا الصالح يستمسكون بالسنة النبوية ويهتدون بها، ويحثُّون على العمل بها، ويحذرون من مخالفتها، ويعتبرونها مبينة وشارحةً للقرآن العظيم، وإن لم يجدوا أدلة المسائل الشرعية في كتاب الله بحثوا في السنة المطهرة، بل كانوا يعتبرون السنة النبوية بمفهومها العام هي المعبرة عن حقيقة رسالة الإسلام، وكانوا يسافرون المسافات البعيدة طلبًا لتحصيل سنة من سنن رسول الله ﷺ أو لسماع حديث من أحاديثه رغبة منهم في جمع أحاديث رسول الله وروايته وتبليغه لأمته، فقد أدركوا أن أمر السنة النبوية أمر عظيم، وأنها أصل من أصول الإسلام وعليها مدار فهم القرآن وثبوت الأحكام والطرق الصحيحة لتطبيقها، فانعقدت كلمتهم على حجية سنة المصطفى ﷺ ومرجعيتها ولم يقع بينهم خلاف في هذا الأمر.

أقوال أئمة المسلمين الدالة على حجية السنة والإجماع على ذلك:

- ما مر بنا من قول الإمام الشافعي رضي الله عنه:

«لم أسمع أحدًا نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علمٍ يخالف في أن فرض الله عزَّ وجلَّ اتباع أمر رسول الله ﷺ، والتسليم لحكمه بأنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يجعل لأحدٍ بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قولٌ بكل حالٍ إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأن ما سواهما تبعٌ لهما، وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحدٌ لا يختلف في أنَّ الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ»(1).

- وقال رضي الله عنه: «ولا أعلم من الصحابة ولا التابعين أحدًا أخبر عن رسول الله ﷺ

(1) الأم (7/ 287).

إلا قبل خبره وانتهى إليه وأثبت ذلك سنة»[1].

– وقال رضي الله عنه: «وضع الله رسوله من دينه وفرضه وكتابه، الموضع الذي أبان جلَّ ثناؤه أنه جعله علمًا لدينه، بما افترض من طاعته، وحرَّم من معصيته، وأبان من فضيلته؛ بما قرن من الإيمان برسوله مع الإيمان به»[2].

– وقال أيضًا وهو يؤصل لمنهج التعامل الصحيح مع السنة النبوية: «وأما أن نخالف حديثًا عن رسول الله ثابتًا عنه فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله. وليس ذلك لأحد، ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قولٌ يخالفها؛ لا أنه عمد خلافها، وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل»[3].

– جاء في إعلام الموقعين «وقال الحاكم: أنبأني أبو عمرو بن السماك مشافهة، أن أبا سعيد الجصاص حدثهم قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول –وسأله رجل عن مسألة فقال: روي عن النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا، فقال له السائل: يا أبا عبد الله أتقول بهذا؟ فارتعد الشافعي واصفرَّ وحال لونه، وقال: ويحك! أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إذا رويت عن رسول الله ﷺ شيئًا فلم أقل به؟ نعم، على الرأس والعينين، نعم على الرأس والعينين، وقال: وسمعت الشافعي يقول: ما من أحد إلا وتذهب عليه سنةٌ لرسول الله ﷺ وتعزب عنه، فمهما قلت من قول أو أصَّلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله ﷺ وهو قولي، وجعل يردد هذا الكلام...»[4].

(1) انظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص24) لجلال الدين السيوطي– الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة– الطبعة: الثالثة، 1409هـ/ 1989م.

(2) الرسالة للشافعي (1/ 73).

(3) المصدر السابق (1/ 219).

(4) إعلام الموقعين عن رب العالمين (2/ 204).

– وأقوال الإمام الشافعي هذه يلزم منها أن اتباع أمر الرسول ﷺ والتسليم لحكمه أمر واجب، وأن هذا أمر لم يعرف فيه مخالف من أهل العلم، وهذا يدل على أن أهل العلم في عصر الإمام الشافعي وما قبله وهم خير القرون قد استقروا وأجمعوا على هذه الحقيقة، وفيه أن جميع العلوم والاجتهادات والأقوال تبع للكتاب والسنة وتدور في فلكهما ولا تنحرف عنهما.

يقول ابن حزم رحمه الله في معاني قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ **[النساء: 59]**: والبرهان على أنَّ المراد بهذا الرد إنما هو إلى القرآن والخبر عن رسول الله ﷺ؛ لأن الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجه إلينا، وإلى كل من يخلق ويركب روحه في جسده إلى يوم القيامة من الجنة والناس، كتوجهه إلى من كان على عهد رسول الله ﷺ، وكل من أتى بعده عليه السلام وقبلنا، ولا فرق»[1].

– وقال رحمه الله: «صحَّ أن كلام رسول الله ﷺ كله في الدين وحي من عند الله عزَّ وجلَّ، لا شك في ذلك، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أنَّ كلَّ وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكرٌ منزل»[2].

– ويقول ابن تيمية رحمه الله: «وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة –المقبولين عند الأمة قبولًا عامًّا– يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته؛ دقيق ولا جليل.

فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًّا على وجوب اتباع الرسول ﷺ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلابدَّ له من عذر في تركه. وجميع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام (1/ 97).

(2) المصدر السابق (1/ 121).

والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ»[1].

– قال الشوكاني رحمه الله: «اتفق من يعتد به من أهل العلم على: أن السنة المطهرة مستقلةٌ بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن؛ في تحليل الحلال، وتحريم الحرام»[2].

– وقال رحمه الله: «اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**»[3]، أي: أوتيت القرآن وأوتيت مثله من السنة التي لم ينطق بها القرآن؛ وذلك كتحريم لحوم الحمر الأهلية، وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، وغير ذلك مما لا يأتي عليه الحصر...، والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظَّ له في دين الإسلام»[4].

وبعد أن بيَّنا إجماع الصحابة الكرام، وإجماع علماء الأمة على حجية السنة المطهرة ومرجعيتها الشرعية، ننظر ما هو موقف عامة الأمة الإسلامية من سنة نبيها الكريم ﷺ؟

من يستقرئ تاريخ الأمة الإسلامية وعوام المسلمين على مرِّ العصور وفي جميع البلاد، وينظر لحال المسلمين من حيث الاعتقاد والممارسات الشرعية والتفاعلات والتعاطي مع أمور

(1) رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص 8، 9) لابن تيمية الحراني- طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- الرياض- 1403 هـ - 1983 م.

(2) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول (1/ 96) لمحمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني- تحقيق: أحمد عزو عناية- دمشق- دار الكتاب العربي- الطبعة الأولى- 1419هـ - 1999م.

(3) تقدم تخريجه.

(4) المصدر السابق (1/ 97).

الحياة اليومية -يجد أثر السنة النبوية واضحًا جليًا في ذلك كله، ففي المجال الشرعي نجد أنهم يبحثون عن الفهم الشرعي الصحيح للأمور العلمية والعملية في مجال الاعتقاد والغيبيات وفي مجال الأحكام والتشريعات، وفي مجال القيم والأخلاق من خلال السنة النبوية.

وفي حياتهم اليومية نجدهم يطبقون السنة النبوية بصورة تلقائية وتظهر متلازمة مع الأحكام الشرعية الواجبة والمندوبة والمباح والمكروه والمحرم لا تنفصل عنها، ويعدون ذلك هوية لهم لا يستطيعون تركها أو استبدالها، ويعتبرون ذلك هو حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، حتى لو وقعوا في بعض الأحيان في نوع مخالفة لهدي النبي ﷺ فإنهم لا يعدون ذلك هو الأصل والقاعدة التي يسيرون عليها في حياتهم؛ بل يعلمون أنَّ هويتهم كمسلمين تحتم عليهم الرجوع لسنة المصطفى ﷺ في كل كبيرة وصغيرة. وإجماع الأمة الإسلامية على هذا الأمر هو من أعلى مظاهر بيان حجية السنة؛ وذلك لأن الله سبحانه وتعالى قد عصم الأمة المسلمة أن تجتمع على باطل أو على ضلالة، وقد مر بنا قول النبي ﷺ: «**إن الله لا يجمع أمتي**- أو قال- **أمة محمدٍ ﷺ على ضلالةٍ**»[1].

رابعًا: العقل وقواعد النظر الصحيحة وحجية السنة:

بعد أن تكلمنا عن الأدلة الشرعية على حجية سنة النبي ﷺ وأثرها التشريعي المتنوع في دين الإسلام، ننظر فيما يمليه علينا الفكر والنظر الصحيح من دلالة على حجية السنة، وليس معنى ذلك أن الأدلة الشرعية كانت تخلوا من الدلالة العقلية؛ وإنما هو زيادة بيان لما سبق من الأدلة القرآنية والنبوية التي ثبت صدقها بصدورها من المعصوم ﷺ، وهنا ملحظ مهم وهو أن هذه النصوص من القرآن أو السنة قد أخبرنا بها سيدنا رسول الله ﷺ وهو معصوم وصادق لما قد تقرر في العقائد من وجوب صدقه وعصمته بعد النبوة ودلت عليه المعجزات،

(1) تقدم تخريجه.

وهو ما جعل الأصوليين يجعلون حجية السنة متوقفة على ثبوت العصمة مع نصوص القرآن الكريم بوجوب اتباعه، فيقول الإمام الغزالي في كتابه المستصفى: «وَقَوْلُ رَسُولِ الله حُجَّةٌ؛ لِدَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صِدْقِهِ وَلِأَمْرِ الله تَعَالَى إِيَّانَا بِاتِّبَاعِهِ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى. لَكِنَّ بَعْضَ الْوَحْيِ يُتْلَى فَيُسَمَّى كِتَابًا وَبَعْضُهُ لَا يُتْلَى وَهُوَ السُّنَّةُ» (1).

ويقول الإمام الآمدي في كتابه الإحكام: «وَأَمَّا بَعْدَ النُّبُوَّةِ فَالِاتِّفَاقُ مِنْ أَهْلِ الشَّرَائِعِ قَاطِبَةً عَلَى عِصْمَتِهِمْ عَنْ تَعَمُّدِ كُلِّ مَا يُخِلُّ بِصِدْقِهِمْ فِيمَا دَلَّتِ الْمُعْجِزَةُ الْقَاطِعَةُ عَلَى صِدْقِهِمْ فِيهِ مِنْ دَعْوَى الرِّسَالَةِ وَالتَّبْلِيغِ عَنِ الله تَعَالَى» (2).

فمن اعتقد عصمة سيدنا رسول الله ﷺ وصدقه فيما جاء به من القرآن وجب عليه تصديقه فيما جاء به من غير القرآن؛ لأن الصدق واجب في حق الأنبياء في كل ما يخبرون به عن الله عز وجل، لتصديق الله لهم بالمعجزات.

ثم إن القول بعدم حجية السنة يكر على الشرع بالبطلان، فلو تصورنا أن دين الإسلام تقوم أسسه وشرائعه فقط على ما ورد من المعاني والأوامر في آيات القرآن الكريم، وأنه لا حاجة لنا بسنة النبي ﷺ، لأدى هذا الأمر إلى بطلان دين الإسلام واختلال شريعته.

فقد حدثنا القرآن عن الغيبيات بدون تفصيل، وتكلم عن أصول العقائد والعبادات الأحكام، ومنطلقات القيم والأخلاق وطالبنا بأن نلتزم بالمنهج الإلهي الصحيح.

فنحن هنا أمام موقفين لا ثالث لهما:

الأول: أن نكتفي بنص القرآن في العقائد والعبادات والقيم والتصورات المختلفة تجاه

---

(1) المستصفى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (103)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1413هـ ـــ 1993م.

(2) الإحكام في أصول الأحكام، (1/ 170) لأبي الحسن سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الثعلبي الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، ط المكتب الإسلامي، بيروت ــ دمشق ــ لبنان.

قضايا الكون والحياة، دون الرجوع للبيان النبوي.

الثاني: أن نلتزم بالمنهج الحق الذي أرشدنا إليه الإسلام وأجمعت عليه الأمة، والذي يلزمنا بحجية السنة النبوية ومرجعيتها.

فنجد أن الموقف الأول سوف ينتج لنا ملايين الشرائع والأفهام غير المنضبطة من خلال الاعتماد على النص القرآني دون البيان النبوي، وذلك على مستوى العقيدة والأحكام والقيم، بل إن هذا المسلك يقودنا إلى النسبية المطلقة التي لا توجد فيها ضوابط في الفهم ولا في التطبيق، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى نسف الثوابت من حياتنا كلها.

وتصديق ذلك الكلام يظهر لنا جليًا واضحًا عند النظر لحال الجماعات المنحرفة والتيارات الضالة، التي استقلت بقراءة مستقلة مبتدعة للنص القرآني، انفصلت فيه عن الهدي المحمدي، نتج عنها العديد من صور الانحراف الفكري والعملي[1].

بل إن استبعاد السنة النبوية يكرُّ على معاني النص القرآني بالهجر، فلا ندري ما هي الصلاة الحقيقية التي أرادها الله من عباده، ولا ما هو الصيام، ولا الحج ولا الزكاة ولا الزواج ولا الطلاق.... إلى آخر شرائع الإسلام الكثيرة، وكذلك يؤدي ذلك المسلك إلى تعطيل عمل الآيات التي تأمرنا بالرجوع لسنة النبي ﷺ.

فإذا أراد المكلف أن ينفذ ما في القرآن الكريم من الأوامر والشرائع بدون النظر في السنة النبوية، فإن ذلك يستحيل عليه، ولابد أن يقع في التبديل والتحريف، فالعقل هنا يأمره بالرجوع لصاحب الشريعة ﷺ، لكي يخبره كيف يؤدي ما افترض الله عليه، وكيف ينفذ أوامر الله.

وهنا نعيد التذكير بقولنا أن السنة النبوية هي المذكرة التفسيرية المعصومة للنص القرآني،

(1) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1/ 304) للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ – 1987م.

فمن أراد أن يخرج بالنموذج الإسلامي الصحيح الذي يرتضيه الله عز وجل، فلابد من أن تكون قراءته للنص القرآني متلازمة مع السنة النبوية المطهرة المتضمنة للأقوال والأفعال والأحوال والتقريرات الصادرة من النبي ﷺ.

أما إذا التزمنا بالأمر الثاني وهو حجية السنة النبوية، فإن ذلك هو المحجة البيضاء والمنهج القويم. وهو السبيل لتحقيق معاني قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: **52-53**].

***

المحور الثاني
قضية توثيق السنة النبوية

بعد أن تناولنا في المحور السابق قضية حجيَّة السنة النبوية المطهرة، وبيَّنا أثرها في تكوينِ الشريعة الإسلامية على المستوى العقدي والتشريعي والأخلاقي، ووجوب مرجعيتها وأدلة هذا الوجوب الشرعية والعقلية من خلال ملامح نظرية الحجية، والتي تعد أحد النظريات الأصولية الحاكمة[1]، والتي رأينا أن نجعل من مكوناتها ومظاهرها وتطبيقاتها مداخل للتعامل مع قضية السنة النبوية.

نتناول في مبحثنا هذا مَعْلَمًا آخر من معالم خريطة التعامل مع السنة النبوية، ومدخلًا هامًّا من مداخل تناولها، والذي يُعدُّ أحد المحددات المنهجية للتعامل معها، ألا وهو بيان وإثبات توثيق السنة ووصولها محفوظة إلى الأمة الإسلامية عبر العقود والقرون، وذلك من خلال معاني ومكونات نظرية التوثيق أو نظرية الثبوت ومظاهرها العلمية والعملية، والتي من خلالها نستطيع التعرف على الطرق والوسائل التي وصلت بها سنة النبي ﷺ إلينا ثابتة محفوظة أو ما يعرف بالتَّوثيق.

وسوف نتعرض فيما يأتي للرحلة التوثيقية للسنة النبوية منذ العهد النبوي إلى عصرنا الحديث من خلال رؤية نعتمد فيها على نظرية التوثيق كمدخل لهذا الأمر، وسوف يكون ذلك من خلال عدة عناصر تساعد على تكوين صورة متكاملة لرحلة توثيق السنة النبوية:

1- مقدمة في توثيق النص الشرعي لدى الأمة الإسلامية:

مما لا شك فيه ظهور تجربة التوثيق بأشكال مختلفة في الكثير من الحضارات الإنسانية السابقة لظهور الإسلام، وكان لكل تجربة ما يميزها من الخصائص والملامح والأغراض،

(1) النظريات الأصولية الحاكمة: «نظرية الحجية، نظرية التوثيق «نظرية الثبوت»، نظرية الفهم، نظرية القطعي والظني، نظرية الإلحاق، نظرية الاستدلال، نظرية الإفتاء».

وقد ساهمت هذه التجارب التوثيقية في التعرف على الحضارات المختلفة السابقة وخصائصها ونمط الحياة فيها وأهم ما تميزت به، وقد استخدم الإنسان طرق وأساليب مختلفة باختلاف الأدوات والمقوِّمات المتاحة في ذلك الوقت والتي اعتمدت على ظروف البيئة المحيطة بكل فترة زمنية، ظهر ذلك جليًّا في الآثار المتنوعة وما احتوت عليه من صور التوثيق.

فإذا أردنا أن نتكلم عن ملامح ومظاهر تجربة توثيق النص الشرعي عند الأمة الإسلامية وتكوين صورة صحيحة لهذا الأمر، سواء أكان هذا النص هو القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة، يجب أن يكون المنطلق لذلك الأمر هو إدراك أهمية النص الشرعي بالنسبة للحضارة الإسلامية ولمجتمعات المسلمين وأفرادهم، فنقطة الانطلاق بالنسبة للمسلم هي النص ومعانيه ومحاوره وكلياته وجزئياته.

وكما سبق وأشرنا إلى أنَّ الحضارة الإسلاميَّةَ في جميع مظاهرها المادية والروحيَّة، الفردية والجماعية- قائمة على معاني الوحي الإلهي المتمثل في النص الشرعي بشقَّيْه القرآن والسنة، ففي فلكه تدور حياته، فمنه البدء وإليه المنتهى في مجال العقيدة والأخلاق والقيم والتشريع والسلوك وجميع مظاهر عيشه ونشاطه، فهو مرتبط به أشد الارتباط باعتباره يمثل هويته ومرجعيته الإلهية، ثم هو بعد يمثل محور الحضارة والأصل الذي تنبثق منه العلوم والمعارف والآداب، فتنشأ الفنون بإبداعاتها، والآداب بإلهاماتها، والحياة بسياقها، وتنشأ حوله دوائر العلوم الخادمة، التي تعين على فهمه وإدراك مقاصده، وهو معيار التقويم، وهو الحجة الحاملة للحقيقة المطلقة، فهو يمثل لأمة الإسلام منهج حياة.

ولذلك اهتم المسلمون بالنص الشرعي حفظًا وفهمًا وتطبيقًا، وأنتج لنا كلُّ أمر من هذه الأمور الثلاثة الكثير من المعارف والعلوم، فقضيَّتنا وهدفنا في بناء حضارتنا هو كيفية فهم هذا النص، وكيفية خدمته على أي نحو كانت الخدمة، ثم بعد ذلك التطبيق الصحيح لهذا النص، فحديثنا عن توثيق وحفظ السنة المطهرة في الصفحات التالية ما هو إلا صورة من

صور هذا الاهتمام.

لقد أصبح التثبت والتوثيق منهج حياة لهذه الأمة؛ حيث تميَّزت العقلية المنهجيَّة في الإسلام بحرصها الشديد على التوثيق، واعتبرتْه من المفاتيح المهمة في إدارة عجلة التنمية، وإحدى الأدوات الأساسيَّة في بناء الحضارة.

- تفرد الأمة الإسلامية في تجربتها التوثيقية:

فمن أهم خصائص الأمة الإسلامية أنها اتَّصفت بأنها أمة التوثيق والتثبت والسند، ومما مَنَّ الله به على المسلمين أن أبدعُوا علم التوثيق على غير مثال سابق، فلم يأخذوه من أمة خلت، ولم يقلدوا أحدًا من الناس، فكان من العلوم التي وضعوها وكملتْ غاية الكمال، وعلم التوثيق مثله في ذلك مثل (علم الفهم) أو ما يسمى (بأصول الفقه)، فإنه علم بديع نشأ من حضارة المسلمين، وهذان العِلمان يحتاجهما العالِم الذي يتمسك بالمنهج العلمي فيوثق مصادره ويتأكد من معلوماته حتى لا يقع في عقلية الخرافة ولا في حد الانطباع اللذان لا ضابط لهما ولا رابط.

وقد علمنا الإسلام التوثيق في النقل، فأكَّدَ الكتاب الكريم ذلك، وأرشد النبي ﷺ أتباعه إليه، وربَّاهم عليه، ثم أخذ المسلمون قضية التوثيق كجزءٍ مهمٍّ من منهجهم العلمي في التعامل مع النصوص، والتعامل مع الواقع، والتعامل مع الحياة، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحُجُرات:6]. وفي قراءة حمزة والكسائي وخلف المتواترة ﴿فتثبتوا﴾ وقال النبي ﷺ: «**إياكم والظَّن، فإن الظَّنَّ أكذب الحديث**»[1].

---

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع (5143) ومسلم في كتاب البر والصلة، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس (2563) من حديث أبي هريرة.

ويقول ﷺ: «**إنَّ اللهَ كَرِهَ لكم قيل وقال، وكثرةَ السؤال، وإضاعةَ المال**»[1].

وينطوي التوثيق أيضًا علىٰ تحديد طرق البحث وشروط الباحث، وترتيب الأدلة، والرؤية الكلية، وعدم إهمال الجزئيات، وتأصيل المسائل، وتفصيلها، ووضع المصطلحات بإزاء المفاهيم، والاعتماد علىٰ الحقائق دون الانطباعات والرغبات والأوهام.

فإذا فُقد التَّوثيق، تكوَّن العقل الخرافي الذي ينكر أول ما ينكر حجية المصادر، وينتج هذا غالبًا من الجهل، وفي بعض الأحيان من الهوىٰ، فالالتزام بالمصادر سوف يكون ثقيلًا علىٰ نفس المنكِر، كما أنَّ العقل الخرافيَّ ينكر ثانيًا طرق البحث، ومن هنا يختلط عنده العلم بالممارسة، فيعترف في ظاهر القول بالعلمِ ويدعو إليه، ولكنَّه بمفهومٍ آخر يقصرُه علىٰ المجال الحسي، ويجعل ما فوق الحس شيئًا مختلفا وليس علمًا، مرة يسميه الإيمان، ومرة يسميه العقل الخرافي، وهذا نتيجة خطأ في تعريف العلم وفي إدراك مجالاته وطرق بحثه.

ويتَّصف العقل الخرافي ثالثًا بإنكار التخصص، وإذا اعترف به بلسانه، فلا يعترف به في عقيدته وحاله. ورابعًا: يهرب العقل الخرافي من الأدلَّة ومن البحث عنها وفيها؛ لأن ذلك يحتاج إلىٰ علم هو يفتقده، وإلىٰ جهد ووقت ليسَا متاحيْن له، ويعتمد علىٰ الشبهات والله سبحانه وتعالىٰ يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:36].

كما أنَّ العقل الخرافي خامسًا هو عقل مجتزئ، يَفصِلُ المسائل عن أصولها، ويَفْصِلُها أيضًا عن علاقتها بغيرها، ويفصلها عن مآلها، ويَفْصِلها عن دليلها، وهذا العقل الذي اجتزأ المسألة

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب ما ينهى عن إضاعة المال (2408) ومسلم في كتاب الأقضِية، باب النهي عن كثرة المسألة من غير حاجة (593) من حديث المغيرة بن شعبة.

كثيرًا ما نواجهه بمثال ذلك الذي قرأ قوله تعالىٰ: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون:4] ولم يتم الآية: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾ [الماعون:5]وقرأ أيضًا قول الله سبحانه: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء:43] ولم يكمل: ﴿وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:43]. وذلك العقلُ موجودٌ في كل زمان ومكان، يقول مندوبهم:

ما قال ربك ويل للأولى سكروا ولكن قال ويل للمصلين

ومن خصائص العقل الخرافي سادسًا التداعي، بتصور لزوم ما لا يلزم، وهو ما يغبِّش عليه فهم المسائل، ودراستها. وسابعًا: التعميم وهو ما يسمىٰ الشغب، وفيه حديث رسول الله ﷺ: «**إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكُهم**»[1]. والصفة الثامنة للعقلية الخرافية: الخلط بين المصطلحات، والتلبيس في المفاهيم، وصاحب هذه العقلية يشعر بلذة عظيمة عندما يمارس ذلك، وتُغبِّش عليه هذه الطريقة الحقائق البسيطة الواضحة ﴿لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: **71**].

وهو تاسعًا يعتمد علىٰ الأوهام، وعلىٰ الانطباعات، وعلىٰ الرغبات، ويعتمد علىٰ ما درج عليه ونشأ فيه، ولذلك يرىٰ نفسه أنه هو الحق المطلق، قال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ فَمَن يَهۡدِيهِ مِنۢ بَعۡدِ ٱللَّهِۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية:23]. وقال سبحانه: ﴿بَلۡ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الزُّخرُف:22] وهذا الذي يحدثه افتقاد التوثيق.

(1) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن قول هلك الناس (2623) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وتحت وطأة الاستخفاف بالتوثيق والمنهج العلمي، ضلَّ كثير من فئات البشر، فخرج علينا من يدعو بصريح العبارة إلى نبذ العملية العلمية ومنهجها التوثيقي الرصين، وقد يدعو إلى إعمال العقل دون الرجوع إلى مكونات العلم الأخرى كالنقل الصحيح الصريح، ويظن بذلك أنه أرشد الناس إلى الصراط المستقيم، واللافت أنَّنا نرى بعض الناس يعجب بهذا الخرف لكنَّه لا يستمر في إعجابه مدة طويلة، بل إنه يغير رأيه سريعًا، ولا يمثل له هذا الخرف شعورا للأعماق، بل هي فكرة تأتي وتروح، يقول ربنا سبحانه وتعالى فيها: ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾ [**الرعد: 17**]. فهذا هو الفرق بين طريق الإيهام إذا أُريد به هدم العلم، وبين طريق التوثيق العلمي إذا أريد به التمتع بالعلم لعبادة الله وعمارة الأرض وتزكية النفس.

ونحن ندعو الشباب إلى التوثيق القائم على العقلية العلمية، ونُحذِّرهم من العقلية الخرافية وتداعياتها، وننبههم إلى أن هذا النمط القديم الجديد يبرز كلَّ حين فيحدث جلبة وضوضاء من أجل أن يلفت الأنظار، غافلًا أن الحكماء والعلماء والعقلاء يدركون أن عقلية الخرافة سوف تؤدي- حتمًا وبلا تردُّد- إلى السطحية التي ينهار معها البناء الفكري، وتنهار بها الحضارة، فالبناء الحضاري لا يقوم إلا على أسس عميقة قوية ينشئها التوثيق، وهو أداة إذا فقدناها، فقدنا عمق هويتنا وجذور حضارتنا[1].

وبعد هذه المقدمة ندخل إلى موضوع التوثيق ونبدأ أولًا بالتعريف به لغة واصطلاحًا.

(1) انظر: مقال د. علي جمعة بعنوان: من أدوات بناء الحضارة: التوثيق- الموقع الرسمي لفضيلته.

أولا: تعريف التوثيق لغة واصطلاحًا:

أ- التوثيق لغة:

التوثيق لغة: هو الإحكام والتثبيت؛ يقول ابن منظور: «(وثق) الثقة مصدر قولك وثق به يثق، بالكسر فيهما، وثاقةً وثقةً ائتمنه، وأنا واثق به، وهو موثوق به، وهي موثوق بها، وهم موثوق بهم.

والوثاقة: مصدر الشيء الوَثيق المحكم، والفعل اللازم يوثق وثاقةً، والوثاق اسم الإيثاق؛ تقول: أوثقته إيثاقًا ووثاقًا، والحبل أو الشيء الذي يوثق به وثاق، والجمع الوثق بمنزلة الرباط والربط. وأوثقه في الوثاق أي شده. وقال تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾[محمد:4]، والوثاق، بكسر الواو، لغة فيه. ووثق الشيء، بالضم، وثاقةً فهو وثيق أي صار وثيقًا، والوثيقة في الأمر إحكامه والأخذ بالثقة، والجمع الوثائق. وفي حديث الدعاء: واخلع وثائق أفئدتهم[1]؛ جمع وثاقٍ أو وثيقةٍ. والوَثيق: الشيء المحكم، والجمع وثاق. ويقال: أخذ بالوثيقة في أمره أي بالثقة، وتوثق في أمره: مثله. ووثقت الشيء توثيقًا، فهو موثق. والوثيقة: الإحكام في الأمر»[2].

ب- التوثيق اصطلاحًا:

عندما نتكلَّم عن عملية التَّوثيق فيما يختصُّ بالقرآن والسنة والتراث، فإننا نعني به: ذلك المنهج المتكامل الذي ظهر من خلال تجربة الأمة الإسلامية على مرِّ العقود والقرون، والذي يشتمل على جميع الوسائل المادية والمعنوية التي ابتكرت، وكذلك الجهود التي بذلها المسلمون للمحافظة على نصوص الكتاب والسنة، وما تفرَّع عنهما من المعارف والعلوم والمعلومات، والتصور العلمي المتكامل للتثبت من النصِّ وطرق انتقاله من جيل إلى جيل، وبمفهوم

(1) لم نجده فيما بين أيدينا من دواوين السنة.

(2) لسان العرب (10/ 371) المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي- دار صادر - بيروت -الطبعة الثالثة - 1414 هـ.

العصر الحديث هو علم ومنهج وطرق السيطرة على المعلومات وحفظها من الضياع أو التغيير أو التحريف، وكذلك وسائل نقلها بعد ذلك، فهذا هو ما نعنيه بالتوثيق من ناحية الاصطلاح.

وقد ظهرت ملامح ومكوِّنات التوثيق كمنهج في تاريخ الأمة الإسلامية من خلال ثلاثة محاور أساسية هي عنوان حضارة الأمة وجوهر هوية المسلمين:

- القرآن الكريم.
- السنة المطهرة.
- التراث الإسلامي وعلومه المختلفة.

ونحن هنا في هذا المحور نتكلم عن جانب توثيق السنة النبوية، ونحاول أن نرسم صورة متكاملة نجيب فيها عن أسئلة تتعلق بثبوت وتوثيق وتدوين وحفظ السنة النبوية، وكيف وصلت هذه السنة محفوظة في جملتها على مرِّ العقود والقرون إلينا حتى يومنا هذا، وما هي الأدوات والعلوم التي ساهمت في عملية وصول حديث رسول الله ﷺ صحيحًا إلى أمته. وما هي خصائص هذه التجربة العلمية التي تفرَّدت بها أمة الإسلام بين الأمم.

ولكن حتى تكتمل الفائدة في الكلام عن التوثيق نتحدث بإيجاز عن ملامح تجربة الأمة الإسلامية في توثيق القرآن الكريم، وتوثيق التراث الإسلامي بعلومه المختلفة، لكي تكتمل الصورة في الذهن:

توثيق القرآن الكريم:

كيف وصل النصُّ القرآني محفوظًا عبر العقود والقرون للأمة الإسلاميَّة، وكيف حدثت عملية التوثيق لهذا النص؟

إذا نظرنا إلى توثيق النص القرآني نجدُ أنه يشتمل على عدة مراحل ومظاهر مختلفة:

1- تلقِّي النبي ﷺ القرآن الكريم من جبريل عليه السلام، يقول الله عز وجل: ﴿ نَزَلَ بِهِ

﴿ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: **193- 194**]. كما جاءت بذلك الأحاديث التي تصف مظاهر الوحي الإلهي وصوره[1].

2- تلقِّي الصحابة الكرام للقرآن الكريم من فم النبي ﷺ مشافهة، فسمعوه وقرءوه وحفظوه[2] وعكفوا على مدارسته[3] وكان يُسمع لمسجد رسول الله ﷺ ضجَّة بتلاوة القرآن

---

(1) مثال ذلك: ما أخرجه البخاريُّ في كتاب التفسير، باب سورة العلق (4670) عن أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «كان أول ما بُدِئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، فكان يلحق بغار حراءٍ، فيتحنَّث فيه، قال: والتحنث: التعبد، الليالي ذوات العدد، قبل أن يرجع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة، فيتزود بمثلها، حتى فجئه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك، فقال: اقرأ، فقال رسول الله ﷺ: ما أنا بقارئٍ، قال: فأخذني، فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئٍ، فأخذني، فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئٍ، فأخذني، فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ﴾.

ومن هذه الصور: حديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (6) ومسلم في كتاب الفضائل، باب كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة (2308) من حديث ابن عباسٍ قال: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلةٍ من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة».

(2) ورد في حديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (5000)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله تعالى عنهما (2462) أنه قال: «والله لقد أخذت من في رسول الله ﷺ بضعًا وسبعين سورةً، والله لقد علم أصحاب النبي ﷺ أني من أعلمهم بكتاب الله، وما أنا بخيرهم». وعنه رضي الله عنه قال: «أقرأني رسول الله ﷺ سورةً من الثلاثين، من آل حم – قال: يعني الأحقاف – قال: وكانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آيةً سميت الثلاثين» من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(3) ورد ذلك في حديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (4232)، ومسلم =

حتى أمرهم رسول الله أن يخفضوا أصواتهم لئلَّا يتغالطوا[1].

وقد ظهر في هذه الفترة طائفة كبيرة تخصصت بالقراءة (القراء)[2] منهم أكابر الصحابة، حفظوا القرآن الكريم كاملًا في زمن النبي ﷺ، وتتلمذ على أيديهم كثير من الصحابة والتابعين في شتى المدن والبلاد المفتوحة بعد ذلك.

3- مع هذا التلقي بالمشافهة والحفظ والقراءة والمدارسة، تم توثيق هذا السماع والحفظ بكتابته وتدوينه فأصبح موثقًا باللفظ (الصوت والأداء) والرسم (الكتابة) وذلك منذ بداية الدعوة، وهذه هي أحد أهم مظاهر العناية بهذا الكتاب الكريم فوق ما تكفل الله به سبحانه بالحفظ له: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجر:9]. فالكتابة والتدوين لون من

=

في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم (2499) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال النبي ﷺ: «إني لأعرف أصوات رفقة الأشعريين بالقرآن حين يدخلون بالليل، وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل، وإن كنت لم أر منازلهم حين نزلوا بالنهار».

(1) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (1/ 241) محمد عبد العظيم الزرقاني- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه- الطبعة الثالثة.

(2) عن أنسٍ رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ أتاه رعل، وذكوان، وعصية، وبنو لحيان، فزعموا أنهم قد أسلموا، واستمدوه على قومهم، فأمدهم النبي ﷺ بسبعين من الأنصار» قال أنس: «كنا نسميهم القراء، يحطبون بالنهار ويصلون بالليل» متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب قول المقرئ للقارئ حسبك (5050)، وفي باب البكاء عند قراءة القرآن (5055)، ومسلم في كتاب مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل استماع القرآن وطلب القراءة من حافظه للاستماع والبكاء عند القراءة والتدبر (800). وعن مسروقٍ قال: ذكر عبد الله بن مسعودٍ عند عبد الله بن عمرٍو فقال: ذاك رجل لا أزال أحبه سمعت النبي ﷺ يقول: «خذوا القرآن من أربعةٍ من عبد الله بن مسعودٍ» فبدأ به «وسالمٍ مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبلٍ، وأبي بن كعبٍ» متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (4999)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله تعالى عنهما (2464).

ألوان التوثيق يدوم مع الزمان ولا يذهب بذهاب الإنسان، ولو بحثنا في التاريخ والكتب التي ظهرت على وجه الأرض لن نجد كتابًا حَظِيَ بمثل هذه الطريقة في التوثيق «الأداء الصوتي المصاحب للنص المكتوب» إلا القرآن، وهذا التوثيق متواتر لا ينقطع أبدًا عن أمة الإسلام متمثلًا في الملايين من حفظة القرآن الكريم من علماء المسلمين وعوامهم من كل الأعمار، وكذلك مئات الملايين من نسخ المصحف الشريف المتطابقة تطابقًا تامًّا(1).

وعن هذه المرحلة يقول الإمام الزركشي في بيان مَن جمع القرآن حفظًا من الصحابة على عهد رسول الله ﷺ: «حَفِظَه في حياته جماعة من الصحابة، وكل قطعةٍ منه كان يحفظها جماعة

---

(1) من أدلة توثيق القرآن الكريم عن طريق تدوينه وكتابته:

ما ورد في قصة إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أنه ذهب لبيت أخته فاطمة بنت الخطاب وهي مع زوجها يقرأ لهما سورة «طه» خبابُ بن الأرت من صحيفة مكتوبةٍ، وكان ذلك في مكة قبل الهجرة، مما يدل على أنَّ عامة الصحابة كانت عندهم صحف القرآن مكتوبة. انظر: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، باب إسلام عمر بن الخطاب (10 / 279).

وكذلك ما ورد في كتب السنة المطهرة من أحاديث توضح وتثبت أن القرآن الكريم كان مدونًا ومكتوبًا في عهد النبي ﷺ، بل ومنتشرًا بينهم، فمن ذلك الحديث المشهور في الصحيحين عن عبدالله بن عمر عن رسول الله ﷺ «أنه كان ينهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، مخافة أن يناله العدو» متَّفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو (2990)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار (1869). وكذلك الحديث الصحيح «لا يمس القرآن إلا طاهر». أخرجه مالك في موطئه (2/ 278)، وأبو داود في مراسيله (92) عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم مرسلًا، وهو حديث يدل على وجود صحفٍ مدون فيها القرآن الكريم يرشدهم النبي ﷺ إلى كيفية التعامل معها.

وكذلك وجود طائفة كبيرةٍ من الصحابة عرفوا بأنهم من كتبة الوحي، كانوا يكتبون القرآن بين يدي النبي ﷺ بعد نزوله مباشرةً؛ منهم الخلفاء الأربعة رضوان الله عليهم، وأُبي بن كعب، وزيد بن ثابت، والزبير بن العوام، ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم، وقد أوصلهم بعضهم إلى ما يزيد عن العشرين كاتبًا وذكر أسمائهم رضوان الله عليهم. انظر: البداية والنهاية لابن كثير (8/ 321).

كثيرة أقلهم بالغون حد التواتر، وجاء في ذلك أخبار ثابتة في الترمذي والمستدرك وغيرهما من حديث ابن عباسٍ قال: كان رسول الله ﷺ يأتي عليه الزمان وهو ينزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض مَن كان يكتب فيقول ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا. قال الترمذي: هذا حديث حسن، وقال الحاكم: صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه»(1).

وعندما لحق النبي ﷺ بالرفيق الأعلى توافَرَ لدى الأمة المسلمة نصٌّ إلهي وهو القرآن الكريم الموثق بطريقتين:

الأولى: محفوظ بكامله في صدور طائفة من الصحابة الكرام (القراء) تلقوه من رسول الله ﷺ، بالإضافة إلى الآلاف من الصحابة الذين يحفظون العديد من سور القرآن الكريم وأجزائه.

يقول الإمام السيوطي وهو يحدثنا عن هذه الطائفة من الصحابة الكرام: «المشتهرون بإقراء القرآن من الصحابة سبعة: عثمان، وعلي، وأُبي، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري. كذا ذكرهم الذهبي في طبقات القراء. قال: وقد قرأ على أُبي جماعة من الصحابة منهم: أبو هريرة، وابن عباس، وعبدالله بن السائب، وأخذ ابن عباس عن زيد أيضًا، وأخذ عنهم خلقٌ من التابعين»(2).

الثانية: محفوظ عن طريق تدوينه وكتابته في صحف متفرقة؛ حيث كان الصحابة يكتبون القرآن بأمر الرسول الله ﷺ على العسب وهي: جريد النخل، وعلى اللخاف وهي: الحجارة الرقيقة، وعلى الرقاع وهي: الأوراق وقطع الأديم وهي: الجلدُ، وعظام الأكتاف،

(1) البرهان في علوم القرآن (1/ 241) لأبي عبدالله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية- مصر- الطبعة الأولى- 1957م.

(2) الإتقان في علوم القرآن (1/ 251) لجلال الدين السيوطي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة 1394هـ- 1974م.

والأضلاع، ثم يوضع المكتوب في بيت رسول الله ﷺ وبيوت الصحابة الكرام. وصاحَب ذلك وجود طائفة من الصحابة الكرام عرفوا بأنهم من كتبة الوحي، كانوا يكتبون القرآن بين يدي النبي ﷺ بعد نزوله مباشرةً منهم الخلفاء الأربعة رضوان الله عليهم، أُبي بن كعب، زيد بن ثابت، الزبير بن العوام، معاوية بن أبي سفيان وغيرهم، وقد أوصلهم بعضهم إلى ما يزيد عن العشرين كاتبًا وذكر أسماءهم رضوان الله عليهم[1].

خلافة أبي بكر الصديق وجمع المصحف:

انتقلت مرحلة توثيق النص القرآني والمحافظة عليه إلى شكل آخر مثَّل معلمًا جديدًا من معالم توثيق النص القرآني ونموذجًا من نماذج تجربة الأمة الإسلامية في التوثيق، وهي مرحلة خلافة أبي بكر الصديق وجمع المصحف.

وقد حدث ذلك عن طريق ابتكار نظام اللجان العلمية المتخصِّصة، حيث تم تشكيل لجنة من القراء من الصحابة الكرام الذين أمر النبي الكريم بأن نأخذ القرآن عنهم وهم أُبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت.

فتم جمع المصحف الشريف، وظل هذا المصحف يُسمَّى بالمصحف الإمام عند أبي بكر رضي الله عنه؛ لأنه خليفة المسلمين، فلما مات أبو بكر رضي الله عنه صار هذا المصحف جزءًا من دولة الإسلام؛ لأن المصحف هو محور حضارة المسلمين، منه الانطلاق وإليه المرجع، وبه التقويم وله الخدمة، وهو كتاب رب العالمين، وهو حبل الله المتين، ولذلك انتقل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بوفاة أبي بكر رضي الله عنه، وقد قال الإمام أبو المظفر السمعاني: «والمصحف الإمام هو هذا المصحف الذي بين يدي المسلمين، جمع في زمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه بإجماع الصحابة، وأخرج في زمن عثمان رضي الله عنه، ونسخت

---

(1) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (8/ 321).

منه المصاحف، وفرقت في البلدان، وعليه الاتفاق»[1].

أي أن تلك النسخة قد صارت أصلًا، بحيث إذا أراد أيُّ شخصٍ أن يكتب نسخةً أخرىٰ فإنه يكتبها من تلك النسخة الأصلية، ولكن حدوث الخطأ أو السهو عند الكتابة وارد، بأن ينسىٰ الكاتب حرفًا مثلًا لسرعة الكتابة أو غير ذلك، ولذلك لم تعتمد الأمة في حفظ القرآن علىٰ الكتابة، بل علىٰ حفظه في الصدور، وتلقيه بالتواتر. فليس هناك كتاب علىٰ وجه الأرض له تلك الأسانيد المتصلة، التي يقول كل قارئ للقرآن فيها -والقارئ هنا معناه: متحمل القراءة، وعالم القراءة- لقد سمعت هذا الكلام حرفًا حرّفًا بالتشكيل، وعلىٰ هذا الخط الموجود أمامنا، من شيخي الذي ولد يوم كذا وتوفي سنة كذا، وكان اسمه كذا وكان يضحك ويقول كذا وكذا، وكان يبكي في المواقف الفلانية، تاريخ حياته كاملًا موجود في ملف في هذا العلم، وهذا الشيخ يقول أيضًا: إنه سمع هذا الكلام عن شيخ آخر، وله كل هذه المواصفات، ليس هناك أحد في هذا السند من المجاهيل التي لا نعرفها، فنحن وحتىٰ الآن نعرف كلَّ واحد في هذه السلسلة، وهذا النقل ليس عن شخصٍ واحدٍ يمكن أن يكذب ويمكن أن يخطئ، ويمكن أن يضعف في موقف معين، بل عن ألف؛ بل قد يكون عن آلاف، فابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر أورد ما يقرب من ألفي طريق للقرآن، وكتاب النشر هذا كتاب واحد حصر ألف طريق، كأن هناك ألفًا قد تلقىٰ عنهم ابن الجزري، وهؤلاء الألف قد تلقوا عن ألف من مشايخهم وهكذا، والأمرُ أعظمُ من هذا بكثيرٍ.

إن المسلمين يفتخرونَ بكتابهم، وأنَّه محفوظ عليهم، وأنه وارد إليهم بالأسانيدِ الَّتي لو قارناها بكتب الديانات الأخرىٰ، لوجدنا أن التوراة لها سند واحد، وآخر شخص في السند

---

(1) انظر: قواطع الأدلة (1/ 30) أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي – المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي – الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان – الطبعة الأولى: 1418هـ/ 1999م.

بينه وبين سيدنا موسىٰ ﷺ ألف سنة أو أكثر.

كما أنه لا توجد النسخة الأصلية من الإنجيل، وإنما الذي يوجد له ترجمة يونانية، ومع ذلك، فمن المترجم؟ لا نعرف.

مسألة مضحكة، ومحزنة، ومخزية أن يظل العقل البشري في حيرة من أمره أمام هذا الوضوح البين، بين مقارنة ظاهرية سطحية، تثبت من كل جهة قبل التعمق أن هذا الدين دين حفظه الله سبحانه وتعالىٰ، ودين قد دافع عنه الله تعالىٰ، وجعله مهيمنًا علىٰ ما بين يديه من تلك الأديان والكتب. والتي لا نعرف من المترجم لها؟ ما هي الأسانيد إلىٰ تلك الترجمة؟[1].

هذا المنهج- منهج توثيق المصدر- أثَّر تأثيرًا كبيرًا في عقلية المسلمين، وامتدَّ ذلك التوثيق من المصدر -الكتاب والسنة- إلىٰ الكتب التي ألَّفها الناس لخدمة هذا المصدر.

توثيق التراث الإسلامي بعلومه المختلفة:

فإذا انتقلنا إلىٰ توثيق التراث الإسلامي وعلومه كجزءٍ من تجربة الأمة الإسلامية العلمية؛ فسوف نجد أنَّها لا تقلُّ في الإبهار عن تجربة توثيق القرآن وتوثيق السنة النبوية؛ حيث إنها تأثَّرت بمنهج توثيقِ النص الشرعي بشقَّيه (القرآن والسنة) وسارت معه، ولكن بأشكال وهيئاتٍ مختلفة تناسب طبيعة العلوم.

فتراث الأمم هو تاريخها وكيانها والمعبِّر عن وجودها، وحفظ التراث هو حفظٌ للهوية، وهو سبيلنا لاستمرار أمتنا، وكلمة التراث من المصطلحات المستخدمة للتعبير عن معاني متعددة، ولو حاولنا أن نتعرَّف علىٰ معنىٰ مصطلح «التراث الإسلامي» من خلال استقراء الواقع المعرفي العلمي لأمة الإسلام منذ القرون الأولىٰ؛ لوجدنا أنه يستخدم للدلالة علىٰ الإنتاج العلمي والفكري الخاص بأمة الإسلام من العلوم الشرعية وغيرها في المجالات

---

[1] انظر: المدخل إلىٰ دراسة المذاهب الفقهية (10 – 14) الدكتور: علي جمعة محمد عبد الوهاب- دار السلام – القاهرة الطبعة: الثانية – 1422 هـ - 2001 م.

المختلفة، والذي ظهر على يد الأئمة المجتهدين والعلماء والمفكرين عبر تاريخ الأمة الإسلامية[1]، وامتد إلى عصر شيخ الإسلام الباجوري (1227هـ/ 1856م) هذا التراث جعل لنفسه محورًا هو النص: الكتاب والسنة؛ النص بما اشتمل عليه من أحكام، ومن مقاصد شرعية تشتمل على قيم، وهذه المقاصد والقيم تعمل في وسط قواعد، وتعمل كل هذه المنظومة في مجال السنن الإلهية التي خلقها الله عز وجل في الكون والنفس والمجتمع، فقد جعل المسلمون النص محورًا لحضارتهم، ومحور الحضارة معناه: أنهم جعلوه معيارًا للتقويم، وجعلوه منطلقًا للخدمة، وجعلوه مرجعًا يرجعون إليه.

العلوم الإسلامية ومنهج التوثيق:

فلو نظرنا للإنتاج العلميِّ لأمة الإسلام فسوف نجدُ أنهم قد ولَّدوا علومًا كثيرةً؛ كعلم الفقه، وعلم الأصول، وعلم النحو، وعلم الصرف، وعلم الوضع، وعلم البلاغة...، أرادوا بهذه العلوم أن يخدموا النَّصَّ، وكذلك علم الخط يريدون به أن يخدموا النص، هذا الخط العجيب الذي يقول عنه ابن مقلة: إن كتاب الله قد نزل على نسبة إلهية فاضلة، نظمه عجيب معجز، فلابدَّ أن يكتب بخط مبني على نسبة إلهية فاضلة، وتفتق ذهن ابن مقلة على مسألة المسدس الدائري الذي رسم فيه الألف، واستطاع بميزان الألف أن يرسم الحروف كلها، فرسمت كل الحروف داخل المسدس داخل الدائرة.

---

(1) ويستخدم كذلك مصطلح التراث الإسلامي للدلالة على ما تم إنتاجه في مجالات المنجزات المادية كالعمارة والفنون، وما إلى ذلك من التراكم التاريخي الثقافي والأدبي والاجتماعي والسياسي، فهو يشمل العلومَ والصناعات المادية الممثلة للحضارة الإسلامية، والسجل التراكمي للنشاط الإنساني في أمة الإسلام.

وفيما نتناوله هنا نتكلم عن معاني هذا المصطلح فيما يختص بالمنتج العلمي المعرفي الفكري الإبداعي التراكمي الفردي أو الجماعي، الدائر حول المعاني الشرعية الدينية، المرتكزة على نصوص الوحي الإلهي «القرآن والسنة» وما يتعلق بهذه المعاني من المعارف والعلوم المتنوعة الذي أنتجته الحضارة الإسلامية.

يقول أبو حيان: لقد أوحىٰ الله تسديس الخط لابن مقلة كما أوحىٰ للنحل تسديس بيوتها. وليس هناك خط علىٰ وجه الأرض وإلىٰ يومنا هذا يسير علىٰ نسبة واحدة كالخط العربي، وما تفتق ذهن المسلمين بذلك إلا لأنهم قد خدموا النص وأرادوا خدمته، وجعلوه محورًا واضحًا لحضارتهم(1).

الفنون مثلًا وما حدث فيها من رسم وتعشيبات نباتية، وتلاعب بالخطوط، والأشكال الهندسية، والتلاعب بالألوان، كل هذا إنما يحاولون به أن يصلوا إلىٰ خدمة شيء معين جعلوه محورًا ينطلقون منه في حياتهم.

ولذلك هناك علم قد نشأ اسمه «علم الأثبات والمسانيد»، فعلم الأثبات يعني أن السند ينتهي إلىٰ المؤلف وليس إلىٰ رسول الله ﷺ، وأصبحنا إذا ما أردنا أن نقرأ كتابًا، لابد علينا أولًا أن نتوثق أن هذا الكتاب منسوب نسبةً صحيحة إلىٰ مؤلفه بالسند المتصل أيضًا.

أَلَّف الشوكانيُّ كتابًا ماتعًا أسماه: «إتحاف الأكابر بأسانيد الدفاتر»(2)، وليست بأسانيد الأحاديث النبوية فقط، هذا أمر آخر في علم الحديث.

إن علمي القراءات والحديث وما حصل فيه من توثيق أَثَّر علىٰ عقلية المسلم، فأصبح طلب التوثيق ضروريًّا في كل حياته، فأصبح هناك طلب لقضية أسانيد الدفاتر، وأصبح منهجًا يتخذ، وأَثَّر هذا حتىٰ في شكل النقل، فلابد علينا أن نحفظ الوسيلةَ والطَّريقة التي بها النقل، ومن هنا وضع العلماء الأثبات التي جمعت أسانيد العلوم كلها.

ومن جهة أخرىٰ أخذ توثيق النص منحًىٰ آخر بتصحيحه وإتقانه في نفسه: فنرىٰ ابن الصلاح في مقدمته يرشد الطلبة والنساخ إلىٰ كيفية كتابة النصوص ونقلها، والتأكد من صحتها بمصطلحات هي أنقىٰ وأبر من مصطلحات المستشرقين وأضبط، ومن ضمن ما

---

(1) وقال الإمام، المبادئ العظمى (ص 226).

(2) طبع بالهند، مطبعة دائرة المعارف الإسلامية.

ذكره ابن الصلاح: أنه ينبغي على القارئ عند القراءة إذا ما وجد سقطًا أو خطأ أن لا يصلح في أصل النسخة، خيفة أن يكون ما ظنه سقطًا أو خطأ ليس كذلك، بل على القارئ أن يصلح في الهامش وأن يشير بعلامة «صح» فوق الكلمة، ويخرج في الهامش ويقول ما يريد، سواء أكان من عنده أم كان من نسخة أخرى؛ حتى يدع الآخرين من بعده ينظرونَ في هذه النسخة ولا يقطع عليهم الطريق، ولا يحرف كلام الناس، وحتى لا يصبح عنده تسلط على الآخرين في العلم وأن ما ذهب إليه قطعيٌّ، وأن ما ذهب إليه لابدَّ على الناس جميعًا أن يتمثلوا به.

وتثبت أيضًا السماعات على النسخة، ومعنى السماعات: أن يقول المتلقي للكتاب مثلًا: «سمعت هذا الكتاب من الشيخ الفلاني، حيث قال لي: إنه سمعه من الشيخ الفلاني بتاريخ كذا في المكان الفلاني» فيحدِّد الشخصَ والزمان والمكان، حتى إذا ما كان هناك اشتباه في الأسماء بين المشايخ يحدث تمييز بينهم بالتاريخ، وإذا ما كان هناك كذب أو زيادة قد حرَّفها محرِّف، أو وضعها واضع، تتضح هذه عند العلماء الذين يعرفون... وبهذه الطَّريقة كشف عن كثيرٍ من أنواع التلاعب، وهذا علم قائم بذاتِه.

الحقيقة أن تحول المناهج إلى تلك الملكات هي التي نفتقدها نحن الآن، فقد ملكنا في هذا العصر المعلومات دون العلم.

والفرق بينهما: أن المعلومات مفردة، والعلم نسق مرتبط بعضه مع بعضٍ، له منهجٌ، وله استعمال، وهذا هو الفرق بين العالِم والمثقف، فالمثقف عنده كثير من المعلومات في مادة معينة، لكنه ليس عالمًا في هذه المادة، وقد تفُوق معلوماته معلومات بعض علماء هذه المادة، لكن لابدَّ علينا أن نعي المنهج، وأن نعي طرق الاستعمال، وأن نعي الربط بين المعلومات، وأن نعي المعلومات أيضًا حتى نحصِّل علمًا معينًا.

وقد وضع العلماء طرقًا ثمانية من طرق التحمل- أي تحمل العلم- أيضًا أخذوها من الحديث؛ بعضها يتعلق بطريقة الأداء:

فمن ذلك: أن يقرأ الشيخ والتلميذ يسمع، ويقول: قد سمعت هذا، وهذا يكون أضبط، نجد كثيرًا من طلبة العلم الآن يقرؤون من غير قراءة على عالم يصحح لهم وينقل الملكات والمعلومات ومناهج البحث العلمي إلى الطالب[1].

ثم حدثت نقلة في مسيرة التوثيق في الأمة الإسلامية، حيث تم إنشاء المطبعة الأميرية (1821م) لطبع الكتب الجهادية، والزراعة، والصناعة، والطب، وغيرها.

ثم بدأت بعد ذلك دار الطباعة الأميرية في إخراج أول منتجاتها الأدبية، فقام علماء المطبعة الأميرية من المصححين المطبعيين؛ وكانوا من أكابر العلماء أمثال: الشيخ قطة العدوي، والشيخ نصر الهوريني.

والشيخ نصر الهوريني هذا له شرح على ديباجة القاموس للفيروزآبادي، حيث إنه أشرف على طبعه فألف هذا الشرح، ولا يؤلف مثله إلا من هو أعلى من الفيروزآبادي أو مثله، وهذا يُبيِّن لك مَن المصحِّح، ليس كالمصحح المطبعي الآن لا يدري عن نفسه شيئًا، حتى أصبحت مهنة من لا مهنة له، بل لقد كان المصحِّح من أكابر العلماء.

لقد لاقى التراث اهتمامًا كبيرًا في قضايا التوثيق والنقل إلى أن أصبحت الطبعة الأميرية من أي كتاب وإلى يومنا هذا؛ هي العمدة والمعتمد.

ومثل الشيخ نصر الهوريني: الشيخ قطة العدوي، وحسن بك حسني، وأحمد باشا زكي شيخ العروبة، وأحمد باشا تيمور.

لقد بدأ أحمد باشا تيمور ما نطلق عليه الآن بتكشيف التراث، وذلك في التذكرة التيمورية، وفي الموسوعة التيمورية، فقد كان يقرأ ويأخذ الفوائد والقواعد والشوارد، ويضعها في نظام خاص طبع بعد موته؛ لأنه كان يفتح الملفات ولا يغلقها؛ لأنه كان دائمًا

(1) انظر: المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية (10- 14) الدكتور: علي جمعة محمد عبد الوهاب- دار السلام- القاهرة- الطبعة الثانية- 2001 م.

يُلقي فيها بالدرر التي يلتقطها من بحار التراث في اتجاهه الأدبي اللغوي إلىٰ أن ألَّف أكثر من ثلاثين كتابًا علىٰ هذا الوضع، وأغلبها قد طبع بعد وفاته؛ لأنه لم تكمل حتىٰ في حياته؛ لأنها مستمرة ولأنها ملفات تكشيف.

لقد قام علماء الأمة ممَّن عرفناهم وممَّن لم نعرفهم من الجنود المجهولين بالحفاظ علىٰ قضية التوثيق أثناء الانتقال من المخطوط إلىٰ المطبوع.

وأول من كتب في علم مستقل هو علم نقد النصوص، ومحاولة نشره نشرًا علميًّا هو: «برجستراسر» كتب كتابه بالعربية سماه «نقد النصوص» وكان مجموعةً من المحاضرات التي يُلقيها علىٰ طلبته في جامعة القاهرة.

وبعد ذلك كتب من العرب عبد السلام هارون[1]، وترجم أحمد شلبي[2] شيئًا ما في الموضوع.

ثم انثالت بعد ذلك الكتب التي تتكلم عن كيفية نشر التراث نشرًا محققًا مخدومًا له فهارس وله مقدمة، كيف نقارن النسخ، وكيف نخرج نسخة معتمدة؟ وما هي شروط تلك النسخ؟

واستفيد في هذا المجال بكثير مما وصل إليه الإنسان في الشرق والغرب، واختلفت المصطلحات، ولكنَّ المقصود هو الوصول إلىٰ المضمون والمعنىٰ، وهو أن نحافظ علىٰ التراث، وأن نوثِّقَه.

وبعد أن تعرَّضَنا فيما سبق لملامح توثيق النص القرآني وتوثيق التراث الإسلامي في تاريخ الأمة، نأتي إلىٰ بيان مراحل وملامح عملية توثيق السنة النبوية المطهرة والعناية بها منذ العهد النبوي.

---

(1) طبع كتاب تحقيق النصوص للعلامة عبدالسلام هارون في مؤسسة الحلبي بالقاهرة.

(2) طبع كتاب د. أحمد شلبي «كيف تكتب بحثًا أو رسالة» في مكتبة النهضة المصرية عدة مرات.

2- مرحلة العناية بالسنَّة المطهرة في العهد النبوي:

عندما نتكلم عن مرحلة توثيق السنة النبوية في عهد النبي ﷺ ومظاهر ذلك التوثيق، وأدلة حفظ الحديث النبوي في عهد النبي ﷺ فإننا نتكلم عن حقيقة ومظاهر دين الإسلام وشريعته؛ فكما سبق وأشرنا إلى أن السنة النبوية هي البيان الإلهي المعصوم، وأنها تمثل الترجمة العملية لمعاني النص القرآني في أعلى صورة، وأنها بمثابة المذكرة التفسيرية المعصومة للنص الإلهي، وأنها تمثل الصلة التي تربط بين النسبي المتغير(الحياة) وبين المطلق الثابت (النص الإلهي)، وهي كذلك تمثل الظهور المادي للدين ومعالمه في الواقع الحسي؛ تجسد ذلك كله في شخصية النبي الكريم ﷺ.

فإذا فهمنا هذه الحقيقة وما يلزم منها أدركنا أن المسلمين في العهد النبوي كانوا ينظرون للسنة المطهرة على أنها تمثِّل دينهم، وأن معرفتها وفهمها وحفظها وتطبيقها هو أمر أساسي بالنسبة لمن يدخل في دين الإسلام، ويريد أن يفهم شريعته.

- بداية التوثيق في العهد النبوي:

من أهم الأمور التي تمهِّد لفهم قضية توثيق السنة وحفظها منذ عهد النبي ﷺ إدراك بعض المظاهر التي يتبين لنا من خلالها الكيفية التي ظهرت بها الأقوال والأفعال والأحوال والتقريرات النبوية عبر حياة النبي ﷺ، والتي تمثل الوجود المادي للسنة النبوية في أرض الواقع، حيث إن هذا الأمر يسهل في ذهن المسلم التصور الصحيح لماهية السنة النبوية، يترتب عليه بعد ذلك تصور وفهم عملية تلقي الصحابة الكرام لهذه السنة، وإدراك ما تم لها من عملية توثيقية متعددة الصور وذلك منذ العهد النبوي وحتى عصرنا هذا.

فإذا نظرنا لعهد النبي ﷺ فسنجد أننا أمام نموذج كامل من البلاغ والبيان والتلقي والتعلم والتعليم والإرشاد؛ يمثل تنفيذ النبي ﷺ لمعاني قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ [المائدة:67]. وتظهر في هذا النموذج خطوات وآليات تنفيذ الأمر

الإلهي ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [العنكبوت:18] هذا البلاغ المبين من رسول الله ﷺ استغرق حياة النبي ﷺ منذ بداية نزول الوحي وحتى انتقاله ﷺ للرفيق الأعلى، نشاهد من خلاله عمل النبي ﷺ على تبليغ رسالة الله إلى الناس، ثم تلقي المسلمين لهذا البلاغ المحتوي على الوحي الإلهي بشقيه -الكتاب والسنة- ففهموه وحفظوه وطبقوه وقاموا بتوثيقه وأوصلوه لمن بعدهم.

فمن ملامح هذا النموذج:

ففي هذه المجالس التعليمية الشريفة ظهرت صورة من صور السنة النبوية من خلال إرشاد وتعليم وتقرير النبي ﷺ ومشاهدة أحواله الشريفة، فتلقى المسلمون ذلك كله وقاموا بفهم وتفعيل سنة نبيهم في حياتهم، وقد كانت مجالس التعليم النبوي تستغرق جميع الأوقات والأحوال، فهو يعلِّم في المسجد، وفي الطريق، وفي البيت، وأثناء الحرب، وفي جميع شئون الحياة؛ إلا أنه ﷺ كان كثيرًا ما يعقد لأصحابه المجالس العلمية بالمسجد؛ حيث يجتمعون فيه في أغلب الأوقات لأداء فريضة الصلاة، فكان يتخوَّلهم بالموعظة تلو الموعظة، والدرس تلو الدرس، وفي هذه المجالس النبوية كان النبي ﷺ يفيض على أصحابه من هديه وسنته والعلم النافع الذي يتضح معه معالم الدين وأركانه، بالإضافة إلى أنَّ الصحابة الكرام كان يتعلَّمون من سَمْت النبي ﷺ وهيئته وشمائله وحاله الشريف مثلما يتعلمون من أقواله، وكان النبي ﷺ في هذه المجالس يُستفتى فيفتي ويسأل فيجيب، وتقع أمامه الحوادث الفردية أو الجماعية، الخاصة أو العامة، فيكشف عن حكم الله فيها، أو يسكت فيقرِّر الجواز، كل هذه المظاهر العلمية كونت مظهرًا من مظاهر استقبال الصحابة الكرام لسنة النبي ﷺ وانتشارها بينهم والذي يعدُّ بداية الطريق للمعرفة.

روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ كان يومًا بارزًا للنَّاس؛ إذ أتاه رجل يمشي، فقال: يا رسول الله، ما الإيمان؟ قال: «**الإيمان أن تؤمن بالله،**

وملائكته، ورسله، ولقائه، وتؤمن بالبعث الآخر»، قال: يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: «**الإسلام أن تعبد الله، ولا تشرك به شيئًا، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان**»، قال: يا رسول الله، ما الإحسان؟ قال: «**الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه، فإنه يراك**»، قال: يا رسول الله، متى الساعة؟ قال: «**ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، ولكن سأحدثك عن أشراطها: إذا ولدت المرأة ربتها، فذاك من أشراطها، وإذا كان الحفاة العراة رؤوسَ الناس، فذاك من أشراطها، في خمس لا يعلمهن إلا الله:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ﴾ [لقمان:34] ثم انصرف الرجل، فقال: «**ردُّوا علي**»، فأخذوا ليردوا، فلم يروا شيئًا، فقال: هذا جبريل، جاء ليعلم الناس دينهم[1].

فإذا نظرنا على المستوى الجماعي فإننا نجد أنَّ المجالس العلميَّة النبويَّة التي كانت تُعقدُ في المسجد وغيره، كان لها أكبر الأثر في تلقِّي الصحابة الكرام للسنة النبوية وعنايتهم بها وتبليغها لبعضهم بعضًا.

روى البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد بن الساعدي رضي الله عنه قال: أرسل رسول الله ﷺ إلى فلانة – امرأة من الأنصار قد سماها سهل – «**مري غلامك النجار، أن يعمل لي أعوادًا، أجلس عليهن إذا كلمت الناس**» فأمرته، فعملها من طرفاء الغابة، ثم جاء بها، فأرسلت إلى رسول الله ﷺ، فأمر بها فوضعت ها هنا، ثم رأيت رسول الله ﷺ صلَّى عليها وكبر وهو عليها، ثم ركع وهو عليها، ثم نزل القهقرى، فسجد في أصل المنبر ثم عاد، فلما فرغ أقبل على الناس، فقال: «**أيها الناس، إنما صنعت هذا لتأتموا ولتعلموا صلاتي**»[2].

---

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، بَابُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان:34]. (4777)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو وبيان خصاله (9) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) أخرجه البخاري في كتاب صلاة الجمعة، باب الخطبة على المنبر (917).

قال الإمام النووي: فبين لهم ﷺ أنَّ صعوده المنبر وصلاته عليه إنما كان للتعليم؛ ليرى جميعهم أفعاله ﷺ؛ بخلاف ما إذا كان على الأرض فإنه لا يراه إلا بعضهم ممَّن قرب منه[1].

ولم يختص الأمر بالرجال؛ بل كان للنساء في هذه المجالس العلمية نصيبٌ؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: جاءتِ امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ذهب الرجال بحديثك، فاجعل لنا من نفسك يومًا نأتيك فيه تعلمنا مما علمك الله، فقال: «**اجتمِعنَ في يومِ كَذا وكذَا، في مكانِ كذَا وكذَا**» فاجتمَعْن، فأتاهنَّ رسولُ الله ﷺ، فعلمهنَّ ممَّا علَّمه الله[2].

ولو أردنا تتبُّع هدي النبي ﷺ وسنته المطهرة وبيانها في كلِّ مجال فسوف نحتاج إلى أسفار وأسفار، ولكن حسبنا هذا النص النبوي الجامع لكل خير حيث قال ﷺ: « **قد تركتُكم على البيضاءِ، ليلها كنهارها، لا يزيغُ عنها بعدي إلَّا هالكٌ** »[3]. وقوله ﷺ الجامع لأمر الدين: «**أيها الناس ، إنه ليس من شيءٍ يقربكم من الجنة ويبعدكم من النار إلا قد أمرتكم به، وليس**

(1) صحيح مسلم بشرح النووي (5/ 35).

(2) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله، ليس برأي، ولا تمثيل (7310) وأخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه (2633) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(3) أخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه، باب اتباع سُنة الخلفاء الراشدين المهديين (43)، وأحمد في مسنده (4/ 126)، والحاكم في مستدركه (1/ 96)، وأبو نُعيم في مستخرجه (1/ 36) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن ضَمْرة بن حبيب عن عبد الرحمن بن عمرو السُّلَمي أنه سمع العِرباض بن سارية رضي الله عنه به مرفوعًا.

وقال الحاكم: «وقد تابع عبد الرحمن بن عمرو على روايته عن العرباض بن سارية ثلاثةٌ من الثِّقات الأثبات من أئمة أهل الشَّام منهم حُجْر بن حُجْر الكَلَاعي». وسكت عنه الذهبي.

وقال أبو نُعيم: «وهذا حديث جيدٌ من صحيح حديث الشَّاميين».

شيء يقربكم من النار ويبعدكم من الجنة إلا قد نهيتكم عنه»[1].

- الإرشاد والتربية الفردية من النبي ﷺ للصحابة الكرام:

وهذا الجانب من أهم جوانب التعرف على السنة النبوية والكيفية التي ظهرت بها أحاديث النبي ﷺ إلى الواقع، حيث إن كلَّ صحابي من الصحابة الكرام اختصَّه رسول الله ﷺ بإرشاد أوتعليم أو تقويم أو دعوة بالخير، أو أجابه على سؤال له، أو قام بتعليمه أمرًا من أمور الدين؛ كان يعتبر ذلك من أكبر نعم الله عليه، فكان يحرص عليها أشدَّ الحرص، ويعمل على تبليغها ونشرها ليكون له شرف إيصال سنة النبي ﷺ وهديه إلى الأمة من بعده؛ مما يمهِّد الطريق بعد ذلك لمعرفة رحلة انتشار الحديث النبوي ووسائل نقله والكيفية التي من خلالها تم حفظه وتوثيقه. فمن أمثلة ذلك:

- روى الإمام أحمد في مسنده عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت يا سول الله، أوصني، قال: «**اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن**»[2].

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ أعرابيًا أتى النبي ﷺ، فقال: دُلَّني على عملٍ إذا عملته دخلت الجنة، قال: «**تعبُد الله لا تُشرك به شيئًا، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان**» قال: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا، فلما ولى، قال النبي ﷺ: «**من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة، فلينظر إلى هذا**»[3].

---

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (34332)، وبنحوه الحاكم في المستدرك (2136) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. قال ابن حجر في المطالب العالية (5/ 576): «فيه انقطاع».

(2) أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في معاشرة الناس (1987) وأحمد في مسنده (21354)، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(3) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة (1397) ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الذي يدخل به الجنة وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة (14).

وروى الترمذي عن عبد الله بن بسر، أن رجلًا قال: يا رسول الله إن شرائع الإسلام قد كثُرت عليَّ، فأخبرني بشيءٍ أتشبَّث به، قال: «**لا يزال لسانك رطبًا من ذكر الله**»(1).

وروى مسلم عن سفيان بن عبد الله الثقفي قال: قلت يا رسول: قل لي في الإسلام قولًا لا أسأل عنه أحدًا بعدك، قال: «**قل: آمنت بالله ثم استقم**»(2).

وروى الترمذي عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، ما النجاة؟ قال: «**أمسك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وابك على خطيئتك**»(3).

وروى البخاري عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: بينا أنا رديف النبي ﷺ ليس بيني وبينه إلا آخِرَةُ الرَّحْلِ فقال: «**يا معاذ**»، قلت: لبيك يا رسول الله وسعديك، ثم سار ساعة ثم قال: «**يا معاذ**»، قلت: لبيك رسول الله وسعديك، ثم سار ساعة، ثم قال: «**يا معاذ بن جبل**»، قلت لبيك رسول الله وسعديك، قال: «**هل تدري ما حقُّ الله على عباده؟**»، قلتُ: الله ورسوله أعلم قال: «**حقُّ الله على عباده: أن يعْبُدوه، ولا يشرِكوا به شيئًا**»، ثم سار ساعة، ثم قال: «**يا معاذ بن جبلٍ**» قلت: لبيك رسول الله وسعديك، قال: «**هل تدري ما حقُّ العبادِ على الله إذا فعَلُوه؟**»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**حقُّ العبادِ على الله أن لا يُعَذِّبَهم**»(4).

– وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنت خلف رسول الله ﷺ يومًا فقال: «**يا غلام إنِّي أعلِّمك**

---

(1) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، باب ما جاء في فضل الذكر (3375) وابن ماجه في كتاب الأدب، باب فضل الذكر (3793) وقال الترمذي: «حسن غريب».

(2) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام (38).

(3) أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان (2406) وأحمد في مسنده (17334) وقال الترمذي: «حديث حسن».

(4) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب من جاهد نفسه في طاعة الله (6500) ومسلم في كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار (30).

كلماتٍ، احفظ الله يحفظْك، احفظِ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعَنت فاستعنْ بالله، واعلَم أنَّ الأمة لو اجتمَعت على أن ينفَعوك بشيءٍ لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كتَبه الله لك، ولو اجتَمعوا على أن يضرُّوك بشيءٍ لم يضرُّوك إلا بشيءٍ قد كتبه الله عليك، رُفِعَت الأقلامُ وجفَّتِ الصُّحف»(1).

- الحياة الخاصة لرسول الله ﷺ في بيوته:

لقد أثمرت الحياة الخاصة بالنبي ﷺ نموذجًا متكاملًا من السنة النبوية، ونتج عنها الكثير من الأحاديث الشريفة؛ فقد كانت بيوت رسول الله ﷺ قبلةً للمسلمين في حياة النبي ﷺ وبعد انتقاله ﷺ للرفيق الأعلى، فيسألون عن سنة النبي وهديه لكي يتأسُّوا به ويطبِّقوه، وقد قامت أزواج النبي الطاهرات عليهنَّ السلام بدور كبير في تبليغ أحكام الدين ونشر السنن بين الصحابة الكرام ومن جاء بعدهم، فقد تبوَّأن مكان الصدارة في رواية الحديث الشريف عنه ﷺ؛ وكنَّ ملاصقات له ليلًا ونهارًا، ملاحظات لكل سكناته وحركاته وأقواله وأفعاله، فحُفِظَت بواسطتهن الكثير من السنن والأحكام، وتم نقل ذلك إلى أمته؛ لا سيما ما كان من شأن السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وما شاهدته ونقلته من السنن النبوية التي انفردت برؤيتها ومعرفتها، ومن الحكم التي نلحظها لإباحة الله سبحانه وتعالى لنبيه الكريم الزواج بأكثر من أربع قيامُ هؤلاء الزوجات رضي الله عنهن بالتبليغ عنه ﷺ، وبيان هديه الكريم وأمره ونهيه، ولذلك نجد أن الصحابة الكرام بعد وفاة النبي ﷺ كانوا كثيرًا ما يرجعون إلى أمهات المؤمنين لمعرفة هدي النبي ﷺ في أمر من الأمور، وقد تحقَّق من خلالهن رضوان الله عليهن معاني قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ ﴾ [الأحزاب:34].

---

(1) أخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في صفة أواني الحوض (2516) وأحمد في مسنده (2803) وقال الترمذي: «حسن صحيح».

فإذا نظرنا لحال أم المؤمنين عائشة رضي الله عنه لوجدنا أنها من كبار حفاظ السنة النبوية، ومن أهم ناقليها، وقد وضعها علماء الحديث والمحققون في المرتبة الخامسة في حفظ الحديث وروايته بعد أبي هريرة وابن عمر وأنس بن مالك وابن عباس رضي الله عنهم، إلا أنها تتميز بتفردها باطلاعها على جانب من سنة النبي ﷺ لم يطلع عليها غيرها، فحفظت للأمة جزءًا كبيرًا من أحاديث الرسول ﷺ في بيته، وكان كبار الحفاظ يذهبون إلى حجرتها حتى يتحقَّقوا من صحة الأحاديث وقوَّتها، وكانوا إذا اختلفوا في شيء احتكموا إليها وعملوا برأيها.

– عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**كان النبي ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله**»[1].

وعنها رضوان الله عليها قالت: «جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «**لا، إنما ذلك عرق وليس بحيض، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي**»[2].

– وقد كانت رضي الله عنها أحد الطرق التي وصل للأمة من خلالها صفة صلاة نبينا ﷺ وكيفية أدائه لنوافل الصلوات؛ فعن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أنه سأل عائشة رضي الله عنها: كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان؟ قالت: ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربع ركعات، فلا تسأل عن حسنهنَّ وطولهنَّ، ثم يصلي أربعًا، فلا تسأل عن حسنهنَّ وطولهنَّ، ثم يصلي ثلاثًا، فقلت: يا رسول الله تنام قبل أن

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل (168) ومسلم في كتاب الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره (268).

(2) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب غسل الدم (228) ومسلم في كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها (333).

توتر؟ قال: «**تنام عيني ولا ينام قلبي**»[1].

وقد تَحَمَّلَ الحديث والسنن عن السيدة عائشة الكثير من الصحابة والتابعين؛ فكان أكثرُ الرواة عن السيدة عائشة رضي الله عنها أختَها أمَّ كلثوم وأخاها من الرضاعة عوف بن الحارث، وابن أخيها القاسم وعبد الله ابني محمد بن أبي بكر، وحفصة وأسماء بنتي أخيها عبد الرحمن، وعبد الله وعروة ابني عبد الله بن الزبير من أختها أسماء. وروىٰ عنها غيرهم من أقاربها ومن الصحابة والتابعين وهم كثيرون جدًّا، وهذا التحمل هو أحد صور التوثيق لسنة نبينا ﷺ.

وإذا انتقلنا إلىٰ باقي أمهات المؤمنين عليهن سلام الله ورضوانه، لوجدنا أنهُنَّ قد قمْن بدور كبير في نقل السنة النبوية إلىٰ الصحابة والتابعين، فهُنَّ يمثِّلن إحدىٰ المراحل الأولىٰ في عملية حفظ وتوثيق سنة النبي ﷺ.

- **إرسال البعوث ووصول الوفود وبيان أثرها في حفظ السنة:**

تمثل مرحلة إرسال البعوث ووصول الوفود إلىٰ المدينة المنورة للقاء الرسول ﷺ والتعرف علىٰ دين الإسلام والدخول فيه أحد مراحل الظهور المادي للسنة النبوية علىٰ أرض الواقع، وبداية حلقة خاصة من حلقات الحفظ والتوثيق للسنة النبوية؛ فقد كان لكل جانب من جوانب حياة المصطفىٰ ﷺ خصائصه المميزة له والتي أثمرت الكثير من السنن التي تعالج الأمور العقدية والتشريعية والأخلاقية، وكذلك كان لهذه المرحلة أكبر الأثر في انتشار سنة النبي ﷺ وهديه خارج المدينة المنورة، وانتشارها بعد ذلك في شتىٰ البلاد.

فبعد صلح الحديبية بين النبي ﷺ والمشركين من أهل مكة وتوقف القتال وحصول الهدنة، أَمِن الناس وأرسل النبي ﷺ رسائله للملوك وزعماء القبائل يدعوهم للإسلام، وبعث البعوث في مختلف جهات الجزيرة العربية لدعوة العرب للإسلام، وأرسل من يُعرِّفهم

---

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره (1147) ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ... (738).

أمر الدين ويعلمهم السنن والأحكام والتشريع، ويزوده بالمنهج الدعوي الصحيح والإرشادات النبوية؛ والتي أدَّت لانتشار السنة في ربوع الجزيرة العربية.

فعلى سبيل المثال أرسل النبي ﷺ معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن حاملًا دعوة الإسلام، فقال له النبي ﷺ: «**إنك ستأتي قومًا أهل كتاب، فإذا جئتَهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتُرَدُّ على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائمَ أموالهم، واتقِ دعوة المظلوم؛ فإنه ليس بينه وبين الله حجابٌ**»[(1)].

فهنا نلحظ أنَّ سنة النبي ﷺ ومعانيها العظيمة بدأت في الوصول إلى ربوع جزيرة العرب، وأخذت في الانتشار بين مَن دخل في الإسلام، وتمَّ حفظها وفهمها وتطبيقها، وهذه أحد معالم العملية التوثيقية التي تبلورت واتضحت بعد ذلك مراحلُها المختلفة.

فإذا انتقلنا لمرحلة قدوم وفود العرب على النبي ﷺ للتعرف على الإسلام والدخول فيه – فيما عرف بعام الوفود، وهو العام التاسع من الهجرة النبوية– وقد فتحت مكة، ودخلت قريش في الإسلام، ولا شك في مجيء وفود من القبائل إلى النبي ﷺ قبل ذلك التاريخ، ولكنَّ الأمر بعد الفتح أخذ صفة الشمول والعموم؛ فقد كانت العرب تتريث في الدخول في الإسلام وتنظر إلى ما يصير إليه أمر قريش؛ بوصفها رأس العرب وأهل البيت الحرام، وخلاصة ولد إسماعيل، فلما أسلمت قريش أسرعت القبائل العربية إلى النبي ﷺ، وجاءت الوفود من كل فجٍّ للتعرف على الإسلام والدخول فيها، وأخذ الدين عن النبي ﷺ مباشرة، وقد نتج عن ذلك ظهور نماذج من السنة النبوية تلبي حاجة هذه الوفود في مجال العقيدة

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا (1496) ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (19).

والأخلاق والتشريع- لتبيِّن لنا أن هذا الأمر كان سببًا في انتشار سنة النبي ﷺ بين العرب ومدخلًا، فقد كان النبي ﷺ يرشدهم ويجيب عن أسئلتهم ويعلمهم، ويبين لهم ما أحلَّ لهم وما حرم عليهم، ويوصيهم بتقوىٰ الله والسمع والطاعة، ويخطب فيهم ويرشدهم ويعلمهم، ويوصيهم بتقوىٰ الله والسمع والطاعة، ويبين لهم ما أحلَّ لهم وما حرَّم عليهم، ويوضِّح لهم معالم الإسلام والكيفية التي يطبقونه بها، فكانوا يحملون كل هذا الهدي المحمدي إلىٰ قبائلهم وأهليهم عند العودة إليهم.

فتحدثنا كتب السنة والسيرة عن نماذج من هذه الوفود، وما دار بينهم وبين النبي ﷺ من نقاش وحوار حول الدين والعقيدة والتشريع، وما أنتجته من نماذج من الهدي المحمدي والسنة المطهرة، فمن ذلك:

- وفد عبد القيس، وقد كانت وفادتهم الأولىٰ علىٰ رسول الله قبل الفتح، يقول الحافظ بن حجر: «وهي قبيلة كبيرة يسكنون البحرين، ينسبون إلىٰ عبد القيس بن أَفْصىٰ»[1]. قال ابن عباس رضي الله عنه: وفَدَ عبدُ القيس علىٰ رسول الله ﷺ فقال: «**مرحبًا بالقوم غير خزايا ولا ندامى**»، فقال: يا رسول الله، إن بيننا وبينك المشركين من مضر، وإنا لا نصل إليك إلا في الشهر الحرام، فحدثنا بجميل من الأمر إن عملنا به دخلنا الجنة وندعو به مَن وراءنا. قال: «**آمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع: الإيمان بالله، هل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تعطوا من المغانم الخمس، وأنهاكم عن أربع: ما ينتبذ في الدُّبَّاء، والنقير، والحنتم، والمزفت**»[2].

(1) فتح الباري (8/ 85).

(2) هذه الأسماء الأربعة لأنواع من الأوعية والآنية التي كانوا يضعون فيها النبيذ، وقد نهاهم النبي ﷺ عن الانتباذ فيها لسرعة تخمر النبيذ فيها. فالحنتم: الجرار يجلب فيها الخمر. والنقير: جذع ينقرون وسطه وينبذون فيه. والمزفت: الوعاء المطلي بالزفت، والزفت معروف من قديم.
=

– ومن ذلك وفدُ بني سعد بن بكر، وكان رئيس الوفد ضمام بن ثعلبة، وفد على رسول الله ﷺ سنة تسع من الهجرة، ولما قدم المدينة وجد النبي ﷺ جالسًا بين أصحابه ولا يعرفه. فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد، دخل رجل على جمل، فأناخه في المسجد ثم عقله، ثم قال لهم: أيُّكم محمد؟ والنبي ﷺ متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ. فقال له الرجل: يا ابن عبد المطلب. فقال له النبي ﷺ: «**قد أجبتك**». فقال الرجل للنبي ﷺ: إني سائلك فمشدد عليك في المسألة، فلا تجد علي في نفسك؟ فقال: «**سَلْ عمّا بدا لك**» فقال: أسألك بربك ورب من قبلك، آلله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: «**اللهُمَّ نعم**». قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ قال: «**اللهم نعم**». قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: «**اللهم نعم**». قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي ﷺ: «**اللهم نعم**». فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول مَن ورائي مِن قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر[1].

– وقدم وفد تجيب على رسول الله ﷺ وهم ثلاثة عشر رجلًا، وساقوا معهم صدقات أموالهم التي فرض الله عز وجل، فسُرَّ رسول الله ﷺ بهم وأكرم منزلهم، وقالوا: يا رسول الله، سقنا إليك حقَّ الله في أموالنا. فقال ﷺ: «**ردُّوها فاقسموها على فقرائكم**». قالوا: يا رسول الله ما قدمنا عليك إلا بما فضل من فقرائنا. فقال أبو بكر: يا رسول الله ما قدم علينا وفد من العرب بمثل ما وفد به هذا الحي من تجيب. فقال ﷺ: «**إن الهدى بيد الله عزَّ وجل، فمن أراد الله به خيرًا شرح صدره للإيمان**».

=

والحديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب وفد عبد القيس (4368) ومسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه (17).

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب ما جاء في العلم... (63).

وسألوا رسول الله ﷺ أشياء فكتب لهم بها، وجعلوا يسألونه عن القرآن والسُّنن، فازداد رسول الله ﷺ فيهم رغبة وأمر بلالًا أن يحسن ضيافتهم، فأقاموا أيامًا ولم يطيلوا اللُّبث. فقيل لهم: ما يعجلكم؟ قالوا: نرجع إلى من وراءنا فنخبرهم برؤيتنا رسول الله ﷺ وكلامنا إيَّاه وما ردَّ علينا، ثم جاءوا رسول الله ﷺ يودِّعونه، فأمر بلالًا فأجازهم بأرفع ما كان يجيز به الوفود وقال: «**هل بقي منكم أحد؟**» قالوا: غلام خلَّفناه على رحالنا وهو أحدثنا سنًّا. قال: «**أرسلوه إلينا**». فلما رجعوا إلى رحالهم قالوا للغلام: انطلق إلى رسول الله فاقض حاجتك منه فإنَّا قد قضينا حوائجنا منه وودَّعناه.

فأقبل الغلام حتى أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إني غلام من بني أبذى من الرَّهط الذين أتوك آنفًا فقضيت حوائجهم، فاقض حاجتي يا رسول الله. قال: «**وما حاجتك؟**» قال: «يا رسول الله إنَّ حاجتي ليست كحاجة أصحابي، وإن كانوا قد قدموا راغبين في الإسلام وساقوا ما ساقوا من صدقاتهم، وإني والله ما أخرجني من بلادي إلا أن تسأل الله عزَّ وجلَّ أن يغفر لي ويرحمني وأن يجعل غناي في قلبي». فقال ﷺ: «**اللهم اغفر له وارحمه واجعل غناه في قلبه**». ثم أمر له بمثل ما أمر به لرجل من أصحابه.

فانطلقوا راجعين إلى أهليهم، ثم وافوا رسول الله ﷺ بمنى سنة عشر فقالوا: نحن بنو أبذى، فسألهم رسول الله ﷺ عن الغلام فقالوا: يا رسول الله، والله ما رأينا مثله قط، ولا حُدِّثنَا بأقنع منه بما رزقه الله، لو أنَّ الناس اقتسموا الدنيا ما نظر نحوها ولا التفت إليها. فقال رسول الله ﷺ: «**الحمد لله إني لأرجو أن يموت جميعًا**». فقال رجل منهم: أو ليس يموت الرجل جميعًا؟ فقال ﷺ: «**تشعَّب أهواؤه وهمومه في أودية الدنيا، فلعل أجله يدركه في بعض تلك الأودية فلا يبالي الله عز وجل في أيِّها هلك**». قالوا فعاش ذلك الرجل فينا على أفضل حال وأزهده في الدنيا وأقنعه بما رزقه الله[1].

(1) انظر: سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ =

وقد تعدد مجيء وفود القبائل العربية من الأفراد والجماعات إلى رسول الله ﷺ بغية معرفة الإسلام والدخول فيه، ومعرفة أركان وحدود الشريعة والوقوف على أحكامها، والتفقه في الدين، فحملت هذه الوفود عند عودتها إلى أوطانها تعاليم كثيرة من هدي النبي ﷺ وسنته الشريفة، فقاموا بنشرها بين أهليهم وذويهم وقبائلهم مما كان مدخلًا لعملية توثيق السنة وحفظها بعد ذلك.

ولما أتم الله نعمته على نبيه ودخل الناس في دين الله أفواجًا، كان اللقاء الجامع بين النبي ﷺ والمسلمين في حجة الوداع[1]، وقد تعدَّدت الروايات عن عدد من حجَّ معه ﷺ من المسلمين ما بين مائة ألف ومائة وأربعة عشر ألفًا وأكثر من ذلك، فلما عزم ﷺ على الحج أَذَّنَ في الناس به؛ فتجهزوا للخروج معه، وسمع ذلك مَنْ حولَ المدينة، فقدموا يريدون الحج مع رسول الله ﷺ، ووافاه في الطريق الآلاف من المسلمين، فكانوا من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله مدَّ البصر، فقد جاء في حديث جابر رضي الله عنه في وصف حجة النبي ﷺ قال: إنَّ رسولَ الله ﷺ مكَث تسع سنينَ لم يحُجَّ، ثم أَذَّنَ في النَّاس في العاشرة أنَّ رسولَ الله ﷺ حاجٌّ، فقَدِمَ المدينة بشرٌ كثيرٌ، كلُّهم يلْتمِس أن يأتمَّ برسُول الله ﷺ، ويعملَ مثل عملِه، فخرَجنا معه[2].

وقد كانت هذه الحجة المباركة من أهم المناسبات التي أوضح فيها رسول الله ﷺ معالم الدين وبيَّن حدوده وأركانه، في خطبة لم يعرف التاريخ لها مثيل، ولم ينطق أحد بأفصح منها

=

والمعاد (6/ 285) – محمد بن يوسف الصالحي الشامي – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، 1414 هـ – 1993 م.

(1) ويقال لها حجة البلاغ، وحجة الإسلام، وحجة الوداع ؛ لأنه، عليه الصلاة والسلام، ودع الناس فيها، ولم يحج بعدها. وسميت حجة الإسلام ؛ لأنه، عليه الصلاة والسلام، لم يحج من المدينة غيرها، ولكن حج قبل الهجرة مرات قبل النبوة وبعدها.

(2) جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ (1218).

والتي تُعد جامعة لأصول المبادئ والقيم الإسلامية والإنسانية مما جعلها بمنزلة الإعلان الأول لحقوق الإنسان.

ففي هذه الخطبة العظيمة جمع النبي ﷺ للأمة أمور دينهم ودنياهم، وحدَّد أسس العلاقة بين الإنسان وربه التي قوامها قطع كل ما يربط المسلم بالجاهلية، وكذلك وضع دستورًا ينظم العلاقة بين المسلم وأخيه المسلم، وبينه وبين غير المسلم، بادئًا خطابه إلى كلِّ الناس وليس للمسلمين وحدهم فقال: «**اسمعوا مني أبيِّن لكم فإني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا في موقفي هذا**»[1] فأرشد ﷺ أمته إلى ما فيه أمر فلاحها في الدنيا والآخرة، وأوصاها، وبيِّن لها السنن، وأشهد الناس على تبليغه لرسالة ربه، وأوضح المبادئ العظيمة التي تستقيم بها حياة البشر على هذه الأرض وتقوم عليها المجتمعات وتنصلح بها حال الأُسر، فكانت خطبته الجامعة في هذا الحشد الجامع من أكبر عوامل ذيوع السنة النبوية في البلاد والقبائل بعد عودة المسلمين من موسم الحج، وقد تواترت الأحاديث بنصوص هذه الخطبة العظيمة، والتي نورد جوانب مما ورد منها في كتب السنن والسير، يقول ابن هشام في سيرته:

«ثم مضى رسول الله ﷺ على حجه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجِّهم، وخطب الناس خطبته التي بيَّن فيها ما بيَّن، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «**أيها الناس، اسمعوا قولي، فإني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا بهذا الموقف أبدًا، أيُّها الناس، إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم، كحرمة يومكم هذا، وكحرمة شهركم هذا، وإنكم ستلقون ربكم، فيسألكم عن أعمالكم، وقد بلغت، فمن كانت عنده أمانة فليؤدِّها إلى من ائتمنه عليها، وإنَّ كل ربا موضوع، ولكن لكم رءوس أموالكم، لا تظلمون ولا تظلمون، قضى الله أنه لا ربا، وإن ربا عباس بن عبد المطلب موضوع كله، وأنَّ كل دم**

(1) أخرجه الآجري في الشريعة (1704).

كان في الجاهلية موضوع...»[1].

وروى البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أنَّ رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر، فقال: «**يا أيها الناس، أي يوم هذا؟**» قالوا: يوم حرام. قال: «**فأي بلد هذا؟**»، قالوا: بلد حرام. قال: «**فأي شهر هذا؟**»، قالوا: شهر حرام. قال: «**فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا**». قال: فأعادها مرارًا ثم رفع رأسه، فقال: «**اللَّهم هل بلغت، اللهم هل بلغت**». قال ابن عباس: فوالذي نفسي بيده، إنها لوصيته إلى أمته. «**فليبلغ الشاهد الغائب، لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»[2].

وأوصى ﷺ في خطبته هذه بالنساء فقال: «**ألا فاستوصُوا بالنِّساء خيرًا، فإنَّهنَّ عَوَانٍ عندكم، لا عليكم من أمرهنَّ شيء، إنما آتيتموهنَّ بأمانة الله، واستحللتم فروجهُنَّ بكلمة الله**»[3].

ونهى ﷺ عن الموبقات، فعن سلمة بن قيس الأشجعي قال: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: «**إنما هن أربع؛ لا تشركوا بالله شيئًا، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ولا تزنوا، ولا تسرقوا**»[4].

---

(1) السيرة النبوية لابن هشام (2/ 603) عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة: الثانية، 1375هـ - 1955 م.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى (1739).

(3) جزء من حديث أخرجه أحمد في مسنده (20695) والبيهقي في شعب الإيمان (7/ 204)، وبنحوه أخرجه مسلم في كتاب في الحج، باب حجة النبي ﷺ (1218) من حديث جابر **رضي الله عنه**.

(4) أخرجه أحمد في مسنده (18989) والنسائي في الكبرى (11309) والحاكم في مستدركه (8033) وصححه ووافقه الذهبي.

وأكد ﷺ على معاني المساواة بين البشر، فعن أبي نضرة قال، حدَّثني من سمِع خطْبة رسول الله ﷺ في وسطِ أيَّام التَّشريق، فقال: «**يا أيُّها النَّاسُ، ألا إنَّ ربَّكم واحدٌ، وإنَّ أباكم واحدٌ، ألا لا فضل لعربيٍّ على عجميٍّ، ولا لعجميٍّ على عربيٍّ، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتَّقوى، أبلَّغْتُ؟ قالوا: بلغ رسول الله**»[1].

بعد أن تكلَّمنا عن صور من حياة النبي الكريم ﷺ، وبعض النماذج الدعوية التي أثمرت الوجود المادي لنصوص السنة النبوية المطهرة، نتعرض فيما يلي لبيان مراحل توثيق السنة النبوية وحفظها، وسوف نجد أن منها ما هو متصل بعهد النبي ﷺ، ومسلك الصحابة تجاه السنة النبوية ونصوص الحديث خلال هذا العهد، ومنها ما هو مرتبط بمسلكهم تجاه هذا الأمر بعد وفاة النبي ﷺ، ثم بعد ذلك يتوالى بيان مراحل تحمل السنة وحفظ الحديث الشريف؛ إلى أن نصل إلى مرحلة التصنيف المنظم لكتب السنة ونهاية عصر الرواية، وسوف نلحظ أنَّ لكل مرحلة من هذه المراحل خصائصها المميزة لها، وأدواتها العلمية والعملية الخاصة بها.

- مظاهر وأدلة توثيق السنة في عهد النبي ﷺ:

عندما نتحدث عن توثيق السنة في عهد الصحابة الكرام، فإننا نتكلم عن أمانة حفظ الصحابة الكرام لجوهر الإسلام ومعالم شريعته؛ فقد فَهِمَ الصحابة الكرام أن السنة المطهرة والتي ظهرت من خلال الإنسان الكامل إمام المرسلين سيدنا محمد ﷺ هي التَّطبيق الأمثل المعصوم لهذا الدين الذي اعتنقوه، أدركوا ذلك من خلال معاني القرآن الكريم، ومن خلال أوامر النبي ﷺ، فانعكس ذلك على تعلق الصحابة بشخص النبي ﷺ وملازمتهم له ومعرفة حاله وأفعاله وأقواله، بل وحتى إشاراته وسائر أمور حياته للاقتداء به، بل كان بعضهم يفخر على بعض بأنه رأى من رسول الله ﷺ أشياء لم يشاركه غيره في رؤيته. واجتمع مع هذا الفهم

(1) أخرجه أحمد في مسنده (23489).

حالةٌ من المحبة والمودة والإجلال والتعظيم في أعلى الصور لشخص النبي ﷺ.

وقد أشرنا في المحور السابق إلى إجماع الصحابة الكرام على مرجعية السنة وأوردنا النصوص الدالة على ذلك، فلنورد هنا جانبًا من صور محبة وإجلال الصحابة الكرام للنبي ﷺ:

- عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إنك لأحب إليَّ من نفسي، وإنك لأحب إليَّ من ولدي، وإني لأكون في البيت فأذكرك فما أصبر حتى آتي فأنظر إليك، وإذا ذكرت موتي وموتك عرفت أنك إذا دخلت الجنة رُفعت مع النبيين، وإني إذا دخلت الجنة خشيت ألا أراكَ. فلم يردَّ عليه النبي ﷺ شيئًا حتى نزل جبريل عليه السلام بهذه الآية: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩﴾ [النساء:69] [1].

- سئل سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه: كيف كان حبكم لرسول الله ﷺ؟ قال: كان والله أحب إلينا من أموالنا وأولادنا وآبائنا وأمهاتنا ومن الماء البارد على الظمأ[2].

- عن أنسٍ رضي الله عنه قال: «لقد رأيت رسول الله ﷺ والحلاق يحلقه وأطاف به أصحابه، فما يريدون أن تقع شعرة إلا في يد رجلٍ»[3].

وعنه رضوان الله عليه أنه قال: «لما كان يوم أحد حاص الناس حيصة، وقالوا: قُتِلَ محمد حتى كثرت الصوارخ في نواحي المدينة، قال: فخرجت امرأة من الأنصار فاستقبلت بأخيها

(1) أخرجه الطبراني في الصغير (52) والأوسط (477) من طريق عبدالله بن عمران العابدي؛ حدثنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها به.وقال الطبراني: «تفرد به عبدالله بن عمران».وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 63): «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، ورجاله رجال الصحيح، غير عبدالله بن عمران العابدي، وهو ثقة».

(2) ذكره القاضي عياض في الشفا بتعريف حقوق المصطفى (2/ 22) بدون إسناد.

(3) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب قرب النبي عليه السلام من الناس وتبركهم به (2325).

وأبيها وزوجها وابنها لا أدري بأيهم استقبلت أولًا، فلما مرَّت على آخرهم، قالت: من هذا، قالوا: هذا أخوك وأبوك وزوجك وابنك، قالت: فما فعل رسول الله، فيقولون: أمامك حتى ذهبت إلى رسول الله ﷺ فأخذت بناحية ثوبه، ثم جعلت تقول: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، لا أبالي إذ سَلِمْتَ من عَطَب»[1].

وعنه رضي الله عنه قال: دخل علينا النبي ﷺ فقال عندنا- أي: نام نَوْمةَ القيلولةِ- فعرق وجاءت أمي بقارورةٍ فجعلت تسلت- أي تمسح- العرق فيها فاستيقظ فقال: «**يا أم سليمٍ، ما هذا الذي تصنعين؟**» قالت: هذا عرقك نجعله في طيبنا، وهو من أطيب الطِّيب[2].

وفي الصَّحيحِ من حديث أبي جحيفة قال: «أتيتُ النبي ﷺ فخرج بلال بوَضوئه، فرأيت الناس يبتدرون ذلك الوَضوء؛ فمن أصاب منه شيئًا تمسح بـه، ومن لم يصب منه أخذ من بلل يد صاحبه، وخرج النبيُّ ﷺ وقام الناس فجعلوا يأخذون يدَه ويمسحون بها وجوههم، فأخذت يده فوضعتها على وجهي فإذا هي أبرد من الثلجِ وأطيب من ريح المسكِ»[3].

وهذا سعد بن معاذ رضي الله عنه يقول للنبي ﷺ: «يا رسولَ الله، هذه أموالنا بين يديك، خُذ منها ما شئتَ ودع منها ما شئت، وما أخذته كان أحبَّ إلينا مما تركته»[4].

وهذا ثوبان مولى رسول الله ﷺ كان شديد الحب لرسول الله، قليل الصبر عنه، فأتاه يومًا وقد

---

(1) أخرجه الطبراني في الأوسط (7499)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (2/ 71) من طريق محمد بن شعيب قال: ثنا عبد الرحمن بن سلمة، قال: ثنا أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء قال: ثنا المفضل بن فضالة، عن ثابت، عن أنسٍ رضي الله عنه به. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (6/ 165): «رواه الطبراني في الأوسط عن شيخه محمد بن شعيب ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

(2) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب طيب عرق النبي ﷺ والتبرك به (2331).

(3) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب سترة المصلي (503).

(4) جزء من حديث أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (3/ 107) من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي قال: أخبرنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة منقطعًا.

تغيَّرَ لونه، يعرف الحزن في وجهه، فقال له رسول الله ﷺ: «**ما غَيَّر لونك؟**» فقال: يا رسول الله، ما بي مرض ولا وجع؛ غير أنِّي إذا لم أرك استوحشت وحشةً شديدةً حتى ألقاك(1).

وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: «وما كان أحد أحب إليَّ من رسول الله ﷺ ولا أجلَّ في عيني منه، وما كنت أُطيق أن أملأ عيني منه إجلالًا له، ولو سئلتُ أن أصفَه ما أطقت؛ لأني لم أكن أملأ عيني منه»(2).

فعندما نفهم هذه الحالة التي تولدت لدى الصحابة الكرام من فهم أهمية سنة النبي ﷺ وموقعها من دين الإسلام، إلى جانب هذه المحبة الشديدة لرسول الله ﷺ، ندرك بعد ذلك كيف كان توثيق سنة هذا النبي الكريم ﷺ وحفظها ونقلها لأمته بعد ذلك من أهم الأشياء لدى الصحابة الكرام، بل إنَّ هذا الأمر لديهم كان متساوي الأهمية مع نقلهم القرآن الكريم للأمة الإسلامية.

فقد أدرك الصحابة الكرام معاني قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:54]. فقد جعل الله سبحانه وتعالى شرطَ تحصيل الهدايةِ هو طاعة الرسول ﷺ؛ وهذا يستلزم العناية بحال ومقال وأفعال النَّبي ﷺ.

معالم توثيق السِّيرة النبوية في عهد النبي ﷺ:

قد يتساءل الإنسان كيف تعامل الصَّحابة الكرام مع حديث النبي ﷺ، وماذا كان مسلكهم تجاهه؟!

ولتقريب الإجابة عن ذلك السؤال، نذكر هنا أن الصحابة الكرام كانوا يعلمون تمام العلم

(1) ذكره الواحدي في أسباب النزول (ص 110) وعزاه للكلبي دون إسنادٍ.

(2) جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج (121).

أن السنة المطهرة بمفهومها العام الشامل هي وحي من الله، كما بيّنا في المحور السابق، ولذلك كان حرصهم عليها وعلى حفظها وفهم معانيها كحرصهم على حفظ القرآن الكريم وفهم معانيه.

وعلى ذلك فلم يكن استماعهم للنبي ﷺ سماعًا عاديًا مثل حديث بعضهم لبعض؛ وإنما كان لهم منهجٌ في السماع قائمٌ على التعلم والحفظ والتدوين والتبليغ، وكان الصحابة يتلقون الحديث عن النبيِّ ﷺ إما بطريق المشافهة، وإما بطريق المشاهدة لأفعاله وتقريراتِه، وإما بطريق السماع ممَّن سَمِعَ منه ﷺ، أو شاهد أفعاله وتقريراته؛ لأنهم لم يكونوا جميعًا يحضرون مجالسه ﷺ، بل كان منهم من يتخلَّف لبعض حاجاته.

ومن الأمثلة التي توضِّح حِرصَ الصحابة على تلقِّي السنة وضبطها ومعرفة معانيها وحفظها وتبين ملامح هذا المنهج:

- تناوبهم في الجلوسِ عند رسول الله ﷺ:

فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيدٍ، وهم من عوالي المدينة، وكنَّا نتناوبُ النزول على النبي ﷺ، فينزل يومًا وأنزل يومًا، فإذا نزلت جئتُه بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيرِه، وإذا نزل فعلَ مِثلَ ذلك»[1].

هذا على المستوى الفردي

- حِرصُ الصحابة الكرام على مراقبة النبيِّ ﷺ وتتبع سكناته وحركاته وأقواله وأفعالِه:

فعن كُريب مولى ابن عباس، أنَّ عبدالله بن عباس، وعبدالرحمن بن أزهر، والمسور بن مخرمة، أرسلوه إلى عائشة زوج النبيِّ ﷺ، فقالوا: اقرأ عليها السلام منَّا جميعًا، وسَلْها عن الركعتين بعد العصر، وقل: إنَّا أخبرنا أنك تصلينهما، وقد بلغنا أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عنهما،

(1) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب المظالم والغصب، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها (2468) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما به.

قال ابنُ عباس: وكنتُ أضربُ مع عمر بن الخطاب الناس عليها، قال كريبٌ: فدخلت عليها وبلغتها ما أرسلونِي به، فقالت: سَلْ أم سلمة، فخرجتُ إليهم فأخبرتهم بقولها، فردُّوني إلى أمِّ سلمة بمثل ما أرسلوني به إلى عائشةَ، فقالت أم سلمة: سمعتُ رسول الله ﷺ ينهى عنهما، ثم رأيته يُصليهما، أما حين صلاهما فإنه صلَّى العصر، ثم دخل وعندي نِسوةٌ من بني حرام من الأنصار فصلَّاهما، فأرسلت إليه الجارية، فقلت: قومي بجنبِه فقولي له تقول أم سلمة: يا رسولَ الله، إني أسمعك تنهى عن هاتين الرَّكعتين، وأراك تُصليهما، فإن أشار بيده فاستأخري عنه، قال: ففعلت الجارية، فأشار بيده فاستأخرت عنه، فلمَّا انصرف، قال: يا بنتَ أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر، إنَّه أتاني ناس من عبد القيس بالإسلامِ من قومِهم، فشغلوني عن الرَّكعتين اللَّتين بعد الظهر، فهما هاتانِ»[1].

وعن أبي هريرةَ، قال: كان رسولُ الله ﷺ، إذا كبَّرَ في الصلاة، سكتَ هنية قبل أن يقرأَ، فقلت: يا رسولَ الله، بأبي أنت وأمي أرأيت سكوتَك بين التَّكبير والقراءة، ما تقول؟ قال أقول: «**اللَّهمَّ باعِدْ بيني وبين خطاياي كما باعدْتَ بين المشرقِ والمغربِ، اللَّهمَّ نَقِّني من خطاياي كما يُنقَّى الثوبُ الأبيضُ من الدَّنسِ، اللهم اغسلني من خطاياي بالثَّلجِ والماءِ والبَرَدِ**»[2].

وعن أبي هريرةَ، قال: قلتُ: يا رسولَ الله، إني أسمعُ منك حديثًا كثيرًا أنساه؟ قال: «**ابسُطْ رداءَك**» فبسطته، قال: فغرفَ بيديْه، ثم قال: «**ضُمَّه**» فضممته، فما نسيتُ شيئًا بعدَه[3].

وعنه رضي الله عنه أنه قال: قِيل يا رسول الله مَنْ أسعدُ النَّاس بشفاعتك يومَ القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «**لقد ظننتُ يا أبا هريرةَ أن لا يسألَني عن هذا الحديثِ أحدٌ أول منك لما رأيتُ**

(1) متَّفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب السهو، باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع (1176) ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقِصَرِها باب معرفة الركعتين اللَّتين كان يصليهما (834).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب ما يقال بين التكبير والقراءة (1293).

(3) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب حفظ العلم (119).

من حرصِك على الحديث، أسعدُ النَّاسِ بشفاعتي يومَ القيامة، مَنْ قالَ لَا إله إلا الله، خالصًا من قلبه، أو نفسِه»[1].

فمن خلالِ هذه الأمثلة يتَّضحُ لنا حرصُ الصحابةِ الكرامِ على سنَّةِ النبي ﷺ ومعرفة هديه الكريم للاقتداءِ به، فإذا تبيَّنَ لنا ذلك وبحثْنَا عن ملامح الحفظ والتوثيقِ والتثبت لسنةِ النبي ﷺ وهديِهِ الكريم وأحاديثِه في العهد النبويِّ لوجدنا أنَّها كانت قائمةً في البداية على التلقِّي والمشافهةِ والسماع ثم أَذِنَ النبي ﷺ بكتابة الأحاديث وتدوينِها.

فلم يكن التدوينُ في زمن الرسول ﷺ تدوينًا رسميًّا، بمعنى أن الرسول ﷺ لم يأمُرْ أصحابَه بتدوين السنة، ولم يعيِّن لذلك كتبةً مثل كُتَّاب الوحي الذين كانوا يدوِّنون القرآن؛ غير أنَّه ورد الأمر النبويُّ لبعض الصَّحابة رضي الله عنهم بالكتابة بصورةٍ فرديةٍ غير منتظمةٍ، وبإذنٍ خاصٍّ من رسول الله ﷺ.

وقد يظن بعضهم أن ذلك الكلام وغيرَه يتعارض مع قوله ﷺ: «**لا تكتبوا عنِّي، ومَنْ كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدِّثوا عني ولا حرجَ، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعدَه من النَّار**» [2].

فإن ذلك الحديث كان في بدايةِ تدوينِ القرآن الكريم فأراد رسولُ الله ﷺ ألا ينشغلَ الصَّحابةُ رضي الله عنهم بشيءٍ غير القرآن الكريم. ومن هنا نهى في بدءِ الإسلام عن كتابة أي شيء غير القرآن الكريم، وكان ذلك لعدة أسباب منها: عدم اختلاط كلام النبيِّ ﷺ بالقرآن، وعدم ركون المسلمين إلى الكتابةِ وترك الحفظِ، وغير ذلك من الأسباب، ولما زالتْ تلك الأسباب أَذِنَ النبي ﷺ بعد ذلك في كتابة الحديث لمن أراد من المسلمين[3].

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب الحرص على الحديث (99).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب النهي عن كتابة غير القرآن (7620).

(3) انظر: سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى العالمين (ص96) د. علي جمعة- دار الفاروق-

وعن معاني هذا الحديث:

- يقول الإمامُ محمَّد التَّميمي المازري المالكي: «وقد رُوِيَ أن زيد بن ثابت دخل على معاوية فسأله عن حديث فأمر إنسانًا فكتبه، فقال له زيد: إن النبي ﷺ أمر أن لا تكتب شيئًا من حديثه فمحاه. وهذا النهي قال فيه بعض العلماء: إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلَّا يختلط به فيشبه على القارئ، ويحتمل أن يكون النهي منسوخًا. وقد قال ﷺ في خطبة خطبها: «**اكتبوا لأبي شاة لما استكتبها**»[(1)]. وقال ﷺ لرجلٍ شكَا إليه سوء الحفظ: «**استعن بيمينِك**»[(2)] وكتب عليه السلام كتابًا في الصَّدقات والدِّيات أو كتبت عنه، فعملت بها الأمة ولم ينكرها أحد، وقد أمر عليه السلام أمته بالتَّبليغ فإذا لم يكتب ذهب العلم»[(3)].

قال ابن قتيبةَ: «نهى في أول الأمر، فلما عَلِمَ أنَّ السنن تكثر فيفوت الحفظ أجازَ الكتابةَ»[(4)].

وقد تمثل هذا الإذنُ النبويُّ في مجموعةٍ من الأدلة نوجز بعضها فيما يلي:

- لما فتح اللهُ تعالى مكَّة للمسلمين خطب النبيُّ ﷺ، فقام رجل من أهل اليمن اسمه أبو

=

2006م.

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة (2302) ومسلم في كتاب الحج، تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام (1354).

(2) أخرجه الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في كراهية كتابة العلم (2666) من حديث أبي هريرة. قال الترمذي «إسناده ليس بذاك القائم».

(3) **المعلم بفوائد مسلم (3/ 385) لأبي عبدالله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي- تحقيق: محمد الشاذلي النيفر- الدار التونسية والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر- الطبعة الثانية- 1988م.**

(4) **إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث (ص55) لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي- تحقيق: أبي عبد الرحمن محمود الجزائري- مكتبة ابن حجر للنشر والتوزيع، مكة المكرمة- الطبعة الأولى- 1408 هـ- 1988م.**

شاه وقال يا رسول الله، اكتبوا لي، قال النبي ﷺ: «**اكتبوا لأبي شاه**»(1) وعند البخاري زيادة عن الوليد بن مسلم، قال: قلت للأوزاعي، ما قوله: «**اكتبوا**»؟ قال هذه الخطبة التي سَمِعَها من رسول الله ﷺ، فدلَّ ذلك على صريح إذنه بالكتابة.

قال الإمام أبو بكر بن العربي: «اختلفَ الناسُ في نهيه لمن كتب ومنعه لمن استأذن، فقيل: إنما منع كتبه مع القرآن لئلَّا يختلط، وقيل: لئلَّا يكون مثل القرآن فتختلط الصحف بهما على الناس. فأفرد القرآن وحده بالكتابة، وقد قيل: نهى عنه لأن الحفظ أثبت فرأى المنع لمن لقن عنه الحفظ. وقال لآخر: استعن بيمينك لما شكا إليه سوء الحفظ»(2).

– وعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنَّك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرِّضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال ﷺ: «**اكتب فوالَّذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حقٌّ؛ وأشار بيده إلى فِيهِ**»(3).

– وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رجل يشهد حديث النبيِّ ﷺ فلا يحفظه، فيسألني، فأحدثه فشكا قلة حفظه إلى رسول الله ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «**استعن بيمينك**»، وأومأَ بيده للخط.

وهناك أدلة غير ذلك كثيرة على إذنه ﷺ، وقد تعددت آراء العلماء حول العلاقة بين أحاديث الإذن، وحديث النهي المشار إليه في أول هذا المبحث، وأقوى الآراء وأرجحها أن أحاديث الإذن ناسخة لحديث النهي، وعلى ذلك فإن آخر الأمرين منه ﷺ هو الإذن بالكتابة(4).

(1) تقدم تخريجه.

(2) عارضة الأحوذي (10/ 135) للقاضي أبي بكر بن العربي– دار الكتب العلمية– بيروت.

(3) رواه أحمد في مسنده (2/ 162) والحاكم في المستدرك (1/ 187).

(4) انظر: سيدنا محمد ﷺ رسول الله إلى العالمين (ص 96).

فمما سبق نستنتج أن بداية تدوين الحديث الشريف كمرحلة من مراحل التوثيق قد بدأت في العهد النبوي؛ وذلك لأن الصحابة الكرام كانوا يرون أنهم بذلك يقومون بحفظ وتوثيق الأساس الثاني من أساس شريعتهم.

وظهرت ملامح هذا التوثيق في وجود نماذج مادية لصحف حديثية مدون بها أحاديث النبي ﷺ وسننه، إلى جانب ظهور طائفة من الصحابة الكرام اهتموا بكتابة وتدوين السنة النبوية، فمن الأمثلة على ذلك:

- **فمن الصحابة الكاتبين علي بن أبي طالب** رضي الله عنه:

فقد روى البخاري بسنده إلى أبي جحيفة، قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفِكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر(1).

وأخرج البخاري ومسلم من عدة طُرُق عن علي بن أبي طالب أنه خطب الناس على مِنْبَرٍ من آجُرٍّ وعليه سيفٌ فيه صحيفةٌ مُعلَّقةٌ، فقال: والله ما عندنا من كتابٍ يُقْرأ إلا كتاب الله، وما في هذه الصحيفة، فنَشَرَها، فإذا فيها أسنانُ الإبل، وإذا فيها: «المدينةُ حَرَمٌ من عيرٍ إلى كذا، فمن أحدَث فيها حَدَثًا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا»، وإذا فيها: «ذِمَّة المسلمين واحدةٌ، يسعى بها أدناهم، فمن أخفرَ مسلمًا فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا»، وإذا فيها: «من والى قومًا بغير إذن مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبَل الله منه صَرْفًا ولا عَدْلًا»(2).

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب كتابة العلم (111).

(2) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم، والغلو في الدين والبدع (7300) ومسلم في كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة (1370).

وفي رواية لمسلم، عن أبي الطفيل قال: سئل علي، أخصَّكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة، إلا ما كان في قراب سيفي هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها: لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثًا(1).

وفي رواية لأحمد: عن طارق بن شهاب، قال: رأيت عليًّا على المنبر يخطب وعليه سيف حليته حديد، فسمعته يقول: والله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم إلا كتاب الله تعالى وهذه الصحيفة أعطانيها رسول الله ﷺ، فيها فرائض الصدقة. قال لصحيفة معلقة بسيفه(2).

قال الحافظ ابن حجر في الجمع بين الروايات: «والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوبًا فيها، فنقل كل واحد من الرواية عنه ما حفظه والله أعلم. وقد بيَّن ذلك قتادة في روايته لهذا الحديث عن أبي حسان عن علي، وبين أيضًا السبب في سؤالهم لعلي رضي الله عنه عن ذلك أخرجه أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق أبي حسان، أنَّ عليًّا كان يأمر بالأمر فيقال: قد فعلناه. فيقول: صدق الله ورسوله. فقال له الأشتر: هذا الذي تقول أهو شيء عهده إليك رسول الله ﷺ خاصة دون الناس؟ فذكره بطوله»(3).

وقال أيضًا: «والجمع بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر فنقل كل راو بعضها»(4).

(1) أخرجه مسلم في كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله (1978).

(2) أخرجه أحمد في مسنده (962).

(3) فتح الباري (1/ 205).

(4) فتح الباري (4/ 85).

- **ومن الصحابة الكاتبين عبد الله بن عمرو بن العاص:**

كان عبد الله بن عمرو ممن يكتبون عن النبي ﷺ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب[1].

وقد أثمرت كتابته هذه صحيفة عبدالله التي أسماها «الصادقة»، وكانت قريبة جدًّا إلى قلبه، فقد قال تلميذه مجاهد: دخلت عليه فتناولت صحيفة تحت رأسه فتمنَّع علي، فقلت: تمنعني شيئًا من كتبك؟ فقال: هذه الصحيفة الصادقة التي سمعتها من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه فيها أحد، فإذا سلم لي كتاب الله، وهذه الصحيفة، والوهط فما أبالي ما كانت عليها الدنيا. والوهط أو الوهطة: حديقة كانت لعمرو بن العاص، وآلت من بعده لابنه عبدالله[2].

روى الدارمي قال: أخبرنا محمد بن سعيد، أنبأنا شريك، عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: ما يرغِّبني في الحياة إلا الصادقة والوهط. فأما الصادقة: فصحيفة كتبتها من رسول الله ﷺ. وأما الوهط: فأرض تصدق بها عمرو بن العاص رضي الله عنه كان يقوم عليها [3].

ومن الصحابة الكاتبين أبو هريرة:

ورغم أنه لا يعرف الكتابة، فإنه كان يستكتب لنفسه، وقد حفظت لنا صحيفة من صُحُفه رواها عنه تلميذه همام بن مُنبِّه، ثم نسبت إليه فقيل عنها صحيفة همام، وعرفت بذلك واشتهرت به، وقد سمعها من شيخه أبي هريرة المتوفى سنة (59 هـ) على أرجح الأقوال.

ومعنى هذا أنها كتبت في مُنتصف القرن الأول الهجري تقريبًا، وهذه الصحيفة تعدُّ من الأدلة اليقينية على أن السنة قد شرع في تدوينها منذ مرحلة مبكرة جدًّا، كما أنها تعتبر وثيقة

---

(1) **أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم (113).**

(2) انظر: تاريخ دمشق (31/ 262).

(3) أخرجه الدارمي في سننه (513).

تاريخية مهمة حيث إنها وصلت إلينا كاملة، وقد تتبع الأستاذ سيد صقر سلسلة رواتها، فقال: «وقد رواها عن همام رواة كثيرون، آخرهم معمر بن راشد ثم عبد الرازق، عن معمر بن راشد، ثم آخر من رواها، عن عبد الرزاق إسحاق الدبري، ثم آخر من رواها عن إسحاق أبو القاسم الطبراني المتوفى 360 هـ، ومن رواها عن عبد الرزاق الإمام أحمد بن حنبل، ولقد أتى بها كاملة في مسنده»[1].

وقد عثر الباحث المحقق الدكتور محمد حميد الله على نسختين متماثلتيْن في دمشق وبرلين لهذه الصحيفة، وعدد أحاديث هذه الصحيفة ثمان وثلاثون ومائة حديث، وهي محققة ومطبوعة.

وهذه الصحيفة وإن لم تكتب في عصر النبيِّ ﷺ إلا أنَّها كتبت في عصر الصحابة، كاتبها همام؛ كتبها عن شيخه أبي هريرة مباشرة ولذلك جعلناها من صحف الصدر الأول.

- **ومن الصحابة الكاتبين عبدالله بن أبي أوفى المتوفَّى بالكوفة سنة 87 هـ.**

ولقد كتب كتابًا إلى عمرو بن عبيدالله بن معمر القرشي أمير فارس عندما وجهه عبدالله بن الزبير إلى حرب الأزراقة، وقد قرأ هذا الكتاب سالم أبو النضر مولى عمرو وكاتبه، وقد حدث بما فيه من أحاديث، وروى البخاريُّ في صحيحه بعضَها، ومن أحاديث هذه الصحيفة ما رواه البخاري بسنده عن موسى بن عقبة، عن سالم أبي النضر مولى عمرو بن عبدالله؛ وكان كاتبًا له، كتب إليه عبدالله بن أبي أوفى فقرأْتُه: «إنَّ رسول الله ﷺ في بعض أيامه التي لقي فيها العدو، انتظر حتى مالت الشمس. ثم قام في الناس، فقال: «**لا تمنوا لقاء العدو، وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف**» ثم قال: «**اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب، وهازم الأحزاب، اهزمهم، وانصرنا عليهم**»[2].

---

(1) **انظر: سيدنا محمد رسول الله ﷺ إلى العالمين (ص 97).**

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب تمنوا لقاء العدو (3024).

- والخليفة الأول رضي الله تعالى عنه كتب شيئًا من السنة أيضًا:

حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنسًا حدثه: أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين.

بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله، فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط.

في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كلِّ خمس شاة، فإذا بلغت خمسًا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى، فإذا بلغت ستًّا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستًّا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة، فإذا بلغت -يعني- ستًّا و سبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كلِّ أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمسًا من الإبل ففيها شاة.

وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كلِّ مائة شاة، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، وفي الرقة ربع العشر فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها(1).

وهذه الصحيفة قد خرَّجها معظم المصنفين في السنن في أبواب كثيرة، وفي الصحاح، والمسانيد، فهي أصل في بيان مقادير الزكاة، وهي شاهدة أنَّ عصر كتابة السنة وبداية تدوينها

(1) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم (1454).

قد بدأ مبكرًا جدًا وليس متأخرًا.

- **ومن الصحابة الكاتبين، أبو رافع مولى رسول الله ﷺ:**

فكان له كتاب دفعَه إلى أبي بكر بن عبدالرحمن القرشي أحد الفقهاء السبعة، ومن كتاب أبي رافع هذا: أن رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة، قال: «**وجَّهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفًا وما أنا من المشركين، إنَّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين؛ لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين**». «**اللهم أنت الملك، لا إله إلا أنت سبحانك وبحمدك، أنت ربي، وأنا عبدك، لا شريك لك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنوبِي، فاغفر لي ذنوبي، فإنَّه لا يغفر الذنوب إلا أنت، لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، ولا منجى ولا ملجأ منك إلا إليك، أستغفرك وأتوب إليك**» ثم يقرأ[1].

- **وكان أنس** رضي الله عنه **من الصحابة الكاتبينَ (صحف أنس):**

وهي إحدى الصور الدالة على كتابة وتدوين الأحاديث في عهد رسول الله ﷺ؛ فقد أخرج البيهقي بسنده في المدخل إلى هبيرة بن عبدالرحمن، عن أنس بن مالك، قال: كان أنسٌ إذا حدَّث - فكَثَرَ الناسُ عليه الحديثَ - جاء بمجال له، فألقاها إليهم، ثم قال: «هذه أحاديثُ سمِعتُها وكتبْتُها عن رسول الله ﷺ، ثم عرضتُها عليه»[2]. والمجال؛ أي: صحيفة.

وقد قابله عتبان بن مالك، فكتب عنه أنس حديث زيارة النبي ﷺ له، ونصُّ الحديث ما رواه مسلم بسنده إلى أنس بن مالك، عن محمود بن الربيع، عن عتبان بن مالك رضي الله عنهم أجمعين، قال أنسٌ: قَدِمْتُ المدينةَ فلقيت عتبان، فقلت: حديث بلغني عنك: قال أصابني في بصري بعض الشيء، فبعثت إلى رسول الله ﷺ إني أحب أن تأتيني فتصلي في منزلي، وهو حديث طويل وفي آخره قال أنس: فأعجبني هذا الحديث، فقلت لابني: اكتبه.

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء (760).

(2) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، باب ما جاء في الدعاء عند الافتتاح في الصلاة بالليل (3423).

فكتبه[1].

وكان الناس إذا أكثروا علىٰ أنس طلبًا للسماع يُلقي إليهم كتبًا، ويقول: هذه كتب سمعتها من رسول الله ﷺ وعرضها عليهم، وكان يقول لبنيه: يا بني قيدوا العلم بالكتاب[2].

- **صحيفة سعد بن عبادة الأنصاري** رضي الله عنه:

ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب أن سعد بن عبادة كان من كتاب الجاهلية، ونص علىٰ ذلك نقلًا، فقال «عن ابن سعد: كان في الجاهلية يكتب بالعربية، ويحسن العوم والرمي، وكان من أحسن ذلك يقال له الكامل»[3].

روىٰ الترمذي قال: قال ربيعة، وأخبرني ابن سعد بن عبادة، قال: وجدنا في كتاب سعد، أن النبي ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد[4].

وفي مسند أحمد حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا أبو مسلمة الخزاعي، ثنا سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن إسماعيل بن عمرو بن قيس بن سعد بن عبادة عن أبيه، أنهم وجدوا في كتب - أو فىٰ كتاب - سعد بن عبادة أنَّ رسول الله ﷺ قضىٰ باليمين والشاهد[5].

قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده قال: وجدنا في كتب سعد بن عبادة «أن رسول الله ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد».

قال الشافعي: وذكر عبد العزيز بن المطلب عن سعيد بن عمرو عن أبيه قال: وجدنا في

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار (33).

(2) أخرجه محمد بن عبدالله الأنصاري في حديثه (60).

(3) تهذيب التهذيب (3/ 475).

(4) أخرجه الترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد (1343).

(5) أخرجه أحمد في مسنده (22460).

كتب سعد بن عبادة يشهد سعد بن عبادة أن رسول الله ﷺ أمر عمرو بن حزم أن يقضي باليمين مع الشاهد[1].

- **صحيفة سمرة بن جندب** رضي الله عنه:

- كما أن سمُرة بن جندب قد جمع أحاديث كثيرة ورثها عنه ابنه سليمان ورواها عنه، وهي على ما يظن الرسالة التي بعثها سمرة إلى بنيه، ومن أحاديثها: «بسم الله الرحمن الرحيم من سمرة بن جندب إلى بنيه: إنَّ رسول الله ﷺ، كان يأمرنا أن نصلي كل ليلة بعد المكتوبة ما قلَّ أو كثر ونجعله وترًا»[2].

قال الطبري: «حدثني يعقوب بن إبراهيم قال: ثنا ابن علية عن ابن عون قال: وجدت عند الحسن كتاب سمرة فقرأته عليه وكان فيه: «ويجزي من الاضطرار غبوق أو صبوح»[3].

وقد قال ابن سيرين عن هذه الصحيفة: في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير، وقد قال الأستاذ سيد صقر عن صحيفة سمرة هذه: وصلت هذه الرسالة كاملة إلى الحسن البصري المتوفى سنة 110 هـ. وكان يعتمد عليها في روايته، ويبيح نسخها لمن يشاء، ويستمع إلى من يرغب في قراءتها عليه[4].

وجاء في كتاب العلل ومعرفة الرجال لابن المديني، عن ابن عوف، قال: وجدت عند الحسن كتاب سمرة فقرأته عليه[5].

وروى النَّسائي منها عن الحسن، عن سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ

---

(1) الأم للإمام الشافعي (6/ 275).

(2) أخرجه البزار في مسنده (4543) والطبراني في الكبير (7/ 297).

(3) جامع البيان (8/ 98).

(4) سيدنا محمد رسول الله ﷺ إلى العالمين (ص 100).

(5) العلل ومعرفة الرجال لابن المديني (ص 86) الفاروق الحديثة.

توضَّأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»[1].

وقد أورد أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر الربعي (توفي 379 هـ) أجزاء مما في هذه الصحيفة فقال: «وصية سمرة بن جندب رضي الله عنه حدثنا أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي، نا عبد الله بن أيوب المخرمي إملاء سنة ستين ومائتين نا مروان بن جعفر، عن محمد بن إبراهيم بن خبيب، عن جعفر بن سعد، عن خبيب بن سليمان، عن أبيه سليمان بن سمرة عن سمرة بن جندب قال: هذه وصية سمرة إلى بنيه: بسم الله الرحمن الرحيم، سلام عليكم، فإني أحمد الله إليكم الذي لا إله إلا هو، أما بعد ذلكم: فإني أوصيكم بتقوى الله عز وجل، وأن تقيموا الصلاة، وتؤتوا الزكاة، وتجتنبوا التي حرم الله عز وجل، وتسمعوا وتطيعوا لله عز وجل ورسوله ﷺ وكتبه والخليفة الذي يقوم على أمر الله عز وجل وجميع المسلمين. أما بعد: فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن يصلي أحدنا كل ليلة بعد الصلاة المكتوبة ما قل أو كثر من الصلاة ونجعلها وترًا، وكان يأمر أن نصلي أي ساعة شئنا من الليل والنهار؛ غير أنه أمرنا أن نجتنب طلوع الشمس وغروبها، وقال: إن الشيطان يغيب معها حين تغيب، ويطلع معها حين تطلع، وأمرنا أن نحافظ على الصلوات كلهن، وأوصانا بالصلاة الوسطى ونبأنا أنها صلاة العصر»[2].

- **ابن عباس** رضي الله عنه:

كان أيضًا من الصحابة الكاتبين، وكان عند كريب مولى ابن عباس كتب كثيرة من كتب ابن عباس، وقد تعدَّدتِ الروايات في أن كريبًا حمل من عند ابن عباس حِمل بعير من الكتب،

---

(1) أخرجه النسائي في كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (1380).

(2) وصايا العلماء عند حضور الموت (ص88) أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد ابن عبد الرحمن بن زبر الربعي- المحقق: صلاح محمد الخيمي والشيخ عبد القادر الأرناؤوط - الناشر: دار ابن كثير - دمشق - بيروت- الطبعة: الأولى، 1406 - 1986.

وكان علي ابنه -ابن عبد الله بن عباس- يبعث إلىٰ كريب إذا أراد كتابًا من كتب أبيه، فيبعث كريب إلىٰ علي بما يريد، فينسخها ثم يردها إلىٰ كريب مرة ثانية، ويقول الدكتور صبحي الصالح عن كتب ابن عباس هذه: ويتعاقب الناس عن الرواية عنها، والأخذ منها، حتىٰ امتلأت كتب التفاسير والحديث بمسموعات ابن عباس ومروياته[1].

ومن الصحابة الذين كتبوا: جابر بن عبدالله رضي الله عنه[2]، وكان له منسك في الحج، كما كانت له حلقة في المسجد النبوي، يلقي إلىٰ تلاميذه من كُتبِه، وقد روىٰ عنه منسكه في الحج أبو جعفر بن علي بن الحسين، وأخرجه مسلم في صحيحه. وإن أوسع الروايات في وصف حجة الوداع لرسول الله ﷺ، كانت من رواية جابر بن عبد الله، وهي تصف تلك الحجة من أول ما عزم علىٰ الحج وهو بالمدينة إلىٰ أن انتهىٰ من مناسكه ﷺ، وهذه الرواية عند مسلم[3].

- ويذكر ابن حجر أن أبا ريحانة الأزدي، من الصحابة، كذلك كان له صحف، فيقول في ترجمته: أبو ريحانة الأزدي من الصحابة الذين نزلوا الشام ومصر، كانت له صحف، وهو أول من طوىٰ الطومار، وكتب فيه مدرجًا مقلوبًا[4]، وكل تلك الصحف السابقة، غير الصحف التي كان فيها بعض من أقوال النبي ﷺ كان يكتبها لهم، لمناسبة من المناسبات، ومن ذلك ما يرويه ابن أبي ليلة، عن عبد الله بن عُكيم، قال: قرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ: «**أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب**»[5].

كل ما سبق يؤكد لنا أن العصر النبوي المبارك لم يكد ينتهي؛ إلا وقد شرع في تدوين السنة،

---

(1) سيدنا محمد رسول الله ﷺ إلى العالمين (ص 100).

(2) «الكفاية» للبغدادي صـ354، «تقدمة الجرح» لابن أبي حاتم صـ46.

(3) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ (1218).

(4) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (3/ 290).

(5) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (31/ 74).

بل وتم تدوين كثير منها، في صحائف وكتب، وتلك حقيقة علمية توصل إليها كثير من الباحثين.

يقول الأستاذ سيد صقر في أول سطور تحقيقه لكتاب فتح الباري: من الحقائق المطوية في الكتب أن الأحاديث النبوية قد دونت في حياة النبي ﷺ وفي حياة صحابته، فكان لبعض الصحابة كتب تشتمل على ما سمعوا من أحاديث كتبوها بأيديهم، وكتبها عنهم من سمعها منهم، وقد شارك الرسول في تدوين سنته بإملائه على كتابه ما أملى من كتب في الفرائض وغيرها، أو أرسلها إلى من رأى إرسالها إليه؛ لتكون تبصرة وتذكرة فيما افترض من ألوان الفرائض، أو أدبهم به من سنن الأدب[1].

ويقول الدكتور محمد عجاج الخطيب في تعليقه على صحيفة همام:

ولهذه الصحيفة أهميَّة تاريخية في تدوين الحديث الشريف؛ لأنها حجة قاطعة، ودليل ساطع على أن الحديث النبوي كان قد دوِّن في عصر مبكر، وتصحح الخطأ الشائع أن الحديث لم يدوَّن إلا في أوائل القرن الثاني الهجري.

ويقول الدكتور صبحي الصالح: ليس علينا إذن أن ننتظر عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز حتى نسمع للمرة الأولى– كما هو الشائع– بشيء اسمه تدوين الحديث أو محاولة تدوينه.

وليس علينا أن ننتظر العصر الحاضر لنعترف بتدوين الحديث في عصر مبكر؛ جريًا وراء بعض المستشرقين كجولدزيهر وشبرنجر؛ لأن كتبنا ووثائقنا وأخبارنا التاريخية لا تدع مجالًا للشك في تحقيق تقييد الحديث في عصر النبي ﷺ نفسه، وليس على رأس المائة الثانية للهجرة[2].

- ضوابط التعامل مع نصوص السنة في عهد الصحابة:

تميَّز عصر الصحابة الكرام –بما فيهم الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم– بظهور ضوابط

(1) انظر: سيدنا محمد ﷺ رسول الله إلى العالمين (ص 101).

(2) انظر: سيدنا محمد ﷺ رسول الله إلى العالمين (95–101).

للتعامل مع الحديث النبوي الشريف وسنة المصطفى ﷺ؛ وذلك لشدة خشيتهم أن يتم الزيادة أو النقصان في كلام رسول الله ﷺ؛ وذلك نتيجة لاتساع رقعة البلاد ودخول الناس في الإسلام، مع اختلاف اللغة، واحتمال وجود المنافقين الذين يريدون الكيد للدين، فظهرت ملامح منهج عَمِل من خلاله الصحابة على صيانة السنة النبوية المطهرة وحديث رسول الله ﷺ، فقد ظهرت قواعد تضبط التحمل والأداء، والذي يعتبر المدخل لعلم الإسناد، هذه الضوابط تعدُّ نواة المنهج الذي سارت عليه الأمة بعد ذلك في قبولها لحديث رسول الله ﷺ.

صور من ضوابط الصحابة في قبول الحديث:

فقد رحل جابر بن عبد الله الأنصاري مسيرة شهر إلى عبد الله بن أُنيس في حديث واحد، كما ذكر ذلك البخاري في صحيحه(1).

وقد جاء في السنة المطهرة أمثلة تدل على شدة عناية الصحابة بالحديث؛ منها ما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «كنت أنا وجارٌ لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يومًا وأنزل يومًا، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك»(2).

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثًا، ثم يتلو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ **[البقرة:159-160]**، إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في

(1) ذكره البخاري في صحيحه معلقًا، كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم.

(2) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب التناوب في العلم (89).

أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون»(1).

وإنما اشتد إنكارهم على أبي هريرة رضي الله عنه لأنه صحب النبي ﷺ نحوًا من ثلاث سنين؛ فإنه أسلم عام خيبر، ومع ذلك كان أكثر الصحابة رواية لأحاديث النبي ﷺ؛ حيث روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا.

ولم تكن رواية الحديث هي الصفة الغالبة على صحابة النبي ﷺ، بل التزمت طائفة من أكابر الصحابة المقربين من رسول الله ﷺ الإقلال من الرواية عنه ﷺ؛ منهم أبو بكر الصديق، والزبير بن العوام، والعباس بن عبد المطلب، بل كان بعضهم يكاد لا يروي شيئًا كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أحد العشرة المبشرين بالجنة.

ووجهة نظر هؤلاء المقلّين كراهية التحريف، أو الزيادة في الرواية، أو النقصان منها، أو خشيتهم من وقوع الخطأ في الحديث حتى لا ينالهم قوله ﷺ: «**من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»(2).

وكان للصحابة رضي الله عنهم ضوابط شديدة في قبول رواية الحديث النبوي الشريف، وإن لم تدوّن تلك الضوابط في عصرهم(3).

هذه الضوابط هي معنى من معاني قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحِجر:9] ومجمل منهج الصحابة الكرام في التعامل مع السنة النبوية يتمثل في عدة ضوابط،

(1) متفق عليه: أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم (118)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي هريرة (2493)، واللفظ للبخاري.

(2) متفق عليه: أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (110)، ومسلم، في المقدمة، باب في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ (3)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) انظر: سيدنا محمد ﷺ رسول الله إلى العالمين (ص102).

منها:

1- عرض الرواية على النبي ﷺ، وذلك حال حياته.

2- احتياط الصحابة الكرام رضي الله عنهم في قبول الأخبار.

3- التوقف في خبر الواحد، والتثبت من نقله عن النبي ﷺ.

4- اللقيا والسماع.

5- عرض الأحاديث على القرآن الكريم.

6- عرض السنة على السنة؛ وذلك فيما ظاهره التعارض.

7- عرض السنة على القياس.

8- الدقة في نقل الألفاظ عن رسول الله ﷺ.

1- عرض الرواية على النبي ﷺ للتثبت منها، وذلك حال حياته:

وهذا الضابط من أعظم ضوابط توثيق السنة النبوية وحفظها، فكان بعض الصحابة الكرام يأتي إلى رسول الله ﷺ، يسأله عن أمر نُسب إليه أو عن قول قاله ﷺ. فمن ذلك:

ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة، قال: كنا قعودًا حول رسول الله ﷺ معنا أبو بكر، وعمر في نفر، فقام رسول الله ﷺ من بين أظهرنا، فأبطأ علينا، وخشينا أن يُقتطع دوننا، وفزعنا، فقمنا، فكنت أول من فزع، فخرجت أبتغي رسول الله ﷺ حتى أتيت حائطًا للأنصار لبني النجار، فَدُرْتُ به هل أجد له بابًا؟ فلم أجد، فإذا ربيع يدخل في جوف حائط من بئر خارجة - والربيع الجدول - فاحتفزت، فدخلت على رسول الله ﷺ، فقال: «**أبو هريرة؟**» فقلت: نعم يا رسول الله، قال: «**ما شأنك؟**» قلت: كنتَ بين أظهرنا، فقمتَ فأبطأتَ علينا، فخشينا أن تُقتطع دوننا، ففزعنا، فكنت أول من فزع، فأتيت هذا الحائط، فاحتفزت كما يحتفز الثعلب، وهؤلاء الناس ورائي، فقال: «**يا أبا هريرة**» وأعطاني نعليه، قال: «**اذهب بنعلي هاتين، فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله**

مستيقنًا بها قلبه، فبشره بالجنة». فكان أول من لقيت عمر، فقال: ما هاتان النعلان يا أبا هريرة؟ فقلت: هاتان نعلا رسول الله ﷺ، بعثني بهما من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنًا بها قلبه، بشرته بالجنة، فضرب عمر بيده بين ثدييَّ فخررتُ لاسْتِي، فقال: ارجع يا أبا هريرة، فرجعت إلى رسول الله ﷺ، فأجهشت بكاء، وركبني عمر، فإذا هو على أثري، فقال رسول الله ﷺ: «**ما لك يا أبا هريرة؟**» قلت: لقيت عمر، فأخبرته بالذي بعثتني به، فضرب بين ثدييَّ ضربة خررتُ لاسْتِي، قال: ارجع، فقال رسول الله ﷺ: «**يا عمر، ما حملك على ما فعلت؟**» قال: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، أبعثتَ أبا هريرة بنعليك، من لقي يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنًا بها قلبه بشره بالجنة؟ قال: «**نعم**». قال: فلا تفعل، فإني أخشى أن يتّكل الناس عليها، فخلِّهم يعملون، قال رسول الله ﷺ: فخلِّهم»[1].

2- احتياط الصحابة الكرام رضي الله عنهم **في قبول الأخبار**:

«كان أول من احتاط في قبول الأخبار أبو بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ؛ فقد رُوي عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله من شيء، وما أعلم لك في سنة رسول الله ﷺ شيئًا، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرتُ رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال كما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر[2].

فكانت رؤية أبي بكر رضي الله عنه هي التثبت في الأخبار والتحري، لا سد باب الرواية مطلقًا [3].

(1) مسلم، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار (31).

(2) أخرجه أبو داود، كتاب الفرائض، باب في الجدة (2894)، والترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة (2101)، وابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة (2724).

(3) انظر: سيدنا محمد ﷺ رسول الله إلى العالمين (صـ104).

ولم يكن ذلك شكًّا في المغيرة رضي الله عنه ولا ردًّا لخبره؛ بل زيادةً في التثبت والاحتياط.

3- التوقف في خبر الواحد والتثبت من نقله عن النبي ﷺ:

وبذلك الضابط تمسك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فعن أبي سعيد الخدري قال: «كنت جالسًا بالمدينة في مجلس الأنصار، فأتانا أبو موسىٰ فزعًا أو مذعورًا، قلنا: ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إليَّ أن آتيه، فأتيت بابه فسلمت ثلاثًا فلم يرد علي، فرجعت فقال: ما منعك أن تأتينا؟ فقلت: إني أتيتك، فسلمت علىٰ بابك ثلاثًا، فلم يردوا علي، فرجعت، وقد قال رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له، فليرجع، فقال عمر: أقم عليه البينة، وإلا أوجعتك. فقال أبي بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم، قال أبو سعيد: قلت أنا أصغر القوم، قال: فاذهب به»[1].

فرأىٰ عمر رضي الله عنه أنَّ تأكُّد خبر أبي موسىٰ يكون بقول صحابي آخر، وهذا دليل علىٰ أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوىٰ وأرجح مما انفرد به واحد، وفي ذلك حثٌّ علىٰ تكثير طرق الحديث لكي يترقَّىٰ من درجة الظن إلىٰ درجة العلم؛ إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم، وذلك نادر علىٰ ثقتين.

- وقد ورد عن عثمان بن عفان رضي الله عنه ما يدل علىٰ تثبته في الحديث، فعن بسر بن سعيد أنه قال: «أتىٰ عثمان المقاعد فدعا بوضوء فتمضمض، واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثًا، ويديه ثلاثًا ثلاثًا، ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثًا ثلاثًا ثم قال: رأيت رسول ﷺ هكذا يتوضأ، يا هؤلاء أكذاك؟ قالوا: نعم. لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ عنده»[2].

- وكذلك التزم الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ضابط التثبت من الأخبار عن

(1) متفق عليه: أخرجه البخاري، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثًا (6245)، ومسلم، كتاب الآداب، باب الاستئذان (2153)، واللفظ لمسلم.

(2) أخرجه أحمد في مسنده (487)، والدارقطني في سننه (284).

طريق الاستحلاف؛ فروي عنه أنه قال: «كنت رجلًا إذا سمعت من رسول ﷺ حديثًا نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني أحد من أصحابه استحلفته؛ فإذا حلف لي صدقته»[(1)].

وكل ما روي عن الصحابة في ذلك الصدد اقتصر على التثبت، والاستظهار في سبيل المحافظة على السنة المطهرة [(2)].

4- اللُّقيا والسماع:

وقد سبق حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ورحلته إلى عبد الله بن أُنيس في طلب حديث واحد، وفي ذلك إشارة إلى أسبقية الصحابة رضي الله عنهم إلى شرط اللقيا والسماع بين الرواة للتثبت من صحة الحديث [(3)].

5- عرض الأحاديث على القرآن الكريم:

ومن ذلك أن بعض الصحابة الكرام رضي الله عنهم قد رد بعض الأحاديث؛ لأنها في نظرهم تخالف كتاب الله، من ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حدَّث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه**»، وفهم رضي الله عنه أنه عام، وأن التعذيب بسبب بكاء الأهل على الميت، فأنكرت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ذلك الفهم، واحتجَّت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:**164**][(4)].

---

(1) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار (1521)، والترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة عند التوبة (406)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة (1395).

(2) انظر: سيدنا محمد ﷺ رسول الله إلى العالمين (صـ105).

(3) المصدر السابق.

(4) متفق عليه: أخرجه البخاري،كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» (1286) (1287) (1288)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (927) (928) (929) من حديث عبد الله بن أبي مليكة.

ومن ذلك ما روي أن عمر سمع حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثًا فلم يجعل لها رسول الله سكنىٰ ولا نفقة. قال عمر: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنىٰ والنفقة، قال الله عز وجل: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق:1]»[1].

فعمر رضي الله عنه عرض خبر فاطمة بنت قيس علىٰ القرآن الكريم فرآه يخالفه، فالقرآن نص علىٰ السكنىٰ للمطلقة، وفاطمة روت حادثة لها مع النبي ﷺ معارضة لهذا، فعمر رضي الله عنه ردَّ حديثها معللًا ذلك بأنها واحدة لعلها نسيت أو أخطأت في نقلها أو فهمها للحديث.

ومن أمثلة هذا الضابط ما أخرجه أحمد في مسنده عن قتادة عن أبي حسان الأعرج أن رجلين دخلا علىٰ عائشة فقالا: إن أبا هريرة يحدث أن نبي الله ﷺ كان يقول: إنما الطيرة في المرأة والدابة والدار. قال: فطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض، فقالت: والذي أنزل القرآن علىٰ أبي القاسم ما هكذا كان يقول، ولكن نبي الله ﷺ كان يقول: «**كان أهل الجاهلية يقولون الطيرة في المرأة والدار والدابة**». ثم قرأت عائشة: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [الحديد:22] إلىٰ آخر الآية[2].

6- عرض السنة على السنة:

وذلك بمقارنة الأحاديث بعضها ببعض، والخروج من تلك المقارنة بفهم متكامل، وذلك في الأحاديث التي ظاهرها التعارض، من ذلك ما ورد في اختلاف الصحابة رضي الله عنهم فيما يوجب الغسل.

---

(1) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها (1480).

(2) أخرجه أحمد في مسنده (26088).

– فقد ورد عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: «إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فعلته أنا ورسول الله ﷺ»[1]. وكان قد احتج بعضهم بما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:«**إنما الماء من الماء**»[2].

7– عرض السنة على القياس:

من ذلك ما روي عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «**الوضوء مما مسَّت النار، ولو من ثَوْر أَقِط**»، قال: فقال ابن عباس: يا أبا هريرة أنتوضأ من الدهن؟ أنتوضأ من الحميم؟[3].

فتلك الضوابط التي سبق إيرادها إنما تشير إلى مدى اهتمام الصحابة رضي الله عنهم برواية الحديث والعناية به وصيانته[4].

8– الدقة في نقل الألفاظ عن رسول الله ﷺ:

كان الصحابة الكرام رضي الله عنهم أكثر الخلق دقة في روايتهم الحديث عن رسول الله ﷺ، ولهم في ذلك أخبار كثيرة، منها:

سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عبيد بن عمير يحدِّث بحديث عن رسول الله ﷺ فيقول: «**مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين**» فقال ابن عمر: ويلكم لا تكذبوا على رسول الله ﷺ، إنما قال رسول الله ﷺ: «**مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين**»[5].

---

(1) أخرجه الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل (108)، وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (608).

(2) أخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء (343) من حديث أبي سعيد الخدري.

(3) أخرجه الترمذي، كتاب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار (79).

(4) انظر: سيدنا محمد ﷺ رسول الله إلى العالمين (صـ106).

(5) أخرجه أحمد في مسنده (5610).

- **أعداد الصحابة والمكثرين منهم لرواية الحديث:**

إن حصر الصحابة رضي الله عنهم بالعدِّ والإحصاء متعذر لتفرقهم في البلدان، ولأنهم كثرة بالغة، ومن حدَّهم من العلماء فإنه من باب التقريب، فقد روى البخاري ومسلم أن كعب بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة تبوك: «والمسلمون مع رسول الله كثير، ولا يجمعهم كتاب حافظ» يريد الديوان[1].

هذا وقد وردت بعض الروايات تذكر عدد الصحابة في بعض المشاهد والغزوات، روى البخاري عن ابن عباس: أن النبي ﷺ خرج في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مَقْدَمِه المدينة، فسار هو ومن معه من المسلمين إلى مكة يصوم. ويصومون حتى بلغ الكديد- وهو ماء بين عسفان وقديد - أفطر وأفطروا[2]. وحجَّ مع رسول الله ﷺ حجة الوداع تسعون ألفًا من المسلمين.

وسأل رجل أبا زرعة الرازي فقال له: يا أبا زرعة، أليس يقال حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال: ومن قال ذا قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ؟[3].

ومن هنا يتبين أن أصحاب رسول الله ﷺ كثيرون، ولم يكونوا على درجة واحدة من العلم بالسنة والرواية عن رسول الله بل كانوا متفاوتين؛ لأن منهم المتفرغ الملازم لرسول الله ﷺ يخدمه في معظم أوقاته كأنس وأبي هريرة رضي الله عنهما، ومنهم من له ماشيته في البادية أو تجارته في

---

(1) متفق عليه: أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، وقول الله عز وجل: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟﴾ (4418)، ومسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (2769).

(2) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الفتح في رمضان (4276).

(3) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي (2/ 680)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر-الرياض.

الأسواق.

وفي ذلك يقول مسروق بن الأجدع التابعي الجليل: جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كالإخاذ، فالإخاذ يروي الرجل، والإخاذ يروي الرجلين، والإخاذ يروي المائة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم[1]. (والإخاذ هو: بقايا ماء المطر).

وقد أُلِّف في الصحابة رضي الله عنهم كتب كثيرة تناولت أحوالهم وعلمهم، وحصر ابن الأثير في كتابه «أسد الغابة» نحو سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين صحابيًّا، ويذكر أن الرواة من الصحابة الذين بلغتنا مروياتهم ألف وثمانمائة صحابي على وجه التقريب.

– وقد روى عنه ﷺ سبعة من الصحابة لكل منهم أكثر من ألف حديث.

– وأحد عشر صحابيًّا لكل منهم أكثر من مائتي حديث.

– وواحد وعشرون صحابيًّا لكل منهم أكثر من مائة حديث.

– أما أصحاب العشرات فكثيرون يقربون من المائة.

– وأما من له عشرة أحاديث أو أقل من ذلك فهم فوق المائة.

– وهناك نحو ثلاثمائة صحابي روى كل واحد منهم عن الرسول ﷺ حديثًا واحدًا[2].

– وظهرت طائفة من الصحابة الكرام كانوا من أكثر الناس رواية عن رسول الله ﷺ:

ومع هذه الكثرة الكاثرة من الصحابة ومروياتهم إلا أنهم قد أكثرت طائفة منهم رواية الحديث واشتهروا بذلك:

1– فمنهم الصحابي الجليل أبو هريرة (المتوفى سنة 59هـ):

وهو عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني، وقد اشتهر بكنيته حتى غلبت على اسمه، وهو

---

(1) المدخل إلى السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي، رقم (150)، تحقيق: الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي–الكويت.

(2) انظر: سيدنا محمد ﷺ رسول الله إلى العالمين (ص108).

من أكثر الصحابة حديثًا عن رسول الله ﷺ؛ وذلك لكثرة ملازمته لرسول الله ﷺ وجرأته في السؤال، وحبه للعلم، ومذاكرته لحديث الرسول الكريم في كل حين وفرصة.

وقد روىٰ له الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ثلاثة آلاف وتسعمائة وسبعة وخمسين حديثًا، وفيها مكرر كثير باللفظ والمعنىٰ.

وروىٰ له الإمام بقي بن مخلد في مسنده خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، وله في الصحيحين خمسمائة وسبعة عشر حديثًا؛ اتفقا علىٰ ثلاثمائة وستة وعشرين حديثًا، وانفرد البخاري منها بثلاثة وتسعين حديثًا، ومسلم بثمانية وتسعين حديثًا. وكانت وفاته بالمدينة؛ حيث دفن بالبقيع وصلَّىٰ عليه أكابر الصحابة كابن عمر وأبي سعيد الخدري.

وقد قال رضي الله عنه: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب[1].

2- ومنهم الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي (المتوفىٰ سنة 73 هـ):

وقد اشتهر رضي الله عنه بحرصه علىٰ اتباع السنة والتأسي برسول الله ﷺ في جميع أحواله، وبلغت مروياته ألفين وستمائة وثلاثين حديثًا، أخرج له الشيخان البخاري ومسلم مائتين وثمانين حديثًا، اتفقا علىٰ مائة وثمانية وستين حديثًا، وانفرد البخاري بواحد وثمانين حديثًا، ومسلم بواحد وثلاثين حديثًا. وكانت وفاته بمكة المكرمة.

3- ومنهم الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم الأنصاري الخزرجي (المتوفىٰ سنة 93 هـ): وهبته أمه أم سليم بنت ملحان لرسول الله ﷺ، فقبله في خدمته، وأقام علىٰ ذلك عشر سنين، فشاهد أنس ما لم يشاهده غيره. وبلغت مروياته ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثًا. وأخرج له الشيخان ثلاثمائة وثمانية عشر حديثًا، اتفقا علىٰ مائة وثمانية وستين

(1) تقدم تخريجه.

حديثًا منها، وانفرد البخاري بثمانين حديثًا، ومسلم بسبعين حديثًا، وكانت وفاته بالبصرة، وهو آخر من توفي بالبصرة من الصحابة.

4- ومنهم الصحابي الجليل أبو سعيد الخدري (المتوفى سنة 74هـ): وهو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي.

استشهد والده في غزوة أحد، فقاسى أبو سعيد شظف العيش، ويروى أنه كان من أهل الصُّفَّة، ثم شهد معظم الغزوات.

وكان يحضر حلقات رسول الله ﷺ، فتحمل عنه الكثير حتى عُدَّ في المكثرين عنه. وبلغت مروياته ألفًا ومائة وسبعين حديثًا، أخرج له منها الشيخان مائة وأحد عشر حديثًا، اتفقا على ثلاثة وأربعين منها، وانفرد البخاري بستة عشر حديثًا، ومسلم باثنين وخمسين حديثًا.

- منهج الصحابة الكرام في تلقي الحديث وروايته بعد وفاة النبي ﷺ:

فإذا أردنا أن نقيم عصر الصحابة الكرام في توثيق سنة رسول الله ﷺ والتثبت منها بعد انتقال النبي ﷺ للرفيق الأعلى، فإننا نجد أن عصرهم هو بداية وضع الأساس لعلوم السنة بعامة، وعلم الجرح والتعديل خاصة؛ وذلك لما اتخذوه من إجراءات وضوابط لقبول حديث رسول الله ﷺ وصيانته، وهذا يدلُّ دلالة واضحة على أنَّ التحري والتوقي في رواية الحديث، والسؤال والتفتيش عن الرِّجال قد بدأ في فترة مبكِّرة. روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده إلى مجاهد أنَّه قال: جاء بشير بن كعْب العدوي إلى ابن عباس، فجعل يُحدِّث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسولُ الله ﷺ، فجعل ابن عبَّاس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال بشير: يا ابن عبَّاس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع! فقال ابن عباس: إنَّا كنَّا مرة إذا سمعْنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ. ابتدرتْه أبصارُنا، وأصغَيْنا إليه بآذاننا، فلمّا ركب الناس الصعب والذلول؛ لم نأخذْ من الناس إلاَّ ما نعرِف [1].

(1) أخرجه مسلم في مقدمته، باب في الضعفاء والكذابين ومن يرغب في حديثهم.

فقد كان الصحابة الكرام في حياة النبي ﷺ يعرفون ويتيقنون أنه ما من خوف على سنة النبي ﷺ، أو على آيات القرآن الكريم من أهل النفاق والكذب؛ حيث إن الوحي يقوم بفضح تدبيرهم وكذبهم، وكان الصحابة الكرام إذا اختلفوا في شيء أو احتاجوا لمعرفة شيء من أمور دينهم ذهبوا إلى رسول الله ﷺ فيقضي بينهم.

فقد روى البخاري في صحيحه فقال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني عروة بن الزبير، عن حديث المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن عبد القاري، أنهما سمعا عمر بن الخطاب، يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكدت أساوره في الصلاة، فانتظرته حتى سلم، فلببته فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت له: كذبت فوالله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لهو أقرأني هذه السورة، التي سمعتك فانطلقت به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقوده، فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وإنك أقرأتني سورة الفرقان، فقال: «يا هشام اقرأها» فقرأها القراءة التي سمعته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هكذا أنزلت» ثم قال: «اقرأ يا عمر» فقرأتها التي أقرأنيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هكذا أنزلت» ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه»[1].

وغير ذلك من الأمثلة والحوادث التي تبين منهج الصحابة الكرام في تداول نصوص الشريعة من القرآن والسنة، حيث كان النبي ﷺ يفصل في الأمر ويقضي على أي خلاف.

(1) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن: بَابُ: مَنْ لَمْ يَرَ بَأْسًا أَنْ يَقُولَ: سُورَةُ البَقَرَةِ، وَسُورَةُ كَذَا وَكَذَا (5041) عَنْ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ القَارِيِّ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه به.

فلما التحق النبي ﷺ بالرفيق الأعلىٰ، وانقطع الوحي، وحدثت بعض الأمور من ظهور النفاق والردة عند بعض العرب، أدرك الصحابة الكرام أهمية استحداث بعض الإجراءات للحفاظ علىٰ سنة رسول الله ﷺ وهديه الكريم، وتكوين آلية جديدة للتعاطي والتفاعل مع الحديث الشريف تحملًا ورواية، ومن خلال معرفة ملامح ومعالم منهج الصحابة الكرام في التعاطي مع سنة النبي ﷺ بعد وفاته؛ يتبين لنا أن السنة النبوية المطهرة تمتعت بأعلىٰ درجات الحفظ والعناية والتوثيق، ولعلمنا أن القاعدة التي تم من خلالها نقل السنة النبوية للأمة المسلمة عبر العقود والقرون قاعدة تقوم علىٰ منهج علمي وعملي صحيح، تبلور منذ عهد الصحابة الكرام، ولتبين لنا أن روايتهم للحديث الشريف وتبليغ سنة النبي ﷺ لأمته كان يتميز بالدقة ويخضع لضوابط شرعية وعقلية، و يظهر لنا أن علم الجرح والتعديل وقبول الرواية قد تأصلت قواعده في عهد الصحابة الكرام وتم تطبيقها علىٰ أيديهم؛ حفظًا لسنة النبي ﷺ وحماية لجنابه الكريم أن يكذب عليه أو يضيع شيء من سنته المطهرة.

- عدالة الصحابة وبراءتهم من الكذب على رسول الله ﷺ:

ولعل من المناسب هنا أن نشير إلىٰ قضية عدالة الصحابة؛ حيث إنها تمثل أحد المقدمات الهامة لإدراك مسألة توثيق السنة النبوية.

فقضية الصحابي من هو؟ وهل كلهم عدول؟ وما معنىٰ العدالة؟ كلها مباحث تعرض لها علم أصول الفقه، كما تعرض لها علم مصطلح الحديث، ولقد برز مذهبان كبيران لتعريف الصحابي؛ المذهب الذي اتفق عليه الجمهور وهو أن الصحابي هو من كان موافقًا للنبي، والتقىٰ به في حياته ومات علىٰ ذلك؛ أي علىٰ الإيمان. والمذهب الثاني- وهو للتابعي سعيد بن المسيب، وكان يرىٰ مذهب الصحابي أنس بن مالك- حيث قال: تسألوني عن أصحاب النبي ﷺ؟ أتريدون من رآه؟ فإنهم من بوادٍ كثيرة، أم تريدون من غزا معه الغزوة والغزوتين، وصاحبه السنة والسنتين؟ وهكذا تراءىٰ لابن المسيب أن ليس كل من رأىٰ النبي ﷺ يكون

صاحبيًّا.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في تعريف الصحابي: «وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام، فيدخل ذلك فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى، ويخرج بقيد الإيمان مَن لقيه كافرًا ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرى». ويقول أيضًا: «ويدخل في قولنا (مؤمنًا به) كل مكلف من الجن والإنس». ثم يقول: «وخرج بقولنا: (ومات على الإسلام) من لقيه مؤمنًا به ثم ارتد ومات على ردته والعياذ بالله»[1].

ومن التعريف الغالب الذي يمثل الحد الأوسع لمن هو صحابي دون خاصَّة الصحابة؛ نجد أنه يشترط اللقاء لا مجرد الرؤية، ويشترط أن تكون في حياته ﷺ وليس حال انتقاله؛ لأن هناك من يرى الرسول ﷺ في النوم، وفي اليقظة. إنما الرؤية المرادة - في التعريف- هي حال حياته ﷺ. كذلك لا بد أن يكون موافقًا له في الدين والإيمان وأن يموت على ذلك.

ويرى البعض أن من ضمن الـ(114) ألف صحابي كان هناك بعض المنافقين. وهذا كلام محل بحث ونظر:

فالصحابة الذين رأوا النبي ﷺ وصلوا إلى (114) ألفًا، ولكن عندما نأتي للواقع العملي نجد أنَّه ليس لدينا أسماء مائةٍ وأربعة عشر ألف اسمٍ، فنحن لدينا أسماء تسعة آلاف صحابي فقط، أي حوالي 7.5٪ مِن أسماء الصَّحابة، والصَّحابيات فقط، فهذا هو ما جاء في كل الكُتب التي أُلِّفتْ في الصَّحابة عبر القرون أي 9520 صحابي. أما الذين وصلت إلينا رواياتهم من

(1) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (1/ 158) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني -تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1415هـ.

طبقة الصحابة فعددهم نحو (1700) صحابي فقط. أي أن العدد قليل ومحصور.

وتزخر كتب الحديث وعلومه وشروحه بأسماء هؤلاء الصحابة فهل منهم من لم يكن عدلًا؟

هذا يقودنا إلى تساؤل آخر: ما هي العدالة؟ إن العدالة تسير في مسارين، الأول: عدالة الرواية، والثاني: عدالة الشهادة.

أما عدالة الرواية فالصحابة كلهم عدول رواية، أما من حيث عدالة الشهادة فإن بعضهم قد ردَّت شهادته، ولكن لا بد من ملاحظة أن رد الشهادة لا يقتضي أو يتبع بالضرورة رد الرواية أو القول بعدم العدالة مطلقًا؛ وذلك لطبيعة الرواية التي تسمح أن يأتي بها الواحد، أما الشهادة فتقتضي أن تأتي من اثنين على الأقل، كما أن الرواية تأتي على أمر عام متعلق بالموضوع أما الشهادة فتأتي على أمر خاص فترتبط بالشخص؛ فالشهادة تأتي في مواقف تختلف فيها الأهواء والمصالح والضغائن، فيؤثر ذلك على شهادتي، ولكن الرواية لا تحتمل هذا الأمر.

فالصحابة عدول الرواية بالاتفاق، أما بخصوص الشهادة فقد لا يكونون عدولًا كلهم؛ فقد رُدَّت شهادة ابن علقمة، وعامر ابن أبي سفيان، وشهادة الوليد بن عقبة وهو صحابي جليل، ولكن لم ترد الرواية، لأن الرواية أمر يتعلق بالصدق والكذب في الأمور العامة، وهذا مما حفظ الله الأمة منه.

الصحابة إذن رواة عدول، ولم يكن هناك من قُدح فيه من الـ (1700) صحابي إلا خمسة: بشير بن الخصاصية، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة، وبسر بن أرطأة، وعمرو بن العاص، وبقية الصحابة لم يقدح فيهم أحد، أما الخمسة السابقون فيعود القدح فيهم إلى بعض الجرائم التي ارتكبها كل منهم؛ فأحدهم اتهم بالزنا، والآخر قتَل بعض أهل اليمن، وأحدهم حوَّل الخلافة إلى وراثة، وهكذا فعلوا أمورًا معروفة، ولكن كم روَوا من أحاديث الرسول ﷺ؟ لو جئنا إلى الأحاديث التي رووها نجد أنها لا شيء بالنسبة لعدد أحاديث

الرسول ﷺ، فلقد رووا من (20 إلى 30) حديثًا من أصل (60 ألف) حديث.

ولكن العلماء في نفس الوقت قالوا: إن هؤلاء الخمسة لا تُنفَى عنهم صفة الصحبة؛ فإن اقترفوا بعض الذنوب لا يعني هذا جواز سبِّهم، بل يجب أن نتغاضى عن أخطائهم؛ فقد نهى النبي ﷺ عن سبِّ الصحابة، فهم التقوا بالرسول ﷺ وماتوا وهم مؤمنون، بل منهم من جاهد في سبيل الله، ونحن وإن كنا نكره أفعالهم المخالفة للشريعة، لكن لا نسحب خطأ واحدًا على مجمل حياة هذا الصحابي؛ فليس هذا من العدل[1].

وقد تقدم الكلام على منزلتهم بين الأمة وثناء القرآن عليهم، وتزكية رسول الله ﷺ لهم، وقد كان الصحابة الكرام يحذرون عامة الناس من الكذب ويعدونه منافيًا للإيمان، فعن قيس بن أبي حازم قال: سمعت أبا بكر وهو على المنبر يقول: «إياكم والكذب، فإن الكذب مجانب للإيمان»[2].

وهذا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يحذر من الكذب فيقول: إِنَّ ٱلْكَذِبَ لا يصلح منه جد، ولا هزل، اقرؤوا إن شئتم: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ [التوبة:119] هل ترونَ في الكذب من رُخصةٍ لأحدٍ؟[3].

وقد أوضح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام خطورة الكذب على رسول الله ﷺ، وبين شدَّة حذر الصحابة منه فقال: إذا حدَّثتكم بالحديثِ عن رسول الله ﷺ، فوالله لأَنْ أَخِرَّ من السَّماء أحبُّ إليَّ مِنْ أن أكذب عليه[4].

---

(1) الطريق إلى التراث الإسلامي (ص 101، 102) لفضيلة الإمام العلامة علي جمعة- نهضة مصر للطباعة والنشر – 2004م.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 103) أبو أحمد بن عدي الجرجاني تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض- الناشر: الكتب العلمية – بيروت-لبنان – الطبعة: الأولى، 1418هـ1997م.

(3) المصدر السابق (1/ 102).

(4) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (3611)

وقال رضي الله عنه: إذا قلت: قال رسول الله ﷺ، فوالله لأن أخرَّ من السَّماءِ أحبُّ إليَّ من أن أقولَ عن رسول الله ﷺ ما لم يقل[1].

فلم يعرف عن الصحابة رضوان الله عليهم الكذب، ولم يكذب بعضهم بعضًا فيما ينقلونه عن رسول الله ﷺ، فعن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، منه ما سمعناه ومنه ما حدثنا أصحابنا، ونحن لا نكذب.

وعن أنس بن مالك؛ أنه ربما سئل إذا حدث فيقال له: أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ فيغضب، ثم يقول: ما كل ما نحدثكم سمعناه من رسول الله ﷺ، وما كان بعضنا يكذب على بعض.

وقال رضي الله عنه: ليس كُلُّ ما نُحدِّثكم عن رسولِ الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدَّثنا أصحابنا، ونحن قومٌ لا يكذِّب بعضنا بعضًا[2]. وعنه رضي الله عنه قال: «إنَّا والله ما كُنَّا نكْذِب، ولا ندري ما الكذبُ»[3].

ومما يقرر حقيقة الصدق عند الصحابة الكرام، ما ورد في صحيح البخاري، فعن أبي التَّيَّاح، قال: سمعت أنسًا رضي الله عنه يقولُ: قالتِ الأنصار يوم فتح مكَّة: وأعطى قريْشًا؛ والله إنَّ هذا لهو العجب، إنَّ سيوفنا تقطر من دماء قريش، وغنائمنا ترَدُّ عليهم، فبلَغ ذلك النَّبيَّ ﷺ، فدَعا الأنصارَ، قال: فقال: «**ما الَّذي بلغني عنكم**»، وكانوا لا يكذِبون، فقالوا: هو الَّذي بلغَك، قال: «**أولا ترضَونَ أن يرجع النَّاس بالغنائم إلى بيوتهم، وترجعونَ برسول الله ﷺ إلى بيوتكُم؟ لو سلَكتِ الأنصارُ واديًا، أو شِعبًا، لسلكت وادي الأنصارِ، أو شِعبهم**»[4].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 93).

(2) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (2/ 188).

(3) أخرجه البزار في مسنده (7288).

(4) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كتاب مناقب الأنصار ـ (3778)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب مناقب =

قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: «كنا نغزو وندع الرجل والرجلين لحديث رسول الله ﷺ، فنجيء من غزاتنا فيحدثونا بما حدث به رسول الله ﷺ، فنحدث به، نقول: قال رسول الله ﷺ»[1].

قال الحاكم: «وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ، فيسمعونه من أقرانهم وممن هو أحفظ منهم، وكانوا يشدِّدون على ما يسمعون منه»[2].

قال ابن حبَّان: «وإنما قبلنا أخبار أصحابِ رسول الله ﷺ ما روَوها عن النبي ﷺ وإن لم يبينوا السماع في كل ما رووا، وبيقين نعلم أن أحدهم ربما سمِع الخبر عن صحابي آخر ورواه عن النبي ﷺ مِنْ غير ذكر ذلك الذي سمعه منه؛ لأنهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين كلهم أئمة سادة قادة عدول، نزَّه الله عز وجل أقدار أصحاب رسول الله ﷺ عن أن يلزق بهم الوهن، وفي قوله ﷺ: «**ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب**»[3] أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف؛ إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف أو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله ﷺ، وقال: ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب، فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم؛ دلَّ ذلك على أنهم كلهم عدول وكفى بمن عدَّله رسول الله ﷺ شرفًا»[4].

فلم يحدُث من الصحابة الكرام أن كذَّبوا في نقلهم لحديث رسول الله ﷺ وسنته، ولذلك لم يجدوا حرجًا في رواية الأحاديث عن بعضهم البعض، كما بيَّنا سابقًا، ولكن مع ذلك كانوا

=

الأنصار، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه (1059).

(1) **تاريخ دمشق ابن عساكر (20/ 390).**

(2) **معرفة علوم الحديث للحاكم (ص 123).**

(3) تقدم تخريجه.

(4) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (1/ 162) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي - ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي - حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط - الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - ط1/ 1408 هـ - 1988 م.**

يسعون إلى التيقن وزيادة التثبت من بعضهم البعض، فكان الصدق في النقل عن رسول الله ﷺ أحد السمات المميزة لمرحلة الصحابة الكرام في نقلهم لسنة رسول الله ﷺ لأمته، فهم كانوا يرون أن هذه المهمة من أعظم المهمات.

- **من ملامح منهج توثيق السنة في عهد الصحابة الكرام:**

1- حرص صغار الصحابة على تلقِّي الحديث من فقهائهم وشيوخهم وكبارهم.

2 - الحرص على مدارسة الحديث (المذاكرة).

3- الإقلال من الرواية.

4- الحرص على رواية الحديث باللفظ مع قبولهم الرواية بالمعنى.

5- حرصهم على بيان الإسناد في الرواية.

6- التيقن من ضبط الراوي للحديث قبل روايته.

7- التأكد من ضبط الراوي بالرجوع إلى مصدر النقل.

8- معرفة ضبط الراوي بموافقة الثقات له.

9- معرفة ضبط الراوي بالاختبار.

10- المكاتبة.

11- الحرص على تبليغ الحديث الشريف ونشره.

12- نقد المتن.

هذه الملامح تمثل أساسيات في عملية توثيق السنة النبوية وصيانتها في عهد الصحابة الكرام، وقد مثلت بعد ذلك نقطة الانطلاق نحو منهج متكامل للتعامل مع نصوص السنة يشتمل على العديد من العلوم والآليات، وقد أشرنا سابقًا إلى اهتمامهم باللقيا والسماع ممن تلقى من الرسول ﷺ مباشرة، وطلب الشاهد على الرواية، وفيما يلي نلقي بعض الضوء على هذه الملامح:

1- حرص صغار الصحابة على تلقي الحديث من فقهائهم وشيوخهم وكبارهم:

فقد حرص صغار الصحابة على تلقي الحديث من كبار الصحابة اللذين تلقوا السنة عن رسول الله ﷺ مباشرة، فقد روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لما توفي رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: «يا فلان هلمَّ فلنسأل أصحاب النبي ﷺ فإنهم اليوم كثير، فقال: واعجبًا لك يا ابن عباس أترى الناس يحتاجون إليك وفي الناس من أصحاب النبي ﷺ من ترى؟ فتركت ذلك وأقبلت على المسألة، فإن كان ليبلغني الحديث عن الرجل فآتيه وهو قائل، فأتوسد ردائي على بابه فتسفي الريح على وجهي التراب، فيخرج فيراني فيقول: يا ابن عم رسول الله ما جاء بك؟ ألا أرسلت إليَّ فآتيك؟! فأقول: أنا أحقُّ أن آتيك، فأسأله عن الحديث قال: فبقي الرجل حتى رآني وقد اجتمع الناس عليَّ فقال: كان هذا الفتى أعقل مني»(1).

وفي رواية عند ابن عبد البر: «كان يبلغني الحديث عن الرجل من أصحاب النبي ﷺ، فلو أشاء أن أرسل إليه حتى يجيء فيحدثني فعلت، ولكني كنت أذهب إليه، فأقيل على بابه حتى يخرج إلي فيحدثني»(2).

فقد بدأ ابن عباس رضي الله عنه رحلته العلمية بعد وفاة النبي ﷺ بوقت قصير، ونتج عنها جمعه لعدد كبير من الأحاديث النبوية والتي قام بتدوينها، فعن موسى بن عقبة قال: «وضع عندنا كُرَيب- مولى عبد الله بن عباس- حِمل بعير من كتب ابن عباس، فكان علي بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إليه: ابعث إلي بصحيفة كذا وكذا. فينسخها ويبعث بها»(3).

(1) أخرجه الدارمي في سننه (590).

(2) جامع بيان العلم وفضله (1/ 393).

(3) تقييد العلم (ص136) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت- دار احياء السنة النبوية.

2 – الحرص على مدارسة الحديث (المذاكرة):

مثَّل هذا المسلك أحد ملامح منهج الصحابة الكرام في التعامل مع السنة النبوية عقب انتقال النبي ﷺ للرفيق الأعلى؛ حيث كانوا يحرصون على الجلوس وتذاكر حديث رسول الله ﷺ مما كان له أكبر الأثر في تحرير المحفوظ وتثبيته.

فأحد صور توثيق السنة النبوية وحفظها منذ العهد النبوي حرص الصحابة الكرام على مذاكرة الحديث ونشر هذا النسق العلمي في صفوف الأمة؛ مما نتج عنه حفظ الحديث الشريف وبقائه حيًّا في قلوب الصحابة رضوان الله عليهم، ينتقل من صدورهم إلى صدور مَن بعدهم، بحيث أصبحت المذاكرة بعد ذلك أحد الأنواع المستقلة لعلوم الحديث، فجرى عُرف المحدِّثين في زمن الرواية أن يكون الحفظ هو الأساس الأول، والركيزة المعتمدة لنقل السنة النبوية، وتبليغ شريعة الله عزَّ وجلَّ حتى كان منهم من يحفظ كلَّ ما سمع، وكان منهم من إذا سمع الحديث ثبت في ذهنه.

وقد مثلت المذاكرة عند المحدثين وسيلة من أهم وسائل حفظ الحديث من الدخيل عليه، وتنوعت أقسامها حتى أصبحت فنًّا له أصوله وقواعده، ومثلت أداة هامة في مجال النقد الحديثي وضبط الحديث وحفظه، فمن أنواعها: المذاكرة على الأبواب، والمذاكرة على الشيوخ والتراجم، والمذاكرة على مسانيد الرواة ومروياتهم، والمذاكرة على البلدان.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه»(1). وقد روي عن معاوية رضي الله عنه أنه دخل مسجد حمص فركع ركعتين، فلما فرغ إذا هو بناس جلوس فقال لهم: ما يجلسكم؟ قالوا: صلَّينا صلاة المكتوبة ثم قصَّ القاصُّ، فلما فرغنا قعدنا نتذاكر سنة رسول الله ﷺ، فقال معاوية: ما من رجل أدرك النبي ﷺ أقل حديثًا عنه مني، إني سأحدثكم بخصلتين حفظتهما من رسول الله

(1) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (464).

ﷺ: «ما من رجل يكون على الناس فيقوم على رأسه الرجال يحب أن تكثر الخصوم عنده فيدخل الجنة» قال: وكنت مع النبي ﷺ يومًا فدخل المسجد فإذا هو بقوم في المسجد قعود فقال النبي ﷺ: «ما يقعدكم؟» قالوا: صلَّينا الصلاة المكتوبة، ثم قعدنا نتذاكر كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «**إن الله إذا ذكر شيئًا تعاظم ذكره**»[1].

فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنه قال: «تذاكروا هذا الحديث، وتزاوروا؛ فإنكم إن لا تفعلوا يدرس»[2]. وفي رواية عند الحاكم: «تزاوروا وأكثروا ذكر الحديث، فإنكم إن لم تفعلوا يندرس الحديث»[3].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «تذاكروا هذا الحديث، فإن حياته مذاكرته»[4].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: «تذاكروا الحديث، فإن الحديث يهيج الحديث»[5]. وفي رواية «تحدثوا وتذاكروا، فإن الحديث يذكر بعضه بعضًا»[6].

ومن أمثلة المذاكرة ما رواه أبو وائل شقيق بن سلمة عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال: كنا جلوسًا عند عمر رضي الله عنه، فقال: أيكم يحفظ قول رسول الله ﷺ في الفتنة؟ قلت: أنا، كما قاله. قال: إنك عليه – أو عليها– لجريء، قلت: «**فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره، تكفرها الصلاة والصوم والصدقة، والأمر والنهي**»، قال: ليس هذا أريد؛

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك (325).

(2) أخرجه الدارمي في سننه (650).

(3) أخرجه الحاكم في المستدرك (328).

(4) أخرجه الدارمي في سننه (643).

(5) أخرجه الدارمي في سننه (671).

(6) أخرجه الطبراني في الأوسط (3/ 60).

ولكن الفتنة التي تموج كما يموج البحر، قال: ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين، إن بينك وبينها بابًا مغلقًا، قال: أيكسر أم يفتح؟ قال: يكسر، قال: إذًا لا يغلق أبدًا، قلنا: أكان عمر يعلم الباب؟ قال: نعم، كما أن دون الغد الليلة؛ إني حدثته بحديث ليس بالأغاليط، فهبنا أن نسأل حذيفة، فأمرنا مسروقًا فسأله، فقال: الباب عمر»[1].

أخرج الحافظ الذهبي في السير عن ابن عباس قال: جلسنا مع عمر، فقال: هل سمعت عن رسول الله ﷺ شيئًا أمر به المرء المسلم إذا سها في صلاته كيف يصنع؟ فقلت: لا والله، أو ما سمعت أنت يا أمير المؤمنين من رسول الله في ذلك شيئًا؟ فقال: لا والله، فبينا نحن في ذلك أتى عبد الرحمن بن عوف، فقال: فيم أنتما؟ فقال عمر: سألته فأخبره، فقال له عبد الرحمن: لكني قد سمعت رسول الله ﷺ يأمر في ذلك، فقال له عمر: فأنت عندنا عدل، فماذا سمعت؟ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا سها أحدكم في صلاته حتى لا يدري أزاد أم نقص، فإن كان شكَّ في الواحدة والاثنتين فليجعلها واحدة، وإذا شك في الاثنتين أو الثلاث فليجعلها اثنتين، وإذا شك في الثلاث والأربع، فليجعلها ثلاثًا حتى يكون الوهم في الزيادة، ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم، ثم يسلم**»[2]. فكانت المدارسة والمذاكرة سببًا من أسباب تحمل الصحابة بعضهم عن بعض، بل وسببًا من أسباب حفظ الحديث وضبطه؛ فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «**كنا نكون عند رسول الله ﷺ فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه بيننا حتى نحفظه**»[3].

(1) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: الصلاة كفارة (525).

(2) أخرجه الترمذي وصححه في كتاب الصلاة، باب فيمن يشك في الزيادة والنقصان (398)، وأبو يعلى في مسنده (839)

(3) أخرجه الخطيب في الجامع (1/ 236).

3- الإقلال من الرواية:

من السمات التي ميزت مرحلة الصحابة فيما يتعلق برواية الحديث الشريف - أن الغالب عليهم عدم الإكثار من الرواية عن رسول الله ﷺ، فكانوا يكلون أمر التحديث إلى فقهاء الصحابة وعلمائهم؛ وذلك احتياطًا وحماية لسنة النبي ﷺ، وقد كانوا يرون أنهم يمثلون التطبيق العملي لسنة النبي ﷺ في حياتهم، فإذا وقعت الحاجة لبيان أمر من أمور الدين لم يتخلَّفوا عن بيان ذلك من خلال نصوص القرآن الكريم وأقوال النبي ﷺ وسنته الشريف.

فلا يفهم من هذا الإقلال وقوع تفريط في البلاغ وبيان السنة، أو إهمال إيصال كلام رسول الله ﷺ بأي وجه من الوجوه؛ وإنما كان الدافع إليه:

أ - خشية من الوقوع في الخطأ:

لأن الإكثار من الرواية قد يكون مظنة للوقوع في الخطأ أو النسيان، فكانوا يأخذون بالأحوط.

يقول الإمام ابن عبد البر في تعليقه على ما أثر عن عمر من الأمر بإقلال الرواية عن رسول الله والتشدد في هذا الأمر:

«وهذا يدل على أن نهيه عن الإكثار وأمره بالإقلال من الرواية عن رسول الله ﷺ إنما كان خوفَ الكذب على رسول الله ﷺ، وخوفًا أن يكونوا مع الإكثار يحدثون بما لم يتيقنوا حفظه ولم يعوه؛ لأن ضبط من قلَّت روايته أكثر من ضبط المستكثر، وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار، فلهذا أمرهم عمر من الإقلال من الرواية، ولو كره الرواية وذمها لنهى عن الإقلال منها والإكثار؛ ألا تراه يقول: فمن حفظها ووعاها فليحدِّث بها، فكيف يأمرهم بالحديث عن رسول الله ﷺ وينهاهم عنه؟! هذا لا يستقيم، بل كيف ينهاهم عن الحديث عن رسول الله ﷺ ويأمرهم بالإقلال منه، وهو يندبهم إلى الحديث عن نفسه بقوله من حفظ مقالتي ووعاها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته، ثم قال: ومن خشي أن لا يعيها

فلا يكذب علي. وهذا يوضح لك ما ذكرنا»[1].

وقد جاء عن عمر رضي الله عنه ما يشهد لذلك؛ فقد روىٰ أسلم مولىٰ عمر أنه قال: قلنا لعمر بن الخطاب: مالك لا تحدثنا عن رسول الله ﷺ؟ قال: إني أخشىٰ أن أزيد أو أنقص، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[2][3].

ويشهد بأنَّ الخوف من الوقوع في الكذب علىٰ رسول الله ﷺ أو الخطأ أو السهو في التبليغ عنه هو دافع الصحابة للإقلال من رواية الحديث – ما أخرجه الخطيب البغدادي عن عبد الله بن الزبير قال: قلت لأبي الزُّبَير: مالي لا أراكَ تُحدِّث عن رسول الله ﷺ كما أسمعُ فلانًا وفلانًا وابن مسعودٍ؟ قال: والله يا بُنَيَّ ما فارقته منذ أسلمتُ، ولكنِّي سمعتُه يقُول: «**مَنْ كذَب عليَّ فلْيتبوَّأ مقعدَه من النَّارِ**»[4].

ب- عدم وجود الحاجة للإكثار من الرواية:

نظر الصحابة الكرام إلىٰ النقل عن رسول الله ﷺ وبيان أمر سنته علىٰ أنه أمانة عظيمة؛ فكانوا يحبذون أن يكفي بعضهم بعضًا هذه المهمة الثقيلة، فإذا وجدوا ذلك لم يسارعوا بالتحديث.

فعن عبد الرَّحمن بن أبي ليلىٰ قال: «لقد أدركت في هذا المسجد عشرين ومائةً من الأنصارِ، وما منهم أحدٌ يُحدِّث بحديثٍ إلا ودَّ أنَّ أخاهُ كفاهُ الحدِيث، ولا يُسأل عن فُتيا إلا وَدَّ أنَّ أخاهُ كفاهُ الفتيا»[5].

وعن العلاء بن سعد بن مسعود، قال: قيل لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ: مالك لا

(1) جامع بيان العلم وفضله (2/ 1003).

(2) تقدم تخريجه.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 80).

(4) الكفاية في معرفة أصول الرواية (1/ 267).

(5) سنن الدارمي (137).

تحدث كما يحدث فلان وفلان؟ قال: ما بي أن لا أكون سمعت مثل ما سمعوا، أو حضرت مثل ما حضروا، ولكن لم يدرس الأمر بعد، والناس متماسكون، فأنا أجد من يكفيني، وأكره التزيد والنقصان في حديث رسول الله ﷺ[1].

ولكن لما حدثت الفتوحات وانتشر الإسلام خاصة في أواخر عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ظهرت الحاجة لرواية الحديث لنشر السنن بين من دخلوا في الإسلام، ولحفظها ونقلها إلى التابعين، فقام بهذه المهمة عدد من علماء الصحابة وحفاظهم.

ج- خشية تحريف السنة من قبل المنافقين:

ولذلك نجد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يتشدد مع بعض الصحابة عند رواية الحديث؛ حتى طلب من بعض الصحابة أن يأتي بمن يشهد على روايته؛ كما حدث مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، فعن أبي سعيد الخدري قال: «كنت جالسًا بالمدينة في مجلس الأنصار، فأتانا أبو موسى فزعًا أو مذعورًا، قلنا: ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إليَّ أن آتيه، فأتيت بابه فسلمت ثلاثًا فلم يرد علي، فرجعت فقال: ما منعك أن تأتينا؟ فقلت: إني أتيتك، فسلمت على بابك ثلاثًا، فلم يردوا علي، فرجعت، وقد قال رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له، فليرجع، فقال عمر: أقم عليه البينة، وإلا أوجعتك. فقال أبي بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم، قال أبو سعيد: قلت أنا أصغر القوم، قال: فاذهب به».

وفي رواية عند مسلم تعجَّب أبي بن كعب من فعل عمر، فنصحه بعدم التشديد على الصحابة في رواية الحديث فقال له: فلا تكونن عذابًا على أصحاب رسول الله ﷺ، فأجابه عمر بقوله: «سبحان الله، إنما سمعت شيئًا فأحببت أن أتثبت»[2]

(1) الكفاية في معرفة أصول الرواية (1/ 392).

(2) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثًا (6245)، أخرجه مسلم في كتاب الآداب، باب الاستئذان (2154).

وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث أن عمر رضي الله عنه قال لأبي موسى: أما إني لم أتهمك؛ ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ[1]. فكان الغرض من تشدد عمر على من يروي الحديث من الصحابة تحقيق أكبر درجة من التحري والتوثيق في الرواية عن رسول الله ﷺ.

4- الحرص على رواية الحديث باللفظ مع قبولهم الرواية بالمعنى:

هذا أحد ملامح أداء الصحابة لسنة النبي ﷺ وحديثه بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى؛ حيث حرص الصحابة الكرام على أداء حديث رسول الله ﷺ كما سمعوه وكما تلقوه منه ﷺ؛ تنفيذًا لأمر النبي ﷺ «**نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها**»[2].

وقد وردت الآثار الدالة على حرصهم على تنفيذ هذا الأمر والتقيُّد بألفاظ الحديث، يقول الخطيب البغدادي: باب ما جاء في رواية الحديث على اللفظ، ومن رأى ذلك واجبًا... عن أبي جعفر محمد بن علي، قال: لم يكن من أصحاب رسول الله ﷺ أحد إذا سمع من رسول الله ﷺ لا يزيد فيه ولا ينقص ولا مثل عبد الله بن عمر[3].

وجاء في رواية: كان ابن عمر إذا سمع الحديث لم يزد فيه، ولم ينقص منه، ولم يجاوزه، ولم يقصر عنه[4].

وقد أجاز عدد من الصحابة رضوان الله عليهم الرواية بالمعنى، فعن عروة بن الزبير، قال: قالت لي عائشة رضي الله عنها يا بني: إنه يبلغني أنك تكتب عني الحديث، ثم تعود فتكتبه، فقلت لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت: هل تسمع في المعنى خلافًا؟

(1) سنن أبي داود (5184).

(2) تقدم تخريجه.

(3) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (1/ 391).

(4) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (1/ 391).

قلت: لا، قالت: لا بأس بذلك[1].

وعن أبي سعيد، قال: كنا نجلس إلى النبي ﷺ عسى أن نكون عشرة نفر نسمع الحديث، فما منا اثنان يؤديانه على حرف؛ غير أن المعنى واحد[2].

وعن محمد بن سيرين، قال: كنت أسمع الحديث من عشرة، المعنى واحد واللفظ مختلف[3].

ومع هذه الإجازة من بعض الصحابة الكرام لرواية الحديث بالمعنى؛ فقد كانوا يحرصون في روايتهم للأحاديث النبوية على التزام اللفظ النبوي الصادر من رسول الله ﷺ قدر الإمكان، ومن الدلائل على ذلك ما يلي:

أ- التصريح بالشك في بعض ألفاظ الحديث:

حيث يذكر الراوي الكلمة وما يرادفها لشكه في صدورها عن النبي ﷺ؛ فعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: كان علي رضي الله عنه تخلف عن النبي ﷺ في خيبر، وكان به رمد، فقال: أنا أتخلف عن رسول الله ﷺ؟!، فخرج علي فلحق بالنبي ﷺ، فلما كان مساء الليلة التي فتحها في صباحها، فقال رسول الله ﷺ: «**لأعطين الراية - أو قال: ليأخذن - غدًا رجل يحبه الله ورسوله، أو قال: يحب الله ورسوله، يفتح الله عليه**» فإذا نحن بعلي وما نرجوه، فقالوا: هذا علي، فأعطاه رسول الله ﷺ، ففتح الله عليه[4].

ب- الالتزام بما جاء في الحديث من الكلمات الغريبة:

ومن ذلك ما رواه أبو زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: إني لآخذ بخطام الناقة

---

(1) المصدر السابق (1/ 442).

(2) المصدر السابق (1/ 441).

(3) المصدر السابق (1/ 444).

(4) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (4209) ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (2407)

حتى استوى رسول الله ﷺ عليها وقال: «**اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم اصحبنا بصحبة، واقلبنا بذمة، اللهم ازو لنا الأرض، وسيِّرنا فيها، اللهم إني أعوذ بك من عوثاء السفر، وكآبة المنقلب**»، قال أبو زرعة: وكان أبو هريرة رجلًا عربيًّا، لو شاء أن يقول: وعثاء السفر. لقال(1).

ج- الالتزام بنص الحديث وترتيب جمله:

ومن ذلك ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: بني الإسلام على خمس، على أن تعبد الله وتكفر بما دونه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام رمضان - فقال رجل: وتعبد الله، وتكفر بما دونه - وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان. قال: لا، اجعل صيام رمضان آخرهن، كما سمعت من في رسول الله ﷺ(2).

د- التقيد بألفاظ الحديث وعدم السماح بتبديل لفظة مكان أخرى، حتى إن كانت مرادفة لها:

ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عندما سمع عبيد بن عمير، وهو يقص يقول: قال رسول الله ﷺ: مثل المنافق مثل الشاة الرابضة بين الغنمين، فقال ابن عمر ويلكم: لا تكذبوا على رسول الله ﷺ؛ إنما قال: «**مثل المنافق مثل الشاة العائرة بين الغنمين**»(3).

5- حرصهم على بيان الإسناد في الرواية:

من ملامح منهج الصحابة رضي الله عنهم في أداء حديث رسول الله ﷺ وتبليغه إسناده إلى النبي ﷺ مباشرة؛ لكون أكثرهم قد سمع الحديث منه ﷺ مباشرة، وقد جاء التصريح بسماع الحديث منه ﷺ مباشرة عند كثير من الصحابة باستخدامهم ألفاظًا تدل على ذلك،

(1) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره (1342)

(2) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (1/ 399).

(3) أخرجه أحمد في مسنده (5610).

نحو:

سمعت رسول الله ﷺ يقول، أو قال لي رسول الله ﷺ، أو حدثني رسول الله ﷺ، كما يصرح بعضهم برؤية بعض السنن من الأفعال والتقريرات مباشرة من النبي ﷺ.

فمن ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله ﷺ: «**إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ، وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نوى، فمن كانت هجرتُه إلى دُنيا يُصِيبها، أو إلى امرأةٍ ينكِحها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليهِ**»[1].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**يا عبد الله، لا تكن مثل فلانٍ كان يقوم اللَّيل فترك قيام اللَّيل**»[2].

وما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «**رأيتُ النبيَّ ﷺ إذا أعجلَه السَّيرُ يُؤَخِّر المغربَ؛ فيُصلِّيها ثلاثًا ثم يُسلِّم، ثم قلَّما يلبثُ حتى يقيمَ العشاء فيُصلِّيها ركعتين ثم يسلِّم، ولا يسبِّح بعد العشاءِ حتَّى يقومَ من جوْف اللَّيل**»[3].

و كما ذكرنا سابقًا فقد كان لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما صحيفةٌ دوَّن فيها أحاديث سمعها من رسول الله ﷺ مباشرة، فعن مجاهد بن جبر قال: رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة، فسألته عنها فقال: هذه الصادقة، فيها ما سمعت من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه فيها أحد[4].

---

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (1)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» (1907) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(2) أخرجه البخاري في كتاب التهجد باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه (1152).

(3) أخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب يصلي المغرب ثلاثًا في السفر (1092)

(الطبقات الكبرى لابن سعد (4/ 198)

وفي حالة تلقى الصحابي لحديث رسول الله ﷺ من صحابي آخر، فقد كان يتم التصريح بالواسطة أحيانًا، فنحن نجد في كتب السنة رواية صحابي عن صحابي آخر، بل إننا نجد في سند الحديث ثلاثة من الصحابة الكرام يروي بعضهم عن بعض. وأربعة بعضهم عن بعض ولكن هذا قليل جدًا.

فمن أمثلة ذلك:

- عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن عبادة بن الصَّامت أنَّ رسول الله خرجَ يُخْبِر بليلةِ القدرِ فتلاحى رجُلان من المسلمين، فقال: «**إنِّي خرَجت لأخبركم بليلةِ القدرِ، وإنَّه تلاحى فلانٌ وفلانٌ فرفعت، وعسى أن يكون خيرًا لكم، التمسوها في السَّبع والتِّسع والخمسِ**»[1].

- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: أنَّه مسح على الخفين[2].

يقول السيوطي في تدريب الراوي وهو يضرب أمثلة عن رواية الصحابة بعضهم عن بعض: «وحديث اجتمع فيه أربع من نساء الصحابة: اثنتان من أمهات المؤمنين. وربيبتان للنبي ﷺ.

وهو ما رواه مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه من طريق ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أم سلمة، عن حبيبة بنت أم حبيبة، عن أمها أم حبيبة، «عن زينب بنت جحش، قالت: أتيت رسول الله ﷺ يومًا محمرًّا وجهه وهو يقول: «**لا إله إلا الله** -ثلاث مرات- **ويلٌ للعرب من شر قد اقترب، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه**»، وعقد عشرًا، قلت: يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «**نعم، إذا كثر الخبث**»[3]. وقد أفرد

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر (49).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين (202)

(3) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب يأجوج ومأجوج (7135)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج (2880)

بعضهم هذه الأحاديث الثلاثة في جزء.

قلت: وقع في بعض الأجزاء حديث اجتمع فيه خمسة من الصحابة، أخبرني أبو عبد الله بن مقبل مكاتبة، عن أحمد بن عبد العزيز ومحمد بن علي الحراوي، كلاهما عن الحافظ شرف الدين الدمياطي، أنا الحافظ يوسف بن خليل، أنا ذاكر بن كامل، أنبأنا أبو زكريا يحيى بن أبي عمر الأصبهاني، أنا أحمد بن الفاضل، أنا أبو علي الحسين بن أحمد البردعي، ثنا محمد بن العباس الجوزي، ثنا محمد بن حبان الأنصاري، ثنا الشاذكوني، ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان بن عفان، عن عمر بن الخطاب، عن أبي بكر الصديق، عن بلال قال: قال رسول الله ﷺ: «**الموت كفارة لكل مسلم**»(1)(2).

ويؤكد اهتمام الصحابة الكرام على التصريح بالإسناد، ما رواه أشعث بن سليم عن أبيه، قال: سمعت أبا أيوب يحدث عن أبي هريرة، فقيل له: أنت صاحب رسول الله ﷺ، وتحدث عن أبي هريرة؟ فقال: إن أبا هريرة قد سمع ما لم نسمع(3).

مما سبق يتضح لنا أن الاعتناء بالإسناد في رواية الحديث ونقل السنة النبوية نشأ في صدر الإسلام مع نشأة الرواية.

---

(1) لم نجده مسندًا إلى بلال إلا فيما أخرجه السيوطي بسنده، وجاء من طريق يزيد بن هارون، عن عاصم الأحول، عن أنس بن مالك فيما أخرجه ابن الأعرابي في المعجم (1908)، والقضاعي في مسنده (171)، والبيهقي في شعب الإيمان (9419). قال في المقاصد الحسنة (ص 680): «البيهقي في الشعب، والقضاعي من حديث يزيد هارون عن عاصم الأحول عن أنس به مرفوعًا، وصححه أبو بكر ابن العربي، وقال العراقي في أماليه: إنه ورد من طرق يبلغ بها رتبة الحسن».

(2) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (2/ 917)- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي- الناشر: دار طيبة.

(3) البداية والنهاية لابن كثير (8/ 117).

ولكن قد يقع عدم التصريح بالواسطة بين الصحابي وبين النبي ﷺ في كثير من الأحيان كما أشرنا إليه سابقًا من قول أنس بن مالك رضي الله عنه: ليس كلُّ ما نحدِّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدَّثنا أصحابنا، ونحن قومٌ لا يكذب بعضنا بعضًا.

وقد اعتبر علماء الحديث مرسَلَ الصحابي من قبيل المتصل، يقول الإمام السيوطي: «كإخباره عن شيء فعله رسول الله ﷺ أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضر لصغر سنه أو تأخر إسلامه، فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم، وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى؛ لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة؛ بل إسرائيليات، أو حكايات، أو موقوفات»(1).

6- التيقن من ضبط الراوي للحديث قبل روايته:

من ملامح منهج الصحابة الكلام في أداء الحديث الشريف بعد عهد النبي ﷺ التأكد من ضبط الراوي للحديث قبل روايته، وهذه أحد أصول الرواية التي تدلُّ عليها الآثار الواردة عن صحابة رسول الله ﷺ؛ حيث وردت عنهم تحذيرات للراوي بأن لا يُقدِم على رواية ما لا يضبطه أو يشك فيه من الأحاديث.

فكان الصحابي إذا شك في ضبطه لنسيان أو كبر سنٍّ أمسك عن الرواية، وقد وردت بعض الآثار عن الصحابة تؤكد هذا المعنى، فعن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: قلنا لزيد بن أرقم: يا أبا عمرو، ألا تحدثنا؟ فقال: قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديد(2).

---

(1) تدريب الراوي (1/ 234).

(2) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (1/ 391).

7- التأكد من ضبط الراوي بالرُّجوع إلى مصدر النقل:

وهذا أحد ملامح حفظ حديث رسول الله ﷺ وتوثيقه عند الصحابة الكرام، فكانوا يرجعون إلى مصدر الحديث للتثبت، فمن ذلك:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: خرج رسولُ الله ﷺ في أضحى أو فطرٍ إلى المصلَّى، ثمَّ انصرف، فوعظ النَّاس، وأمرهُم بالصَّدقة، فقال: «**أيُّها النَّاس، تصدَّقوا**»، فمرَّ على النِّساء، فقالَ: «**يا معشر النِّساء، تصدَّقْن، فإني رأيتكن أكثر أهل النار فقلن وبم ذلك يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن يا معشر النساء**» ثم انصرف فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه فقيل يا رسول الله هذه زينب فقال أي الزيانب؟» فقيل امرأة ابن مسعود قال نعم ائذنوا لها فأذن لها قالت يا نبي الله إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلي لي فأردت أن أتصدق به فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم فقال النبي ﷺ: «**صدق ابن مسعود زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم**»[1].

- حديث نافع مولى ابن عمر قال: كان ابن عمر يكري أرضه ببعض ما يخرج منها فبلغه أن رافع بن خديج يزجر عن ذلك وقال: نهى رسول الله ﷺ عن ذلك قال: قد كنا نكري الأرض قبل أن نعرف رافعًا، ثم وجد في نفسه فوضع يده على منكبي حتى دفعنا إلى رافع، فقال له عبد الله: أسمعت النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض؟ قال رافعٌ: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا تكروا الأرض بشيء**»[2].

- عن نافع، أن رجلا حدث ابن عمر أن أبا سعيد الخدري يحدث هذا الحديث عن رسول

(1) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب (1462).

(2) أخرجه النسائي كتاب المزارعة، باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (3951).

الله ﷺ، قال نافعٌ: فانطلق ابن عمر وذلك الرجل وأنا معهم حتى دخلنا على أبي سعيد الخدري، فقال ابن عمر لأبي سعيد: أرأيت حديثا حدثنيه هذا الرجل أنك تحدثه عن رسول الله ﷺ، أسمعته؟ قال أبو سعيد: وما هو؟ فقال ابن عمر: بيع الذهب بالذهب والورق بالورق، فأشار أبو سعيد بأصبعه إلى عينيه وإلى أذنيه، فقال: بصر عيني، وسمع أذني رسول الله ﷺ يقول: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق، إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها شيئا غائبا بناجز»[1].

فلنحظ من خلال هذه الأحاديث أنَّ الصحابة رضي الله عنهم إذا وقع منهم الشكُّ في خبر مخبر عن رسول الله ﷺ من حيث الثبوت أو الفهم لعارض يظنونه من السهو أو غير ذلك؛ سارعوا بالرجوع إلى مصدر النقل ليحدث التيقُّن من نسبة الكلام أو الفهم إلى رسول الله ﷺ.

8- معرفة ضبط الراوي بموافقة الثقات له:

حيث كان الصحابة يطلبون تأكيد روايتهم عن النبي ﷺ بموافقة من هم أعلم منه أو من كانوا أكثر ملازمة لرسول الله ﷺ منهم:

ودلائل ذلك: حديث هشام بن عروة عن أبيه، قال: كان أبو هريرة يحدث ويقول: اسمعي يا ربة الحجرة اسمعي يا ربة الحجرة وعائشة تصلي، فلما قضت صلاتها، قالت لعروة: ألا تسمع إلى هذا ومقالته آنفا؟ إنما «كان النبي ﷺ يحدث حديثًا، لو عده العاد لأحصاه»[2].

وقد بوَّب الإمام مسلم على هذا الحديث بقوله: «باب التثبت في الحديث وحكم كتابة

(1) متفق عليه مختصرا؛ أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة (2177)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب في الربا (1584) وبتمامه ابن حبان في صحيحه (5017).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم (2493).

العلم» قوله: «إن أبا هريرة رضي الله عنه كان يحدث وهو يقول اسمعي يا ربة الحجرة» يعني عائشة، مراده بذلك تقوية الحديث بإقرارها ذلك وسكوتها عليه، ولم تنكر عليه شيئًا من ذلك سوى الإكثار من الرواية في المجلس الواحد؛ لخوفها أن يحصل بسببه سهو ونحوه[1].

- عن نافع مولى ابن عمر، قال: قيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من تبع جنازة فله قيراط من الأجر**» فقال ابن عمر: أكثر علينا أبو هريرة، فبعث إلى عائشة، فسألها، فصدقت أبا هريرة فقال ابن عمر: «**لقد فرطنا في قراريط كثيرة**»[2].

9- معرفة ضبط الراوي بالاختبار:

وأظهر الأمثلة الدالة على ذلك حديث عروة بن الزبير حيث قال:

قالت لي عائشة: يا ابن أختي بلغني أن عبد الله بن عمرو مار بنا إلى الحج، فالقه فسائله؛ فإنه قد حمل عن النبي ﷺ علمًا كثيرًا، قال: فلقيته فساءلته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ، قال عروة: فكان فيما ذكر، أن النبي ﷺ قال: «**إنَّ الله لا ينتزع العلم من الناس انتزاعًا، ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم، ويبقي في الناس رءوسًا جهالًا، يفتونهم بغير علم، فيضلون ويضلون**» قال عروة: فلما حدثت عائشة بذلك، أعظمت ذلك وأنكرته، قالت: أحدثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟

قال عروة: حتى إذا كان قابل قالت له: إن ابن عمرو قد قدم فالقه، ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم. قال: فلقيته فساءلته. فذكره لي نحو ما حدثني به في مرته الأولى، قال عروة: فلما أخبرتها بذلك قالت: ما أحسبه إلا قد صدق، أراه لم يزد فيه شيئًا ولم ينقص[3].

---

(1) صحيح مسلم بشرح النووي (18/ 129).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها (945).

(3) أخرجه مسلم في كتاب العلم، باب رفعالعلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (2059).

10- المكاتبة:

من ملامح منهج الصحابة الكرام في التثبت من حديث رسول الله ﷺ وصيانته وحفظه والعمل على نشره المكاتبة، فقد تفرق الصحابة الكرام في الأمصار المختلفة، ولم يكن بإمكان الجميع الرحلة لطلب سماع الحديث من بعضهم البعض، فكانوا يكاتبون بعضهم البعض في شأن تلقي حديث النبي ﷺ وتحصيله، وكانت هذه أحد الوسائل لنشر أحاديث رسول الله ﷺ في البلاد المفتوحة.

أخرج البخاري بسنده عن الشعبي، حدثني كاتب المغيرة بن شعبة، قال: كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة أن اكتب إلي بشيء سمعته من النبي ﷺ، فكتب إليه: سمعت النبي ﷺ يقول: إنَّ الله كره لكم ثلاثًا: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال[1].

11- الحرص على تبليغ الحديث الشريف ونشره:

نظر الصحابة الكرام إلى عملية تبليغ حديث رسول الله للأمة على أنها شرف كبير وأمانة عظيمة، وصورة من صور تبليغ الصحابة لأمر النبي ﷺ: «**بلغوا عني ولو آيةً**»[2]، فعملوا على نشر سنة النبي ﷺ بصور متعددة، فمن هذه الصور:

أ- مجالس التحديث:

من أهم الوسائل التي انتشرت بها سنة رسول الله ﷺ في عهد الصحابة الكرام هو نشأة مجالس التحديث في الأمصار المختلفة، والتي تعدُّ أحد وسائل توثيق السنة النبوية؛ حيث زادت نسبة المتحملين لحديث رسول الله ﷺ من التابعين، والذين قاموا بدورهم بعد ذلك في إيصالها لمن بعدهم، تلازم ذلك مع ما نتج عن هذه المجالس من وجود نسخ وصحف تمَّ فيها تدوين الأحاديث الشريفة المتداولة في هذه المجالس، مما مهد بعد ذلك لظهور عملية التدوين

(1) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: {لايسألون الناس إلحافا} وكمال غنى (1477).

(2) تقدم تخريجه.

الرسمي للسنة النبوية، وتوالي المنشغلين بجمع سنة النبي ﷺ، وظهور المصنفات التي تخصَّصت في ذلك.

فكان بعض الصحابة الكرام يعقد مجلسًا لرواية الحديث عن النبي ﷺ؛ فعن عروة عن حمران مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعت عثمان بن عفان وهو بفناء المسجد، فجاءه المؤذِّن عند العصر؛ فدعا بوضوء فتوضأ، ثم قال: والله لأحدثنكم حديثًا لولا آية في كتاب الله ما حدثتكم، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يتوضأ رجل مسلم فيحسن الوضوء فيصلي صلاة إلا غفر الله له ما بينه وبين الصلاة التي تليها**»(1).

وعن سليم بن عامر قال: كنا نجلس إلى أبي أمامة فيحدثنا كثيرًا ويقول للناس: اسمعوا واعقلوا، وبلغوا عنا ما تسمعون– وفي رواية– بلغوا عنا فقد بلغناكم، يرى أنَّ حقًا عليه أن يحدِّث بكل ما سمع(2).

فمن مشاهير الصحابة بمكة: عبدالله بن السائب، وعثمان بن طلحة، وابن عباس....، وكان بالكوفة علي، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وسلمان الفارسي، والنعمان بن بشير.....، وكان بالبصرة أنس بن مالك، وعمران بن حصين، وأبو برزة الأسلمي...، وكان بمصر عبدالله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر الجهني...، وكان بالشام معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وشرحبيل بن حسنة رضي الله عنهم أجمعين.

وقد ظهرت في مجالس التحديث هذه النواة الأولى لتحمل السنة النبوية وتوثيق الحديث عن طريق الإملاء؛ ومن صور ذلك ما رواه ابن عدي والبيهقي في المدخل من طريقه: أنبأنا عبد الصمد بن عبد الله ومحمد بن بشر الدمشقيان، قالا: حدثنا هشام بن عمار، ثنا أبو الخطاب معروف الخياط، قال: رأيت واثلة بن الأسقع رضي الله تعالى عنه يملي على الناس

(1) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه (227).

(2) سنن الدارمي وقال الهيثمي في المجمع سنده حسن.

الأحاديث، وهم يكتبونها بين يديه[1].

ب- الخطب والمواعظ:

لقد كانت الخطب والكلمات التي يلقيها الصحابة من وسائل تبليغ سنة النبي ﷺ؛ فقد كان الصحابة الكرام يستدلون بآيات من القرآن الكريم وأحاديث من أقول سيد البشر ﷺ، ومواقف من حياته الشريفة ﷺ، فتسمع الجموع الكثيرة جانبًا من سنة رسول الله ﷺ.

روى أحمد بسنده عن سليم بن عامرٍ، عن أوسط قال: خطبنا أبو بكر فقال: قام رسول الله ﷺ مقامي هذا عام الأول - وبكى أبو بكر - فقال أبو بكر: سلوا الله المعافاة - أو قال العافية - فلم يؤت أحد قط بعد اليقين أفضل من العافية أو المعافاة، عليكم بالصدق فإنه مع البر وهما في الجنة، وإياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما في النار، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تقاطعوا، ولا تدابروا، وكونوا إخوانًا كما أمركم الله تعالى[2].

وروى كذلك بسنده عن سعيد بن المسيب، يقول: سمعت عثمان يخطب على المنبر وهو يقول: كنت أبتاع التمر من بطن من اليهود يقال لهم: بنو قينقاع، فأبيعه بربح الآصع، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: «**يا عثمان إذا اشتريت فاكتل، وإذا بعت فكل**»[3].

ج- الفتيا:

من ملامح منهج الصحابة الكرام في نشر السنة النبوية بين المعاصرين لهم والذي يعد خطوة على طريق التوثيق قيامهم بالإفتاء والإجابة على أسئلة المسلمين وبيان أدلة ذلك من السنة النبوية وتأييد فتاويهم بأقوال النبي ﷺ وأفعاله.

بل قد عمل الصحابة الكرام على غرس هذا المنهج في نفوس طلابهم ومستمعيهم؛ فعن

(1) انظر: تدريب الراوي (2/ 574).

(2) أخرجه أحمد في مسنده (5).

(3) أخرجه أحمد في مسنده (444).

الضحاك الضبي قال: لقي ابن عمر جابر بن زيد في الطواف، فقال يا جابر: إنك من فقهاء أهل البصرة، وإنك ستستفتى، فلا تفتين إلا بقرآن ناطق، أو سنة ماضية، فإنك إن فعلت غير ذلك هلكت وأهلكت(1).

ويظهر انتشار الحديث من خلال الفتوى حيث إنها قد تكون عبارة عن رواية الحديث الشريف فقط، والذي تدلُّ معانيه على معالجة موضوع السؤال؛ فعن أنس بن سيرين قال: قال: قلت لابن عمر: أرأيت الركعتين قبل صلاة الغداة، أطيل فيهما القراءة؟ فقال: كان النبي ﷺ يصلي من الليل مثنى مثنى، ويوتر بركعةٍ، ويصلي الركعتين قبل صلاة الغداة، وكأن الأذان بأذنيه(2). قال حماد: أي بسرعةٍ.

12- نقد المتن:

من ملامح التثبت من حديث رسول الله ﷺ وصيانته وتوثيق نسبته للنبي ﷺ في عهد الصحابة رضي الله عنهم؛ اهتمامهم بمتن الحديث ومناقشة معناه في ضوء باقي النصوص الشرعية.

ومن الأمثلة على ذلك: ما أخرجه مسلم بسنده عن عبد الله بن أبي مليكة، قال: توفيت ابنة لعثمان بن عفان بمكة، قال: فجئنا لنشهدها، قال: فحضرها ابن عمر وابن عباس، قال: وإني لجالس بينهما، قال: جلست إلى أحدهما، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي، فقال عبد الله بن عمر لعمرو بن عثمان وهو مواجهه: ألا تنهى عن البكاء، فإن رسول الله ﷺ قال: «**إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه**». فقال ابن عباس: قد كان عمر يقول بعض ذلك، ثم حدث، فقال: صدرت مع عمر من مكة حتى إذا كنا بالبيداء إذا هو بركب تحت ظل شجرة، فقال:

---

(1) أخرجه أبو نعيم في الحلية (4/ 142).

(2) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الوتر، باب ساعات الوتر (995)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل (749).

اذهب فانظر من هؤلاء الركب؟ فنظرت، فإذا هو صهيب، قال: فأخبرته، فقال: ادعه لي، قال: فرجعت إلى صهيب، فقلت: ارتحل فالحق أمير المؤمنين، فلما أن أصيب عمر، دخل صهيب يبكي، يقول: وا أخاه وا صاحباه، فقال عمر: يا صهيب أتبكي علي؟ وقد قال رسول الله ﷺ: «**إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه**». فقال ابن عباس: فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقالت: يرحم الله عمر، لا والله ما حدث رسول الله ﷺ إن الله يعذب المؤمن ببكاء أحد، ولكن قال: «**إن الله يزيد الكافر عذابًا ببكاء أهله عليه**» قال: وقالت عائشة: حسبكم القرآن ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1].

فقد ناقشت أم المؤمنين رضي الله عنها ما فهمه الصحابة من معاني الرواية، بأدلة من الآيات والأحاديث، وهذا نوع من نوع نقد المتن والتثبت منه لم يهمله الصحابة الكرام، وقد تعامل علماء الحديث وشراحه مع فهم جميع الصحابة؛ وذلك لاستخلاص المعنى الشرعي الصحيح، فأشار جمهور المحدثين إلى صحة ما روى عمر بن الخطاب وابنه عبد الله من قول النبي ﷺ، فترجم البخاري لهذا الباب بقوله: باب قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته، فحمل الإمام البخاري معنى الحديث على إذا ما كان البكاء من عادة أهل الميت قبل موته؛ بأن كان يسمع النواح والصراخ من أهله فلا يمنعهم ويقرهم ويرضى منهم بذلك، أو إذا أوصى بالنواح عليه.

- توثيق السنة النبوية والعناية بها في عصر التابعين ومن بعدهم:

أشرنا فيما سبق من الصفحات إلى ملامح منهج حفظ السنة النبوية في عهد النبي ﷺ وفي عهد الصحابة الكرام، وفيما يلي نتعرض لمظاهر حفظ وتوثيق السنة النبوية في عصر التابعين ومن بعدهم بحيث نستقرأ ما وقع في القرنين الأول والثاني الهجريين من الجهود العلمية

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (929).

والعملية التي بذلتها الأمة الإسلامية وعلمائها في حفظ وتوثيق وصيانة سنة النبي ﷺ.

فقد كان للتابعين دور بارز في العناية بالسنة النبوية وتوثيقها، وهو دور لا يقلُّ أهمية عن دور الصحابة رضي الله عنهم؛ فقد بدأ في أوائل عصر التابعين ما يمكن أن نسميه بالصحف والمصنفات المتخصصة في جمع أحاديث النبي ﷺ وسنته الشريفة والتي كانت البداية لظهور الدواوين الجامعة لأحاديث النبي ﷺ وسنته.

فقد تلقَّى التابعون الرواية على أيدي الصحابة الأجلاء، وحملوا عنهم الكثير من حديث رسول الله ﷺ، وفهموا عنهم الكيفية الصحيحة التي يتم بها تأدية حديث النبي ﷺ للأمة، فاهتم الصحابة الكرام ببيان منهج رواية الحديث وتوثيق السنة النبوية للتابعين، والذي استمر بعد ذلك في أمة الإسلام، فكان النواة لعلوم الحديث بعد ذلك وكيفية التحمل والأداء وضبط الرواية. ومن مظاهر هذا البيان:

ما يروي أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يحض طلابه على مذاكرة الحديث فيقول: «**تذاكروا هذا الحديث لا ينفلت منكم، فإنه ليس بمنزلة القرآن، القرآن مجموع محفوظ، وإنكم إن لم تذاكروا هذا الحديث تفلت منكم، ولا يقل أحدكم حدثت أمس، لا أحدث اليوم، بل حدث أمس، وحدث اليوم، وحدث غدًا**»[1] كما كان يقول رضي الله عنه: «**إذا سمعتم منَّا شيئًا فتذاكروه بينكم**»[2].

ووقف عمرو بن العاص على حلقة من قريش فقال: ما لكم قد طرحتم هذه الأغيلمة؟ لا تفعلوا، وأوسعوا لهم في المجلس، وأسمعوهم الحديث، وأفهموهم إياه؛ فإنهم صغار قوم أوشك أن يكونوا كبار قوم، وقد كنتم صغار قوم فأنتم اليوم كبار قوم[3].

---

(1) أخرجه الدارمي في سننه (624).

(2) أخرجه الدارمي في سننه (631).

(3) شرف أصحاب الحديث (ص 65) الخطيب البغدادي –المحقق: د. محمد سعيد خطي اوغلي – الناشر: =

وكان أبو أمامة الباهلي يقول لطلابه: «إن هذا المجلس من بلاغ الله إياكم، وإن رسول الله ﷺ قد بلَّغ ما أرسل به، وأنتم فبلغوا عنَّا أحسن ما تسمعون»[1].

وعن سليم بن عامر قال: كنا نجلس إلى أبي أمامة الباهلي، فيحدثنا حديثًا كثيرًا عن رسول الله ﷺ، فإذا سكت قال: «اعقلوا، بلغوا عنا كما بلِّغتم»[2].

وهذا أنس بن مالك رضي الله عنه يأمر أولاده بالتوثيق عن طريق الكتابة، ويبين لهم أهمية ذلك فيقول لهم: «كنا لا نعد علم من لم يكتب علمه علمًا».

وعن علقمة رضي الله عنه، قال: «تذاكروا الحديث، فإن حياته ذكره». وقال: «أطيلوا ذكر الحديث حتى لا يدرس»[3].

وقد ظهرت في عصر التابعين أمور دفعتهم إلى التمسك بهذا المنهج والعناية بالتوثيق، منها: اتساع الفتوحات، وزيادة أعداد المسلمين، وما نتج عن ذلك من وجود الأسئلة عن الأحاديث النبوية وعن هدي النبي ﷺ، وكذلك ما حدث في هذا العصر من ظهور الفرق الضالة من مختلف الاتجاهات، والتي عملت على تبديل الدين، فكان لابدَّ من الاهتمام بضوابط الرواية؛ لحفظ معالم الدين. فظهر نتيجةً لذلك أمران:

الأمر الأول: التدوين الرسمي للسنة المطهرة والحديث الشريف، وهو بداية لعلم الحديث رواية.

الأمر الثاني: ظهور قواعد النقد والتحقق، وتمييز المقبول من غير المقبول، وذلك بداية لعلم الحديث دراية وقواعد معرفة أحوال السند والمتن.

=

دار إحياء السنة النبوية– أنقرة.

(1) المصدر السابق (ص76).

(2) المصدر السابق (96).

(3) المصدر السابق (ص96، 97).

- **القرنان الأول والثاني الهجريان، وتوثيق السنة النبوية:**

يعد دور التابعين في توثيق السنة النبوية في القرن الأول الهجري امتدادًا لما ظهر في عهد النبي ﷺ وعهد صحابته الكرام رضي الله عنهم من جهود ومظاهر علمية لتوثيق السنة النبوية، فعندما ننظر إلى هذا القرن المبارك؛ نجد أنه كان عصرَ الفتوحات الإسلامية، والذي شهد دخول الكثير من أهالي البلاد في دين الإسلام، وما استتبع ذلك من نشر الشريعة الإسلامية ومعالم الإسلام وأحكامه وهيئات العبادات، وطرق أدائها بواسطة الصحابة الكرام بما استلزم معه بيان سنة النبي ﷺ وهديه لمن دخل في الإسلام، ممَّا أدى إلى انتشار رواية الحديث الشريف وظهور التدوين وانتشار الاستعانة بالكتابة لحفظ الحديث النبوي.

وقد ظهر في خلال هذا القرن مدارس أشبه ما تكون بالمعاهد العلمية ذات المنهج المنضبط التي تخرج منها الكثير من العلماء الذين تحملوا العلم والحديث الشريف ونشروه بعد ذلك:

- **المدينة النبوية:**

فالمدينة النبوية هي مهجر رسول الله ﷺ وبها ظهر أكثر نصوص الحديث النبوي، وقد كانت مقرًا لأغلب الصحابة وعلمائهم لفترة طويلة، وبها أهل بيت النبي ﷺ، وتميزت كذلك بوجود أمهات المؤمنين عليهم السلام وفيهم عائشة رضي الله عنها والتي كان لها دور كبير في نشر حديث رسول الله، وكان بها خلفاء رسول الله ﷺ والعديد من الصحابة الكرام الذين عرفوا بالعلم وحفظ الحديث؛ كأبي هريرة، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وعبدالله بن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهم، فكانت المدينة مقصدًا لطلبة العلم من التابعين الذين تحملوا الحديث عن علماء الصحابة، ثم قاموا بنشره بعد ذلك في البلاد.

قال أبو حاتم ابن حبان: ثم أخذ مسلكهم -مسلك الصحابة- واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعةٌ من أهل المدينة من سادات التابعين، منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعلي بن الحسين

بن علي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عتبة، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعروة بن الزبير، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسليمان بن اليسار. فجدوا في حفظ السنن، والرحلة فيها، والتفتيش عنها، والتفقه فيها.

وقال: ثُم أخذ عنه العلم وتتبع الطرق وانتقاء الرجال، ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم، منهم: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وسعد بن إبراهيم في جماعة معهم من أهل المدينة؛ إلا أنَّ أكثرهم تيقظًا، وأوسعهم حفظًا، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همة الزهري رحمة الله عليه(1).

- مكة المكرمة:

وقد استقرَّ عبد الله بن عباس لمدة طويلة في مكة المكرمة، وكوَّن مدرسته العلمية التي نشر من خلالها سنة النبي ﷺ ومعالم الشريعة، وقد تخرَّج على يد عبد الله بن عباس كثير من التابعين من أشهرهم: مجاهد بن جبر، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم.

- مدينة الكوفة:

كانت مدينة الكوفة من أهم المدن التي نزل بها عدد كبير من الصحابة الكرام خاصة وقت الفتوحات الإسلامية، منهم علي، وعبد الله بن مسعود، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وخباب بن الأرت، وسلمان الفارسي، وحذيفة بن اليمان، وعمار بن ياسر، وأبو موسى الأشعري، والبراء بن عازب، والمغيرة بن شعبة، والنعمان بن بشير، وأبو الطفيل، وأبو جحيفة رضوان الله عليهم جميعًا؛ مما كان له أكبر الأثر في تكوين طائفة من أهل العلم من التابعين الكرام الذين تحملوا سنة رسول الله ﷺ من أمثال: مسروق بن الأجدع الهمداني، وعبيدة بن عمرو السلماني، والأسود بن يزيد النخعي، وشريح بن الحارث الكندي، وإبراهيم

---

(1) المجروحين لابن حبان (ص40)- المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي - دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية- الطبعة: الأولي، 1420 هـ - 2000 م.

بن يزيد النخعي فقيه العراق، وسعيد بن جبير، وعامر بن شراحيل الشعبي وكان إمامًا حافظًا.

إلى جانب ما أثمرت عنه مدارس العراق والشام ومصر من علماء التابعين ممن تحملوا السنة عن صحابة رسول الله ﷺ، فكانت صدورهم أوعيةً للسنة النبوية، بالإضافة إلى ما دوَّنه من أحاديث النبي ﷺ في صحف مثَّلت ما أملاه عليهم الصحابة الكرام في المجالس العلمية.

وقد نتج عن ذلك ظهورُ الصحف والمدونات الجامعة للحديث الشريف والمشتملة على بيان هدي النبي ﷺ:

فمن أمثلة ذلك:

– صحيفة همام بن منبه الصنعاني (توفي 131هـ): والتي رواها عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد وصلتنا هذه الصحيفة كاملة كما رواها ودوَّنها، وقد طبعت عدة طبعات، منها: طبعة بتحقيق الدكتور رفعت فوزي، طبعة مكتبة الخانجي، 1406 هـ، ويزيد من توثيق هذه الصحيفة أن الإمام أحمد قد نقلها بتمامها في مسنده، كما نقل الإمام البخاري عددًا كثيرًا من أحاديثها في صحيحه، وتضم صحيفة همام مائة وثمانية وثلاثين حديثًا.

ولهذه الصحيفة أهمية تاريخية؛ لأنها حجة قاطعة على أن الحديث النبوي قد دوِّن في عصر مبكر، وتنفي الزعم بأن الحديث لم يبتدأ تدوينه إلا في أوائل القرن الهجري الثاني؛ وذلك أن همامًا لقي أبا هريرة قبل وفاته، وقد توفى أبو هريرة سنة 59 هـ فمعنى ذلك أن الوثيقة دونت في منتصف القرن الهجري الأول.

ـ وهذا سعيد بن جبير الأسدي (ت 95 هـ) كان يكتب عن ابن عباس حتى تمتلئ صحفه، وكان للحسن البصري (ت110 هـ) كُتُبٌ يتعاهدها.

ـ وممن كتب في هذه الفترة التابعي الجليل عامر بن شراحيل الشعبي (ت 103 هـ) فقد روي عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، إذا اعتدت المرأة وورثت... ثم ساق فيه

أحاديث.

ـ ويبرز من جيل التابعين عدد آخر من العلماء الذين اهتموا بالحديث واحتفظوا بأجزاء وصحف كانوا يروونها، منهم:

– محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي (ت 126 هـ) والذي كتب بعض أحاديث الصحابي الجليل جابر بن عبدالله الأنصاري، وقد وصلت إلينا من آثاره أحاديث أبي الزبير عن غير جابر جمعها أبو الشيخ عبدالله بن جعفر بن حيان الأصبهاني المتوفى سنة (369هـ)، وقد طبع بتحقيق بدر بن عبدالله البدر، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، 1417 هـ.

– وأيوب السختياني (ت131 هـ) وقد وصل إلينا بعض حديثه، جمعه إسماعيل بن إسحاق القاضي البصري (ت 282 هـ) وهو مخطوط في المكتبة الظاهرية، مجموع 4/ 2، ويقع في خمس عشرة ورقة وغير هؤلاء كثير.

هـ ـ وهكذا شاعت الكتابة بين مختلف الطبقات في ذلك العصر، حتى إنَّ الأمراء قد ظهرت عنايتهم بالكتابة، فهذا الخليفة الخامس الراشد عمر بن عبدالعزيز (ت101هـ) يروي عنه أبو قلابة، قال: خرج علينا عمر بن عبدالعزيز لصلاة الظهر ومعه قِرْطَاس، ثم خرج علينا لصلاة العصر وهو معه، فقلت: يا أمير المؤمنين ما هذا الكتاب؟ قال: حديثٌ حدثني به عَوْن بن عبدالله فأعجبني فكتبته، ولم يعد أحد ينكر كتابةَ الحديث في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني.

وعليه فقد نشطت الحركة العلمية وازداد التدوين والقراءة على العلماء، ولكن ذلك كان بشكل فردي، ومع كثرة الكتابة في ذلك العصر إلا أنه قد ظهرت أمور أقلقت العلماء واستنفرت همتهم للحفاظ على الحديث الشريف، فمن تلك الأمور المستجدة:

أولًا: ظهور الوضع بسبب الخلافات السياسية أو المذهبية، حتى إنه ظهرت أحاديث وروايات أنكرها كثير من المتخصصين في الحديث أمثال الزهري (124 هـ) حيث يقول:

لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثًا ولا أذنت في كتابته[1].

وعلى أثر ذلك اتجه العلماء إلى وضع علم يحفظ الرواية من التحريف أو الكذب، فاهتموا بتمييز الرجال والحكم عليهم، فكانت تلك بذور علم يسمَّى «علم الجرح والتعديل».

ثانيًا: خشية ذهاب العلم بموت العلماء الحاملين لحديث رسول الله ﷺ، وبذلك يضيع ميراث النبوة.

فهذه الأمور وغيرها دفعت العلماء إلى خدمة السنة وكتابتها، حتى إن أولياء الأمر اتجهوا إلى تدوين السنة، فحمل الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز الأموي لواء ذلك الاتجاه، فكتب إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت 117 هـ) قال: اكتب إليَّ بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ، فإني خشيت دروس العلم وذهابه[2]. وأمره في موطن آخر بجَمْع رواية عَمْرَة بنت عبدالرحمن الأنصارية (ت 98 هـ) وكانت خالة أبي بكر بن حزم وقد نشأت في حجر أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

ثم وَسَّعَ الخليفة عمر بن عبدالعزيز دائرة أمر كتابة الحديث حتى شملت كلَّ البلدان، فكتب إلى ولاته انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه.

وقد شارك العلماء في تلك الخدمة مشاركة فعَّالة، فقام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت 124 هـ) بجمع السنن بأمر من عمر بن عبدالعزيز، وقد وصلت تلك الصحف التي جمعها ابن شهاب لعمر بن عبدالعزيز.

قال ابن شهاب: أمرنا عمر بن عبدالعزيز بجمع السنن فكتبناها دفترًا دفترًا فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا، ولكن لم يكتب لعمر بن عبدالعزيز رؤية ثمار دعوته تلك كاملة فقد توفي قبل إتمام ذلك الأمر.

(1) **الطبقات الكبرى** (5/ 352).

(2) **المرجع السابق** (8/ 350).

وقد عدَّ علماء الحديث أمر عمر بن عبدالعزيز بتدوين السنة أول تدوين للحديث، وردَّدوا في كتبهم عبارة: «وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة في خلافة عمر بن عبدالعزيز»[1].

ويفهم من هذا أنَّ التدوين المعتمد من أولياء الأمور كان في عهد عمر بن عبد العزيز، أما تقييده وحفظه في الصحف والأجزاء فقد مارسه الصحابة ومَنْ بعدهم من كبار التابعين، وقد مَهَّدَتْ محاولة ابن شهاب الزهري لجمع الحديث الطريق لمن بعده من العلماء، فظهرت مصنفات منه:

1 - كتاب عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت 150هـ) فقد جمعه بمكة في الآثار وشيء من التفسير عن عطاء بن أبي رباح (ت 114 هـ) وغيره من أصحاب ابن عباس، ومع أن كتاب ابن جريج لم يصل إلينا إلا أن تلميذه عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت 211 هـ) قد جمع كثيرًا من مروياته في كتابه المصنف حيث أكثر من إيراد رواياته عن ابن جريج باعتباره شيخًا له؛ كما ذكر عنه كثيرًا من المسائل الفقهية التي وقعت بين ابن جريج وشيخه عطاء.

2 - جامع مَعْمَر بن راشد اليماني (ت 151هـ) ويقع في عشرة أجزاء، وصل إلينا منها الخمسة الأجزاء الأخيرة، وهي مخطوط في تركيا.

3 - موطأ محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب (ت 158 هـ) بالمدينة، وكان أكبر من موطأ الإمام مالك بن أنس.

4 - جامع سفيان بن عيينة الهلالي (ت 198 هـ) في السنن والآثار وشيء من التفسير، وقد بقي منه أوراق قليلة نحو ست ورقات.

5 - مسند الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت150 هـ) وله خمسة عشر مسندًا، وقد أوصلها الإمام أبو الصبر أيوب الخلوتي إلى سبعة عشر مسندًا، كلها تنسب إليه لكونها من حديثه، وقد جمع الخوارزمي أبو المؤيد محمد بن محمود (ت 655 هـ) بين خمسة عشر منها في

(1) انظر: عمدة القاري في شرح صحيح البخاري (2/ 129).

كتاب سماه جامع المسانيد رتَّبه على ترتيب الأبواب الفقهية بحذف المعاد وترك تكرير الإسناد، وهو مطبوع في مجلدتين، مطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، 1332 هـ.

6 - الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة (ت 199 هـ) وهو مرتَّب على الأبواب الفقهية، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ أبو الوفا الأفغاني في مجلدتين، الهند، 1406 هـ.

7 - مسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ) وليس هو من تصنيفه وإنما هو عبارة عن الأحاديث التي أسندها الإمام الشافعي مرفوعها وموقوفها، وقد جمعها بعض أصحابه النيسابوريين من كتابه الأم وغيره من مسموعات أبي العباس الأصم التي كان انفرد بها عن الربيع، وله طبعات كثيرة، ومن أفضلها طبعة في مجلدتين، تقديم مقبل بن هادي، طبعة مكتبة ابن تيمية، 1416 هـ.

8 - موطأ مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (179هـ) وطريقة الإمام مالك فيه أنه جمع الآثار المرفوعة والمراسيل، وفقه الصحابة وكبار التابعين وعمل أهل المدينة.

وقد رُوي الموطأ بروايات مختلفة، ويختلف عددها لتباين روايات الموطأ عن الإمام مالك وقد كان: دائم التهذيب والتنقيح لموطئه.

وأشهر رواياته رواية يحيى بن يحيى الأندلسي (ت234 هـ) وعدد أحاديثها ألف وثمانمائة وخمسة وخمسين حديثًا وإذا أُطلق موطأ مالك فالمقصود به رواية يحيى، ومنها رواية عبدالله بن مسلمة القعنبي (ت 221 هـ) وهي من أكبرها.

ومن أكثر الروايات زيادات رواية أبي مصعب أحمد بن أبي بكر القرشي الزهري (المتوفى 242 هـ) وهي مطبوعة بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف، طبعة مؤسسة الرسالة في مجلدتين، 1412 هـ، ومن جملتها رواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وفيها أحاديث يسيرة يرويها عن غير مالك وأخرى زائدة على الروايات المشهورة، وهي أيضًا خالية من عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات.

ثم جاءت طائفة أخرى من العلماء ألفوا وصنفوا من أشهرهم:

1- وكيع بن الجراح الرؤاسي (ت 197هـ) وله كتاب الزهد، وهو مطبوع بتحقيق عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي في مجلدتين، طبعة دار الصميعي، 1415 هـ.

2- سعيد بن منصور المروزي (ت 227 هـ) صاحب السنن، وسننه من مظان المعضل والمنقطع والمرسل، وقد طبعت منه قطعة في مجلدتين بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة منشورات المجلس العلمي، 1388 هـ، وطبع بقيَّته في خمس مجلدات بتحقيق الدكتور سعد بن عبدالله آل حميد، طبعة دار الصميعي، 1414 هـ.

3 - عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت 211هـ) وله الجامع وكتاب المصنف، وهذا المصنف مرتب على الكتب والأبواب الفقهية، وهو مطبوع في إحدى عشرة مجلدة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، 1403 هـ. وأما الجامع فلم يصلنا منه شيء.

4 – مصنف أبي بكر بن عبد الله بن أبي شيبة العبسي (ت 235 هـ) وقد جمع فيه الروايات على طريقة المحدثين بالأسانيد وفتاوى التابعين وأقوال الصحابة مرتبًا على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه، وهو مطبوع في أربع عشرة مجلدة، بتحقيق عامر العمري الأعظمي، اهتم بطباعته ونشره مختار أحمد الندوي السلفي، بومباي، الدار السلفية، 1403 هـ.

ويمكن القول بأن منهج التدوين في عصر التابعين كان يقوم على جمع الأحاديث النبوية التي تدور حول موضوع واحد، فكان لكل باب من أبواب السنة مؤلف خاص به، وقد بدأ ذلك على يد ابن شهاب الزهري (ت 124 هـ).

ثم تطور التدوين في القرن الثاني إلى مرحلة أخرى، وهي جمع أحاديث الأبواب وضم بعضها إلى بعض، ومزج الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، واشتهر من بين هذه المؤلفات: الموطأ، ومصنفا ابن أبي شيبة وعبدالرزاق، وقد حملت المصنفات عناوين مثل:

مصنف، وسنن، وموطأ، وجامع، وقد جمعت مادتها الأولى من الأجزاء والصحف التي دوِّنت قبل مرحلة التصنيف، وكان الغرض من جمع السنة بهذه الطريقة في القرن الثاني هو خدمة التشريع وتسهيل استنباط الأحكام(1).

- **القرن الأول والثاني الهجريان والرحلة في طلب الحديث:**

أدرك سلفنا الصالح أهمية طلب حديث رسول الله ﷺ ومعرفة سنته والإحاطة بهديه، فارتحلوا في طلبه وفارقوا الأهل والولد، وقطعوا المسافات لسماع حديث واحد من أحاديث المصطفى ﷺ، وقد مثلت هذه الرحلات إحدى حلقات توثيق السنة النبوية وانتشارها بين الأمة الإسلامية مدوَّنة ومحفوظة في الصدور، وقد أدرك سلفنا الصالح أنَّ أعلى العلوم العلم بكتاب الله وبسنة رسول الله ﷺ فهما ميراث النبي ﷺ.

فقد جاء في السنة الشريفة «**وإنَّ العلماء ورثةُ الأنبياءِ، وإنَّ الأنبياء لم يُورِّثوا دينارًا ولا درهمًا إنما ورَّثوا العلم؛ فمن أخذ به أخذ بحظٍّ وافرٍ**»(2). فالرحلة في طلب العلم كانت دَيدَن الأنبياء والمرسلين، فهذا نبيُّ الله موسى عليه السَّلام تجشَّم الصِّعاب والمتاعب، لكي يلتقي الرَّجل الصَّالح؛ لينتفع بعلمه، وصمَّم على ذلك مهما كانت العقبات، بدليل قوله تعالى حكاية عنه: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ أَوۡ أَمۡضِيَ حُقُبًا﴾ [الكهف:60] قال الإمام القرطبي: «في هذا من الفقه رحلة العالم في طلب الازدياد من العلم، والاستعانة على ذلك بالخادم والصَّاحب واغتنام لقاء الفضلاء والعلماء، وإن بعدت أقطارهم». وكان هذا دأب السَّلف الصَّالح على مرِّ العصور، فحصلوا على العلم النَّافع، ورسخت أقدامهم في

(1) انظر: سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى العالمين (110-115).

(2) أخرجه ابن ماجه في كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (223) من طريق نصر بن علي الجهضمي قال: حدثنا عبد الله بن داود، عن عاصم بن رجاء بن حيوة، عن داود بن جميل، عن كثير بن قيس عن أبي الدرداء رضي الله عنه به مرفوعًا.

العلوم والمعارف، ونالوا خير الذكر وعظيم الأجر والفضل.

وعن أبي هريرةَ رضي الله عنه، أنَّه مرَّ بسوق المدينةِ، فوقَف عليها، فقال: «يا أهل السُّوق، ما أعجزكم» قالوا: وما ذاك يا أبا هريرة؟ قال: «ذاك ميراث رسول الله ﷺ يُقسَم، وأنتم هاهُنا لا تذهبون فتأخذون نصيبكم منه» قالوا: وأين هو؟ قال: «في المسجد» فخرجوا سراعًا إلى المسجد، ووقف أبو هريرة لهم حتَّىٰ رجعوا، فقال لهم: «ما لكم؟» قالوا: يا أبا هريرة فقد أتينا المسجدَ؛ فدخَلنا، فلم نر فيه شيئًا يقسَم. فقال لهم أبو هريرة: أما رأيتم في المسجد أحدًا؟ قالوا: بلىٰ رأينا قومًا يصلون، وقومًا يقرءون القرآن، وقومًا يتذاكرون الحلال والحرام. فقال لهم أبو هريرة: ويحكم فذاك ميراث محمد ﷺ[1].

وروي عن كثير بن قيس، قال: كنت جالسًا مع أبي الدرداء في مسجد دمشق، فجاءه رجل، فقال: يا أبا الدرداء، إني جئتك من مدينة الرسول ﷺ لحديث بلغني أنك تحدثه عن رسول الله ﷺ ما جئت لحاجة، قال فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا سلك الله به طريقًا من طرق الجنة، وإنَّ الملائكة لتضع أجنحتها رضًا لطالب العلم، وإنَّ العالم ليستغفر له من في السموات، ومن في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وإنَّ فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورِّثوا دينارًا ولا درهمًا، ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر**[2][3].

(1) أخرجه الطبراني في الأوسط (2/ 115) من حديث أبي هريرة.

(2) أخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب الحث علىٰ طلب العلم (3641) والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه علىٰ العبادة (2682) وابن ماجه في كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب ثواب معلم الناس الخير (239) من حديث أبي الدرداء.

(3) **الرحلة في طلب الحديث (ص81) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي المحقق: نور الدين عتر– دار الكتب العلمية – بيروت–الطبعة: الأولى، 1395.**

وعن أبي خَلْدَةَ، عن أبي العالية، قال: «كنَّا نسمعُ بالرِّواية عن أصحاب، رسول الله ﷺ بالمدينة بالبصرة، فما نرضَى حتَّى أتيناهم فسمعنا منهم»[1].

وقال: كنت أرحل إلى الرجل مسيرة أيام لأسمع منه، فأول ما أفتقد منه صلاته، فإن أجده يقيمها أقمت وسمعت منه، وإن أجده يضيعها رجعت، ولم أسمع منه، وقلت: هو لغير الصلاة أضيع[2].

وإذا نظرنا إلى بعض أسباب رحلة أهل العلم لطلب الحديث فسوف نجد منها:

1-تحصيل الحديث: وذلك من أهم أسباب الرِّحلة خصوصًا في العهود الأولى للإسلام، ومنه جاءت رحلات الصَّحابة والتابعين وتفرّقهم في الأمصار.

2-التثبت من الحديث: وهو مقصد الصَّحابة رضي الله عنهم في رحلاتهم والتابعين، وقد يكون عند المحدث أحاديث يرويها فإذا رحل سمع أحاديثه بأسانيد تلتقي مع إسناده وتتفق مع رواياته.

3- طلب العلو في السند: ومعنى العلو قلة الوسائط في سند الحديث مع اتصال السند، وكيفية حصول العلو بأن يسمع المحدث حديثًا من راوٍ عن شيخ موجود، فيذهب المحدث إلى الشيخ ويسمعه منه مشافهة فيقلُّ بذلك عدد وسائط النقل في السند.

4- البحث عن أحوال الرُّواة: معرفة أداء الرَّاوي للحديث هو المقصد الأسمى الذي عليه مدار هذا العلم، ومن أجله بذلت كل الجهود، ووضعت قواعد النَّقد فكان لا بد من تقصي أحوال الرواة وأخبارهم حتَّى يتميَّز المقبول من المردود.

5- مذاكرة العلماء في نقد الأحاديث وعللها: وهو فن جليل يحتاج إلى عمق النظر، وتقصي الأسانيد والروايات وذلك لا يتم إلا بالمجالسة والمدارسة، ولقاء أساتذة هذا الفن وأساطينه.

---

(1) المصدر السابق (ص 93).

(2) المصدر السابق (ص93).

- وقد أورد أهل العلم في مصنفاتهم نماذج من جهود سلفنا الصالح ورحلاتهم في طلب سنة النبي ﷺ:

فمن ذلك ما رواه الخطيب البغدادي قال: جاء رجل من أهل المدينة إلى مصر، فقال لحاجب أميرها: قل للأمير يخرج إلي، فقال الحاجب: ما قال لنا أحد منذ نزلنا هذا البلد غيرك، إنما كان يقال: استأذن لنا على الأمير، قال: إيته فقل له: هذا فلان بالباب، فخرج إليه الأمير، فقال: إنما أتيتك أسألك عن حديث واحد فيمن ستر عورة مسلم، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من ستر عورة مسلم، فكأنما أحيا موءودة**»[1].

وروى بسنده عن عطاء بن أبي رباح، قال: خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر، وهو بمصر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ، فلما قدم أتى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري، وهو أمير مصر فأخبر به فعجل، فخرج إليه فعانقه، وقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ قال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه غيري وغير عقبة فابعث من يدلني على منزله، قال: فبعث معه من يدله على منزل عقبة، فأخبر عقبة به فعجل، فخرج إليه فعانقه، وقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك في ستر المؤمن. قال: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من ستر مؤمنًا في الدنيا على خربة ستره الله يوم القيامة**» فقال له أبو أيوب: صدقت، ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعًا إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر[2].

وعن عبد الله بن بريدة، أن رجلًا من أصحاب النبي ﷺ رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر، فقدم عليه فقال: أما إني لم آتك زائرًا، ولكن سمعت أنا وأنت حديثا من رسول الله

(1) الرحلة في طلب الحديث (ص121).

(2) المرجع السابق (ص118).

ﷺ حديثًا رجوت أن يكون عندك منه علم قال: ما هو؟ قال: كذا وكذا، وساق الحديث[1].

- رحلة جابر بن عبدالله رضي الله عنهما إلى الشام لطلب حديث واحد:

قال جابرُ بن عبد الله: بلغني حديث عن رجلٍ سمعه من النَّبي ﷺ، فاشتريت بعيرًا، ثمَّ شدَّدت عليه رحلي، فسرت إليه شهرًا حتَّى قدمت الشَّام، فإذا عبد الله بن أنيس رضي الله عنه، فقلت للبوَّاب: قل له: جابر على الباب، فقال: ابن عبد الله؟ قلت: نعم، فخرج إليَّ يطأ ثوبه فاعتنقني وعانقته، فقلت: حديثًا بلغني عنك أنَّك سمعته من رسول الله ﷺ في القصاص، فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه منك[2].

- رحلة الإمام أبو حاتم محمَّد بن إدريس بن منذر الحنظلي الرَّازي المتوفى سنة (227هـ) إلى بلاد الشَّام و مصر والحجاز.

يروي عنه ابنه عبد الرَّحمن في كتابه (تقدمة الجرح والتعديل)، فيقول: سمعت أبي يقول: «أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، لم أزل أحصي حتَّى زاد على ألف فرسخ تركته، أما ما كنت سرت أنا من الكوفة إلى بغداد فما لا أحصي كم مرَّة، ومن مكة إلى المدينة مرَّات كثيرة، وخرجت من البحرين من قرب مدينة صلا إلى مصر ماشيًا، ومن مصر إلى الرَّملة ماشيًا، ومن الرَّملة إلى بيت المقدس، ومن الرَّملة إلى عسقلان، ومن الرَّملة إلى طبرية، ومن طبرية إلى دمشق، ومن دمشق إلى حمص، ومن حمص إلى أنطاكية، ومن أنطاكية إلى طرسوس، ثم رجعت من

(1) المصدر السابق (ص124).

(2) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (8/ 170) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي - المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم-دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض - الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.

طرسوس إلىٰ حمص، وكان بقي علي شيء من حديث أبي اليمان، فسمعت، ثم خرجت من حمص إلىٰ بيسان، ومن بيسان إلىٰ الرَّقة، ومن الرَّقة ركبت الفرات إلىٰ بغداد، وخرجت قبل خروجي إلىٰ الشَّام من واسط إلىٰ النيل، ومن النيل إلىٰ الكوفة، كل ذلك ماشيًا، كل هذا في سفري الأول وأنا ابن عشرين سنة، أجول سبع سنين، خرجت من الري سنة ثلاث عشرة ومائتين، وقدمنا الكوفة في شهر رمضان سنة ثلاث عشرة والمقرئ حي بمكة، وجاءنا نعيه ونحن بالكوفة، ورجعت سنة إحدىٰ وعشرين ومائتين، وخرجت المرة الثانية سنة اثنتين وأربعين، ورجعت سنة خمس وأربعين أقمت ثلاث سنين، وقدمت طرسوس سنة سبع عشرة أو ثماني عشرة»[1].

فإذا أردنا أن نقيم عهد التابعين وتابعي التابعين وما بذلوه من جهود في توثيق سنة رسول الله ﷺ، فسوف نجد لهذه الجهود ملامح علمية وعملية ميزت هذا العهد المبارك:

- اتصال هذا الجيل من سلفنا الصالح بالصحابة الكرام؛ فقد تميزوا بعلو الإسناد في الحديث الشريف بل في الدين كله؛ فقد تلقوه عن الصحابة الكرام مباشرة، فكانوا أقرب الناس بعد الصحابة الكرام إلىٰ عصر النبوة وما فيها من الأنوار والبركات.

- التثبت من الروايات وانتشار كتابة وتدوين الحديث الشريف في عهدهم؛ فقد انتشرت كتابة الحديث في جيل التابعين علىٰ نطاق أوسع مما كان في زمن الصحابة؛ إذ أصبحت الكتابة ملازمة لحلقات العلم المنتشرة في الأمصار الإسلامية آنذاك.

- تكامل ظهور المنهج النقدي الحاكم لعملية تلقي الحديث الشريف وأدائه، والقيام بالتصدي لأهل البدع والأهواء، وكشف ما يتم نسبته كذبًا لرسول ﷺ، والرد علىٰ الزنادقة،

---

(1) الجرح والتعديل (1/ 360) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم – طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند –دار إحياء التراث العربي – بيروت– الطبعة: الأولىٰ، 1271 هـ 1952 م.

ويعتبر هذا الجيل جيل التأسيس لعلوم السُّنَّة المطهَّرة، كما يمثل هذا الجيل الريادة في ابتداء التدوين المرتَّب على الأبواب والفصول، كذلك كانت له الريادة في ابتداء التصنيف في علم الرجال، حيث أَلَّف في تاريخ الرجال كل من: الليث بن سعد (ت 175 هـ)، وابن المبارك (ت 181 هـ)، وضمرة بن ربيعة (ت 202 هـ)، والفضل بن دكين (ت 218 هـ) وغيرهم.

يقول ابن حبان: واصفًا طبيعة منهج التثبت من الحديث الشريف في هذا العهد:

«ثم أَخَذ عن هؤلاء مسلكَ الحديث، وانتقاد الرجال، وحِفْظ السُّنن، والقدْح في الضعفاء - جماعةٌ من أئمة المسلمين، والفقهاء في الدين، منهم: سفيان بن سعيد الثوري، ومالك بن أنس، وشُعْبة بن الحجَّاج، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، وحمَّاد بن سَلَمة، واللَّيْث بن سعد، وحمَّاد بن زيد، وسُفيان بن عُيينة، في جماعة معهم.

إلا أنَّ من أشدهم انتقاء للسنن، وأكثرهم مواظبة عليها، حتى جعلوا ذلك صناعةً لهم لا يشوبونها بشئ آخر ثلاثة أنفس: مالك، والثوري، وشُعْبة.

ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث، والتنقير عن الرِّجال، والتفتيش عن الضعفاء، والبحْث عن أسباب النقل جماعة، منهم: عبدالله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطَّان، ووكيع بن الجرَّاح، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن إدريس المطلبي الشافعي، في جماعة معهم، إلاَّ أنَّ من أكثرهم تنقيرًا عن شأن المحدِّثين، وأتركهم للضعفاء والمتروكين، حتى جعلوا هذا الشأنَ صناعةً لهم لم يتعدوها إلى غيرها، مع لزوم الدِّين والورع الشديد، والنفقة في السُّنن، رجلان: يحيى بن سعيد القطَّان، وعبدالرحمن بن مهدي[1].

ويقول: واصفًا منهج الطبقة التي تليهم: «ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختبار وانتقاء الرجال في الآثار، حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين حتى صاروا أعلامًا يقتدى بهم في الآثار، وأئمة يسلك مسلكهم في

(1) المجروحين لابن حبان (1/ 49).

الأخبار جماعةٌ، منهم أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ويحيىٰ بن معين، وعلي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وعبيد الله بن عمر القواريري، وزهير بن حرب أبو خيثمة في جماعة من أقرانهم [أضرابهم]، إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشًا علىٰ المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة علىٰ دائم الأوقات منهم كان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين.

أخبرنا محمد بن زياد الزيادي، قال: سمعت العباس بن الوليد، يقول: سمعت القواريري، يقول: سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان، يقول - وقام من بين يديه أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين، فقال: يا عبيد الله ما رأيت مثل هذين قط.

سمعت علي بن أحمد الجرجاني بحلب، يقول: سمعت حنبل بن إسحاق بن حنبل، يقول: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: أحفظنا للمطولات الشاذكوني. وأعرفنا بالرجال يحيىٰ بن معين، وأعلمنا بالعلل علي بن المديني، وكأنه أومأ إلىٰ نفسه أنه أفقههم.

أخبرنا محمد بن إسحاق الثقفي، قال: سمعت أبا يحيىٰ محمد بن عبد الرحيم، يقول: كان علي بن المديني إذا قدم بغداد جاء يحيىٰ وأحمد وخلف والمعيّطي والناس يتناظرون، فإذا اختلفوا في شيء تكلم فيه عليٌّ.

سمعت الحسن بن عثمان بن زياد، يقول: سمعت أبا زرعة يقول: سمعت علي بن المديني يقول: دار حديث الثقات علىٰ ستة، رجلان من البصرة، ورجلان من الكوفة، ورجلان من الحجاز.

فأما اللذان بالبصرة فقتادة ويحيىٰ بن أبي كثير، وأما اللذان بالكوفة فأبو إسحاق والأعمش، وأما اللذان بالحجاز فالزهري وعمرو بن دينار.

ثم صار حديث هؤلاء إلىٰ اثني عشر، منهم بالبصرة: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، ومعمر، وهشام الاستوائي، وجرير بن حازم، وحماد بن سلمة، وبالكوفة: سفيان الثوري، وابن عيينة، وإسرائيل بن يونس، وبالحجاز: ابن جريج، ومالك، ومحمد بن إسحاق.

قال أبو زرعة: وصار حديث هؤلاء إلى يحيى بن معين[1].

– وفيما يختص بالتدوين في هذا العهد فإننا نلمح فيه عدة خصائص، منها:

ظهور المصنفات المتخصصة في جمع سنة رسول ﷺ وتدوين أحاديثه كما سبق الإشارة إليها؛ فقد ظهر الفارق في هذا العهد بين التدوين الذي هو مجرد الجمع لنصوص السنة وبين التصنيف الذي يعتمد على الترتيب والتبويب والتمييز، كما أننا نلحظ في المصنفات التي دونت في هذا العهد أنها احتوت على أقوال الصحابة الكرام وفتاوى التابعين إلى جانب أحاديث رسول ﷺ.

– **السنة النبوية في القرن الثالث الهجري:**

تميز القرن الثالث الهجري بأنه عصر ازدهار العلوم الإسلامية بشكل عام، وعلوم السنة النبوية بشكل خاص؛ فقد نشطت فيه النماذج العلمية والعملية التي مثلت اعتناء الأمة الإسلامية بسنة النبي ﷺ، فقط نشطت فيه الرحلة لطلب العلم، وازداد فيه التوسع في علوم الجرح والتعديل وما يختص بعلوم الحديث النقدية، إلى جانب ما يتعلق بالتاريخ والتراجم.

وقد ظهر إلى جانب ذلك التوسع في تدوين الحديث الشريف وجمعه؛ فظهرت كتب المسانيد والكتب الستة – الصحاح والسنن– التي اعتمدتها الأمَّة واعتبرتها دواوين الإسلام.

وقد تميز التدوين في هذا القرن بما يلي:

1- تجريد أحاديث رسول الله ﷺ وتمييزها عن غيرها، بعد أن كانت قد دونت في القرن الثانى ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

2- الاعتناء ببيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف والقبول والرد.

3- ظهور منهج جديد في التدوين والتصنيف الخاص بالسنة النبوية؛ فمن أشهر طرق التصنيف في هذا العصر:

---

(1) المجروحين (1/ 53).

أولا: المسانيد.

ثانيا: الصحاح.

ثالثا: السنن.

يقول الخطيب البغدادي:

«وصف الطريقتين اللتين عليهما يصنف الحديث؛ من العلماء من يختار تصنيف السنن وتخريجها على الأحكام وطريقة الفقه، ومنهم من يختار تخريجها على المسند وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض. فينبغي لمن اختار الطريقة الأولى أن يجمع أحاديث كل نوع من السنن على انفراده فيميز ما يدخل في كتاب الجهاد عما يتعلق بالصيام، وكذلك الحكم في الحج والصلاة والطهارة والزكاة وسائر العبادات وأحكام المعاملات، ويفرد لكل نوع كتابًا ويبوب في تضاعيفه أبوابًا يقدم فيها الأحاديث المسندات ثم يتبعها بالمراسيل والموقوفات ومذاهب القدماء من مشهوري الفقهاء ولا يورد من ذلك إلا ما ثبتت عدالة رجاله واستقامت أحوال رواته فإن لم يصح في الباب حديث مسند اقتصر على إيراد الموقوف والمرسل، وهذان النوعان أكثر ما في كتب المتقدمين؛ إذ كانوا لكثير من المسندات مستنكرين»[1].

أولًا: المسانيد:

المسند لغة: ما ارتفع عن الأرض وعلا عن السطح[2].

وفي الاصطلاح: أطلقه المحدِّثون على معنيين:

الأول: الحديث المسند:

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 284) - أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي - المحقق: د. محمود الطحان- الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(2) لسان العرب، مادة سند.

قال الخطيب البغدادي: وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة، واتصال الإسناد فيه يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره وإن لم يبين فيه السماع بل اقتصر على العنعنة[1]. فالمُسْنِد يرفعه إلى قائله، ويقال: فلان سَنَد، أي: معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن: سندًا؛ لاعتماد النقاد في الصحة والضعف عليه[2].

الثاني: كتب المسانيد:

وهي عبارة عن جمع أحاديث كل صحابي على حدة وإن اختلفت الموضوعات التي تتناولها تلك الأحاديث سواء كان الحديث صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا، مرتبين ذلك على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، وهو أسهل أنواع الترتيب تناولًا، أو على القبائل، أو على السابقة في الإسلام، وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم؛ كمسند الأربعة أو العشرة المبشرين بالجنة إلى غير ذلك.

ولكن المسند لا يشترط أن يكون مُرتبًا على حروف المعجم؛ بل غالبًا ما يكون حسب سبق الصحابي وفضله ومكانته، أو حسب نهج المصنِّف الذي ينتهجه في مسنده.

قال الزركشي: «ومنهم من جمع حديث كلِّ صحابي وحده، ثم رتبهم على حروف المعجم، ومنهم من رتب على سوابق الصحابة، فبدأ بالعشرة المبشرين، ثم بأهل بدر، ثم بأهل الحديبية، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية وفتح مكة، وختم بأصاغر الصحابة، ثم النساء»[3].

---

(1) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (1/ 114).

(2) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح (1/ 405).

(3) النكت على مقدمة ابن الصلاح (1/ 348) أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي – المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج–الناشر: أضواء السلف – الرياض – الطبعة: الأولى، 1419هـ – 1998م.

وقد جعل علماء الحديث المسانيد في الدرجة الثالثة بعد الصحيحين والسنن، يقول الخطيب البغدادي:

«ومما يتلو الصحيحين سنن أبي داود السجستاني، وأبي عبد الرحمن النسوي، وأبي عيسى الترمذي، وكتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري الذي شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي ﷺ، ثم كتب المسانيد الكبار مثل: مسند أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه، وأبي بكر عبد الله، وأبي الحسن عثمان ابني محمد بن أبي شيبة العبسي، وأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، وعبد بن حميد الكشي، وأحمد بن سنان الواسطي»(1).

يقول ابن الصلاح: «عادتهم فيها - يعني أصحاب المسانيد - أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه؛ غير متقيدين بأن يكون حديثًا محتجًّا به، فلهذا تأخرت مرتبتها - وإن جَلَّت لجلالة مؤلفها - عن مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب»(2).

وقد بدأت عناية أهل العلم بتصنيف المسانيد منذ أواخر القرن الثاني الهجري ومطلع القرن الثالث الهجري، يقول ابن حجر العسقلاني: «رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة، وذلك على رأس المائتين، فصنف عُبيد الله بن موسى العَبْسي الكوفي مسندًا، وصنف مُسَدَّد بن مُسَرْهَد البصري مسندًا»(3).

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 185).

(2) معرفة أنواع علوم الحديث (ص109) عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، ابن الصلاح - المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل- دار الكتب العلمية -الطبعة: الأولى - 1423 هـ/ 2002 م

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري (1/ 6).

ومن أشهر تلك المسانيد:

1- مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت 204هـ) وهو أول مسند صُنِّف، وقد جمعه عنه بعض حفاظ خراسان، وهو مطبوع في مجلدة كبيرة، طبعة دار المعرفة، وقد رتبه الشيخ أحمد بن عبدالرحمن البنا الشهير بالساعاتي على الكتب والأبواب الفقهية، وسماه منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود، جزآن في مجلدة، طبع على نفقة المؤلف وتصحيحه (1372 هـ الناشر المكتبة الإسلامية، بيروت).

2- مسند أبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت 299هـ)، وله مسندان: المسند الصغير، والمسند الكبير المعلل وهو المسمى البحر الزخار، يبين فيه الصحيح من غيره، ويتكلم في تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه، وقد طبع منه عدة مجلدات بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، طبعة مؤسسة علوم القرآن ببيروت، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة 1409هـ. وقد اعتنى بالمسند الكبير الإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807 هـ) فصنف في زوائده كتابًا سماه «كشف الأستار عن زوائد البزار»، وهو مطبوع في أربع مجلدات طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي 1404 هـ.

3- مسند أبي عبدالرحمن بَقِي بن مَخْلَد الأندلسي (ت 276هـ) وقد روى فيه عن 1300 صحابي، ورتبه على أبواب الفقه، ويُعد من أوسع المسانيد، فهو أكبر من مصنف ابن أبي شيبة ومصنف عبدالرزاق، ولم يطبع إلا مقدمته ولم يُعثر على مخطوطاته.

4- مسند أبي بكر عبدالله بن الزبير بن عيسى الحميدي (المتوفى سنة 219هـ) وهو من شيوخ الإمام البخاري، ومسنده مطبوع في مجلدتين بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

5- مسند أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (ت 280هـ) وهو مسند كبير يقع في جزئين، وقد طبع أكثر من مرة، منها: طبعة بتحقيق السيد عبد الله هاشم يماني في مجلدتين 1386

هـ. ومنها طبعة دار القلم بتحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا 1417 هـ، ويطلق بعض العلماء على مسند الدارمي اسم السنن.

6- مسند أبي محمد عبد بن حميد بن نصر الكِشِّي (ت 249 هـ)، وله مسندان: كبير وصغير، ومسنده خال عن مسانيد كثير من مشاهير الصحابة، وقد طبع المنتخب من مسند عبد بن حميد في مجلدتين.

7- مسند أبي محمد الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي (ت 282 هـ) وتوجد منه مختارات بعنوان: المنتقى. مخطوط بدار الكتب المصرية حديث 1259 مجاميع، كما يوجد العوالي المستخرجة من مسند الحارث في المكتبة الظاهرية مجموع 101/ 16.

وقد خرَّج الحافظ ابن حجر العسقلاني زوائده -وزوائد مسانيد الأئمة: أبي داود الطيالسي، والحميدي، وابن أبي عمر العدني، ومُسَدَّد، وأحمد بن منيع، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعبد بن حميد - على الصحاح الستة ومسند أحمد، وذلك في كتاب سماه المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، وطبعت النسخة المسندة من الكتاب في تسع عشرة مجلدة طبعة دار العاصمة الرياض 1419هـ.

8- ومن أشهر تلك المسانيد مسند أبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى في 240هـ.

وأوله مسند العشرة المبشرين بالجنة، وفيه زيادات ولده عبد الله ويسير من زيادات أبي بكر القَطِيعي الراوي عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، ويشتمل على ثمانية وعشرين ألفا وأربعمائة وأربعة وستين حديثًا، وأشهر طبعات المسند الطبعة الميمنية في ست مجلدات، ولم يشترط الإمام أحمد في مسنده جمع الحديث الصحيح، ففيه الصحيح وغيره، وقد ألف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتابه المسمى القول المُسَدَّد في الذب عن المسند، ردَّ فيه على مَن زعم وجود أحاديث موضوعة في المسند، وهو مطبوع في جزء صغير عدة طبعات، منها: طبعة بتحقيق عبد الله محمد الدرويش بدار اليمامة، دمشق 1405 هـ.

وقد اعتنى العلماء بمسند الإمام أحمد، فقد رتبه بعض الحفاظ الأصبهانيين على الأبواب الفقهية، منهم: الحافظ ناصر الدين بن رزيق، ورتبه الحافظ محمد بن أبي محمد بن عبدالله المقدسي الحنبلي على حروف المعجم، وممن رتبه أيضًا على الموضوعات الفقهية الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا في كتاب: سماه الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، وعلى هامشه كتاب بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، وهو مطبوع في إحدى عشرة مجلدة، طبعة دار إحياء التراث العربي[1].

- من أقوال العلماء في مسند أحمد:

قال الإمام ابن كثير الدمشقي: «وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيرًا من أحاديث مسلم؛ بل والبخاري أيضًا، وليست عندهما ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة وهم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه»، وقال: «لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته»[2].

قال أبو موسى المديني رحمه الله:

«هذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقي من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله إمامًا ومعتمدًا، وعند التنازع ملجأ ومستندًا»[3].

قال تاج الدين السبكي: «وألف مسنده وهو أصل من أصول الإسلام»[4].

(1) انظر: سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى العالمين (116-118).

(2) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص 87) عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير - أبو الأشبال أحمد محمد شاكر - عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث - دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - الطبعة: الأولى، 1435 هـ.

(3) خصائص مسند الإمام أحمد (ص 13) محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى مكتبة التوبة - الطبعة: 1410هـ-1990م.

(4) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص123) بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن =

قال نور الدين الهيثمي: «إن مسند أحمد أصح صحيحًا من غيره»[1].

قال الجلبي: «وهو كتاب جليل من جملة أصول الإسلام، وقد وقع له فيه نيف عن ثلاثمائة حديث ثلاثية الإسناد، ذكر أن أحمد بن حنبل شرط فيه ألا يخرج إلا حديثا صحيحًا عنده، قاله أبو موسى المديني، وأجيب بأن فيه أحاديث موضوعة»[2].

وعلى أية حال فإن المسانيد لم تقتصر على جمع الحديث الصحيح بل احتوت على الأحاديث الضعيفة أيضًا، مما يجعل من الصعوبة الإفادة منها إلا من قبل المتخصصين في الحديث وعلومه، وكذلك فإن طريقة الترتيب في المسانيد تجعل من الصعوبة أيضًا الوقوف على أحاديث حُكم معين؛ لأنها لم ترتب على أبواب الفقه.

ثانيًا: الصحاح:

ثم ظهر اتجاه آخر للعلماء اعتنى بالحديث الصحيح فقط، وبتبويبه على الموضوعات الفقهية تسهيلًا للعلماء والفقهاء عند الرجوع إلى حكم فقهي معين، ومن أشهر تلك المصنفات التي اعتنت بالحديث الصحيح خاصة:

1- كتاب الإمام الجليل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى في سنة 256هـ، ولقد سماه الإمام البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، والمسمى كذلك بالجامع الصحيح، غير أنه اشتهر بين الناس (بصحيح البخاري). وقد اقتصر في كتابه على الصحيح، وإن كان لم يستوعب كل الصحيح ولم يشترط ذلك في

=

جماعة– تحقيق محمد هاشم الندوي – دار الكتب العلمية.

(1) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 189) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي – حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي – الناشر: دار طيبة.

(2) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (3/ 255) حاجي خليفة مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي– تحقيق–: محمد عبد القادر عطا– دار الكتب العلمية.

كتابه، فقد انتقى أحاديثه من جملة أحاديث حفظها بلغت ستمائة ألف حديث، وجملة أحاديث صحيح البخاري سبعة آلاف وستمائة وثمانية وخمسين حديثًا بالمكرر، فطريقته أن يقطع الحديث الواحد ويفرِّقه في مواطن مختلفة تخدم الباب الفقهي الذي يضع تحته الحديث، وطبع صحيح البخاري طبعات كثيرة، وأشهر طبعاته وأصحها الطبعة السلطانية 1311هـ في ثلاث مجلدات، وقد اعتنى العلماء بصحيح البخاري عناية فائقة، وذلك لاعتباره أصح كتاب بعد القرآن الكريم، فاهتم المسلمون به، وشرحه الكثير من العلماء؛ لا سيما وأنه ينقل إلينا سنة رسول الله ﷺ بطرق فيها غاية توثيق المصدر وغاية النقد العلمي.

وقد سمع ذلك الكتاب من البخاري خلق كثير في كل مدينة وقرية كان ينزل بها البخاري، وقد روى الفربري أنه سمعه منه 90 ألف نفس، ورواه لمن بعده رواة كثيرون منهم: حماد بن شاكر المتوفى سنة 290هـ، وإبراهيم بن معقل النسفي المتوفى سنة 240 هـ، ومنهم: محمد بن يوسف بن مطر الفربري المتوفى سنة 320 هـ.

ورواية الفربري هذه هي التي وصلت إلينا، فقد سمعها منه عدة، منهم: أبو محمد الحموي المتوفى 381 هـ، وأبو الهيثم محمد الكشميهني المتوفى سنة 389، ورواه عن الحموي الداودي المتوفى سنة 467، وعنه أبو الوقت المتوفى سنة 553، وعنه الإمام النووي المتوفى سنة 676 هـ.

واهتم أولئك الرواة بصحيح البخاري أشد الاهتمام، فكانوا يقرأونه كلمة كلمة، حتى رأينا اثنين من كبار علماء العربية والحديث يجلسان مع جماعة من الفضلاء لتحرير كل الروايات على مستوى الحركة في صحيح البخاري، وهما: جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية المشهورة في النحو، المتوفى سنة 672، وشرف الدين علي بن محمد اليونيني (نسبة إلى يونين إحدى قرى بعلبك) المتوفى سنة 701هـ، وتمت هذه الجلسات في دمشق، وبلغ عددها 71 جلسة، وذلك من سنة 667 هـ، فخرجت هذه النسخة في غاية التحقيق والتدقيق،

وأصبحت من أوثق النسخ المعتمدة لصحيح البخاري، بل لو أطلقنا القول بأنها أوثقها وأعظم أصل يوثق به لما كان بعيدًا، وقد جعلها الإمام القسطلاني المتوفى سنة 923 هـ عمدته في شرح صحيح البخاري، فحقق المتن حرفًا حرفًا على تلك النسخة.

1- هذا الفريق العلمي الذي يتعاون لإخراج العمل منهج افتقدناه، وهذا التدقيق الذي يصل بنا إلى معرفة الأسس والأصول والمنطلقات منهج افتقدناه، وهذا السعي الدؤوب عبر العصور والتواصل العلمي الدائم والبناء على ما انتهى إليه السابق منهج افتقدناه، والغريب أنه ذات المنهج الذي وصل به الآخرون في علوم الطبيعة إلى ما وصلوا إليه.

2- انتقلت هذه النسخة الفريدة في خزائن كتب السلاطين والخلفاء حتى استقرَّت لدى السلطان عبد الحميد الخليفة العثماني، فأرسل بها إلى شيخ الأزهر ليقوم بطباعة البخاري، ويقصُّ الشيخ حسونة النواوي القصة في مقدمته لما سمي بعد ذلك بالمطبعة السلطانية للبخاري؛ نسبة إلى السلطان عبد الحميد خان الثاني التي تمت طباعتها سنة 1311 هـ في تسعة أجزاء، تجلد عادة في 3 مجلدات كل مجلد يحتوي على ثلاثة أجزاء.

يقول الشيخ حسونة: (ففكر أيده الله في أجل خدمة يسديها للسنة النبوية الحنيفية، فلم ير وفَّقه الله أكمل من نشر أحاديثها الشريفة على وجه يصح معه النقل، ويرضاه العقل، وقد اختار أجلَّه الله من بين كتب الحديث المنيفة، كتاب (صحيح البخاري) الذي اشتهر بضبط الرواية عند أهل الدراية، فأمر -وأمره الموفق- بأن يطبع في مطبعة مصر الأميرية، لما اشتهرت به من دقة التصحيح، وجودة الحروف بين كل المطابع العربية، وبأن يكون طبع هذا الكتاب في هذه المطبعة على النسخة اليونينية (المذكورة آنفا) المحفوظة بالآستانة العليا، لما هي معروفة به من الصحة القليلة المثال في هذا الجيل وما مضى من الأجيال...).

3- وقد قام جماعة من مصححي المطبعة الأميرية معدودين من العلماء بتصحيح النسخة على قدر طاقتهم، إلا أنَّ لجنة الأزهر لاحظت عليهم ملاحظات أثبتوها في آخر كل جزء،

وكان من هؤلاء المصححين بالأميرية محمد بك بن علي المكاوي، ومحمد الحسيني، ومحمود مصطفى وآخرون، وكان محمد بك مكاوي من المهتمين بتصحيح البخاري فقد قام بطبعه قبل ذلك في سنة 1286 هـ، فكتب تصحيحًا على لجنة الأزهر في تسع ورقات ذكر فيه 289 خطأ أغلبها مما له وجهان كمنع المصروف، أو صرف الممنوع، أو ضبطان لعلم معين، أو كلمة فيها الوجهان.

فتم طباعة تلك الطبعة السلطانية، وقد انتهت، وبعدما انتهت تلك الطبعة أعادت المطبعة الأميرية طباعة البخاري مع مراعاة ما وقع في السلطانية من ملاحظات، وكان ذلك على نفقة السيد محمد حسين عيد الفكهاني سنة 1317 هـ - 1315 هـ، فسميت هذه الطبعة بالطبعة الفكهانية تمييزًا لها عن السلطانية، فعقب عليها أيضًا محمد بك بن علي المكاوي في ستِّ صفحات لا تخرج ملاحظاته عما سبق ذكره، وهذه التعقيبات موجودة في دار الكتب المصرية حتى اليوم.

انظر إلى المنهج الذي فقدناه؛ فعلى رغم أن الفكهانية على منوال السلطانية؛ الحرف بالحرف والكلمة بالكلمة، إلا أن الأمانة اقتضت التفريق بينهما (لمجرد اختلاف مَن تكلَّف طباعتها) حتى رأينا بعد ذلك الناس طبعوا على الفكهانية ويقولون إنهم طبعوا على السلطانية، فخرجت طبعاتهم لا على هذه ولا تلك؛ من تحريف وتصحيف وتغيير في الصفحات، ثم شاع عند كثير من طلبة العلم أنَّ هذه هي السلطانية؛ يقصدون ما طبع لدى مطابع الشعب، أو مصطفى الحلبي أو غيرها، على الرغم من البون الشاسع بينهما.

وانظر إلى اهتمام المكاوي الزائد في تحرير النص إلى درجة لا يتهاون فيها بالخطأ إذا تكرر، ولا بالوجه من الإعراب أو الضبط إن كان معتبرًا، إن الذي ينظر إلى منهج الأطباء والمهندسين وأهل العلم بعامة يعرف أن تلك الملكة لا تربى في النفس إلا بذلك المنهج، وأن الاتجاه العام من الاستهتار وعدم المبالاة أصبنا به عندما لم نقرأ البخاري في طبعته السلطانية

كرمز من رموز ثقافتنا يجسد الرجوع إلى مضمونه والعمل به، وتربية باحثينا في كل المجالات عليه، فليس لدينا من الأوقات ما يسمح بهذا التسيب الفظيع الذي أصاب مؤسساتنا العلمية وأصاب معها جل العلماء والباحثين.

وتُعدُّ شروط البخاري – في نظَر العلماء – أدقَّ شروط فرَضها عالمٌ على نفسه في تاريخ علم الحديث وتوثيق النص النبوي، ولهذا عُرفَت هذه الشروط عند علماء الحديث بشروط البخاريِّ – نسبةً إلى الإمام البخاري– نظرًا لأنَّها أدقُّ شروط عرَفَها العلماءُ في عصره وبعد عصره.

وأهمُّ هذه الشروط شرطان:

الأول: أنَّ البخاري لم يَقبل في كتابه إلَّا الأحاديثَ الصَّحيحة؛ بالمعنى الاصطلاحي المعروف عند علماء الحديث، والحديث الصَّحيح كما عرَّفه العلماءُ: هو الحديث الذي اتَّصلَت روايتُه من الراوي الأخير إلى النبيِّ عليه السَّلام بدون انقطاع في سلسلة الإسناد، أو كما ورد في كُتب الحديث: هو الحديث المسنَد الذي يتَّصل إسنادُه، بنقل العدل الضَّابط عن العدل الضَّابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معللًا [1].

والشرط الثاني: أنَّ البخاريَّ اشترط في رواية الأحاديث المعاصرةَ واللِّقاء، ولم يَكتفِ – كما فعَل غيرُه من علماء الحديث – بالمشافهة؛ أي أنَّ البخاريَّ اشترط أن يكون الرَّاوي قد عاصر الرَّاويَ الذي يروي عنه، ونقَل عنه نقلًا مباشرًا.

وهذا الشَّرط هو ما انفرد به البخاريُّ من بين جميع علماء الحديث...، ومن أجل ذلك قسَّم البخاريُّ الرواةَ درجات:

الدرجة الأولى: أن يكون الرَّاوي مُلازمًا لِمَن يَروي عنه في السَّفر والحضر وهذه أعلى الدَّرجات عند البخاري.

الدرجة الثانية: أن يكون الرَّاوي قد لازم من يروي عنه فترة غير قصيرة.

(1) **انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 12).**

ومن أهم شروح صحيح البخاري:

أ- فتح الباري شرح صحيح البخاري: للإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) واعتنى فيه ابن حجر بتراجم الرجال والمشاكل الحديثية، ثم تعرض للمسائل الفقهية وبعض الإعراب والترجيح بين أقوال العلماء، وهو مطبوع في ثلاث عشرة مجلدة سوى المقدمة بالمطبعة السلفية، بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، وقد طبع أكثر من مرة.

ب - عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين محمد بن أحمد العيني المتوفى في 855 هـ، وقد اعتنى فيه بذكر المسائل الفقهية بجانب ترجمة الرجال، وهو مطبوع في أحد عشر جزءًا بدار الطباعة العامرة بالأستانة، بدون تاريخ وطبع في إسطنبول من سنة 1308 هـ إلى سنة 1311هـ في ثلاث عشرة مجلدة.

2- ويأتي صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261هـ) في المرتبة التالية لصحيح البخاري، وقد أخذ الحديث عن شيخه أبي عبدالله البخاري، وهو على طريقة شيخه اعتنى بالحديث الصحيح فقط في كتابه، ولكنه اختلف عن شيخه بأنه لم يُقَطِّع الحديث في الأبواب؛ بل ضم الأحاديث وطرقها في موطن واحد بأسانيدها المتعددة وألفاظها المختلفة، فسهل تداوله، وأشهر طبعاته طبعة دار إحياء الكتب العربية 1375 هـ وعدد أحاديثها سبعة آلاف وسبعمائة وسبعة وأربعون حديثًا بالمكرر في أربع مجلدات مع مجلدة خاصة بالفهارس بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وقد اعتنى العلماء بشرح صحيح مسلم.

ومن أشهر شروحه:

أ- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544 هـ) ويوجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية، وقد أكمل به كتاب المعلم بفوائد كتاب مسلم للعلامة محمد بن علي المازري (ت 536 هـ) وطبع بتحقيق محمد الشاذلي النيفر، بدار الغرب

الإسلامي 1408 هـ في ثلاث مجلدات.

ب- المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت 676 هـ) وهو شرح مفيد ولم يتوسَّع فيه الإمام النووي، وهو مطبوع أكثر من مرة، وأشهر طبعاته بالمطبعة المصرية ومكتبتها 1277هـ.

3- وقد عدَّ العلماء صحيحي البخاري ومسلم أصح كتب الحديث، وقد اعتمد كلٌّ منهما في تصنيفه على كتب المسانيد وصحائف الحديث الأخرى التي ثبت سماعها من شيوخهما، إضافة إلى الروايات الشفهية التي أضافها كلٌّ من البخاري ومسلم إلى صحيحيهما، وبذلك حفظا مادة كثير من الكتب والمسانيد المفقودة(1).

ثالثًا: السنن:

ثم اتجه العلماء إلى طريقة أخرى في التصنيف حيث جمعوا الأحاديث مرتبة على الأبواب الفقهية، واعتنوا في هذه التصانيف بإبراز الجانب الفقهي، ولم يشترطوا في كتبهم تلك إفراد الحديث الصحيح بل ضَمَّنُوا كتبهم الصحيح والحسن والضعيف، وتلك المصنفات اشتهرت باسم السنن، ومن أبرزها:

أولًا: سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275 هـ) وقد ركز أبو داود في كتابه على أحاديث الأحكام، وإذا كان في كتابه حديث ضعيف نبَّه عليه، ولم يخرج حديثًا في إسناده راوٍ متفق على تركه، ويبلغ عدد أحاديث سنن أبي داود خمسة آلاف ومائتين وستة وسبعين حديثًا، ويختلف هذا الرقم باختلاف ترقيم الطبعات أو اختلاف الروايات، وقد أجاد في ترتيب أحاديثه فأثنى عليه العلماء ونصحوا المشتغلين بالفقه بالرجوع إليه، ويقف كتاب أبي داود في مقدمة السنن الأربعة، وقد طبع عدة طبعات في القاهرة والهند، وأشهر طبعاته: طبعة الأستاذ محيي الدين عبد الحميد في أربع مجلدات.

(1) انظر: سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى العالمين (118-120).

ومن أشهر شروحه:

أ- معالم السنن للإمام أبي سليمان الخطابي (ت 388 هـ) وهو مطبوع في حلب في أربع مجلدات بتحقيق الشيخ محمد راغب الطباخ 1351 هـ.

ب- عون المعبود شرح سنن أبي داود لشمس الحق محمد أشرف الصديقي، المشهور بشمس الحق العظيم آبادي وهو مطبوع بدلهي 1323هـ ثم طبع بدار الكتب العلمية في سبع مجلدات 1410 هـ وبهامشه شرح ابن القيم.

ثانيًا: سنن الترمذي: أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ السلمي (ت279 هـ) ويسمىٰ جامع الترمذي، وضمن فيه الترمذي الحديث الصحيح والحسن والضعيف، وقد أبان في كتابه عن علل الحديث، والتزم في كتابه ذكر الأحاديث التي عمل بها الفقهاء أو احتجوا بها، وبين فيه مذاهب الصحابة والفقهاء، واختصر فيه طرق الأحاديث فيذكر حديثًا واحدًا في الباب أو أكثر، ثم يشير إلىٰ ما عداه إذا اتفق في معناه، وقد أضاف الإمام الترمذي في آخر كتابه كتابًا سمَّاه العلل، وقد بلغت جملة أحاديث الجامع أربعة آلاف وأربعمائة وخمسة عشر حديثًا، وقد طبع جامع الترمذي عدة طبعات في الهند ومصر، ومن أشهرها طبعة الحلبي بتحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر وقد حقق الجزء الأول والثاني منها، وحقق الثالث الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وحقق بقيته الأستاذ إبراهيم عطوة، وتقع في خمس مجلدات.

ومن أشهر شروحه:

أ- عارضة الأحوذي علىٰ الترمذي للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي المعروف بابن العربي المالكي المتوفىٰ في سنة 543هـ، وهو مطبوع في ثلاث عشرة مجلدة بالمطبعة المصرية بالأزهر، ومكتبة الصاوي 1350هـ.

ب- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للعلامة محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، وهو مطبوع في عشر مجلدات سوىٰ المقدمة، وقد شرح الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب

الحنبلي (ت 795 هـ) القسم الخاص بالعلل، وقد طبع في مجلدتين بتحقيق الدكتور نور الدين عتر طبعة دار الملاح 1398هـ.

ثالثًا: سنن الإمام النسائي: أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب (ت 303هـ) وله السنن الكبرىٰ والسنن الصغرىٰ وهي المعروفة باسم المجتبىٰ، وقد اشتمل المجتبىٰ علىٰ الحديث الصحيح والحسن والضعيف بقلة بالنسبة إلىٰ بقية كتب السنن، وبلغت أحاديث السنن الصغرىٰ خمسة آلاف وسبعمائة وستة وسبعين حديثًا، وأمَّا السنن الكبرىٰ فكان من طريقة النسائي فيها أن يخرج عن كلِّ من لم يجمع العلماء علىٰ تركه، وبلغت أحاديث السنن الكبرىٰ أحد عشر ألفًا وسبعمائة وسبعين حديثًا، ويلاحظ أن المجتبىٰ اقتصر علىٰ أحاديث الأحكام فضم أربعة وثلاثين كتابًا فقط، أما السنن الكبرىٰ فضمت ثلاثة وستين كتابًا، وقد طبع المجتبىٰ في أربع مجلدات بترقيم وعناية الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية، وطبعت السنن الكبرىٰ في ست مجلدات بتحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، طبعة دار الكتب العلمية.

ومن شروح المجتبى:

أ- كتاب زهر الربا علىٰ المجتبىٰ، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت911 هـ).

ب- وكذا شرح الإمام نور الدين بن عبد الهادي المعروف بالسندي (ت 1138 هـ) وقد طبع الشرحان معًا بهامش طبعة المجتبىٰ.

رابعًا: سنن ابن ماجه. وهو أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (273 هـ) وقد عدَّ العلماء كتاب سنن ابن ماجه من تتمة الكتب الستة التي تدور عليها أحاديث الأحكام، وقدمها بعض العلماء علىٰ موطأ الإمام مالك؛ وذلك لأن زيادات ابن ماجه علىٰ الكتب الخمسة وهي: صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي- أضعاف زيادات الموطأ علىٰ الكتب الخمسة، فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه إلىٰ الكتب الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة، وقد

خرَّج ابن ماجه في سننه الحديث الصحيح والحسن والضعيف، بل في كتابه ما يقرب من ثلاثين حديثًا موضوعًا، ويقال إن ابن ماجه انتقى مادته من عدد قليل من المصادر، ويبلغ عدد أحاديث سنن ابن ماجه أربعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانين حديثًا شاملة الزوائد.

ومن شروح ابن ماجه:

أ- مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه للإمام السيوطي (911 هـ) وقد طبع على هامش طبعة دلهي 1282 هـ.

ب- كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه لأبي الحسن بن عبدالهادي، المعروف بالسندي، وهو مطبوع بالمطبعة العالمية بالقاهرة 1313 هـ.

هذا وقد عَدَّ العلماء القرن الثالث الهجري أزهى عصور السنة وأزهاها، ففيه دُوِّنَت الكتب الستة التي اعتمدتها الأمة ولا يكاد يخرج عنها حديث من أحاديث الأحكام التي يُستعان بها في الحكم على المسائل الفقهيَّة، ونشطت في ذلك القرن أيضًا رحلة العلماء، وكان اعتمادهم على الحفظ والتدوين معًا، فكان النشاط العلمي قويًّا خلال ذلك القرن، فبرز العلماء والنقاد، وتجلت ثمار هذا النشاط في تدوين الصحاح.

وقد اقتصر دور العلماء في القرون التالية على الجمع بين كتب السابقين أو اختصارها أو تهذيبها أو إعادة ترتيبها، وهكذا انصبَّ اهتمامهم على الكتب المدونة، وقَلَّتْ بينهم الرواية الشفهية، لذلك عَدَّ أهل العلم رأس سنة ثلاثمائة للهجرة الحدَّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من أهل الحديث، كما قال ذلك الإمام الذهبي في مقدمة ميزان الاعتدال[1].

ومن هنا يتبين أن المسلمين قد نقلوا سُنة رسول الله عن طريق الكتاب وعن طريق التلقي عن المشايخ معًا، وأن التدوين لم يختلَّ ولم ينته بعد عصر النبي ﷺ، ولا بعد الصحابة، لا بعد

(1) انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (1/ 48) للذهبي- تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرون- مؤسسة الرسالة العالمية- دمشق- الطبعة الأولى- 1430هـ- 2009م.

عصر التابعين، ثم بدأ مرة ثانية في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجري كما يدعيه بعض المستشرقين مثل (جولد تسهير) وغيره[1].

(1) انظر: سيدنا محمد ﷺ رسول الله إلى العالمين (120).

تدوين السنة في القرن الرابع الهجري

يُعَدُّ القرن الرابع الهجري بداية عصر ترتيب الحديث وتهذيب مصنفاته، واستمرَّ العلماء يساهمون بإنتاجهم العلمي في خدمة السنة النبوية ويبرزون قدراتهم في التصنيف، ولا ينبغي تصور أن الحديث عن تدوين السنة النبوية وتوثيق الأحاديث في هذا القرن سيكون حديثًا عن قرن جديد بخصائص وحاجات لا تمت إلى المرحلة السابقة بأية صلة، أو نتصور وجود فجوة زمنية أو علمية بين مراحل توثيق السنة؛ بل جميع القرون متصلة المراحل والجهود والملامح، فكان كل قرن امتدادًا للذي قبله، هذا مع التسليم بوجود خصائص وأهداف ميزت كل مرحلة وقرن.

فقد كان المحدثون يمتلكون تصورًا متكاملًا مترابطًا لتوثيق الحديث الشريف ومراحله؛ نلحظ ذلك في معظم المصنفات الحديثية، فلم يتجاوز أحد من المحدثين جهود من سبقه وإنما انطلق من خلالها وزاد عليها، وهذا كله يقودنا إلى القول بأن القرن الرابع الهجري يعدُّ من حيث الأهمية في مجال توثيق السنة امتدادًا للقرن الثالث، والمصنفات التي ألفت خلاله تعد مصادر أصيلة لرواية الحديث وحفظ سنة النبي ﷺ.

والجدير بالذكر أن الرواية في هذا العهد ازدادت انتشارًا وعرفت توسعًا كبيرًا، وظهرت فنون أخرى وعلوم جديدة لخدمة السنة وضبط رواية الحديث، بما مثل حركة علمية واسعة للتعاطي مع سنة النبي ﷺ تحملًا وأداءً، وجرحًا وتعديلًا، وقبولًا وردًّا للروايات؛ وفقًا للقواعد العلمية، وما تولد عنها من أدوات التعامل مع الحديث سندًا ومتنًا، وقد ظهرت ملامح هذه الحركة العلمية على يد الكثير من العلماء؛ فلم يكن الاهتمام بالحديث النبوي وتوثيق سنة النبي ﷺ قاصرًا على بضعة أفراد وإنما اشتغل بذلك الأمر الكثير من العلماء، فمن هؤلاء:

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ) وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة

(ت311هـ) وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراييني (ت316هـ) وأبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت317هـ) وأبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت321 هـ)، وأبو عمران موسىٰ بن العباس بن محمد الجويني (ت323هـ) وأبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري المعروف بابن الشَّرْقي (ت325هـ) ومحمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي (ت330هـ) وأبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم الطوسي البلاذري (ت339هـ) وأبو محمد قاسم بن أصبغ البياني الأندلسي (ت340هـ) وأبو الحسين خيثمة بن سليمان (ت343هـ)، وأبو النصر محمد بن محمد بن يوسف الطوسي (ت344هـ) وأبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني المعروف بابن الأخرم (ت344هـ) وأبو الوليد حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القزويني (ت344هـ) وأبو بكر أحمد بن سليمان النجاد (ت348هـ)، وأبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن (ت353هـ)، وأبو سعيد أحمد بن أبي بكر الحيري (ت353هـ)، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت354هـ)، وأبو حامد أحمد بن محمد بن شارك الهروي (ت355هـ)، وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، وأبو بكر محمد بن الحسين الآجري (ت360هـ)، وأبو علي الحسين بن محمد الماسرجسي (ت365هـ)، وأبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (ت371هـ)، وأبو أحمد محمد بن أبي حامد بن الغطريف الجرجاني (ت377هـ)، وأبو عبد الله محمد بن العباس بن أحمد المعروف بابن أبي ذهل الضبي (ت378هـ)، وأبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت385هـ)، وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت385هـ)، وأبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت388هـ)، وأبو بكر محمد بن عبد الله الجوزقي (ت388هـ)، وأبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت395هـ)، وإبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت400هـ)، وخلف بن محمد الواسطي (ت401هـ)، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم الضبي المعروف بابن البيع (ت405هـ).

وقد اتجه علماء القرن الرابع المشتغلين بالحديث وعلومه في مجال التأليف إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو التصنيف على نفس طريقة السابقين من علماء القرن الثالث؛ فمنهم من صنَّف في الصحيح، ومنهم من جمع السنن، ومنهم من اهتمَّ بالمسانيد.

الاتجاه الثاني: هو القيام بتأليف مصنفات جديدة تعددت مناهجها وأغراضها؛ فمنها ما يهدف إلى جمع الحديث وترتيبه أو شرحه، ومنها ما يهدف إلى خدمة علوم الحديث كعلم الرجال وعلم مصطلح الحديث وغيرها، غير أن أصحابها لم ينهجوا منهجًا واحدًا في تصنيفها، ولذا تنوعت مؤلفاتهم وكانت لهم في ذلك مذاهب شتى.

أولًا- مصنفات الاتجاه الأول: (الصحاح، السنن، المسانيد):

أ- الصحاح:

1- صحيح ابن خزيمة: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (المتوفى في 311 هـ) اشتهر بين الناس باسم «صحيح ابن خزيمة»، وقال الحافظ ابن حجر: «وسمَّى ابن خزيمة كتابه: **المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطعٍ في السند، ولا جرحٍ في النقلة**»(1).

شرط ابن خزيمة في كتابه:

اشترط ابن خزيمة رحمه الله في هذا الكتاب ألا يُخرِّج إلا الحديث الصحيح، وقد نص على ذلك في عنوان كتابه حيث قال: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولًا إليه ﷺ من غير قطعٍ في أثناء الإسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى»(2).

(1) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 291) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني –تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي– الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة– الطبعة: الأولى، 1404هـ/ 1984م.

(2) صحيح ابن خزيمة (1/ 3) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي =

فهو لا يخرج في صحيحه إلا ما توفرت فيه ثلاثة شروط:

الأول: العدالة في رجال الإسناد، وفي هذا إشارة ضمنية إلى توثيق رجال صحيح ابن خزيمة.

الثاني: عدم الانقطاع في السند.

الثالث: ضبط الرواة.

منهجه ابن خزيمة في صحيحه:

1- ترتيبه على نمط الكتب والأبواب، فهو يبدأ بكتاب الوضوء، ثم كتاب الصلاة، ثم كتاب الصيام... وهكذا.

2- يورد تحت كل كتاب مجموعة من الأبواب؛ فيقول بابُ كذا...

3- يورد الحديث مسندًا منه إلى النبي ﷺ، وإذا كان للحديث أكثر من طريق فإنه يذكرها.

4- اعتناؤه بضبط الألفاظ، وبيان الاختلاف بين الرواة في الألفاظ إن وجد.

5- في الغالب يعقب على الحديث سندًا ومتنًا؛ فيذكر علل الأحاديث، ويتكلم على الألفاظ الشاذة.

6- في كثير من المواضع يذكر الراجح عنده في المسألة خاصة في الأبواب الفقهية، وقد كان الغالب على تراجم أبواب صحيح ابن خزيمة التراجم الظاهرة، وهي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، ولكنه كان يُضمِّن تراجمه استنباطات فقهية أو فوائد حديثية، فيذكر الدليل ووجه الاستدلال، ويشير إلى بعض القواعد الأصولية.

=
النيسابوري –تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي– المكتب الإسلامي – بيروت.

- **أقوال أهل العلم عن منهج ابن خزيمة ومكانة صحيحه:**

قال الحافظ ابن الصلاح: «ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الصحيحين يتلقَّاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة ... ويكفي كونه موجودًا في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة...»(1).

وقال الإمام الذهبي: «وقد كان هذا الإمام جهبذًا بصيرًا بالرجال»(2)، ثم ذكر عنه أنه قال: «لست أحتج بشهر بن حوشب، ولا بحُرَيز بن عثمان، ولا بعبد الله بن عمرو، ولا ببقية، ولا بمقاتل بن حيان»(3)، ثم ذكر أسماء خلق من الرواة الذين حصل في الاحتجاج بروايتهم خلافٌ بين الأئمة، مما يدل على سعة معرفة ابن خزيمة بهذه الصناعة، وشدة تحريه وتوقيه في الرواية.

وقال الحافظ السيوطي: «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحرِّيه، حيث إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول مثلا: باب كراهة كذا إن صحَّ الخبر، أو إن ثبت كذا»(4).

وقال رحمه الله ناقلًا عن شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر قوله: «تقديم الحديث على السند يقع لابن

---

(1) انظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (1/ 66) محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير - تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة- دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- الطبعة: الأولى 1417هـ/ 1997م.

(2) انظر: سير أعلام النبلاء (14/ 373) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي-

تحيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط - الناشر: مؤسسة الرسالة - الطبعة: الثالثة، 1405 هـ/ 1985 م.

(3) المصدر السابق: (14/ 373).

(4) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 115) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي- مكتبة الرياض الحديثة الرياض-تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

خزيمة إذا كان في السند من فيه مقال، فيبتدئ به ثم بعد الفراغ يذكر السند. قال: وقد صرح ابن خزيمة بأن من رواه على غير ذلك الوجه لا يكون في حلٍّ منه، فحينئذ ينبغي أن يمنع هذا ولو جوزنا الرواية بالمعنى»[1].

وقال الإمام أبو بكر الحازمي: «وصحيح ابن خزيمة أعلى رتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه فأصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين ابن خزيمة، فابن حبان، فالحاكم»[2].

2 ـ صحيح ابن حبان «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع»:

للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي البستي (ت 354 هـ).

وقد كان لبقاء عدد كبير من الأحاديث الصَّحيحة خارج «الصَّحيحين» دافعًا ومحرِّكًا لبعض المحدِّثين إلى جمعها واستيعابها والتصنيف فيها، وكان من أبرز هؤلاء: الإمام أبو حاتم محمد بن حبَّان التَّميمي البُستي، فصنَّف كتابًا جامعًا سمَّاه: «**المسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قَطْع في سندها ولا ثبوت جَرْح في ناقِليها**»، وسُمي اختصارًا «**التقاسيم والأنواع**»، وشاع على ألسنة الحفاظ والمحدثين باسم «**صحيح ابن حبان**»؛ لكونه اشترط فيه الصحيح، وقد كان للإمام ابن حبان منهج وشروط وضوابط، نصَّ بنفسه على بعضها، واستُنتج البعض الآخر من خلال ملامح كتابه، وقد طبعت منه قطعة في ثلاث مجلدات وترتيبه مخترع عجيب؛ فلم يرتبه على الأبواب ولا على المسانيد، وسبب ذلك التصنيف العجيب أنه كان عارفًا بالكلام والنحو وغير ذلك، والتخريج من كتابه عسير جدًّا.

---

(1) المصدر السابق (2/ 119).

(2) انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير (1/ 27) زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري – المكتبة التجارية الكبرى – مصر –الطبعة: الأولى، 1356 هـ.

وقد رتبه أحد العلماء على الأبواب الفقهية ترتيبًا حسنًا وهو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بَلْبَان الفارسي (ت 739 هـ)، وسمى كتابه «**الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**» وهو مطبوع في ست عشرة مجلدة بتحقيق شعيب الأرناءوط، طبعة مؤسسة الرسالة، ويرى بعض العلماء أن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين هما ابن خزيمة، فابن حبان، وإن كان صحيح ابن خزيمة أعلى رتبة من صحيح ابن حبان.

ويعتبر صحيح ابن حبان موسوعة كبيرة في الفقه على طريقة أهل الحديث، حيث توَّج كل حديثٍ بعنوانٍ يتضمن المعنى الذي استنبطه من نص الحديث الذي يدرجه تحته، ثم يعقب على كثير من الأحاديث بتعليقات نفيسة، بعضها في الكلام على الرجال وبعضها تفسير دقيق للمعنى، وبعضها في رفع الإشكال المتوهم في الخبر، أو التعارض بين خبر وآخر، وغير ذلك من النفائس والطرائف.

والناظر إلى هذه المصنفات الجليلة وشروط مصنفيها في ناقلي حديث رسول الله ﷺ، يتبين له المدى الذي بلغته الأمة في الدقة والتحري والأمانة في إيصال سنة النبي ﷺ إلى أمته، وتبين له مدى الحرص الذي بذله أئمة الإسلام في صيانة الجناب النبوي من أن ينسب إليه ما لم يقله، أو أن تضيع سنة من سننه، فهذا الإمام ابن حبان رحمه الله يصلُ في التدقيق وتفحص حال الراوي إلى مدى لا يستطيع العقل البشري أن يتصوَّر أدق منه في التفتيش عن حملة الأخبار والتوثق منهم؛ يقول ابن حبان في مقدمته عن منهج كتابه: «ثم نملي الأخبار بألفاظ الخطاب بأشهرها إسنادًا وأوثقها عمادًا، من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها...»[(1)].

(1) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (1/ 104) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي- ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي- حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة، بيروت - الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

وقد أبان عن الدافع الذي دفعه إلى وضع هذا الكتاب بقوله:

«وإني لما رأيت الأخبار طرقها كثرت ومعرفة الناس بالصحيح منها قلّت؛ لاشتغالهم بكتبة الموضوعات وحفظ الخطأ والمقلوبات، حتى صار الخبر الصحيح مهجورًا لا يكتب، والمنكر المقلوب عزيزًا يُستغرب، وأنَّ من جمع السنن من الأئمة المرضيين، وتكلم عليها من أهل الفقه والدين، أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار، وأكثروا من تكرار المعاد للآثار؛ قصدًا منهم لتحصيل الألفاظ على من رام حفظها من الحفاظ، فكان ذلك سبب اعتماد المتعلم على ما في الكتاب، وترك المقتبس التحصيل للخطاب، فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها؛ لئلا يصعب وعيها على المقتبسين»(1).

ويقول رحمه الله في مقدمة صحيحه عن شروطه في الرواة:

«وأما شرطنا في نقلة ما أودعناه كتابنا هذا من السنن: فإنَّا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التدليس.

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به.

والعدالة في الإنسان هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله، لأنا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال أدَّانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل؛ إذ الناس لا تخلو أحوالهم

(1) المصدر السابق (1/ 103).

من ورود خلل الشيطان فيها، بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله.

وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به وهو غير صادق فيما يروي من الحديث؛ لأن هذا شيء ليس يعرفه إلا من صناعته الحديث، وليس كل معدل يعرف صناعة الحديث حتى يعدل العدل على الحقيقة في الرواية والدين معًا.

والعقل بما يحدث من الحديث: هو أن يعقل من اللغة بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار عن سننها، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يسند موقوفًا، أو يرفع مرسلًا، أو يصحف اسمًا.

والعلم بما يحيل من معاني ما يروي هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدى خبرًا أو رواه من حفظه أو اختصره لم يحله عن معناه الذي أطلقه رَسُولُ الله ﷺ إلى معنى آخر.

والمتعري خبره عن التدليس: هو أنَّ كون الخبر عن مثل من وصفنا نعته بهذه الخصال الخمس، فيرويه عن مثله سماعًا حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ»[1].

وإنما سماه المسند الصحيح التقاسيم والأنواع؛ لأنه رتبه بطريقة جديدة لم يسبق إليها؛ فليست على الأبواب ولا على المسانيد، بل هي تقسيم فريد يقول عنه رَحِمَهُ اللهُ:

«فرأيتها- أي الأخبار الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ- تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية. فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها، والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها، والثالث: إخباره عمَّا احتيج إلى معرفتها، والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها، والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها، ثم رأيت كلَّ قسم منها يتنوع أنواعًا كثيرة، ومن كل نوع تتنوع علوم خطيرة؛ ليس يعقلها إلا العالمون الذين هم في العلم راسخون»[2].

---

(1) المصدر السابق (1/ 152،151).

(2) المصدر السابق (1/ 103).

ومن أمثلة الأنواع المذكورة في الكتاب، والتي قسم بموجبها الأخبار ما ذكره في قسم الأوامر فقال: «تدبرت خطاب الأوامر عن المصطفى ﷺ؛ لاستكشاف ما طواه في جوامع كلمه، فرأيتها تدور على مائة نوع وعشرة أنواع يجب على كل منتحل للسنن أن يعرف فصولها، وكل منسوب إلى العلم أن يقف على جوامعها؛ لئلَّا يضع السنن إلا في مواضعها، ولا يزيلها عن موضع القصد في سننها.

فأما النوع الأول من أنواع الأوامر فهو لفظ الأمر الذي هو فرض على المخاطبين كافة في جميع الأحوال، وفي كل الأوقات، حتى لا يسعَ أحدًا منهم الخروج منه بحال.

النوع الثاني: ألفاظ الوعد التي مرادها الأوامر باستعمال تلك الأشياء.

النوع الثالث: لفظ الأمر الذي أمر به المخاطبون في بعض الأحوال لا الكل.

النوع الرابع: لفظ الأمر الذي أمر به بعض المخاطبين في بعض الأحوال لا الكل.

النوع الخامس: الأمر بالشيء الذي قامت الدلالة من خبر ثان على فرضيته، وعارضه بعض فعله ووافقه البعض.

النوع السادس: لفظ الأمر الذي قامت الدلالة من خبر ثانٍ على فرضيته؛ قد يسع ترك ذلك الأمر المفروض عند وجود عشر خصال معلومة، فمتى وجد خصلة من هذه الخصال العشر كان الأمر باستعمال ذلك الشيء جائزًا تركه ومتى عدم هذه الخصال العشر كان الأمر باستعمال ذلك الشيء واجبا.

النوع السابع: الأمر بثلاثة أشياء مقرونة؛ في اللفظ الأول منها فرض يشتمل على أجزاء وشعب تختلف أحوال المخاطبين فيها، والثاني ورد بلفظ العموم، والمراد منه استعماله في بعض الأحوال؛ لأن ردَّه فرض على الكفاية، والثالث أمر ندب وإرشاد.

والنوع الثامن: الأمر بثلاثة أشياء مقرونة؛ في اللفظ الأول منها فرض على المخاطبين في بعض الأحوال، والثاني فرض على المخاطبين في جميع الأحوال، والثالث أمر إباحة لا حتم.

النوع التاسع: الأمر بثلاثة أشياء مقرونة في الذكر؛ أحدها: فرض على جميع المخاطبين في جميع الأحوال، والثاني والثالث أمر ندب وإرشاد لا فريضة وإيجاب.

النوع العاشر: الأمر بشيئين مقرونين في اللفظ؛ أحدهما: فرض على بعض المخاطبين على الكفاية، والثاني أمر إباحة لا حتم.

النوع الحادي عشر: الأمر بثلاثة أشياء مقرونة؛ في اللفظ الأول منها فرض على المخاطبين في بعض الأحوال، والثاني فرضٌ على بعض المخاطبين في بعضِ الأحوال، والثالث فرض على المخاطبين في جميع الأوقات.

النوع الثاني عشر: الأمر بأربعة أشياء مقرونة في الذكر؛ الأول: منها فرض على جميع المخاطبين في كل الأوقات، والثاني فرض على المخاطبين في بعض الأحوال، والثالث فرض على بعض المخاطبين في بعض الأوقات، والرابع ورد بلفظ العموم وله تخصيصان اثنان من خبرين آخرين...»[1].

وقال في آخر الكتاب: «فهذا آخر أنواع السنن، قد فصلناها على حسب ما أصَّلنا الكتاب عليه من تقاسيمها، وليس في الأنواع التي ذكرناها من أول الكتاب إلى آخره نوع يستقصى، لأنَّا لو ذكرنا كل نوع بما فيه من السنن، لصار الكتاب أكثره معادًا... إلى أن قال: وكشفنا عما أُشكل من ألفاظها، وفصلنا عما يجب أن يوقف على معانيها على حسب ما سهل الله ويسره وله الحمد على ذلك»[2].

ثناء العلماء على صحيح ابن حبان:

1- قال الأمير علاء الدين الفارسي (ت 739 هـ) الذي رتب صحيح ابن حبان على أبواب

(1) المصدر السابق (1/ 105، 106).

(2) المصدر السابق (1/ 165).

الفقه: «إنه من أجمع المصنفات في الأخبار النبوية، وأنفع المؤلفات في الآثار المحمدية»[1].

2- وقال السخاوي: «قال الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وقال ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خيرٌ من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيدًا ومتونًا»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها؛ لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علةٌ قادحةٌ»[3].

4- وقال السيوطي: «قيل: وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحًا، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه، فهي مشاحَّة في الاصطلاح، وإن كانت في اعتبار خفة شروطه، فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرحٌ ولا تعديلٌ وكان كلٌّ من شيخه والراوي عنه ثقة.

وفي كتابه «الثقات» كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله، ولا اعتراض عليه فإنه لا مشاحَّة في ذلك»[4].

---

(1) انظر: موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (1/ 47) أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي – تحقيق: حسين سليم أسد – عبده علي الكوشك- دار الثقافة العربية، دمشق – الطبعة: الأولى 1412 هـ- 1992 م.

(2) انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (1/ 56) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي – تحقيق علي حسين علي- مكتبة السنة – مصر الطبعة: الأولى: 2003م.

(3) انظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (2/ 778) الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي – تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي- مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.

(4) انظر: مقدمة صحيحُ ابن خُزَيمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر =

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر- في مقدمة الجزء الذي حققه من صحيح ابن حبان -: «صحيح ابن حبان كتاب نفيس جليل القدر، وعظيم الفائدة، حرره مؤلفه أدق تحرير، وجوَّده أحسن تجويد، وحقق أسانيده ورجاله، وعلل ما احتاج إلى تعليل من نصوص الأحاديث وأسانيدها، وتوثق من صحة كل حديث اختاره على شرطه، وما أظنه أخلَّ بشيء مما التزم إلا ما يخطئ فيه البشر وما لا يخلو منه محقق»[1].

3ـ صحيح ابن السكن:

المسمى بـ «الصحيح المنتقى والسنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ» لأبي علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي نزيل مصر (ت 353 هـ) وقد حذف منه الأسانيد وجعله أبوابًا في جميع ما يُحتاج إليه، وضَمَّنَه ما صح عنده من السنن المأثورة، وله فيه منهج في الحكم على الحديث وبيان علته.

قال ابن السكن في مقدِّمة الكتاب، كما نقلها عنه الإمام تقي الدين السبكي:

«أما بعد، فإنك سألتني أن أجمع لك ما صحَّ عندي من السنن المأثورة التي نقلها الأئمة من أهل البلدان، الذين لا يطعن عليهم طاعن فيما نقلوه. فتدبَّرت ما سألتني عنه فوجدت جماعةً من الأئمة قد تكلفوا ما سألتني من ذلك، وقد وعيت جميع ما ذكروه، وحفظت عنهم أكثر ما نقلوه، واقتديت بهم في ذلك، وأجبتك إلى ما سألتني من ذلك. وجعلته أبوابًا في جميع ما يحتاج إليه من أحكام المسلمين. فأول من نصب نفسه لطلب صحيح الآثار: البخاري،

=

السلمي النيسابوري- تحقيق وتقديم:الدكتور محمد مصطفى الأعظمي- المكتب الإسلامي - الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.

(1) انظر: موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (1/ 58) أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي – تحقيق: حسين سليم أسد - عبده علي الكوشك- دار الثقافة العربية، دمشق - الطبعة: الأولى 1412 هـ- 1992 م.

وتابعه مسلم وأبو داود والنسائي، وقد تصفَّحت ما ذكروه، وتدبَّرت ما نقلوه؛ فوجدتهم مجتهدين فيما طلبوه. فما ذكرته في كتابي هذا مجملًا فهو مما أجمعوا على صحته. وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سميتهم فقد بيَّنت حجَّته في قبول ما ذكره، ونسبته إلى اختياره دون غيره. وما ذكرته مما يتفرَّد به أحد من أهل النقل للحديث فقد بيَّنت علَّته، ودلَّلت على انفراده دون غيره، وبالله التوفيق»(1).

وقد ذكره ابن خير في (فهرسته) وقال: «جمع فيه سنن المصنفات الأربعة: كتاب البخاري، ومسلم، و أبي داود، و النسائي»(2).

وقال ابن عساكر: «رأيت له جزءًا من كتاب كبير صنفه في معرفة أهل النقل؛ يدل على توسعه في الرواية»(3).

قال السيوطي في البحر الذي زخر ناقلًا عن الحافظ ابن حجر: «سبق النوويَّ إلى هذا القول أبو الحسن عبد الله بن محمد الفرضي؛ فقال في مصنف أبي علي بن السكن: لم يبق عليه إلا القليل؛ لأن ابن السكن جمع الأحاديث التي في الصحيحين وكتابي أبي داود والنسائي وسماها السنن الصحاح»(4).

قال ابن حزم: «بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم، و صحيح ابن

(1) انظر: شفاء السقام في زيارة خير الأنام (ص21) تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي- تحقيق منصور خليفة الضاوي- دار الكتب العلمية.

(2) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص104) أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي - محمد فؤاد منصور - دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان- الطبعة: الطبعة الأولى، 1419هـ/ 1998م.

(3) انظر: الأحكام الشرعية الكبرى (1/ 12) عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي- تحقيق محمد عثمان- دار الكتب العلمية.

(4) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (2750).

السكن، ومنتقى ابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ، ثم بعدها كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، و المصنف لقاسم بن أصبغ»[1].

ب- السنن:

1 ـ سنن أبى بكر محمد بن يحيى الهمداني الشافعي (ت 347 هـ) وقيل عن سننه كأن سننه لم يسبق إلى مثلها[2].

2 ـ سنن أبى بكر أحمد بن على بن أحمد المشهور بابن لَالٍ، ومعناه بالفارسية الأخرس المتوفى في 398 هـ.

3 ـ سنن أبى بكر النجاد (ت 348 هـ):

أبو بكر أحمد بن سليمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس البغدادي الفقيه الحافظ شيخ الحنابلة بالعراق، وصاحب التصانيف والسنن، سمع أبا داود السجستاني، وإبراهيم الحربي، وعبد الله بن الإمام أحمد وهذه الطبقة، وكان إمامًا صالحًا زاهدًا، وكثيرًا ما يعول عليه ويعزو إليه كثير من الحنابلة؛ لتوسعه أيضًا في جمع أدلة الحنابلة، فالذي يتتبع نقولات الحنابلة من سنن النجاد، يجد أنهم يعتمدون عليه كثيرًا[3].

4 ـ سنن الدارقطني أو (المُجْتَنَى من السُّنن المأثورة عن النبيِّ ﷺ، والتَّنْبيه على الصحيحِ منها والسَّقيم، واختلاف النَّاقلين لها في ألفاظها).

وهو الإمام أبو الحسن على بن عمر الحافظ البغدادي المتوفى في 385 هـ، وقد جمع في كتابه ذلك غرائب السنن، وأكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة وبيان عللها، ويعدُّ هذا

(1) انظر: سير أعلام النبلاء (18/ 202).

(2) انظر: مقدمة تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (1/ 65) للعلامة محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبارك فوري- دار الكتب العلمية.

(3) انظر: البداية والنهاية (11/ 266).

الكتاب من أشهر الكتب الحديثية في معرفة علل الأحاديث وغريبها، فهو ليس كعامة كتب السنن؛ بل يختلف عنها من وجوه، فإن كتب السنن موضوعها جمع أحاديث الأحكام مع الترتيب على أبواب الفقه؛ ليحتج بها الفقهاء، ويستدلوا بها على ما ذهبوا إليه من الأحكام، على حين أنَّ موضوع سنن الدارقطني هو جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمضطربة والمعللة، مع بيان عللها واختلاف طرقها وألفاظها، وإيراد الموقوفات والمقطوعات، وليس المقصود منها الاستدلال على الأحكام كما يكون ذلك في كتب السنن المختلفة.

وهو مطبوع في أربعة أجزاء في مجلدتين طبعة عالم الكتب بيروت، وعليه شرح لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي واسمه «التعليق المغني على الدارقطني».

وقد أثنى على موضوعه الخطيب البغدادي فقال: «وكتابه السنن يدل على معرفته التامة بمذاهب الفقهاء وعنايته بالفقه؛ لأنه لا يقدر على جمع ما تضمَّنه ذلك الكتاب إلا من تقدَّمت معرفته بالاختلاف في الأحكام»(1).

وقال فيه الحافظ بن كثير رحمه الله: «الحافظ الدارقطني علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن دينار بن عبد الله الحافظ الكبير، أستاذ هذه الصناعة، وقبله بمدة وبعده إلى زماننا هذا، سمع الكثير، وجمع وصنف وألف وأجاد وأفاد، وأحسن النظر والتعليل والانتقاد والاعتقاد، وكان فريد عصره، ونسيج وحده، وإمام دهره في أسماء الرجال وصناعة التعليل، والجرح والتعديل، وحسن التصنيف والتأليف، واتساع الرواية، والاطلاع التام في الدراية، له كتابه المشهور من أحسن المصنفات في بابه، لم يسبق إلى مثله، ولا يلحق في شكله إلا من استمد من بحره وعمل كعمله، وله كتاب العلل بين فيه الصواب من الدخل، والمتصل من

(1) انظر: تاريخ بغداد (13/ 487) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي – المحقق: الدكتور بشار عواد معروف – دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة: الأولى، 1422هـ – 2002 م.

المرسل والمنقطع والمعضل، وكتاب الأفراد الذي لا يفهمه، فضلًا عن أن ينظمه، إلا من هو من الحفاظ الأفراد، والأئمة النقاد، والجهابذة الجياد، وله غير ذلك من المصنفات التي هي كالعقود في الأجياد، وكان من صغره موصوفًا بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر، جلس مرة في مجلس إسماعيل الصفار وهو يملي على الناس الأحاديث، والدارقطني ينسخ في جزء حديث، فقال له بعض المحدثين في أثناء المجلس: إنَّ سماعك لا يصحُّ وأنت تنسخ.

فقال الدارقطني: فهمي للإملاء أحسنُ من فهمك وأحضر، ثم قال له ذلك الرجل: أتحفظ كم أملى حديثًا؟ فقال: إنه أملى ثمانية عشر حديثًا إلى الآن، والحديثُ الأول منها عن فلان عن فلان، ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها لم يخرم منها شيئًا، فتعجب الناس منه»[1].

- قال أبو عبد الرحمن السلمي: «شهدت بالله إن شيخنا الدارقطني لم يخلف على أديم الأرض مثله في معرفة حديث رسول الله ﷺ وكذلك الصحابة والتابعين وأتباعهم»[2].

- **منهج الدارقطني في كتاب السنن:**

1- رتبه على أبواب الفقه حيث بدأه بكتاب الطهارة ثم الصلاة... إلخ، كما هو ترتيب كتب السنن.

ولم يكن رحمه الله يجمع الأحاديث ويوردها كيفما اتفق، ولكنه يورد ما انبنى عليه خلاف فقهيٌّ، فيورده ويتكلم عليه، فهو أقرب لأن يكون كتاب عللٍ مرتبًا على نسق السنن.

2- إيراد الأحاديث مسندة إلى رسول الله ﷺ.

3- يورد الأحاديث في الغالب بأكثر من طريق.

4- في الكثير من المواضع يعقب على الأحاديث ببيان ما فيها من العلل سندًا ومتنًا؛

---

(1) **البداية والنهاية** (11/ 362).

(2) **انظر: سير أعلام النبلاء** (16/ 457).

ويظهر ذلك بوضوح في كثرة آرائه المتعلقة بالجرح والتعديل.

5- اشتمل الكتاب على الصحيح والحسن والضعيف، مع إيراد الروايات التي ظاهرها التعارض، ثم القيام بالترجيح بينهما وبيان وجوه الجمع.

- **عناية العلماء بسنن الدارقطني:**

أ- ترجم لرجاله الحافظ سراج الدين ابن الملقن ضمن كتابه «إكمال تهذيب الكمال».

ب- رتبه الحافظ ابن حجر على الأطراف ضمن كتابه «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة».

ج- «تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدار قطني»، للحافظ أبي عبد الله الغساني الجزائري (ت سنة 628هـ).

د- «رجال الدارقطني» للحافظ زين الدين العراقي (ت 806هـ).

هـ - «من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين»، لمحمد بن عبد الرحمن المقدي (ت803هـ).

و- علَّق عليه الشيخ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المتوفى عام 1339هـ في كتابه «التعليق المغني على سنن الدارقطني». وهو يمثل حاشية موجزة علي الكتاب، وقد قال عنها الشيخ رحمه الله: «هذه تعليقات شتي علقتها على السنن للإمام علي بن عمر بن أحمد الدارقطني وقت مطالعة ذلك الكتاب المبارك، أكتفي فيها على تنقيد بعض أحاديثه وبيان علله، وكشف بعض مطالبه على سبيل الإيجاز والاختصار، آخذًا من كتب هذا الفن المبارك عسى الله أن ينفع بها من يريد مطالعته، أسأل الله أن يجعلها خالصًا لوجهه، ويدخرها ذخيرة لعاقبتي، وسميتها بـ«التعليق المغني على سنن الدارقطني»[1].

---

(1) انظر سنن الدارقطني وبذيله التعليق المغني على الدار قطني (ص5) للشيخ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي- دار ابن حزم – الطبعة الأولى 1432 هـ 2011م.

ج: المسانيد:

1- مسند الحسن بن سفيان أبي العباس الشيباني النسائي، محدث خراسان وإمام عصره (المتوفى سنة 303 هـ).

وقد أوتي هذا الإمام الدِّقة في معرفة الأسانيد وحفظها، يحدثنا الذهبي في السير عنه فيقول: «قال الحاكم: سمعت محمد بن داود بن سليمان يقول: كنا عند الحسن بن سفيان، فدخل ابن خزيمة، وأبو عمرو الحيري، وأحمد بن علي الرازي، وهم متوجهون إلى فُرَاوَةَ[1]. فقال الرَّازي: كتبت هذا الطبق من حديثك. قال: هات. فقرأ عليه، ثم أدخل إسنادًا في إسناد، فرده الحسن، ثم بعد قليل فعل ذلك، فرده الحسن، فلما كان في الثالثة قال له الحسن: ما هذا؟! قد احتملتك مرتين وأنا ابن تسعين سنة، فاتق الله في المشايخ، فربما استجيبت فيك دعوة. فقال له ابن خزيمة: مه! لا تؤذ الشيخ. قال: إنما أردت أن تعلم أن أبا العباس يعرف حديثه»[2].

2- مسند الرُّويَاني أبي بكر محمد بن هارون (ت 307 هـ) وهو مطبوع في ثلاث مجلدات طبعة مؤسسة قرطبة 1417 هـ. ويكفي في بيان أهمية هذا المسند ما نقله المناوي في فيض القدير عن الحافظ ابن حجر أنه قال: «مسند الروياني ليس دون الستة في الرتبة؛ بل لو ضم إلى الخمسة كان أولى»[3].

عمد المصنف رحمه الله في هذا المسند- شأنه شأن سائر المسانيد- إلى جمع مرويات الصحابة

(1) كذا ضبطها السمعاني في الأنساب بضم الفاء، وتبعه على ذلك صاحب «اللباب». أما ياقوت فقيدها في معجمه (4 / 245) بالفتح، وقال: هي بليدة من أعمال نسا، بينها وبين دهستان وخوارزم، خرج منها جماعة من أهل العلم، ويقال لها: رباط فراوة.

(2) سير أعلام النبلاء (14/ 159).

(3) فيض القدير شرح الجامع الصغير (2/ 41) زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري- الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر- الطبعة: الأولى، 1356هـ.

عن رسول الله؛ بحيث تكون مرويات كلٍّ على حدة، رتب الأحاديث على الرواة عن الصحابة، وكان يعنون بترجمة يذكر فيها الراوي عن الصحابي، ثم يذكر تحتها ما رواه هذا الراوي عن الصحابي، فإذا انتهى منها ترجمة انتقل لراو آخر، وهكذا، ويعد الكتاب مادة خصبة من حيث طبيعة الأسانيد التي تعز في المصادر الموجودة الآن في متناول أيدي الباحثين، وكذلك من حيث طبيعة مسانيد بعض الصحابة الذين تقل مروياتهم نسبيًّا.

وقد اهتم أهل العلم بهذا المصنف ونقلوا عنه، وأكدوا نسبته إلى مؤلفه؛ منهم الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة في عدة مواضع، والمزي في تهذيب الكمال، والذهبي في السير وميزان الاعتدال، وابن حجر في الفتح وتهذيب التهذيب، وغيرهم. وكذلك اهتم العلماء بهذا المسند سماعًا وإسماعًا، كما في التقييد لابن نقطة، وتكملة الإكمال له، والذهبي في السير، وتذكرة الحفاظ له، وذكره ابن حجر ضمن سماعاته في المعجم المفهرس.

3- مسند دَعْلَج. وهو أبو محمد دَعْلَج بن أحمد البغدادي (ت 351 هـ). ويسمى (المنتقى من مسند المقلين).

قال عنه الذهبي: «حدث عن: علي بن عبد العزيز، ومحمد بن غالب تمتام، ومحمد بن عمرو قشمرد النيسابوري، وعبد العزيز بن معاوية القرشي، وهشام بن علي السيرافي، وبشر بن موسى، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي، ومحمد بن أيوب البجلي، والعباس بن الفضل الأسفاطي، وأبي مسلم الكجي، ومحمد بن ربح البزاز، وعثمان بن سعيد الدارمي، ومحمد بن عبد الرحمن السامي، وإمام الأئمة ابن خزيمة، وعدد كثير.

حدث عنه: الدارقطني، وابن جميع الغساني، وأبو عبد الله الحاكم، وابن رزقويه، وأبو القاسم بن بشران، وعلي بن أحمد البادي، وأبو علي بن شاذان، وأحمد بن أبي عمران الهروي،

والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، وخلق سواهم»[1].

قال الذهبي في السير: «يقول الحاكم: سمعت الدراقطني يقول: ما رأيت في مشايخنا أثبت من دعلج»[2]. ويكفيك فيه شهادة الدارقطني هذه، وقبلها تتلمذه له، وهو من هو!

وقال أبو العلاء: قال عمر البصري:«ما رأيت ببغداد ممن انتخبت عليه أصح كتبًا من دَعْلَج»[3].

4 ـ مسند أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي (ت 327هـ).

أثنى عليه أهل العلم بالمعرفة والحفظ والإتقان؛ قال أبوبكر محمد بن عبد الله البغدادي: كان من منة الله على عبد الرحمن أنه ولد بين قماطر العلم والروايات، وتربى بالمذاكرات مع أبيه وأبي زرعة، فكانا يزقَّانه كما يُزق الفرخ الصغير ويعنيان به، فاجتمع له مع جوهر نفسه كثرة عنايتهما، ثم تمت النعمة برحلته مع أبيه، فأدرك الإسناد وثقات الشيوخ بالحجاز والعراق والشام والثغور، وسمع بانتخابه حين عرف الصحيح من السقيم، فترعرع في ذلك، ثم كانت رحلته الثانية بنفسه بعد تمكن معرفته، فَعُرِفَ له ذلك، وتقدم بحسن فهمه وديانته»[4].

وقال أبو يعلى الخليلي: «أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف؛ في الفقه،

(1) انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 31).

(2) انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 32).

(3) انظر: تاريخ بغداد (8/ 384).

(4) تاريخ دمشق (35/ 360)- أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر- تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- 1415 هـ- 1995 م.

والتواريخ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار...»[1].

5- مسند أبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت 307 هـ)، وقد زاد على المائة وعَمَّر، ورحل الناس إليه، وقيل عن مسنده: إن مسند أبي يعلى كالبحر، وهو مطبوع في ثلاث عشرة مجلدة بتحقيق حسين أسد طبعة دار المأمون للتراث 1393هـ.

رتب الإمام أبو يعلى المرويات علي مسانيد الصحابة، حيث:

بدأ الرجال بمرويات العشرة -إلا عثمان - ثم بمرويات مجموعة من الصحابة المقلين، ثم المكثرين من الصحابة، وهم: جابر بن عبد الله، ثم عبد الله بن عباس، ثم أنس بن مالك، ثم عائشة، ثم عبد الله بن مسعود، ثم ابن عمر، ثم أبو هريرة، ثم بمجموعة من قرابة النبي ﷺ وآل بيته، وهم: الفضل بن العباس، وفاطمة، والحسن والحسين، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن الزبير، ثم بمجموعة من الصحابة المقلين أيضًا. والذي يظهر أنه اعتبر أهل القبائل منهم، وذكر معهم بعض المبهمين، ثم عاد إلي النساء وبدأهن بأمهات المؤمنين -في الغالب- إلا عائشة- حيث تقدمت مع المكثرين- ثم ببقية النساء، والمبهمات، ثم عاد إلي الرجال.

رتب مرويات المكثرين بحسب الرواة عنهم، وهذا يظهر في مسند جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك- مثلًا- وقد ترجم بالرواة عن أنس في مسنده بعنوان ظاهر.

ترجم لمسانيد المبهمين والمبهمات، ومن ذلك قوله: «رجل غير مسمى عن النبي صلي الله عليه وسلم (12 / 216)، وختم الكتاب بمرويات مجموعة من رجال الصحابة رضوان الله عليهم، بعد نهاية مرويات النساء».

ثانيًا: مصنفات الاتجاه الثاني:

وأما المصنفات في الاتجاه الثاني فهي تمثل الإنتاج العلمي المتميز لعلماء القرن الرابع؛ حيث

---

(1) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (3/ 325) تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي- تحقيق د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو - هجر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة: الثانية، 1413هـ.

قاموا بالاستدراك والتتبع لما صنفه أئمة القرن الثالث، مع إضافة مصنفات جديدة في جمع الحديث وترتيبه وشروحه وعلوم الحديث الأخرىٰ.

ومن أبرز طرق ومناهج التصنيف التي بدأ ظهورها في القرن الرابع:

أ- المستدركات.	**ب- المستخرجات.**	**ج- المعاجم.**
د- الشـروح.	**هـ ـ التفسير بالمأثور**	**و - المصاحف والقراءات**
ز-المسلسلات.	**ح- الأجزاء الحديثية**	**ط- الأمالي**
	ي- الأربعينات.	

أ - المستدركات:

الاستدراك لغةً من الإدراك، وهو اللحوق. يقال: مشيت حتىٰ أدركته، وعشت حتىٰ أدركت زمانه. وأدركته ببصرىٰ، أي رأيته. وأدرك الغلام وأدرك الثمر، أي بلغ(1).

والاستدراك في اصطلاح أهل الحديث: هو جمع الأحاديث التي تكون علىٰ شرط أحد المصنفين ولم يخرجها في كتابه. ولما كان صحيحا البخاري ومسلم هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل وأجودها فيما يتعلق بشروط الرواية، فقد اهتم بهما أهل العلم، ومن المعلوم أن الشيخين البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحيح في كتابيهما، ولا التزما ذلك ولا ادعياه؛ إذن فهناك أحاديث هي علىٰ شرطهما أو علىٰ شرط أحدهما لم يخرجاها في كتابيهما، وقد عني العلماء بالاستدراك عليهما، وعملوا علىٰ جمع هذه الأحاديث، وألفوا في ذلك المصنفات، وأطلقوا عليها اسم المستدركات. وهذه المستدركات دليل علىٰ قوة الكتاب الأصل؛ فلو لم يكن الكتاب الأصل قد كُتب علىٰ منهجٍ قويم، لما قام العلماء من بعد مؤلف الكتاب بحذو حذوه والسير علىٰ منهجه.

---

(1) انظر: لسان العرب (10/ 419).

وللمستدركات أهمية كبرىٰ في علم الحديث، فمن ذلك:

1- محاولة جمع الأحاديث التي لم يصل إليها مؤلف الكتاب الأصلي ولم يجمعها، والتي تندرج ضمن الشروط التي وضعها لقبول الرواية، فلا يضيع حديث.

2- ترجيح المتشابه من الأحاديث وتفسير المبهم منها؛ بإضافة أحاديث جديدة لم تكن في الكتاب الأصلي.

3- اتصال السند وزيادة العناية به.

- ما هو منهج تصنيف المستدركات؟

من خلال تعريف المستدرك يتضح لنا منهج التصنيف فيه وطرق جمع حديث رسول الله ﷺ حيث إن منهج كتابة المستدركات هو نفس منهج مؤلف الكتاب الأصلي، فهو يعد إضافة أو بمثابة تكملة للكتاب الأصلي علىٰ شرط المؤلف- هذا هو المفترض حدوثه عند تصنيف المستدرك علىٰ كتاب ما من كتب السنة- إلا أننا قد نجد أحيانًا أنه قد يحدث الانحراف عن هذا المنهج أثناء تدوين وجمع المستدركات.

ومن أمثلة كتب المستدركات في القرن الرابع الهجري:

1- كتاب «الإلزامات» لأبىٰ الحسن علىٰ بن عمر الدارقطني المتوفىٰ في (385 هـ)، وكتاب «التتبع» له أيضًا، وجمع في الكتابين ما وجده علىٰ شرط البخاري ومسلم وليس بمذكور في الصحيحين، وذكر فيهما بعض الأحاديث المنتقدة عليهما، وقد طبع الكتابان معًا- أي الالزامات والتتبع- بتحقيق مقبل بن هادىٰ الوادعي، طبعة المكتبة السلفية، المدينة المنورة. وأراد الدارقطني بكتاب «الإلزامات» إلزام البخاري ومسلم بإخراج أحاديث مشابهة لأحاديث مَن رويا له في الصحيحين لم يخرجاها، أو يلزمهما بإخراج أحاديث رواة حالهم مشابهة لحال رواة أخرجا لهم في الصحيحين، وخص ذلك بالتابعين.

قال الدارقطني في مقدمة كتابه الالزامات: «ذكرنا مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما

من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيهًا به ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما، فيما نذكره إن شاء الله تعالى»[1].

وأما كتاب التتبع. فأراد به الدارقطني تتبع أحاديث في الصحيحين وبيان هل لها علة؟! أو دون ما اشتراطاه من الصحة. قال الدارقطني في مقدمة التتبع: «ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما بينت عللها والصواب منها»[2].

ولعل من المهم هنا الإشارة إلى أن الإمام ابن حجر العسقلاني قد قام بتناول كتاب التتبع والرد على الإمام الدارقطني فيما أورده من اعتراضات؛ وذلك في مقدمة شرحه على البخاري «هدي الساري».

2- «المستدرك على الصحيحين»، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى سنة 405هـ) وهو مشهور بابن البَيِّع، وكتابه هذا قد ذكر فيه ما ليس في واحد من الصحيحين، مما رآه على شرطهما، أو شرط أحدهما، أو أدى اجتهاده إلى صحته، ويرى بعض أهل العلم أنه متساهل في التصحيح، وأن تلميذه البيهقي أشد منه تحريًا، وهو كتاب عظيم الفائدة، وهو مطبوع في أربع مجلدات كبار، وبذيله تلخيص الحافظ الذهبي، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

- شرط المؤلف ومنهجه في كتابه:

قال رحمه الله في مقدمته: «وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابًا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن حجاج بمثلها- إذ لا

---

(1) الإلزامات والتتبع للدارقطني(1/ 64) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني - دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان -الطبعة: الثانية، 1405 هـ - 1985 م.

(2) الإلزامات والتتبع (ص 209).

سبيل إلى إخراج ما لا علة له- فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما»، ثم قال: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتجَّ بمثلها الشيخان رضي الله عنهما، أو أحدهما»(1).

وقال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: «واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، وقد أخرجا عن رواته في كتابيهما أو على شرط البخاري وحده، أو شرط مسلم وحده، أو ما أدَّى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما»(2).

آراء العلماء في المستدرك ومنهج الحاكم فيه:

قال ابن الصلاح: «وهو- أي الحاكم- متساهل في التصحيح، واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهلٌ في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة؛ إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علَّة توجب ضعفه»(3).

وقال الحافظ زين الدين العراقي تعليقًا على كلام ابن الصلاح: «قوله: وقد اعتنى الحاكم... إلى آخره -فيه أمران:

أحدهما: أن قوله: أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين ليس كذلك، فقد أودعه أحاديث في الصحيح وهمًا منه في ذلك، وهي كثيرة منها: حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا:

---

(1) المستدرك على الصحيحين (1/ 42) أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع - تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية – بيروت –الطبعة: الأولى، 1411 - 1990.

(2) انظر: مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث) (ص88).

(3) المصدر السابق (ص90).

«**لا تكتبوا عني سوى القرآن...**»[1] الحديث، رواه الحاكم في مناقب أبي سعيد الخدري، وقد أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الزهد، وقد بيَّن الحافظ الذهبي في مختصر المستدرك كثيرًا من الأحاديث التي أخرجها في المستدرك وهي في الصحيح.

الثاني: أن قوله: مما رواه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، فيه بيانٌ أن ما هو على شرطهما هو ما أخرجا عن رواته في كتابيهما، ولم يرد الحاكم ذلك؛ فقوله: بمثلها. أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وفيه نظر»[2].

قال الحافظ ابن حجر معلقًا على شيخه العراقي: «لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا رحمه الله فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا- أو أحدهما- لرواته قال: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد حسب، يوضح ذلك قوله- في باب التوبة- لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «**لا تنزع الرحمة إلا من شقي**»[3]. قال: هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين.

فدلَّ هذا على أنه إذا لم يُخَرِّجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما، وهو عين ما ادَّعى ابن دقيق العيد وغيره.

وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان فيصحِّح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض،

(1) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم (3004).

(2) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص 29، 30) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي – تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان – المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى، 1389هـ/ 1969م.

(3) أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين (1923).

والله أعلم»[1].

آراء العلماء في أحاديث المستدرك:

قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: «عن المظفر بن حمزة قال: سمعت أبا سعد الماليني يقول: طالعت كتاب المستدرك على الشيخين الذي صنَّفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثًا على شرطهما».

قال الإمام الذهبي تعليقًا على كلام الماليني: «هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في المستدرك شيءٌ كثير على شرطهما، وشيءٌ كثيرٌ على شرط أحدهما، بل لعلَّ مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها عللٌ خفيَّةٌ مؤثِّرةٌ، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيِّد وذلك نحو ربعه»[2].

وقال الحافظ ابن حجر تعقيبًا على كلام الذهبي: «وهو كلام مجمل يحتاج إلى إيضاح وتبيين، فنقول: ينقسم المستدرك أقسامًا، كل قسم منها يمكن تقسيمه:

القسم الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجًّا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالمًا من العلل.

واحترزنا بقولنا: على صورة الاجتماع، عما احتجَّا برواته على صورة الإنفراد، كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما على الإنفراد، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

وكذا إذا كان الإسناد قد احتجَّ كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 320، 321) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(2) انظر: سير أعلام النبلاء (17/ 175).

يروى عن طريق شعبة مثلًا عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما فإن مسلمًا احتجَّ بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتجَّ بعكرمة، واحتجَّ البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما، حتَّى يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره.

واحترزتُ بقولي: أن يكون سالمًا من العلل، بما إذا احتجَّا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فيه من وُصِف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره، فإنا نعلم في الجملة أنَّ الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذلك لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط؛ إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط، فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه بأنه على شرطهما وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع، وصحَّ أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو شرط أحدهما.

ولا يوجد حديث في المستدرك بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرًا أو أصلًا إلا القليل كما قدمناه، نعم فيه جملة مستكثرة بهذه الشروط لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما، استدركها الحاكم واهمًا في ذلك ظانًّا أنهما لم يخرجاها.

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعليق أو مقرونًا بغيره، ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجلٍ وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه ما لم يتفرد به، فلا يحسن أن يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم؛ لأنه ما خرَّج بعضها إلا بعد أن تبيَّن أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب «المدخل» بابًا مستقلًا ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات، وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم إنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك زاعمًا أنها على شرطهما، ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح، بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

والحاكم وإن كان لا يفرق بين الصحيح والحسن، بل يجعل الجميع صحيحًا تبعًا لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان؛ فإنما يُنَاقَشُ في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما، وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكم، فيخرج أحاديث عن خَلْقٍ ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما؛ ربما ادعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلق القول بصحَّتها على سلامتها من بعض رواتها، كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث، عن إسحاق بن بزرج- بالموحدة بعدها زاي ثم راء فجيم- عن الحسن بن علي (في التزين للعيد) قال في إثره: لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته، وكثيرًا منها لا يتعرض للكلام عليه أصلًا، من هنا دخلت الآفة كثيرًا فيما صححه، وقلَّ أن تجد في هذا القسم حديثًا يلتحق بدرجة الصحيح فضلًا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين، والله أعلم»(1).

وقد اعتذر الحافظ ابن حجر رحمه الله عن الحاكم فقال: «إنما وقع للحاكم التساهل؛ لأنه سوَّد الكتاب لينقِّحه، فعاجلته المنيَّة»، قال: «وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: «إلى هنا انتهى إملاء الحاكم»، قال: «وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المملى قليلٌ بالنسبة لما بعده»(2).

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 65-67).

(2) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 107).

ب- المستخرجات:

من صور الاهتمام بتوثيق السنة النبوية وجمع أحاديث رسول الله ﷺ في القرن الرابع الهجري ما عرف عند علماء الحديث بالمستخرجات.

والاستخراج لغة: مصدر الفعل (اسْتَخْرَجَ)، المزيد من الفعل الثلاثي (خَرَجَ)، يقال خرج خروجًا، ومخرجًا: إذا برز من مقره وانفصل، وخرج من الأمر: إذا خَلُصَ منه، ويقال: استخرجه استخراجًا: إذا استنبطه استنباطًا[1].

الاستخراج اصطلاحًا:

عرفه السخاوي رحمه الله بقوله: «والاستخراج أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلا، فيورد أحاديثه حديثًا حديثًا بأسانيد لنفسه، غير ملتزم فيها ثقة الرواة، وإن شذ بعضهم حيث جعله شرطا، من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه، أو في شيخ شيخه، وهكذا ولو في الصحابي كما صرح به بعضهم.

لكن لا يسوغ للمخرج العدول عن الطريق التي يقرب اجتماعه مع مصنف الأصل فيها إلى الطريق البعيدة، إلا لغرض من علو، أو زيادة حكم مهم، أو نحو ذلك»[2].

- فوائد المستخرجات:

ذكر الحافظ ابن الصلاح للاستخراج فائدتين فقال: «ثم إن التخاريج المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان، إحداهما: علو الإسناد. والثانية: الزيادة في قدر الصحيح، لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث، تثبت صحتها بهذه التخاريج؛ لأنها

(1) انظر: لسان العرب (2/ 249)، تاج العروس (2/ 28-30).

(2) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي (1/ 57) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي – تحقيق: علي حسين علي – مكتبة السنة – مصر – الطبعة: الأولى، 1424هـ/ 2003م.

واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرج الثابت»[1].

وزاد عليهما الحافظ العراقي فائدة ثالثة فقال: «تكثير طرق الحديث ليرجح بها عند التعارض»[2].

وقد أورد الحافظ ابن حجر العسقلاني سبع فوائد للمستخرجات فقال عنها: «وللمستخرجات فوائد أخرىٰ لم يتعرَّض أحد منهم لذكرها:

1- الحكم بعدالة من أخرج له فيه، لأن المخرج علىٰ شرط الصحيح يلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده.

فالرجال الذين في المستخرج ينقسمون أقسامًا منهم:

أ- من ثبتت عدالته قبل هذا المخرج فلا كلام فيهم.

ب- ومنهم من طعن فيه غير هذا المخرج فينظر في ذلك الطعن إن كان مقبولًا قادحًا فيقدم، وإلا فلا.

ج- ومنهم من لا يعرف لأحد قبل هذا المخرج فيه توثيق ولا تخرج، فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم من درجة من هو مستور إلىٰ درجة من هو موثوق. فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التي يروونها بهذا الإسناد، ولو لم يكن في ذلك المستخرج والله أعلم.

2- ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع وهي في الصحيح بالعنعنة؛ فقد قدمنا أنا نعلم في الجملة أن الشيخين اطلعا علىٰ أنه مما سمعه المدلس من شيخه، لكن ليس اليقين كالاحتمال، فوجود ذلك في المستخرج بالتصريح ينفي أحد الاحتمالات.

3- ما يقع فيها من حديث المختلطين عمن سمع منهم قبل الاختلاط؛ وهو في الصحيح في حديث من سمع منهم قبل ذلك، والحال فيها كالحال في التي قبلها سواء بسواء.

---

(1) مقدمة ابن الصلاح (ص 24).

(2) انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص32).

4- ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة في الصحيح في الإسناد أو في المتن.

5- ما يقع فيها من التميز للمتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك في كتاب مسلم كثير جدا، فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة، ويحيل بباقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده، فتارة يقول: مثله. فيحمل على أنه نظير سواء، وتارة يقول: نحوه أو معناه فتوجد بينهما مخالفة بالزيادة والنقص، وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى.

6- ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث مما ليس في الحديث، ويكون في الصحيح غير مفصل.

7- ما يقع فيها من الأحاديث المصرَّح برفعها، وتكون في أصل الصحيح موقوفة أو كصورة الموقوف، كحديث ابن عون عن نافع عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - قال: اللهم بارك لنا في يمننا... الحديث. أخرجه البخاري في أواخر الاستسقاء هكذا موقوفًا، ورواه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من هذا الوجه مرفوعًا بذكر النبي ﷺ فيه»[1].

ومن أبرز تلك المستخرجات:

1- مستخرج الإسماعيلي وهو الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني، (ت 371 هـ) وهو كتاب مخرج على صحيح البخاري.

2- مستخرج الحافظ أبى عبد الله محمد بن العباس الضبي الهروي المعروف بابن أبى ذُهْل (ت 378 هـ) وهو أيضًا مخرج على صحيح الإمام البخاري.

3- مستخرج الحافظ أبى عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت 316 هـ) وهو مخرج على صحيح مسلم، وقد طبع في حيدرآباد 1363 هـ، وتوالت طباعته حتى طبع منه خمس مجلدات.

4- مستخرج الحافظ أبي أحمد محمد بن أحمد بن الحسن الغطريفى (ت 377هـ) على

(1) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 321-323).

البخاري.

5- مستخرج الحافظ أبي محمد القاسم بن أصبغ البياني القرطبي (ت 340 هـ) وهو مخرج على صحيح مسلم، وكان قد فاته سماعه فخرج صحيحًا على هيئته.

6- مستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت 416 هـ) على صحيح البخاري.

7- مستخرج أبي جعفر أحمد بن حمدان بن علي الحيري النيسابوري (ت311 هـ) على مسلم.

8- مستخرج الحافظ أبي نصر محمد بن محمد بن يوسف الطوسي (ت 344 هـ) على صحيح مسلم.

ولم يقتصر العلماء في مستخرجاتهم على الصحيحين فقط، بل تخطوا ذلك إلى غير الصحيحين، فمن أمثلة ذلك:

1- ألف الإمام أبو محمد عبد الله بن على النيسابوري المعروف بابن الجارود (ت 307 هـ) كتابه المنتقى وهو المنتقى المختار من السنن المسندة عن رسول الله رسول الله ﷺ في الأحكام، وهو كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة، وأحاديثه تبلغ ألفًا ومائة وأربعة عشر حديثًا، ولم ينفرد عن الشيخين منها إلا باليسير، وهو مطبوع بتحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني بالمدينة المنورة 1382هـ، وطبعة أخرى بتحقيق عبد الله عمر البارودي، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية 1408 هـ وله شرح يسمى بـ «المرتقى لأبى عمرو الأندلسي».

2- مستخرج قاسم بن أصبغ القرطبي (ت 340 هـ) فاته السماع من أبى داود فصنف سننًا على وضع سنن أبى داود.

3ـ مستخرج أبى على الحسن بن على بن نصر الخرساني الطوسي (ت 312 هـ) على سنن الترمذي، وهو مطبوع في خمس مجلدات بتحقيق أنيس بن أحمد بن طاهر الإندونيسي، طبعة

مكتبة الغرباء الأثرية 1415 هـ.

ج- المعاجم:

ومن طرق التصنيف في القرن الرابع طريقة التأليف على المعاجم، والمعجم هو ذكر الأحاديث في مصنف على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، وغالبًا ما يكون الترتيب على حروف الهجاء. ومن أمثلة المعاجم:

1- معاجم الطبراني الثلاثة. وهو سليمان بن أحمد الشافعي (ت 360 هـ). قال عنه الذهبي في تاريخ الإسلام: «الحافظ المشهور مُسْند الدنيا»[1]. وقال عنه في سير أعلام النبلاء: «الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال الجوال، محدث الإسلام». وقال:«ولم يزل حديث الطبراني رائجًا، نافقًا، مرغوبًا فيه، ولا سيما في زمان صاحبه ابن ريذة، فقد سمع منه خلائق، وكتب السِّلفي عن نحو مئة نفس منه»[2]. قال أبو بكر بن أبي علي المعدل: «الطبراني أشهر من أن يدلَّ على فضله وعلمه، كان واسع العلم كثير التصانيف»[3].

وقال أبو نعيم: «سمعت أحمد بن بندار يقول: دخلت العسكر سنة ثمان وثمانين ومائتين، فحضرت مجلس عبدان، وخرج ليملي فجعل المستملي يقول له: إن رأيت أن تملي علي فيقول: حتى يحضر الطبراني، قال: فأقبل أبو القاسم بعد ساعة متزرًا بإزار مرتديًا بآخر، ومعه أجزاء، وقد تبعه نحو عشرين نفسًا من الغرباء من بلدان شتى حتى يفيدهم الحديث»[4].

(1) تاريخ الإسلام (8/ 143).

(2) سير أعلام النبلاء (16/ 128).

(3) المصدر السابق (16/ 127).

(4) تاريخ الإسلام (8/ 143).

والمعاجم هي:

أ - المعجم الكبير:

وهو مؤلف في أسماء الصحابة على حروف المعجم عدا مسند أبي هريرة؛ فقد أفرده في مصنف، وهو مطبوع في خمس وعشرين مجلدة بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة وزارة الأوقاف العراقية.

يقول الإمام الطبراني عن منهجه في تصنيفه معجمه الكبير: «خرجت عن كل واحد منهم حديثًا وحديثين وثلاثًا وأكثر من ذلك؛ على حسب كثرة روايتهم وقلتها، ومن كان من المقلِّين خرجت حديثه أجمع، ومن لم يكن له رواية عن رسول الله وكان له ذكر من أصحابه من استشهد مع رسول الله أو تقدم موته؛ ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء، ليوقف على عدد الرواة عن رسول الله ﷺ وذكر أصحابه، وسنخرج مسندهم بالاستقصاء»[1].

ومن خلال النظر في المعجم واستقرائه يتبين لنا عدة أمور منها:

أنه على سبيل المثال لم يخرج لأبي هريرة رضي الله عنه؛ وذلك لأنه أفرده بمسند مستقل نظرًا لكثرة مروياته عن النبي ﷺ، والتزامه بالعمل على استيعاب مرويات المقلين من الصحابة رضي الله عنهم، وذكر أسماء الصحابة الذين ليس لهم رواية، والتعريف بهم مع ذكر فضائلهم؛ قاصدًا بذلك تحقيق أحد أهداف تصنيفه لهذا المعجم وهو التعريف بالصحابة الكرام ومروياتهم عن النبي ﷺ، التزم بترتيب كل ما سبق على حروف المعجم.

يقول الذهبي: «المعجم الكبير وهو معجم أسماء الصحابة وتراجمهم وما رووه، لكن ليس فيه مسند أبي هريرة، ولا استوعب حديث الصحابة المكثرين»[2]، ويقول الإمام السيوطي

---

(1) مقدمة المعجم الكبير للطبراني (1/ 51) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني- تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي- مكتبة ابن تيمية – القاهرة- الطبعة: الثانية.

(2) انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 122).

عن الطبراني: «صنَّف المعجم الكبير وهو المسند، ولم يسق فيه من مسند المكثرين إلا ابن عباس وابن عمر؛ فأما أبو هريرة وأنس وجابر وأبو سعيد وعائشة فلا، ولا حديث جماعة من المتوسطين؛ لأنه أفرد لكل مسند فاستغنى عن إعادته»(1).

وقد كان منهج الإمام الطبراني في تصنيفه للمعجم الكبير يحمل عدة ملامح:

1- البدء بذكر الخلفاء الراشدين بحسب ترتيب خلافتهم، ثم ذكر العشرة المبشرين بالجنة.

2- الالتزام بعد ذلك بترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم.

3- عند تناول مسند الصحابي يبدأ بالترجمة له، ويذكر نسبه وصفته ويوضح مروياته عن رسول الله ﷺ، ثم يذكر وفاته.

4- عند اجتماع مجموعة من الأحاديث في موضع ما يعنون لها بما يناسبها فيقول على سبيل المثال «باب كذا».

5- أحيانًا يذكر المصنف أبوابًا ولا يترجم لها، فيقول «باب». وهو يفعل ذلك عند وجود صلة بينه وبين الباب الذي قبله أو بعده.

6- إذا اشتركت مرويات صحابي مع آخر في نفس الموضوع، أو وجد أنها تتعلق بها؛ فإنه يذكرها ويغض النظر عن أنها ليست تحت ترجمة ذلك الصحابي؛ ويقصد من ذلك تكامل النفع بالمرويات المتعددة المتحدة الموضوع.

7- روايات المعجم جميعها مروية بصيغة الأداء «حدثنا» وهي أرفع صيغ الأداء عند ابن الصلاح.

8- قلة التكرار؛ بل تميز بتعدد طرق الرواية للحديث الواحد، مما يولد زيادة في المعاني، إلى جانب تقوية الحديث ورفع درجته.

(1) طبقة الحفاظ (ص 373) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية – بيروت - الطبعة: الأولى، 1403هـ.

عدد الصحابة الذين خرج لهم الطبراني أو أوردهم مترجمًا بهم مع التعريف: 1600 صحابي تقريبا، ولكنه قد يورد المختلف في صحبته وينبه إلى ذلك، مثل صنيعه عند مسند جندب بن كعب حيث يقول: «جندب بن كعب الأزدي قد اختلف في صحبته»[1]، وعدد مرويات الكتاب المطبوع: 22021 حديثًا تقريبًا.

اشتمل المعجم على المرفوع إلى النبي ﷺ وهو أكثر مرويات الكتاب، وعلى كثير من الموقوف ولا سيما أنه يبدأ بالتعريف بالصحابي، ويذكر بعض شمائله وفضائله وأقواله، ومن ذلك ما ذكر في مسند أبي بكر الصديق، ومسند عمر ابن الخطاب، ومسند أبي عبيدة الجراح، وفيه أقوال التابعين ومن دونهم المتعلقة بالتعريف بالصحابة رضوان الله عليهم، وذكر صفاتهم ونحوها، وقد نبَّه إلى ذلك في مقدمة المعجم الكبير بقوله: «ومن لم يكن له رواية عن رسول الله، وكان له ذكر من أصحابه من استشهد مع رسول الله، أو تقدم موته، ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء»، وهو يروي كل ذلك بالإسناد.

اشتمل المعجم على أقوال الطبراني نفسه بالتعريف بالصحابة، وذكر أنسابهم، وبلدانهم، وسابقتهم، وتواريخ وفياتهم، وهذا من الأمور التي اعتنى بها الإمام الطبراني كثيرًا، كما اشتمل الكتاب أيضًا على شرح الطبراني للغريب.

اشتمل المعجم على بيان اختلاف الرواة في مروياتهم، حيث عني الطبراني بجمع طرق الحديث الذي يرويه، وقد يبوِّب على ذلك، كما صنع في مسند عبد الله بن مسعود، حيث يقول: «الاختلاف عن الأعمش في...»[2]، وفي موضع آخر قال: «الاختلاف عن الأعمش في حديث عبد الله في صلاة النبي بمنى» وغيره.

---

(1) المعجم الكبير للطبراني (2/ 177).

(2) المعجم الكبير للطبراني (10/ 115).

اهتمام العلماء بالمعجم الكبير:

جمع الحافظ أبو بكر الهيثمي زوائد المعجم على الكتب الستة في كتاب سمَّاه: «البدر المنير في زوائد المعجم الكبير»، وقام بحذف أسانيده وضمه إلى زوائد المعجمين الصغير والأوسط ومسانيد أحمد، والبزار، والموصلي، وجمع كل ذلك في كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد».

ب- المعجم الأوسط:

ألفه في أسماء شيوخه وهم قريب من ألفي رجل، وكان يقول عنه: «هذا الكتاب روحي». لأنه بذل فيه جهدًا كبيرًا، وقد جمع فيه الصحيح وغيره، وهو مطبوع في عشر مجلدات طبعة دار الحرمين بالقاهرة 1416هـ بتحقيق طارق عوض الله، وعبد المحسن إبراهيم.

ويحتوي الكتاب على 9489 نصًّا مسندًا. منها ما هو مرفوع أو موقوف أو مقطوع، ووجه الطبراني عنايته في هذا الكتاب إلى جمع الغرائب وفوائد الشيوخ، ولم يشترط الصحة، لذا فقد تباينت النصوص بين الصحة والضعف، وكذلك لم يتقيد الطبراني برواية عدد معين من الأحاديث عن كلِّ شيخ، فكان يكثر ويقل بحسب عدد المستغرب من المرويات. وقام بالتعقيب على الأحاديث وبيان ما وقع فيها من الانفرادات.

منهج الطبراني في هذا الكتاب:

1- العناية بالغريب من الأحاديث، وبيان وجه الغرابة فيها.

2- ترتيبه أسماء شيوخه على حروف المعجم.

3- عدم التقيد برواية عدد معين من الأحاديث لكل شيخ. بل يكثر ويقلل بحسب الغريب من الروايات.

4- يعقب على كل حديث ببيان ما وقع فيه من الانفرادات؛ فيقول: لم يروه إلا فلان عن فلان، أو تفرد به فلان عن فلان.

- القيمة العلمية للكتاب وكلام العلماء عنه:

كتاب «المعجم الأوسط» للإمام الطبراني كتاب هام جدًّا، وهو يستمد قيمته العلمية، ومنزلته بين كتب السنة ودواوين الحديث النبوي من موضوعه ومكانة مؤلفه. فموضوع «المعجم الأوسط» يتمثل في جمع الأحاديث الغرائب وما تحويه من الفوائد وتتفرد به عن باقي الأحاديث، والإشارة إلى وجه الغرابة وموضوع التفرد أو المخالفة فيها، وقد تمثلت مادة الكتاب في 9489 نصًّا مسندًا، منها المرفوع والموقوف والمقطوع، وتباينت أسانيد الكتاب صحة وضعفًا؛ وهذا أمر مفهوم في مثل هذا المصنف؛ إذ إن مقصود الكتاب هو جمع الفوائد والبحث عن الفوائد.

والكتاب يعد مصدرًا أساسيًّا لعلل الحديث؛ ولذلك اشتدت عناية أهل العلم به، فقام الحافظ نور الدين الهيثمي بإفراد زوائده مع زوائد المعجم الصغير في كتاب «مجمع البحرين»، وقام كذلك بالعناية بزوائده على الكتب الستة إلى جانب زوائد المعجم الكبير ومسانيد: أبي يعلى، وأحمد، والبزار، في كتابه الشهير «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد». ومن المصنفات التي جمعت بين معاجم الطبراني وغيرها من المسانيد والسنن: كتاب الحافظ ابن كثير «جامع المسانيد والسنن» فإنه ينقل ما في «الأوسط» بإسناده ومتنه.

وقد كثرت نقول أهل العلم واستفادتهم من هذا الكتاب جدًّا، لاسيما كتب التخريج، التي لا يكاد كتاب منها يخلو من ذكر معجم الطبراني الأوسط؛ فعلى سبيل المثال: نقل عنه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب في الكثير من المواضع، وكذلك فعل الحافظ ابن حجر في فتح الباري، والمناوي في فيض القدير.

وقد لخص الحافظ الذهبي وصف هذا الكتاب بقوله: «المعجم الأوسط في ستِّ مجلدات كبار، على معجم شيوخه؛ يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني، بيَّن فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: «هذا الكتاب

روحي». فإنه تعب عليه، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر»[1].

وقال الحافظ ابن حجر في «النكت»: «من مظان الأحاديث الأفراد مسند أبي بكر البزار؛ فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في المعجم الأوسط»[2]. اهـ

ج- المعجم الصغير:

خرَّج فيه عن ألف شيخ، ويشتمل على ألف وخمسمائة حديث بأسانيدها، خرج فيه عن كل شيخ حديثًا أو حديثين، وهو مطبوع في مجلدتين بتحقيق محمد شكور، وسماه «الرَّوض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني» طبعة المكتب الإسلامي، بيروت 1405هـ

وقد رتبه على طريقة المعاجم، أي أنه رتبه بحسب ترتيب أسماء شيوخه الذين روى عنهم النصوص المسندة على حروف المعجم. يحتوي على 1198 نصًّا مسندًا، شملت أحاديث مرفوعة وغير ذلك. ويعتبر المعجم الصغير للطبراني من الكتب التي اعتنت بذكر الأحاديث الغرائب، وبيان وجه الغرابة فيها، والفرق بين المعجمين: الصغير والأوسط؛ أنَّ الطبرانيَّ أورد في الصغير حديثًا واحدًا في الغالب، أو حديثين في النادر لكلِّ شيخ من شيوخه. وأما الأوسط فقد أورد كلَّ المرويات التي سمعها لكلِّ شيخ من شيوخه.

ولو نظرنا لمنهجه في تصنيف المعجم الصغير لوجد أنه قام بـ:

1- ترتيب أسماء الشيوخ على حروف المعجم، فخرَّج تحت كلِّ اسم من أسماء شيوخه حديثًا أو حديثين، ثم ينتقل بعد ذلك إلى بيان ما في الإسناد من تفرد، وتكلم على أحوال بعض الرواة، وأوضح أسماء بعض من ذكر بكنيته، وأزال اللبس في بعض الأسماء المتشابهة.

2- التنبيه على بعض الأوهام التي وقعت من بعض الرواة في شيوخهم أو من فوقهم.

---

(1) تذكرة الحفاظ (3/ 85) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- تحقيق: زكريا عميرات -دار الكتب العلمية بيروت-لبنان - الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م.

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 708).

3- شرح بعض الكلمات الغريبة، وبين بعض العبارات المبهمة.

4- يتعرض أحيانًا لذكر بعض الآراء الفقهية في المسائل المروية.

عناية أهل العلم بالمعجم الصغير:

اعتنى بهذا الكتاب أهل العلم عناية بالغة، فقد أفرد الحافظ نور الدين الهيثمي زوائده مع زوائد المعجم الأوسط، في كتاب «مجمع البحرين»، وعني بزوائده على الكتب الستة المعروفة، ثم جردهما من أسانيدهما وكذلك فعل في المعجم الكبير، ومسانيد أبي يعلى، وأحمد، والبزار، في كتابه الشهير «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد».

2- معجم الشيوخ:

لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي المتوفى في340هـ، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات بتحقيق عبد المحسن إبراهيم، طبعة دار ابن الجوزي 1418 هـ.

قال عنه أبو عبد الرحمن السلمي بأنَّه: «كانَ فِي وقته شيخ الْحرم»[1]، وقال فيه الإمام الذهبي: «كان كبير الشأن، بعيد الصيت، عالي الإسناد»[2].

1- رتب المصنِّف أحاديث معجمه على ترتيب مشايخه.

2- بدأ المصنف برواية من اسمه محمد تيمنًا باسم النبي ﷺ، وبعد الانتهاء منها أورد أحاديث من اسمه أحمد.

3- لم يلتزم المصنف الصحة في الأحاديث التي أوردها.

4- لم يقتصر على إيراد المرفوع فحسب، بل ذكر المرفوع والموقوف والمقطوع، وقد بلغ

(1) انظر: طبقات الصوفية (320) محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي- المحقق: مصطفى عبد القادر عطا- الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة: الأولى، 1419هـ 1998م.

(2) انظر: سير أعلام النبلاء (15/ 408).

جملة ما أورده من نصوص (2390) نصًّا.

5- لم يتكلم على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، وكذا لم يتناولها بالشرح والتعليق.

د- الشروح:

يعد الاتجاه إلى التصنيف في مجال شرح الحديث النبوي مظهرًا من مظاهر توثيق سنة النبي ﷺ أو نتيجة طبيعية من نتائجه؛ حيث إن بيان معاني سنة النبي ﷺ ومعرفة ما ترشد إليه الأحاديث الشريفة وانتشارها بين المسلمين –يؤدي إلى انتشار الأحاديث الحاوية لتلك المعاني وتداولها بين الأمة.

فمن أهم الأهداف والغايات في دراسة الحديث النبوي الشريف هو فقه كلام رسول الله ﷺ، وهو الرسول الموحى إليه المؤيد من قبل الله تعالى، الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى؛ إذ به ظهرت معالم الدين وأهدافه على وجهه الصحيح واستقامت أمور الحياة الإنسانية دينية ودنيوية. وقد برع في ذلك سلفنا الصالح، فبينوا وشرحوا مراد أحاديث رسول الله ﷺ للمسلمين، وقد شهد القرن الرابع الهجري بداية شروح كتب الحديث، وإن كانت الشروح مختصرة فتلك بداية أي فن، ومن تلك الشروح:

1- تهذيب الآثار «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار».

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310 هـ)، وهو من عجائب كتبه، ابتدأ فيه بما رواه أبو بكر الصديق مما صحَّ عنه بسنده، وتكلم عن كل حديث بعلله وطرقه، وما فيه من الفقه والسنن واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والآثار والغريب، فتمَّ منه مسند العشرة المبشرين بالجنة وأهل البيت والموالي ومسند ابن عباس قطعة كبيرة ومات قبل تمامه. تكلم المصنف على الأحاديث جرحًا وتعديلًا، وتصحيحًا وتضعيفًا، مبينًا لطرق الأحاديث وعللها، وتكلم على فقه الأحاديث، واختلاف العلماء وحججهم.وتكلم على المعاني والغريب، مفسرًا ذلك بكلام العرب وأشعارها. وقد طبع منه خمس مجلدات بتحقيق

محمود شاكر طبعة مكتبة الخانجي، ثم طبع جزء بتحقيق على رضا بن عبد الله بن على رضا طبعة دار المأمون للتراث 1416 هـ.

قال ابن عساكر رحمه الله: «تهذيب الآثار وهو من عجائب كتبه، فابتدأ بما رواه أبو بكر الصديق مما صح عنه بسنده،وتكلم على كل حديث منه فابتدأ بعلله وطرقه وما فيه من الفقه والسنن واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب وما يطعن فيه الملحدون والرد عليهم، وبيان فساد ما يطعنون به، فَخَرَّجَ منه مسند العشرة وأهل البيت والموالي ومن مسند ابن عباس قطعة كبيرة، وكان قصده فيه أن يأتي بكل ما يصح من حديث رسول الله ﷺ عن آخره، ويتكلم على جميعه حسب ما ابتدأ به؛ فلا يكون لطاعن في شيء من علم رسول الله ﷺ مطعن، ويأتي بجميع ما يحتاج إليه أهل العلم كما عمل في التفسير، فيكون قد أتى على علم الشريعة القرآن والسنن فمات قبل تمامه، ولم يمكن أحد بعده أن يفسر منه حديثًا واحدًا ويتكلم عليه حسبما فسر من ذلك وتكلم عليه»[1].

2ـ شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المشهور بالطحاوي المتوفى في 321 هـ، وهو كتاب جليل مرتب على الكتب والأبواب الفقهية، ذكر فيه الآثار المروية عن رسول الله ﷺ في الأحكام التي يتوهم أن بعضها ينقض بعضًا، وبَيَّن ناسخها من منسوخها، ومقيَّدها من مطلقها، وما يجب العمل به وما لا يجب، ويعد كتاب شرح معاني الآثار أحد مصادر الحديث النبوي الشريف المعتبرة، وقد عدَّه الحافظ ابن حجر في كتابه- إتحاف المهرة- أحد الكتب الحديثية التي تلي الكتب الستة من حيث كونها مظنة الحديث الصحيح؛ ذلك لما احتوى عليه هذا الكتاب من فوائد تتعلق بالأحاديث سندًا ومتنًا، وبيان وجوه الاستنباطات، وإظهار وجوه المعارضات، وتمييز النواسخ من المنسوخات، وأقوال في الجرح والتعديل تساعد في قبول الأخبار وردها، مع حسن ترتيبه وتبويبه. وقد تجلت قيمة

(1) انظر: تاريخ دمشق(52/ 196-197).

كتاب معاني الآثار باهتمام العلماء به قديمًا وحديثًا، شرحًا، واختصارًا، وتخريجًا، وبيانًا لمنهجه، وترجمةً لرجاله، واستخراجًا لزوائد أحاديثه علي الكتب الستة.

وقد أثنى على الإمام الطحاوي غير واحد من أهل العلم، والفقه، والحديث، وعلماء الجرح والتعديل، فمن أقوال العلماء فيه:

قال ابن يونس: «كان الطحاوي ثقة ثبتا فقيهًا عارفًا لم يخلق مثله»[(1)]. وقال العيني: «علامة الدهر والبلاد، وحجة الله وآيته في العباد، الإمام المسنِد الرحالة، الحافظ الضابط، المقبول بين الأئمة الأجلاء، مقتدي السلف، وقدوة الخلف»[(2)]. وقال ابن النديم: «كان أوحد زمانه علمًا وزهدًا»[(3)]. وقال ابن عبد البر في كتاب «العلم»: «كان من أعلم الناس بسير القوم وأخبارهم؛ لأنه كان كوفي المذهب وكان عالما بجميع مذاهب الفقهاء رحمه الله»[(4)].

صرح الإمام الطحاوي رحمه الله في مقدمة شرح معاني الآثار بسبب تأليفه للكتاب فقال: «سألني بعض أصحابنا من أهل العلم أن أضع له كتابًا أذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام التي يتوهم أهل الإلحاد والضعفة من أهل الإسلام أن بعضها ينقض بعضًا؛ لقلة علمهم بناسخها من منسوخها، وما يجب به العمل منها لما يشهد له من الكتاب الناطق

(1) انظر: تاج التراجم (ص101) أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا الجمالي الحنفي – تحقيق محمد خير رمضان يوسف– دار القلم – دمشق – الطبعة: الأولى، 1413 هـ –1992م.

(2) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (1/ 9) أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني– تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة: الأولى، 1427 هـ – 2006 م.

(3) انظر: الفهرست (ص292) محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم – دار المعرفة – بيروت، 1398 هـ– 1978م.

(4) جامع بيان العلم وفضله (2/ 897)– ابن عبدالبر– تحقيق: أبي الأشبال الزهيري– دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

والسنة المجتمع عليها، وأجعل لذلك أبوابًا أذكر في كل كتاب منها ما فيه من الناسخ والمنسوخ، وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض، وإقامة الحجة لمن صحَّ عندي قوله منهم بما يصح به مثله من كتاب أو سنة أو إجماع، أو تواتر من أقاويل الصحابة وتابعيهم، وإني نظرت في ذلك وبحثت بحثًا شديدًا، فاستخرجت منه أبوابًا على النحو الذي سأل وجعلت ذلك كتبًا، ذكرت في كل كتاب منها جنسًا من تلك الأجناس»[1].

وقد نوع الطحاوي في أساليب رواية الحديث وبيان طرقها فمن ذلك:

1- التحويل بين الأسانيد (إحالة إسنادية): أي الانتقال من إسناد إلى إسناد آخر بوضع حاء التحويل «ح».

2- الجمع بين الشيوخ بالعطف: إذا سمع الطحاوي الحديث الواحد من شيخين أو أكثر؛ يجمع بينهم بحرف الواو، ثم يذكر الجزء المشترك من الإسناد بكامله.

3-الإحالة علي الأحاديث: فهو يحيلك في بعض الأبواب علي ما ذكره من أحاديث في أبواب أخرى.

4- الإشارة إلي المتن (إحالة متنية): إذا روي حديثا بإسناده ومتنه، ثم أتبعه بإسناد آخر لا يذكر المتن، وإنما يكتفي بالإشارة إليه بقوله: «مثله» أو «نحوه».

وقد أثنى العلماء على كتاب شرح معاني الآثار فمن ذلك:

ما قاله العيني رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن الناظر فيه المنصف إذا تأمله يجده راجحًا علي كثير من كتب الحديث المشهورة المقبولة، ويظهر له رجحانه بالتأمل في كلامه وترتيبه، ولا يشك في هذا إلا جاهل أو متعصب...كما قال في مقدمة «مغاني الأخيار:»«قد جمع من سننهم كتابا مُتَرَّهًا

(1) انظر: مقدمة شرح معاني الآثار (1/ 11) -أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي- حققه وقدم له: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق- عالم الكتب - الطبعة: الأولى - 1414 هـ، 1994 م.

بشرح معاني الآثار، فائقًا غيره من الأمثال والأنظار، مشتملًا علي فوائد عظيمة وعوائد جسيمة، إن أردت حديثًا؛ فكبحر تتلاطم فيه أمواجه، وإن أردت فقهًا؛ رأيت الناس يدخلون فيه أفواجًا، بحيث من شرع فيه لم يبرح يعاوده، ومن غرف منه غرفة لم يزل يراوده، ومن نال منه شيئًا نال مُنَاهُ، ومن ظفر استوعب غناه، ومن تعلق به سِفْرًا ساد أهل زَمَانِهِ، ومن تعلق به كثيرًا يقول متلهفًا: ليت أيام الشباب ترجع إلى ريعانِهِ، ولم يهجر هذا الكتاب إلا حاسد ذو فساد، أو ذو عناد، أو متعصب مماري، أو مَنْ هو من هذا الفن عاري»[1].

وقال ابن خلدون في تاريخه: «روىٰ الطَّحاوي فأكثر، وكتب مسنده -أي معاني الآثار- وهو جليل القدر إلَّا أنَّه لا يعدل الصّحيحين؛ لأنَّ الشَّروط التي اعتمدها البخاريُّ ومسلم في كتابيهما مجمع عليها بين الأمَّة كما قالوه»[2].

وقال الإمام الكوثري في الحاوي: «من مصنفات الطحاوي الممتعة كتاب معاني الآثار في المحاكمة بين أدلة المسائل الخلافية، ويسوق بسنده الأخبار التي يتمسك بها أهل الخلاف في تلك المسائل، ويخرج من بحثه بعد نقدها إسنادًا ومتنًا، رواية ونظرًا بما يقتنع به الباحث المنصف المتبرئ من التقليد الأعمى، وليس لهذا الكتاب نظير في التفقُّه وتعلم طرق التفقه، وتنمية ملكية الفقه، رغم إعراض من يعرض عنه»[3].

---

(1) انظر: نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار (1/ 5) أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى- تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر- الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

(2) تاريخ بن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر) – عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي – تحقيق: خليل شحادة – دار الفكر، بيروت – الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م.

(3) انظر:الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي (ص32) – الإمام محمد زاهد بن الحسن الكوثري – طبعة الأنوار المحمدية.

وقال الكتاني عند ذكره كتاب شرح معاني الآثار: «وهو كتاب جليل مرتب على الكتب والأبواب، ذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله ﷺ في الأحكام التي يتوهم أن بعضها ينقض بعضًا، وبيَّن ناسخها من منسوخها، ومقيدها من مطلقها، وما يجب به العمل منها وما لا»(1)

والكتاب مطبوع في أربع مجلدات، بتحقيق محمد الزهري النجار، طبعة دار الكتب العلمية.

هـ – التفسير بالمأثور:

ومن طرق التصنيف في القرن الرابع الهجري أيضا التفسير بالمأثور، وهو تفسير آيات القرآن الكريم بما ورد من حديث رسول الله ﷺ، ويُعَدُّ هذا الشكل من التصنيف حفظًا للسنة النبوية ووجه من وجوه توثيقها وحفظها؛ حيث يتم جمعها وتتبع ما يتعلق بالآيات القرآنية سواء ما تعلق بأسباب النزول أو بالمعاني، أو بما تحويه من أحكام وأوامر وإرشادات، واستخدامها لبيان معاني الآيات عند التعرض لتفسيرها وذلك في كتاب واحد، ومن جهة أخرى تشير هذه الطريقة من طرق التصنيف إلى الحقيقة الثابتة التي نؤكد عليها دائمًا أن السنة النبوية هي المذكرة التفسيرية المعصومة للقرآن الكريم، تدور معه حيث دار فتوضح كلياته وتبين معانيه، وتشرح الكيفية التي يتم بها إنزال معاني القرآن الكريم في الحياة على كافة المستويات.

والآثار الواردة عن وجود هذا الشكل من التصنيف في القرون الثلاثة الأولى تكاد تكون قليلة، ومن أشهر هذه المصنفات في القرن الرابع:

1- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام محمد بن جرير بن يزيد الطبري

(1) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص44) أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني- المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي- دار البشائر الإسلامية – الطبعة: السادسة 1421هـ-2000م.

(ت310هـ) ذكر فيه من الأحاديث ما لا يُحْصَىٰ تفسيرا لآيات القرآن الكريم، ومن أشهر طبعاته طبعة دار المعارف بتحقيق أحمد شاكر ومحمود شاكر في خمس عشر مجلدة.

ويعد من أشهر الكتب الإسلامية المختصة بعلم تفسير القرآن الكريم عند أهل السنة والجماعة، ويُعِدَه البعض المرجع الأول للتفسير بالمأثور، حيث يذكر الآية من القرآن، ثم يسرد أقوال الصحابة والتابعين في تفسيرها بأسانيدها، ويهتم بالقراءات المختلفة في كل آية ويرجح إحداها، ويسرد الأحاديث النبوية بأسانيدها، والأحكام الفقهية، واعتني به العلماء والباحثون كثيرًا.

2- التفسير بالمأثور لأبي بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، المعروف بـ «ابن المنذر» صاحب التصانيف (241 - 318 هـ).

يعد تفسير ابن المنذر من أجل التفسيرات، فقد قومه الداودي في طبقات المفسرين وصرح بأنه لم يصنف مثله، وقد أشار ابن المنذر نفسه إلى تفسيره في كتابه الأوسط، وقد كان يفسر القرآن بما صحَّ لديه من الحديث، وينقل ما ثبت من أقوال الصحابة والتابعين فيه، ويبدي رأيه في بعض الآيات التي تحتمل الاجتهاد، لكونه مجتهدًا لا يقلد أحدًا، وقد وقف السيوطي على تفسيره واستند إليه كثيرًا في تفسيره «ترجمان القرآن» و «الدر المنثور في التفسر بالمأثور».

- منهج الإمام ابن المنذر النيسابوري في تفسيره:

سلك الإمام ابن المنذر النيسابوري في تفسيره منهج السلف في تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالأحاديث النبوية، ثم يورد بعد ذلك الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين.

فهو يجعل الآية التي يتعرض لتفسيرها كالباب، ثم يورد بعد ذلك الأحاديث والآثار التي جاءت في معنى الآية، وهو في ذلك يسوق الأحاديث والآثار التي يوردها في تفسيره بإسناده هو، مما يعد مزية مهمة في معرفة أسانيد هذه الأحاد. والآثار ليتمكن الباحث من التمييز بين صحيحها وسقيمها، مما يعد لونًا من ألوان التثبت والتدقيق فيما ورد من النصوص

والأقوال عن النبي ﷺ.

ويعتبر تفسير ابن المنذر مصدرًا مهمًا لمعرفة تفاسير الصحابة والتابعين، ولقد اعتمد عليه جل من جاء بعده في معرفة أقوال الصحابة والتابعين في التفسير.

3- معالم التنزيل لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي الحافظ الكبير المتوفى في 317 هـ ويعرف بالبغوي الكبير. وهو مطبوع مع تفسير ابن كثير في نسخة واحدة، كما طبع مع تفسير الخازن.

وقد قال الإمام علي بن محمد الخازن المتوفى سنة (725 هـ) في مقدمة تفسيره عن تفسير البغوي:

«من أجل كتب التفسير بالمأثور وأنبلها، نقل فيه مصنفه عن مفسري الصحابة والتابعين ومن بعدهم من غير ذكر للسند؛ اعتمادًا على أنه ذكر في مقدمة تفسيره إسناده إلى كل من يروي عنه، وهو جامع تفسير للصحيح من الأقاويل، محلًّى بالأحاديث النبوية، مطرَّز بالأحكام الشرعية، موشى بالقصص الغريبة وأخبار الماضين العجيبة، مرصَّع بأحسن الإشارات، مخرَّج بأوضح العبارات، مفرَّغ في قالب الجمال بأفصح مقال»[1].

وطريقته في التفسير تتمثل في ذكره لاسم السورة وعدد آياتها وبيان مكيها ومدنيها، وقد يفصِّل فيذكر الآيات المكية في السورة المدنية والعكس، ثم يسوق أسباب النزول، ويعد الكتاب مختصرًا من تفسير الثعالبي، إلا أنه يتميز بخلوه من الأحاديث الموضوعة.

و – المصاحف والقراءات:

ومن مناهج التصنيف في القرن الرابع أيضا ما دون عن المصاحف والقراءات المتضمنة للأحاديث والآثار المسندة، والتي مثلت حلقة من حلقة حفظ وصيانة الحديث النبوي

(1) لباب التأويل في معاني التنزيل (1/ 4) علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن – تحقيق:محمد علي شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة: الأولى – 1415 هـ.

ومرحلة من مراحل توثيقه تتكامل مع المراحل الأخرى. ومن ذلك:

1- كتاب المصاحف لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ) وهو معدود في حفاظ بغداد.

2- كتاب الوقف والابتداء لأبي جعفر أحمد بن محمد المرادي المعروف بابن النحاس المتوفى في 308 هـ، وله في ذلك كتابان كبير وصغير.

ز – المسلسلات:

ومن مناهج التدوين المتنوعة في القرن الرابع ما يسمى بالمسلسلات، ومعناه إيراد كل حديث تتابع رجال إسناده على صفة واحدة؛ إما صفة قولية أو صفة فعلية.

وقد عرف الإمام السيوطي الحديث المسلسل بأنه هو ما: «ما تتابع رجال إسناده واحدًا فواحدًا على صفة واحدة أو حالة واحدة للرواة تارة، وللرواية تارة. وصفات الرواة وأحوالهم إما أقوال أو أفعال أو هما معًا. وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغة الأداء أو بزمنها أو مكانها»[1]. فمن أمثلة ذلك:

- المسلسل بأحوال الرواة الفعلية:

كمسلسل التشبيك باليد، حيث إن كل رواة الحديث كان يشبك يده بيد من روى عنه، وهو حديث أبي هريرة، قال: «شبك بيدي أبو القاسم وقال لي: خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل»[2].

(1) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (2/ 187) بتصرف يسير.

(2) أخرجه مسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام (2789) من حديث أبي هريرة.

- المسلسل بأحوال الرواة القولية:

وهو أن يتفق الرواة من أول السند إلىٰ منتهاه علىٰ قول واحد يأخذه عمن فوقه واحدًا بعد آخر،

كالمسلسل بقول الراوي لمن يروي له: «وأنا أحبك فقل»، وهو حديث معاذ بن جبل: «أن رسول اللهﷺ أخذ بيده وقال: يا معاذ والله إني لأحبك وقال أوصيك يا معاذ لا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني علىٰ ذكرك وشكرك، وحسن عبادتك»(1). فنحن هنا نلحظ التوارد علىٰ قول: «وأنا أحبك فقل»، فهذا الحديث مسلسل بقول كل راو: أنا أحبك فقل: اللهم أعني علىٰ ذكرك... إلخ.

ح- الأجزاء الحديثية:

وهناك ما يسمىٰ بالأجزاء الحديثية والجزء معناه تأليف أحاديث وجمعها عن راوٍ واحد، سواء كان الرجل صحابيًّا أو غير ذلك، وقد يأتي الجزء في موضوع واحد بعينه ومن هذه الأجزاء الحديثية:

1- جزء ابن الغطريف وهـو أحمد بن محمد بن أحمد بن الغطريف الجرجاني المتوفىٰ في 377 هـ وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري طبعة دار البشائر الإسلامية 1417 هـ.

2- الأجزاء القطيعيات وهي خمسة أجزاء وتسمىٰ (الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان) لأبي بكر أحمد بن جعفر القَطِيعي (ت368 هـ)، وقد طبع الجزء الأول من هذه الأجزاء، وهو جزء الألف دينار تحقيق بدر بن عبد الله البدر، طبعة دار النفائس، الكويت 1414 هـ.

3- القَدَر لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت 301 هـ) وهو مطبوع بتحقيق عبد الله بن حمد المنصور، طبعة مكتبة أضواء السلف 1418هـ.

---

(1) أخرجه أبو داود في كتاب أبواب الوتر، باب في الاستغفار (1522).

4- الدعاء للقاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي المتوفى في 330هـ وهو مطبوع بتحقيق سعيد بن عبد الرحمن بن موسى القزقي، طبعة دار الغرب الإسلامي 1413هـ.

5- القناعة لأبي بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري المعروف بـ «ابن السني» المتوفى في 364 هـ وهو مطبوع بتحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، طبعة مكتبة الرشد، الرياض 1409هـ.

6- الغيلانيات وهي فوائد أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي البزاز (ت 354 هـ) وهي مطبوعة بتحقيق الدكتور فاروق بن عبد العليم طبعة مكتبة أضواء السلف 1416 هـ سميت هذه الأجزاء بالغيلانيات؛ لأنها من رواية تلميذ المصنف: أبي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان،وهو آخر من رواها عن المصنف، فتفرد بعلوها فنسبت إليه. وعدد هذه الأجزاء أحد عشر جزءًا، وتميزت بعلو سند مؤلفها وراويها، حتى قال عنها الذهبي في العبر: «وابن غيلان آخر من روى عنه تلك الأجزاء، التي هي في السماء علوًّا» وقال الكتاني في الرسالة المستطرفة: وهي من أعلى الحديث وأحسنه[1].

لم يرتب المصنف الكتاب ترتيبًا واضحًا يمكن من خلاله تحديد معالم منهج الكتاب، إلا أنه لوحظ مايلي:

أ – أن الكتاب وإن لم يكن مرتبًا على الأبواب الفقهية، إلا أنه اشتمل على أبواب فقهية اندرجت تحتها أحاديث مناسبة لعنوان الباب؛ الذي وضعه من غير كتاب يجمع تلك الأبواب.

ب – أن يكون الحديث معروفًا من حديث فلان عن فلان، فيأتي به من غير هذا الطريق عنه.

(1) الرسالة المستطرفة (ص 93).

ج - أن يكون الحديث مشهورًا من حديث صحابي معين فيأتي به من حديث غيره، وغير ذلك من الفوائد التي لا تخلو منه تلك الأجزاء.

7- جزء أبي عبد الله محمد بن مخلد بن حفص الدوري (ت 331 هـ) وهو جزء لطيف مشتمل على نحو تسعين حديثًا.

ط - الأمالي:

ومنها ما يسمى بالأمالي جمع إملاء، وهو أن يجلس العالم ويتكلم بما فتح الله عليه من العلم فيدونه تلاميذه، وكانت هذه الطريقة مشهورة بين أهل العلم من السلف ثم مات الحفاظ وقَلَّ الإملاء، وقد شرع الحافظ السيوطي في الإملاء بمصر سنة 872هـ وجدد مجالس الإملاء بعد انقطاعها، ومن تلك الأمالي:

1- أمالي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت 330 هـ) شيخ بغداد ومحدثها وهي في ستة عشر جزءًا من رواية البغداديين والأصبهانيين.

2- أمالي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 339 هـ) وله أمالي كثيرة في مجلدة ضخمة فيها أحاديث بأسانيده.

ي - الأربعينات:

ومنها أيضا ما يسمى بالأربعينات وطريقتهم أن يجمع المصنف أربعين حديثا في كتاب تحت موضوعات متعددة، إما بإسناد صحيح أو غير ذلك، ومن أشهرها:

1- الأربعين لأبي بكر الآجري (ت 360 هـ) وهو مطبوع بتحقيق بدر بن عبد الله البدر، طبعة مكتبة المعلا، الكويت 1408هـ.

2- الأربعين لأبي بكر الكلاباذي محمد بن إبراهيم الحنفي(380هـ).

3- الأربعين لأبي العباس الحسين بن سفيان النسوي (ت 303 هـ) وهو مطبوع بتحقيق

محمد بن ناصر العجمي طبعة دار البشائر الإسلامية 1414 هـ[1].

من مظاهر العناية بالسنة في القرن الخامس الهجري:

وبعد بلوغ النتاج العلمي ذروته في القرن الرابع، وجد علماء القرن الخامس أمامهم تراثًا كبيرًا، ومصنفات بالغة الدقة، استدعت همتهم، وجعلتهم يتابعون مسيرة سابقيهم في التأليف؛ فاحتذوا حذوهم في طريقة التصنيف، فنجد منهم من اعتنىٰ بالصحيحين، إما بالجمع بينهما، أو بذكر أطرافهما، أو الاستدراك عليهما، أو الاستخراج عليهما، وغير ذلك.

وقد تميز هذا القرن بعدة خصائص صبغت النشاط العلمي المتعلق بالحديث النبوي، فمن ذلك:

(1)انظر: سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى العالمين (120-133).

أولًا

التصنيف في الحديث النبوي

كتب المسانيد:

يعد التصنيف على المسانيد أحد أنواع تصنيف الحديث النبوي، وقد ظهر هذا النوع في بدايات التصنيف في الحديث، وكان لمحدثي القرن الخامس مصنفات في هذا النوع، فمن ذلك:

1- المسند. للحافظ الكبير أبي بكر؛ أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني (ت: 425 هـ) ذكره الخطيب في تاريخه (4/ 374)، والذهبي في التذكرة (3/ 1074). وذكر الذهبي في التذكرة (3/ 1074) أن البرقاني صنف حديث الثوري وشعبة، وعبيد الله بن عمر، وعبد الملك بن عمير، وبيان بن بشر، ومطر الوراق.

2- المسند. لمحدث أصبهان أبي القاسم؛ عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق ابن محمد بن يحيى بن مندة العبدي الأصبهاني (ت:470هـ). ذكره الكتاني في الرسالة (31).

3- مسند بهز بن حكيم. لأبي طاهر؛ محمد بن أحمد بن علي ابن حمدان الخراساني (كان حيا سنة: 441 هـ) ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1112).

5- مسند ابن جميع. للحافظ أبي الحسن؛ محمد بن أحمد بن محمد بن جميع الغساني الصيداوي (ت: 402 هـ). ذكره الكتاني في الرسالة (74)، والشيخ عبد الرحمن المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي (1/ 88).

6- مسند الصحيحين. للمحدث المفيد الجوال أبي مسلم؛ عمر بن علي بن أحمد بن الليث الليثي البخاري (ت: 466 هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (4/ 1236).

7- مسند المقلين من الأمراء والسلاطين. للحافظ أبي القاسم؛ تمام بن محمد ابن عبد الله بن جعفر الرازي ثم الدمشقي (ت:414هـ). ذكره سزكين في تاريخ التراث (1/ 1/ 467)، وأشار إلى مخطوطاته، وطبعته الدار السلفية بالكويت. بتحقيق صبحي جاسم السامرائي.

8- مسند الشعراء. للحافظ الثبت العلامة أبي بكر؛ أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت: 410 هـ) ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (1297).

9- بحر الأسانيد في صحاح المسانيد. للحافظ الإمام الرحَّالة قوام السنة أبي محمد؛ الحسن بن أحمد بن محمد السمرقندي (ت:491 هـ) ذكره الذهبي في التذكرة (4/ 1231).

10- مسند محمد بن سوقة. للحافظ الكبير أبي بكر؛ أحمد بن علي بن ثابت ابن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي (ت:463). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1139، 1140).

11- المسند. للحافظ الثبت العلامة أبي بكر؛ أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت: 410 هـ). ذكره الكتاني في الرسالة (26).

12- مسانيد القراء. للحافظ أبي نعيم؛ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت: 430 هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (1447)، والروداني في الصلة (367).

13- مسند الشهاب. للقاضي أبي عبد الله؛ محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري (ت: 454 هـ). ذكره القاضي عياض في الغنية (101، 131، 154)، وابن جابر في برنامجه (ص:217)، والحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (240)، وعبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس والأثبات (435)، وطبعته مؤسسة الرسالة ببيروت. بتحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي. عام 1407هـ.

14- حديث أبي العشراء الدارمي. للحافظ أبي القاسم؛ تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي ثم الدمشقي (ت: 414هـ). طبعته دار البصائر ببيروت. بتحقيق بسام عبد الوهاب الجابي.

ثانيًا: التأليف في علوم الحديث ومصطلحاته وقواعده كتبًا كثيرة، منها:

1- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. للحافظ الكبير أبي بكر؛ أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي (ت:463هـ) (1). مطبوع عدة طبعات، منها طبعة دار المعارف بالرياض بتحقيق د. محمود الطحان عام 1403هـ.

2- الكفاية في علم الرواية. للحافظ الخطيب البغدادي أيضًا. ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (551)، وهو مطبوع عدة طبعات منها طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة بتحقيق الشيخ محمد الحافظ التيجاني.

3- المدخل إلى السنن الكبرى. للحافظ العلامة أبي بكر؛ أحمد بن الحسين ابن علي البيهقي. ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (93)، والروداني في الصلة (407)، وطبعته دارالخلفاء بالكويت بتحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

4- كتاب الشواهد في إثبات خبر الواحد. للإمام الحافظ؛ حافظ المغرب أبي عمر؛ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت463). ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (3/ 1129).

5- الرحلة في طلب الحديث. للحافظ الكبير أبي بكر؛ أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي (ت:463). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (557)، وطبعته دار الكتب العلمية بتحقيق الدكتور نور الدين عتر. عام 1395 هـ.

6- المدخل إلى علم الصحيح. وسماه سزكين: المدخل إلى معرفة الصحيحين. للحافظ الكبير إمام المحدثين الحاكم أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله بن محمد ابن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (ت:405). ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (3/ 1043)، وسزكين في تاريخ التراث (1/ 1/ 274).

7- الإكليل. وسماه سزكين: المدخل إلى معرفة الإكليل. للحافظ الحاكم أبي عبد الله أيضًا. ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1043)، وسزكين في تاريخ التراث (1/ 1/ 455) وذكر مخطوطاته، وطبعته دار الدعوة بمصر. بتحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد.

8- معرفة علوم الحديث. للحافظ الكبير الحاكم أبي عبد الله أيضًا. ذكره القاضي عياض في الغنية (40، 73، 141)، وطبع عدة طبعات منها طبعة مكتبة طبرية بتحقيق الدكتور

السيد معظم حسين.

9- من حَدَّث ونسي جزءًا للحافظ الكبير أبي بكر؛ أحمد بن علي بن ثابت ابن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي (ت463). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1139، 1140)، والحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (578)، والصلة (212).

ثالثا: استمرار الرحلة في طلب الحديث وعلومه:

تعد الرحلة في طلب الحديث واحدة مما تميز به المحدِّثون عن غيرهم من طلاب العلم في كل عصر ومصر.وقد شهد القرن الخامس- كغيره من القرون الماضية- تسجيل رحلات كثيرة لعدد من المحدثين والحفاظ أوردها أهل التراجم والسير في كتبهم، وهي تُظْهر حال أصحاب هذا القرن في الرحلة لطلب الحديث. وممن ذكره أهل التراجم والسير من محدثي هذا القرن الذين رحلوا في طلب الحديث وتدوينه عدد كثير منهم: الحافظ أبو الفتح؛ محمد بن أحمد بن عبد الله بن سمكويه الأصبهاني، والحافظُ شيرويه طاهر بن أحمد بن علي النيسابوري، والحافظ أبو العباس مكي بن عبد السلام بن الحسين الرميلي، وغيرهم كثير.

رابعا: الإتقان وانتشار حفظ الأحاديث:

وُصِف كثير من محدثي هذا القرن بأنهم حازوا على صفة (الحفظ) أو (الحافظ)، أو وصفوا بحفظ كثير من الأحاديث والأسانيد، وممن وصف بذلك الحافظ البارع أبو بكر؛ محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الأسفراييني، والحافظ أبو عبد الله؛ أحمد بن محمد بن يوسف بن دوست العلاف البزاز، والحافظ الكبير خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي، وغيرهم كثير.

خامسًا: انتشار مجالس الإملاء والتحديث:

استمرت ظاهرة مجالس الإملاء والتحديث في المساجد في هذا القرن سيرًا على سنن الحفاظ الأوائل الذين كانوا يُمّلون من حفظهم أو من كتبهم الموثقة المضبوطة الأحاديث والآثار؛ فممن عقد مجالس الإملاء من محدثي هذا القرن: الحافظ أبو المعالي؛ محمد ابن محمد

بن زيد الحسيني العلوي البغدادي، والحافظ أحمد بن محمد بن يوسف بن دوست البزاز، والحافظ أبو الفتح؛ محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الفوارس البغدادي.

سادسًا: الكلام في التصحيح والتعليل:

يعد التصحيح والتضعيف للأحاديث والآثار مرتبة سامية لا يتوصل إليها المحدِّث إلا بعد أن يكون على دراية بأصول الجرح والتعديل، ومعرفة بالشاذ والمعلل، وقد شهد هذا القرن وجود جمع من العلماء والحفاظ ممن تصدوا لهذا الباب كالخطيب البغدادي، وأبي بكر البيهقي، وأبي عمر بن عبد البر، وأبي نعيم الأصبهاني، والحافظ أبي القاسم؛ حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني، وغيرهم كثير.

سابعا: الكلام في الجرح والتعديل.

تتوقف معرفة الصحيح والضعيف من الأحاديث والآثار على التعرف على أحوال الرواة ثقة وضعفًا، مع شروط أخر معروفة عند أهل هذا الفن.

ولذا اهتم علماء الحديث وأئمته بتفحص أحوال الرواة ومعرفة أخبارهم وتمييز من يقبل خبره ومن يرد، وكان لمحدثي القرن الخامس نصيب من الخوض في هذا الغمار. فممن صنف أو تكلم في ذلك: الحافظ الخطيب البغدادي، والحافظ أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون، والحافظ أبو محمد؛ عطية بن سعيد الأندلسي المغربي، والحافظ أبو القاسم؛ حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني، والحافظ أبو يعقوب؛ إسحاق بن إبراهيم القراب الهروي.

ثامنًا: الاهتمام برواية الكتب الستة:

تعد الكتب الستة (صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن ابن ماجه). أصولًا أصيلة جمعت لأهل الإسلام أصول الحديث النبوي، وعنها تفرعت باقي المصنفات في الحديث وعلومه، ولذا عكف طلاب الحديث في القديم والحديث على روايتها، ودراستها، ومعرفة أحوال الرواة فيها.وكان لمحدثي القرن الخامس

الهجري نصيب وافر من العناية بها، يتمثل في الحرص على روايتها والاتصال بمؤلفيها بوصال الإسناد.

فممن كان له رواية لبعض هذه الكتب: مسند مرو أبو الحسين؛ محمد بن موسى بن عبد الله الصفار، وكريمة بنت أحمد المروزي، والحافظ أبو عبد الرحمن؛ إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحيري الضرير، والحافظ أبو الحسن؛ عبد الرحمن بن محمد بن الظفر الداودي، والمسند أبو علي؛ الحسين ابن محمد بن محمد الروذباري الطوسي، والحافظ أبو عمر؛ القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي البصري، والحافظ أبو عمر؛ يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، وغيرهم كثير.

- أبرز طرق التصنيف في ذلك القرن:

أ- التصنيف في الصحاح:

صنف علماء الحديث مصنفات كثيرة، بعضها قصد فيها مصنفوها جمع السنة النبوية من غير تمييز للصحيح من غيره، وقصد بعضهم التصنيف فيما صحَّ خاصة من الأحاديث النبوية، وقد كان لعلماء القرن الخامس مساهمة في التصنيف في الحديث الصحيح، ومن ذلك:

1- كتاب الجامع في صحيح الحديث باختصار الأسانيد. للعلامة الحافظ الفقيه المجتهد أبي محمد؛ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري (ت: 456 هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1147).

2- الصحيح. للإمام العلامة الحافظ أبي ذر؛ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي، الأنصاري، المالكي (ت: 434 هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1104).

ب- الجمع بين الصحيحين:

1- الجمع بين الصحيحين للحافظ أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت 401 هـ)، رتَّبه على المسانيد كما ذكر ذلك الحافظ ابن الأثير.

2- الجمع بين الصحيحين لإسماعيل بن أحمد المعروف بابن الفرات (ت 414 هـ).

3- الجمع بين الصحيحين لأبي بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني (ت 425 هـ).

4- الجمع بين الصحيحين للإمام أبي عبد الله محمد بن نصر الحميدي الأندلسي (ت 488هـ) وهو من كبار تلامذة ابن حزم، وله زيادات عليهما في المتون والأسانيد وغيرها من الفوائد المهمة.

ج- الاهتمام بالأطراف:

وذهب آخرون إلى الاعتناء بأطراف الصحيحين، وكتب الأطراف هي التي تقتصر على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده، وترتيبها على المسانيد، ومنها:

1- أطراف الصحيحين، لأبي مسعود إبراهيم بن مسعود الدمشقي، المتوفى سنة 401هـ.

2- أطراف الصحيحين لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي (المتوفى سنة 401 هـ)، وهو أحسن ترتيبًا ورسمًا، وأقل خطأ ووهمًا، ويقع في أربع مجلدات، وقد اعتمد عليهما الحافظ المزي اعتمادًا كبيرًا في كتابه «تحفة الأشراف».

3- ولأبي علي الحسين بن محمد الغساني، المعروف بالجياني الأندلسي (المتوفى سنة 498هـ) كتاب «ما ائتلف خطه واختلف لفظه من أسماء رجال الصحيحين»، ويسمى أيضًا بكتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس من أسماء رجال الصحيحين، طبع منه قطعة في مجلدة خاصة باختلاف الروايات والألفاظ في البخاري ومسلم، وأخرى خاصة بشيوخ البخاري الذين أهمل أنسابهم في مجلدة أيضًا، طبعة دار الكتب العلمية 1418هـ.

د- العناية بالمستدركات:

وهناك من اعتنى بالمستدركات ومن أمثلتها:

1- «المستدرك على الصحيحين»، للحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الأنصاري الهروي (المتوفى

سنة 434هـ) نزيل مكة وهو يقع في مجلدة لطيفة.

هـ - العناية بالمستخرجات:

صنف محدثو القرن الخامس مستخرجات على بعض الكتب المهمة، فمن ذلك:

1- السنة. للحافظ أبي بكر؛ أحمد بن علي بن محمد بن منجويه اليزدي الأصبهاني (ت 428 هـ). ذكر الذهبي في التذكرة (3/ 1086) أنه خرجه على سنن أبي داود.

2- مستخرج على الصحيحين. له أيضًا، ذكره الذهبي في التذكرة في الموضع السابق.

3- مستخرج على جامع الترمذي. له أيضًا، ذكره الذهبي في التذكرة في الموضع السابق.

4- مستدرك على الصحيحين. للإمام العلامة الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي، الأنصاري، المالكي (ت 434). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1106)، والشيخ عبد الرحمن المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي (1/ 95).

5- المسند على الصحيحين. للحافظ المفيد الإمام أبي محمد؛ الحسن بن محمد بن الحسن الخلال البغدادي (ت 439هـ). ذكره الخطيب في تاريخه (7/ 425)، والذهبي في التذكرة (3/ 1110).

6- المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة. لمحدث أصبهان أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة العبدي الأصبهاني (ت 470هـ). ذكره الشيخ عبد الرحمن المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي (1/ 93)، والكتاني في الرسالة (31) (2).

7- المستخرج على صحيح البخاري. للحافظ الثبت العلامة أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت:410 هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1051).

8- المستخرج على صحيح البخاري. للحافظ أبي نعيم؛ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت430هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1097)، والحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (23)، والكتاني في الرسالة (26).

9- المستخرج على صحيح مسلم. للحافظ أبي نعيم الأصبهاني أيضًا. ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1097)، والحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (24)، ثم طبعته دار الكتب العلمية ببيروت. بتحقيق محمد حسن الشافعي. عام 1996م.

10- مسند الأحاديث في المصافحة. للحافظ أبي بكر؛ أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي البرقاني (ت 425 هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (505)، والروداني في الصلة (365).

11- مستخرج على كتاب التوحيد لابن خزيمة. للحافظ أبي نعيم؛ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت430). ذكره الكتاني في الرسالة (31).

12- المستخرج على الإلزامات. للإمام العلامة الحافظ أبي ذر؛ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي، الأنصاري، المالكي (ت434هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (506)، والروداني في الصلة (368).

13- التخريج لصحيح الحديث. للحافظ أبي بكر؛ أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي البرقاني (ت: 425 هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (1372)، وسزكين في تاريخ التراث (1/ 1/ 474) - وأشار إلى مخطوطه - وطبعت الجزء الأول منه دار ابن حزم بالرياض. بتحقيق رضا بوشامة الجزائري. عام 1420هـ.

هذا وقد طوَّر بعض علماء القرن الخامس طريقة التأليف على المستخرج، حيث أطلقوه على الكتاب الذي استخرجه مؤلفه وجمعه من كتب مخصوصة، ولم يقتصر في ذلك على الصحيحين فقط، ومثال ذلك مستخرج الحافظ أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد الأصفهاني المعروف بابن مَنْدَه المتوفي في470هـ وقد جمعه من كتب كثيرة، واستخرجه للتذكرة وسماه المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة جمع فيه فأوعى.

وكثيرًا ما ينقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتبه عن مستخرج ابن مَنْدَه هذا فيقول: ذكر ابن منده في مستخرجه، وتارة يقول في تذكرته.

و- التدوين على طريقة السنن:

ومن العلماء من دوَّن على طريقة السنن، ومثال ذلك:

1- سنن أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري المعروف باللالكائي الحافظ (المتوفى في 418 هـ) وهو مطبوع في مجلدتين.

2- ومن أشهر المصنفات في السنن في ذلك القرن سنن الحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458 هـ) وهي السنن الكبرى، وهي مطبوعة في عشر مجلدات كبار طبعة حيدرآباد الهند، وهي على ترتيب مختصر المزني، وهي مستوعبة لأكثر أحاديث الأحكام وله السنن الصغرى وهي مطبوعة في أربع مجلدات بتحقيق بهجت يوسف حمد طبعة دار الجيل 1415هـ وعلى السنن الكبرى حاشية مطبوعة للشيخ علاء الدين المارديني الحنفي المعروف بابن التركماني المتوفى في 750هـ سماها «الجوهر النقي في الرد على البيهقي»، أكثرها اعتراضات على الإمام البيهقي ومناقشات له ومباحثات معه.

وقد صنف البيهقي كتبًا أخرى كثيرة منها:

1- شعب الإيمان. وهو مطبوع في تسع مجلدات بالفهارس، بتحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول طبعة دار الكتب العلمية 1410هـ.

2- معرفة السنن والآثار. وهو مطبوع في خمس عشرة مجلدة بتحقيق عبد المعطي قلعجي طبعة جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي باكستان 1412هـ.

3- دلائل النبوة. وهو مطبوع في سبع مجلدات، بتحقيق عبد المعطي قلعجي طبعة دار الكتب العلمية 1408 هـ.

4- الخلافيات. وطبع منه ثلاث مجلدات بتحقيق مشهور بن حسن آل سلمان طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع 1414 هـ.

ز- التصنيف على طريقة المسانيد:

من العلماء من صنف على طريقة المسند مثل:

1- مسند أبى الحسين محمد بن أحمد بن جميع الغساني المتوفى في 402 هـ.

2- مسند كتاب الشهاب في المواعظ والآداب، ويعد شكلًا جديدًا في الجمع على طريقة المسانيد، وهو عشرة أجزاء في مجلدة واحدة، لشهاب الدين أبى عبد الله محمد بن سلامة القضاعي قاضى مصر (ت 454 هـ) جمع فيه أحاديث قصيرة، وهى ألف ومائتي حديث في الحكم والوصايا محذوفة الأسانيد مرتبة على الكلمات من غير تقيد بحرف، وهو مطبوع في مجلدتين بتحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة مؤسسة الرسالة 1405 هـ.

ح - الاهتمام بالأبواب الخاصة:

ومن أشكال التدوين في القرن الخامس تلك الكتب المفردة في أبواب خاصة كالإيمان والإخلاص والطهور وغير ذلك، ومنها كتاب الدعوات لأبى العباس جعفر بن محمد بن المستغفر المعروف بالمستغفري النسفي المتوفى في 432هـ ومن تصانيفه: فضائل القرآن، والشمائل، وغير ذلك، إلا أنه كان يروى الموضوعات من غير تبيين.

ط - التصنيف في الفوائد:

ومن المصنفات في القرن الخامس أيضًا ما يسمى بـ «الفوائد» وتكون في الرجال، وضبط كلمات الحديث ونحو ذلك ومنها:

1- فوائد أبى عمرو عبد الوهاب بن محمد بن مَنْدَه الأصبهاني الحافظ الفاضل المتوفى في 475 هـ.

2- فوائد أبى الحسين محمد بن على بن المهتدى بالله ويعرف بابن الغريق (ت 465 هـ) وهو آخر من حدث عنه الدارقطني.

ي - التفسير بالمأثور:

هذا وقد تتابع التأليف في مجال التفسير الذي يضم أحاديث وآثار، بجانب تفسير آيات القرآن، ومن تلك التفاسير:

1- تفسير أبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي، ويقال الثعالبي النيسابوري المتوفى في 427هـ، وكان أوحد زمانه في علم التفسير، وهو مطبوع في أربع مجلدات، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت- لبنان.

2- الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري المتوفى في 468 هـ وهو من تلامذة أبي إسحاق الثعلبي، وله كتاب في أسباب النزول وهو مطبوع في مجلدة ولم يكن له ولا لشيخه الثعلبي كبير بضاعة في الحديث بل في تفسيريهما، وخصوصًا الثعلبي له أحاديث موضوعة وقصص باطلة، وهو مطبوع في أربع مجلدات طبعة دار الكتب العلمية 1415هـ.

ك- التصنيف في الآداب والفضائل:

وهي كتب مفردة في باب أو أكثر من أبواب الفضائل والآداب، وقد كان لمحدثي القرن الخامس عناية بهذا النوع من المصنفات، فمما صنفوا في ذلك:

1- الآداب. للحافظ العلامة أبي بكر؛ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت:458 هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1132)، والحافظ ابن حجر في المعجم (244)، وطبعته مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت بتحقيق أبي عبد الله السعيد المندوه عام 1408 هـ.

3- جامع بيان العلم وفضله. للإمام الحافظ حافظ المغرب أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت463). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1129)، وعبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس والأثبات (418)، وطبعته دار الكتب الإسلامية بمصر، بتقديم عبد الكريم الخطيب عام 1402 هـ.

3- بهجة المجالس. له أيضًا، ذكره القاضي عياض في الغنية (207)، والذهبي في التذكرة (3/ 1129) وعبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس والأثبات (510)، وطبع عدة مرات.

ل- جمع الأذكار والأدعية، وما يتعلق بعمل اليوم والليلة:

أفرد علماء الحديث الأذكار والأدعية في مصنفات خاصة، وذلك لمكانة الدعاء والذكر من الدين. ومما صنفه محدثو القرن الخامس في ذلك:

1- الدعاء. للحافظ الكبير إمام المحدثين الحاكم أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (ت 405 هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم (341)، والروداني في الصلة (234).

2- كتاب الدعوات. للحافظ العلامة أبي العباس؛ جعفر بن محمد المستغفري النسفي (ت: 432 هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1102)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (2/ 1417).

3- الدعوات الكبير. للحافظ العلامة أبي بكر؛ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458 هـ). ذكره ابن الجوزي في المنتظم (8/ 242)، والذهبي في التذكرة (3/ 1132) وحاجي خليفة في كشف الظنون (2/ 1417)، وطبعته جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت. بتحقيق بدر بن عبد الله البدر. عام 1409هـ.

4- الدعوات. لأبي الحسن؛ علي بن أحمد الواحدي (ت 468هـ). ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (2/ 1417).

5- كتاب الدعاء. للإمام العلامة الحافظ أبي ذر؛ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي، الأنصاري، المالكي (ت: 434هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1106).

5- عمل اليوم والليلة. للحافظ أبي نعيم؛ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت 430هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1097)، وابن جابر في برنامجه (ص 223) والحافظ ابن حجر في المعجم (353)، والروداني في الصلة (302)، والكتاني في الرسالة (57).

م- الاهتمام بنصوص الترغيب والترهيب:

ويقصد بها الأحاديث التي ترغب في الأعمال والأقوال الصالحة، أو تحذر عن الأعمال والأقوال السيئة. ومن مصنفات محدثي القرن الخامس في ذلك:

1- الترغيب والترهيب. للحافظ العلامة أبي بكر؛ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: 458 هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1132).

ن- التصنيف في الزهد:

وهي المصنفات المشتملة على الأحاديث والآثار التي تحث على الزهد في الحياة الدنيا وعدم الاغترار بها.

وقد صنف محدثو القرن الخامس عدة مؤلفات في هذا النوع، ومنها:

1- الزهد. للحافظ الكبير أبي بكر؛ أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي (ت 463). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (261).

2- الزهد الكبير. للحافظ العلامة أبي بكر؛ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458 هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1132)، والحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (265)، والكتاني في الرسالة (51)، وطبعته مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت بتحقيق عامر أحمد حيدر. عام 1408هـ.

3- الزهد الصغير. له أيضًا. ذكره الكتاني في الرسالة (51).

س- التصنيف في المواعظ:

وهي المصنفات الوعظية المشتملة على رقائق ومواعظ تلين القلوب، وتردع النفوس عن الغي والظلم.

ومما صنفه محدِّثو القرن الخامس في ذلك:

1- كتاب الذهب المسبوك في وعظ الملوك. للحافظ الثبت الإمام القدوة أبي عبد الله؛ محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الحميدي الأندلسي الميورقي (ت 488 هـ). ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (4/ 1219).

2- كتاب سنن الصالحين وسنن العابدين. للحافظ العلامة ذي الفنون أبي الوليد؛ سليمان

بن خلف بن سعيد بن أيوب الباجي القرطبي الذهبي (ت: 474 هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1180).

3- كتاب سبيل المهتدين. للحافظ أبي الوليد الباجي أيضًا. ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1180).

ع- كتب الأربعينات، والمائة، والألف:

تفنن المحدثون في تصنيف الحديث النبوي على أنواع كثيرة، منها تصنيف الكتب المشتملة على أربعين أو مائة أو ألف حديث، وقد كان لمحدثي القرن الخامس إسهامات في التصنيف على هذه الأنواع، ومن ذلك:

1- أربعين الصوفية. للحافظ أبي سعيد؛ أحمد بن محمد بن أحمد الهروي الماليني الصوفي (ت: 411 هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1070).

2- الأربعين. للحافظ الزاهد أبي عبد الرحمن؛ محمد بن الحسين بن محمد السلمي النيسابوري (ت: 412). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (908)، وعبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس والأثبات (990)، وطبع في حيدر آباد الدكن بالهند. عام 1401هـ.

3- كتاب الأربعين. لشيخ الإسلام أبي إسماعيل؛ عبد الرحمن بن إسماعيل الصابوني (ت: 449 هـ). ذكره الكتاني في الرسالة (103).

4- كتاب الأربعين. لمحمد بن وكيع بن دواس بن الشرقي الطوسي. ذكره سزكين في تاريخ التراث (1/ 1/ 452).

5- الأربعين. للحافظ الكبير إمام المحدثين الحاكم أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (ت:405هـ). ذكره القاضي عياض في الغنية (209)، والحافظ ابن حجر في المعجم (911).

6- الأربعين المخرجة من المصافحات. للحافظ أبي بكر؛ أحمد بن محمد بن أحمد

الخوارزمي البرقاني (ت: 425 هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (909)، والروداني في الصلة (79).

7- الأربعون على مذهب المتحققين من الصوفية. للحافظ أبي نعيم؛ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت 430 هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم (912) وسماه: الأربعين في آداب الصوفية، وابن جابر في برنامجه (ص 266)، وله نسخة خطية بجامعة الإمام، وطبعته دار ابن حزم ببيروت. بتحقيق بدر بن عبد الله البدر. عام 1414 هـ.

8- الأربعين المخرجة من السنن الكبرى. للحافظ العلامة أبي بكر؛ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: 458 هـ). ذكره الحافظ في المعجم (918).

9- الأربعون الكبرى. للحافظ البيهقي أيضًا. ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1132).

10- الأربعين الصغرى. للحافظ البيهقي أيضًا. ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1132)، والحافظ ابن حجر في المعجم (917)، وابن جابر في برنامجه (ص: 268)، وطبعته دار الكتب العلمية ببيروت. بتحقيق محمد السعيد زغلول. عام 1407 هـ.

11- المائة. للحافظ شيخ الإسلام، الإمام أبي إسماعيل، عبد الله بن محمد بن علي الهروي الأنصاري (ت: 481 هـ). ذكره الكتاني في الرسالة (104).

12- المائتان. لشيخ الإسلام أبي إسماعيل؛ عبد الرحمن بن إسماعيل الصابوني (ت: 449 هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم (1495)، والكتاني في الرسالة (105) والروداني في الصلة (394) والبغدادي في هدية العارفين (1/ 210).

13- ألف حديث عن مائة شيخ. للحافظ أبي المظفر؛ منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني المروزي (ت:489 هـ). ذكره الكتاني في الرسالة (105).

ف – كتب الرجال:

ومن أنماط التأليف التي استمرت من القرن الرابع حتى القرن الخامس تلك المصنفات

المعنية بالإسناد والرجال ومنها:

1- ما كتبه أبو محمد عبد الغنى بن سعيد الأزدي (ت 498 هـ) في المختلف والمؤتلف في الأسماء، فله كتابان أحدهما في مشتبه الأسماء، والآخر في مشتبه الأنساب.

2- ثم جاء العلامة الخطيب البغدادي (ت 463 هـ) فجمع بين كتاب الدارقطني وكتاب عبدالغنى الأزدي السابق ذكره وسمى الخطيب كتابه ذلك باسم المؤتلف تكملة المختلف واسم كتاب الدارقطني المؤتلف والمختلف، وهو مطبوع في خمس مجلدات بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر طبعة دار الغرب الإسلامي 1406هـ.

3- ثم جاء الأمير أبو نصر على بن الوزير أبو القاسم هبة الله بن على المعروف بابن ماكولا وهو اسم أعجمي (ت 475 هـ) فزاد على هذه التكملة وضم إليها الأسماء التي وقعت له، وجعله أيضا كتابا مستقلًا وسماه الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، وهو مطبوع في سبع مجلدات طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الهند وعليه اعتماد المحدثين.

ص – تواريخ البلدان:

ومن طرق التدوين في القرن الخامس واستكمالًا لمسيرة السابقين التصنيف المعنى بتواريخ البلدان، ومن ذلك:

1- تاريخ بغداد للحافظ أبى بكر الخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، وهو من أجل الكتب وأكثرها نفعًا ذكر فيه رجال بغداد ومن ورد إليها وضم إليه فوائد جمة، وقد رتبه على حروف المعجم وذكر فيه الثقات والضعفاء والمتروكين، وأسند كل خبر رواه في تاريخه، وعلى تاريخه ذيول منها: ذيل الحافظ أبى عبد الله محمد بن سعيد المعروف بابن الدُّبَيْثِي(ت 637 هـ) ومنها ذيل محب الدين محمد بن محمد البغدادي المعروف بابن النجار (ت 643 هـ) والكتاب وذيوله مطبوع في تسع عشرة مجلدة طبع مطبعة السعادة.

2- تاريخ أصبهان للحافظ أبى نعيم الأصبهاني (ت 430 ھ) صاحب التصانيف الكثيرة، ويسمى كتابه أيضًا «أخبار أصبهان» وهو مطبوع في مجلدتين بتحقيق سيد كسروي، طبعة دار الكتب العلمية 1410 ھ.

ق- كتب الأمالي، والمجالس الحديثية:

حرص المحدثون على عقد مجالس لإملاء الحديث رغبة منهم في نشره بين الطلاب. وكان لمحدثي القرن الخامس نصيبٌ من التصنيف في الأمالي والمجالس الحديثية، فمن ذلك:

1- الأمالي. للحافظ المفيد الإمام أبي محمد؛ الحسن بن محمد بن الحسن الخلال البغدادي (ت: 439 هـ). ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي (1/ 1/ 480)، وأشار إلى مخطوطه.

2- الأمالي. لمسند نيسابور أبي زكريا؛ يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي النيسابوري (ت: 414 هـ). ذكرها الذهبي في التذكرة (3/ 1058).

3- الأمالي. لمسند أصبهان أبي عبد الله؛ محمد بن إبراهيم بن جعفر الفروي الجرجاني اليزيدي (ت: 408 هـ). ذكرها الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس، وسزكين في تاريخ التراث العربي (1/ 1/ 459)، وأشار إلى مخطوطاتها.

4- الأمالي. لمسند نيسابور أبي طاهر؛ محمد بن محمد بن محمش الزيادي (ت410هـ). ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي (1/ 1/ 459)، وأشار إلى مخطوطاتها.

5- المجالس. لمحمد بن علي بن محمد بن صخر الأزدي البصري (ت:430هـ). ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي (1/ 1/ 477)، وأشار إلى مخطوطاتها.

6- مجالس الجرجاني؛ لمسند أصبهان أبي عبد الله الفروي الجرجاني اليزيدي أيضًا. ذكرها الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (1060).

ر- الأجزاء والفوائد الحديثية:

أكثر محدثو القرن الخامس من التصنيف في الأجزاء والفوائد الحديثية، وذلك لكونها

تختص بباب واحد من أبواب العلم أو الفضائل أو الأحكام. ولما تتميز به من الاختصار غالبًا وعدم التطويل. وبنظرة فيما صنفه محدثو القرن الخامس في هذا النوع، يمكن الجزم بكونه من أكثر الأنواع التي صنفوا فيها. وقد تنوعت طرائقهم في التصنيف في هذا النوع؛ فمن مصنفات عنيت بدراسة موضوع محدد، إلى مصنفات عنيت بذكر أحاديث متفرقة لا يجمعها باب واحد من أبواب العلم.

ومن مصنفاتهم في هذا الباب:

1- جزء في ذم أكل الطين. لمحدث أصبهان أبي القاسم؛ عبد الرحمن بن محمد ابن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة العبدي الأصبهاني (ت 470هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (220)، والكتاني في الرسالة (32)، والروداني في الصلة (210).

2- جزء فيه شهر رمضان. لمحدث دمشق ومفتيها الحافظ أبي محمد؛ عبد العزيز بن أحمد بن علي التميمي الدمشقي الكتاني الصوفي (ت 466هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (151).

3- جزء في فضل شهر رجب. له أيضًا. ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس (153)، والروداني في الصلة (319).

4- فضائل الأوقات. للحافظ العلامة أبي بكر؛ أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458 هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (158)، وطبعته مكتبة المنارة بمكة المكرمة بتحقيق عدنان عبد الرحمن القيسي. عام 1410هـ.

5- شهادة الزور. للإمام العلامة الحافظ أبي ذر؛ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي، الأنصاري، المالكي (ت434هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1106).

6- صلاة التسبيح. للحافظ الكبير أبي بكر؛ أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي، الخطيب البغدادي (ت 463). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1139، 1140).

7- صوم يوم الشك. للحافظ الخطيب البغدادي أيضًا. ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1139، 1140).

8- غسل الجمعة. للحافظ الخطيب البغدادي أيضًا. ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1139، 1140).

9- شعر أصحاب الحديث. للحافظ الكبير إمام المحدِّثين الحاكم أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (ت 405 هـ). ذكره سزكين في تاريخ التراث (1/ 1/ 457).

10- كتاب المنامات. للحافظ العلامة أبي العباس؛ جعفر بن محمد المستغفري النسفي (ت: 432 هـ). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1102).

11- صلاة الضحى. للحافظ الكبير أبي عبد الله الحاكم أيضًا. ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (111)، والروداني في الصلة (286)، والكتاني في الرسالة (47).

12- حفظ الجار. للحافظ الثبت الإمام القدوة أبي عبد الله؛ محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الحميدي الأندلسي الميورقي (ت: 488 هـ). ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (4/ 1219).

13- ذم النميمة. للحافظ الثبت أبي عبد الله الحميدي أيضًا. ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (4/ 1219).

14- التختم في الإسلام. لمحدث أصبهان أبي القاسم؛ عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة العبدي الأصبهاني (ت: 470هـ). ذكره ابن جابر في برنامجه (ص: 243).

15- العيدين. للإمام العلامة الحافظ أبي ذر؛ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي، الأنصاري، المالكي (ت:434 هـ). ذكره ابن خير في فهرسته (ص: 286)، والذهبي في التذكرة (3/ 1106).

16- شرف أصحاب الحديث. للحافظ الكبير أبي بكر؛ أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي (ت: 463). ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1139، 1140)، وطبعته دار إحياء السنة بتركيا، بتحقيق د. محمد سعيد خطيب أوغلي. عام 1971م.

17- اقتضاء العلم العمل. للحافظ الخطيب البغدادي أيضًا. ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1139، 1140)، والحافظ ابن حجر في المعجم (262)، وعبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس والأثبات (96)، وطبعه المكتب الإسلامي ببيروت. بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. عام 1397هـ.

18- تقييد العلم. للحافظ الخطيب البغدادي أيضًا. ذكره الذهبي في التذكرة (3/ 1139،1140)، وطبع بتحقيق يوسف العش.

19- الانتصار لأصحاب الحديث. للحافظ أبي المظفر؛ منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني المروزي (ت:489 هـ). ذكره الكتاني في الرسالة (56).

ومن الجدير بالذكر أن الرواية الشفهية والإسناد المتتابع عند العلماء استمر قائمًا ومعتبرًا جنبًا إلى جنب مع التدوين إلى القرن الخامس الهجري، حيث عصر الإمام البيهقي وأبي نعيم الأصفهاني والخطيب البغدادي إلى الحافظ ابن عساكر، وقد وجدت لديهم روايات بأسانيدها لم تذكر في أي من كتب السنة المتقدمة قد أودعوها كتبهم واستقلوا بذكرها، ولم يبق بعد ذلك القرن من الأسانيد إلا مجرد التبرك بذكرها، ومعنى التبرك بذكر الأسانيد بعد القرن الخامس أنه لا يحكم على رجالها الذين ذكروا في سلسلة الإسناد بالجرح أو التعديل، وأنه لا دخل للحكم بالصحة أو الضعف على الرواية بالنظر إلى الرواة فيما بعد القرن الخامس الهجري[1].

---

(1) انظر: سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى العالمين (135-141).

جهود المحدثين بعد القرن الخامس إلى القرن الحالي

دونت كتب السنة بأشكالها ومناهجها المختلفة في القرون الخمسة الأولى، وبانتهاء القرن الخامس انتهى عصر الرواية وجمعت الأحاديث في كتب أئمة الحديث، وبقي السماع بعد ذلك، والمقصود منه بقاء سلسلة الإسناد، التي خصت بها هذه الأمة، وجاء من بعدهم العلماء فوجدوا هذا التراث الضخم من كتب السنة، فكان دورهم مختلفًا؛ حيث تمثل في خدمة هذا التراث الضخم ترتيبًا وتهذيبًا، فاعتنوا بتمييز صحيحها من سقيمها، وقاموا بشرح غريبهما واستنباط فقهها، وأفردوا مصنفات في تراجم رجال أسانيدها، والبحث عن أحوالهم جرحًا وتعديلًا، ووضعوا تصورًا كاملًا لعلم مصطلح الحديث الذي يعتبر قانونًا لمعرفة الصحيح من السقيم.

وقد ظهر في كل قرن من قام بخدمة السنة وعلومها مصداقًا لقول رسول الله ﷺ: «**يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ**»[1]. ونحن نذكر بإذن الله تعالى أشهر وأبرز المحدثين في هذه القرون مع ذكر أهم أعمالهم في خدمة السنة وعلومها.

---

(1) أخرجه البزار في مسنده (9423) من حديث ابن عمرو.

جهود الأئمة في توثيق السنة في القرن السادس

تميز القرن السادس الهجري ببروز أئمة مجتهدين، وحركة علمية قوية، وكثير من العلماء، نذكر منهم أشهرهم فيما يلي:

1- الحافظ محيى السنة الحسين بن مسعود أبو محمد الفراء البغوي المتوفى في 516ﻫ ومن مصنفاته:

أ- مصابيح السنة جمع فيه طائفة من الأحاديث مما أورده الأئمة في كتبهم محذوفة الأسانيد وقسمها إلى صحاح وحسان. وعنى بالصحاح ما أخرجه الشيخان، وبالحسان ما أخرجه أصحاب السنن وهو اصطلاح له، وقد جاء فيما بعد الخطيب التبريزي وزاد عليه وهذبه في كتابه مشكاة المصابيح وقد طبع في ثلاث مجلدات بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي.

ب- شرح السنة وهو كتاب عظيم في بابه رتبه على الكتب والأبواب الفقهية، وتكلم فيه على علل الحديث، ويذكر فيه مذاهب الصحابة والتابعين وأئمة الأمصار المجتهدين وهو مطبوع في ست عشرة مجلدة بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، طبعة المكتب الإسلامي 1390ﻫ.

2 ـ الإمام أبو الحسن رزين بن معاوية الأندلسي المالكي 535هـ جمع بين الصحيحين والسنن لأبى داود والترمذي والنسائي، وأضاف إليهم الموطأ وسماه التجريد للصحاح والسنن وهو أصل كتاب جامع الأصول لابن الأثير.

3- القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544 هـ) ومن مصنفاته:

أ- مشارق الأنوار على صحاح الآثار اعتنى فيه بألفاظ الصحيحين والموطأ، فجمع بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وشرح الغريب وبيان معانيها، وقد طبع في مجلدة طبعة المكتبة العتيقة بتونس، ومكتبة التراث بالقاهرة 1333هـ.

ب- الإكمال في شرح صحيح مسلم. أكمل به كتاب المُعْلِم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (ت 536 هـ) وقد طبع المُعْلِم في ثلاث مجلدات بتحقيق محمد الشاذلي النيفر بدار الغرب الإسلامي 1408هـ، وطبع الإكمال في تسع مجلدات بتحقيق الدكتور يحيى إسماعيل طبعة دار الوفاء 1419 هـ.

ج- الإلماع على معرفة أصول الروايات وتقييد السماع. وهو مصنف في علم مصطلح الحديث، وهو مطبوع في مجلدة بتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر، طبعة المكتبة العتيقة بتونس، ومكتبة التراث بالقاهرة 1389هـ.

4 ـ الحافظ عبد الكريم بن محمد أبو سعد السمعاني (ت 562 هـ) ومن مصنفاته:

أ- الأنساب. وهو مطبوع في خمس مجلدات بتحقيق عبد الله عمر البارودي طبعة دار الجنان، بيروت.

ب- أدب الإملاء والاستملاء. وهو مصنف في علم مصطلح الحديث، وهو مطبوع في مجلدة طبعة دار الكتب العلمية 1400 هـ.

5- الحافظ الكبير علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي الشافعي (ت 571 هـ) صاحب التصانيف الكثيرة ومن أهم مصنفاته:

أ- تاريخ دمشق حماها الله وذكر فضلها وتسمية من حلَّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها. وهو من أوعب ما أُلِّف في تاريخ المدن، وقد ساق فيه الأحاديث مسندة، وقد طبع منه أجزاء بمجمع اللغة العربية بدمشق، ثم طبع كاملًا في سبعين مجلدة بتحقيق عمر العمراوي طبعة دار الفكر بيروت 1419هـ.

ب- الإشراف على معرفة الأطراف. جمع فيه أطراف السنن الأربعة وترك أطراف الصحيحين لتمام ما صنف فيها، وهو مخطوط.

6- الحافظ عبد الرحمن بن علي أبو الفرج ابن الجوزي (ت 597 هـ). وله مصنفات تزيد

على أربعمائة كتاب، ومن أهم مصنفاته:

أ- الموضوعات الكبرى. أورد فيه أحاديث حكم عليها بالوضع، وقد اعْتُرِض عليه في إيراده لبعضها، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات مطبعة المجد من سنة 1386هـ إلى سنة 1388هـ ثم طبع مؤخرًا طبعة محققة في أربع مجلدات بتحقيق الدكتور نور الدين بن شكري، طبعة مكتبة أضواء السلف والمكتبة التدمرية 1418هـ.

ب- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. وهو مطبوع في مجلدتين طبعة المكتبة الإمدادية مكة المكرمة، الناشر إدارة ترجمان السنة شادمان لاهور.

ج- جامع المسانيد بألخص الأسانيد جمع فيه بين الصحيحين والترمذي ومسند أحمد ورتبه على المسانيد.

وفي آخر هذا القرن توفي الإمام تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في 600 هـ ومن أهم مصنفاته: كتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، جمع فيه أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الشيخان فقط، فجاء في مجلدة أحاديثها أربعمائة وثلاثون حديثًا، وهو مطبوع بتحقيق العلامة أحمد شاكر بمصر 1373هـ. ومطبوع أيضًا بتحقيق محمود الأرناؤوط طبعة دار المأمون للتراث.

من مظاهر العناية بالسنة النبوية في القرن السابع الهجري:

كذلك تميز القرن السابع بالكثير من الأئمة الذين ساروا على نهج سلفهم في التوثيق والتصنيف، ونذكر من هؤلاء العلماء أشهرهم فيما يلي:

1- الإمام المبارك بن محمد أبو السعادات، مجد الدين، المعروف بابن الأثير الجزري (المتوفى سنة 606هـ) ومن مصنفاته ما يلي:

أ- جامع الأصول في أحاديث الرسول جمع فيه بين البخاري ومسلم والموطأ وسنن أبي داود والترمذي والنسائي، ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية ورتب الكتب على حروف

المعجم، وشرح غريب الأحاديث ومعانيها وأحكامها ووصف رجالها، ونبه على ما يُحتاج إليه منها، وقد طبع في اثنى عشر جزءًا بعناية الشيخين عبد المجيد سليم وحامد الفقي في القاهرة 1368هـ وطبع بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط في ثلاث عشرة مجلدة بالفهارس نشر وتوزيع مكتبة الحلواني ومكتبة الملاح ومكتبة دار البيان 1393هـ.

ب- النهاية في غريب الحديث والأثر. رتبه على الجذور وهو شامل لخلاصة شرح الحديث النبوي، وهو أحسن كتاب في شرح الغريب وأجمعها وأشهرها وأكثرها تداولًا، وهو مطبوع في خمس مجلدات بتحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي.

ج- منال الطالب في شرح طوال الغرائب. وهو مطبوع في مجلدتين بتحقيق الدكتور الطناحي، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة.

2- الحافظ محمد بن عبد الواحد أبو عبد الله ضياء الدين المقدسي (ت 643 هـ) ومن مصنفاته كتاب الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما. ورتبه على المسانيد على حروف المعجم لا على الأبواب في ستة وثمانين جزءًا لم يكمل، والتزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها، ويرى بعض العلماء أن تصحيح الضياء المقدسي في المختارة أعلى مزية من تصحيح الحاكم في المستدرك، وقد طبع في عشر مجلدات بتحقيق الدكتور عبد الملك بن دهيش طبعة مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة.

3- الحافظ عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو ابن الصلاح الشهرزوري المتوفى في 643هـ ومن مصنفاته:

أـ علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح، جمع فيه ما تفرق في غيره مع تهذيبه وجودة ترتيبه، فعكف الناس على الكتاب حتى صار هو المعول عليه في سائر الأزمان والأمصار، وتناوله مَنْ بعده من العلماء بين ناظم له، ومختصر، ومستدرك، ومقتصد، ومعارض، ومنتصر، ومن أفضل طبعاته طبعة دار الفكر بتحقيق الدكتور نور الدين عتر.

ب- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط وهو مطبوع في مجلدة بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر طبعة دار الغرب الإسلامي 1404هـ.

4- الإمام أبو الفضل الحسن بن محمد العمري الصاغاني (ت 650 هـ) جمع بين الصحيحين في مؤلف سماه مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية، وهو مطبوع في مجلدة بتحقيق أشرف عبد المقصود طبعة مؤسسة الكتب الثقافية 1409هـ.

5- الحافظ عبد العظيم بن عبد القوى زكى الدين أبو محمد المنذري المتوفى في 656هـ ومن مصنفاته:

أ- مختصر صحيح مسلم. وهو مطبوع بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي.

ب- الترغيب والترهيب. جمع فيه جملة كثيرة من الأحاديث محذوفة الإسناد مع الكلام عليها صحة وضعفًا، وهو مطبوع في خمس مجلدات بتحقيق مصطفى محمد عمارة طبعة مصطفى البابي الحلبي 1352 هـ.

6- الإمام الرباني الحافظ محيى الدين يحيى بن شرف الدين محيى الدين أبو زكريا النووي المتوفى في 676 هـ ومن مصنفاته:

أ- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج. وأشهر طبعاته بالمطبعة المصرية ومكتبتها 1277هـ في ست مجلدات كل مجلدة تشتمل على ثلاثة أجزاء.

ب- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين جمع فيه جملة من أحاديث النبي ﷺ في الآداب والرقائق، وقد عم النفع به في سائر بلاد الإسلام حتى إنه يكاد لا يخلو منه مسجد أو بيت مسلم، وطبعاته كثيرة جدًا حتى قيل إنه أكثر الكتب طباعة بعد كتاب الله عز وجل، ومن أفضل طبعاته طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط.

ج- الأذكار من كلام سيد الأبرار جمع فيه الأذكار والأدعية الواردة عن النبي ﷺ، وهو

مطبوع في مجلدة بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، وطبعة أخرى بتحقيق خليل الميس طبعة دار الكتاب العربي 1399هـ.

د - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق. اختصر فيه مقدمة ابن الصلاح، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور نور الدين عتر طبعة دار البشائر الإسلامية 1411هـ ثم اختصره وسماه تقريب الإرشاد، وهو مطبوع مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي.

القرن الثامن الهجري والعناية بالسنة النبوية:

7- وفي أول القرن الثامن توفي الإمام العلامة تقي الدين محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (سنة 702هـ) ومن أهم مصنفاته:

أ - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام شرح فيه كتاب عمدة الأحكام لعبد الغنى المقدسي، وهو مطبوع في مجلدتين بتحقيق محمد حامد الفقي ومراجعة أحمد شاكر 1372هـ.

ب - الإلمام بأحاديث الأحكام جمع فيه ألفا وأربعمائة وواحدا وسبعين حديثًا من أحاديث الأحكام واشترط فيه الصحة وهو مطبوع في مجلدة بتحقيق الأستاذ محمد سعيد مولوي 1383 هـ ثم شرحه في كتاب الإمام شرح الإلمام ولم يكتمل.

ج - الاقتراح في بيان الاصطلاح، وهو مطبوع بتحقيق قحطان الدوري طبعة بغداد.

- أشهر علماء القرن الثامن:

امتاز القرن الثامن بأئمة وعلماء توجوا مسيرة المحققين والمحدثين من أسلافهم، ولو لم يكن في هذا القرن إلا الحافظ المزي والذهبي وابن كثير لكان فيهم الكفاية، غير أن القرن الثامن امتاز بحركة علمية دقيقة في علوم الحديث والتوثيق والرجال، ونذكر من علماء القرن الثامن أشهرهم فيما يلي:

1- الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي المتوفى في 742هـ بدار الحديث الإشرافية بدمشق، ودفن في مقابر الصوفية ومن أهم مصنفاته:

أ – تهذيب الكمال في أسماء الرجال. هذب فيه كتاب الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي والذي جمع فيه رجال الكتب الستة، وقد طبع في خمس وثلاثين مجلدة بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف طبعة مؤسسة الرسالة 1405هـ. قال السبكي: هو المجمع على أنه لم يصنف مثله(1).

ب – تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف جمع فيه أطراف الكتب الستة وبعض لواحقها كالشمائل للترمذي والمراسيل لأبي داود، وهو مفيد في معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الكتب الستة وموضع تخريجه وهو مطبوع في أربع عشرة مجلدة بالفهارس بتحقيق الأستاذ عبد الصمد شرف الدين طبعة الدار القيمة بالهند، ثم قام بتصويره المكتب الإسلامي ببيروت.

2- الحافظ إسماعيل بن عمر عماد الدين أبو الفداء المعروف بابن كثير المتوفى في 774هـ وهو من تلاميذ الحافظ المزي، ومن أهم مصنفاته:

أ – جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن. جمع فيه بين الأصول الستة ومسانيد أحمد والبزار وأبي يعلى والمعجم الكبير للطبراني، وربما زاد عليها من غيرها ورتبه على حروف المعجم، ويذكر كل صحابي له رواية، ثم يورد في ترجمته جميع ما وقع له في هذه الكتب وما تيسر من غيرها، وأما مسانيد المكثرين من الصحابة فأفردها بالتصنيف، وقد طبع في اثنتي عشرة مجلدة بتحقيق الدكتور عبد الملك بن دهيش طبعة مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة 1419 هـ.

ب – تفسير القرآن الكريم. وهو مشحون بالأحاديث والآثار بأسانيد مخرجيها، مع الكلام عليها صحة وضعفًا، وهو مطبوع طبعات كثيرة في أربع مجلدات.

ج – التكميل في أسماء الثقات والضعفاء والمجاهيل، جمع فيه بين تهذيب الكمال للمزي

---

(1) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (10/ 401).

وميزان الاعتدال للذهبي.

د – اختصار علوم الحديث. وهو اختصار حسن لمقدمة ابن الصلاح، وهو مطبوع بشرح وتحقيق العلامة أحمد شاكر في مجلدة واحدة وسماه: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. طبعة دار الكتب العلمية.

3- الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى في 748 هـ وهو من تلاميذ الحافظ المزي، وقد بلغ عدد مصنفاته مائتين وخمسة عشر مصنفًا في شتى العلوم ومن أهم مصنفاته:

أ – تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. جمعه من عدة تصانيف يعرف به الإنسان ما مضى من التاريخ من أول تاريخ الإسلام إلى عصر الذهبي، وقد طبع من الكتاب واحدة وخمسون مجلدة بدار الكتاب العربي 1407هـ بتحقيق عمر عبد السلام تَدْمُري.

ب – سير أعلام النبلاء. ألفه بعد تاريخ الإسلام، وضم إليه بعض كتبه الخاصة بتراجم الأعيان، واهتم فيه بذكر الأعلام دون غيرهم، وأضاف إلى تراجمه إضافات ليست بالتاريخ، وهو مطبوع في خمس وعشرين مجلدة مع الفهارس، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط طبعة مؤسسة الرسالة 1401هـ.

ج – ميزان الاعتدال في نقد الرجال. وهو من أجمع ما صُنِّف في أسماء المجروحين، وهو مطبوع في أربع مجلدات كبار بتحقيق محمد على البجاوي، طبعة دار المعرفة.

د – المستدرك على مستدرك الحاكم. لخص فيه المستدرك، وحكم على كل حديث بما يليق به، وهو مطبوع على هامش المستدرك طبعة دار الكتاب العربي ببيروت.

هـ – تذكرة الحفاظ وهو مطبوع في ثلاث مجلدات مع ذيوله حيدر آباد من سنة 1475هـ إلى سنة 1478هـ.

و– العبر في خبر من غبر. وهو مطبوع في أربع مجلدات طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق

محمد السعيد بن بسيوني.

ز- الموقظة في علم مصطلح الحديث. طبعت في مجلدة صغيرة بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

أشهر علماء القرن التاسع:

امتاز القرن التاسع بظهور أئمة التحقيق في علم المصطلح، ومن كان التعويل على حكمهم في هذه العلوم، فهو العصر الذي ظهر فيه الحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، وغيرهم من الأئمة الأعلام، فحفل هذا العصر بالعلماء المحققين الذين ساروا على نهج أسلافهم، وحققوا علومهم وكتبهم، نذكر منهم ما يلي:

1- الحافظ عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل زين الدين العراقي (ت 806 هـ) ومن مصنفاته:

أ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. وهو تخريج لأحاديث إحياء علوم الدين للغزالي، وهو مطبوع على هامش جميع طبعات الإحياء.

ب - تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد. جمع فيه أحاديث الأحكام لابنه أبي زرعة، وقد شرع في شرحه ولم يتمه، فأكمله ابنه أبو زرعة بالشرح، واسمه طرح التثريب في شرح التقريب. وقد طبع الكتاب مع شرحه في ثمان مجلدات بمصر 1353هـ.

ج - التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح. وهو مطبوع في مجلدة طبعة دار الحديث بيروت 1405 هـ.

د - الألفية في مصطلح الحديث. والتي شرحها السخاوي في كتابه فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، وهي من أنفع المتون في علم مصطلح الحديث.

2- شيخ الإسلام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى في 852 هـ، وهو من تلاميذ الحافظ العراقي، ومن أهم مصنفاته:

أ – فتح الباري شرح صحيح البخاري وهو أفضل شروح البخاري على الإطلاق، وكتب له مقدمة سماها هدى الساري لمقدمة فتح الباري، وهو مطبوع في أربع عشرة مجلدة بمطبعة بولاق في سنتي 1300هـ و 1301هـ ثم طبع بالمطبعة السلفية بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي في ثلاث عشرة مجلدة سوى المقدمة.

ب – تغليق التعليق. جمع فيه معلقات البخاري ووصلها من طرق أخرى، مع الكلام على أسانيدها، وهو مطبوع في خمس مجلدات بتحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، طبعة المكتب الإسلامي بالاشتراك مع دار عمار 1405هـ.

ج – تهذيب التهذيب. اختصر فيه كتاب تهذيب الكمال للحافظ المزي، واقتصر فيه على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة، وحذف ما طال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها المزي من مروياته العالية، واقتصر في ذكر شيوخ وتلاميذ الراوي، وهو مطبوع في إحدى عشرة مجلدة طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الهند 1325هـ.

د – إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة. جمع فيه أطراف عشرة كتب وهي: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، والمنتقى لابن الجارود، وصحيح ابن خزيمة، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار، وصحيح ابن حبان، وسنن الدراقطني، ومستدرك الحاكم، ولم يقتصر على المصادر التي ذكرت، فكثيرًا ما ينقل عن غيرها مثل: الأدب المفرد للبخاري، والمعاجم الثلاثة للطبراني، وتهذيب الآثار للطبري، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى، وشعب الإيمان للبيهقي، ومصنف ابن أبي شيبة وغيرها من المصادر الحديثية، وهو مطبوع في سبع عشرة مجلدة بإشراف الدكتور زهير بن ناصر الناصر بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة 1415هـ.

هـ – إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي. أفرد فيه أطراف مسند الإمام أحمد، وهو مأخوذ من إتحاف المهرة، وهو مطبوع في عشر مجلدات بتحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر

طبعة دار ابن كثير ودار الكلم الطيب 1414 هـ.

و – المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. جمع فيه زوائد عدة مسانيد على الكتب الستة ومسند أحمد وهذه المسانيد هي: مسند أبى داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند ابن أبى عمر العدني، ومسند مسدد، ومسند أحمد بن منيع، ومسند أبى بكر بن أبى شيبة، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن أبى أسامة، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي يعلى الموصلي، وهو مطبوع في تسع عشرة مجلدة طبعة دار العاصمة الرياض 1419 هـ.

ز – لسان الميزان. استدرك فيه على الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال، وحذف منه ما هو مترجم في التهذيب، وهو مطبوع في سبع مجلدات طبعة الهند 1329هـ.

ح – تقريب التهذيب. اختصر فيه كتابه تهذيب التهذيب، واقتصر فيه على ذكر اسم الراوي وكنيته ونسبه وطبقته وسنة وفاته ومرتبته من حيث الجرح والتعديل ومن أخرج له من أصحاب الكتب الستة وملحقاتها، مع ضبط الأسماء والألقاب وغيرها، وهو من أفضل الكتب المختصرة في الرجال، وهو مطبوع عدة طبعات وأفضلها طبعة دار البشائر الإسلامية بتحقيق الشيخ محمد عوامة.

ط – تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. جمع فيه زوائد رجال مسند أبى حنيفة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الشافعي على ما في تهذيب الكمال، ومن أفضل طبعاته طبعة دار البشائر الإسلامية في مجلدتين بتحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق 1416هـ.

ى – بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام وهو مطبوع في مجلدة بتحقيق محمد حامد الفقي طبعة دار البـاز مكة المكرمة وشرحه الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت1182هـ) في كتابه سبل السلام شرح بلوغ المرام، وهو مطبوع في أربع مجلدات بتحقيق محمد بن عبد العزيز الخولي طبعة، مكتبة عاطف بالقاهرة.

3 – الحافظ نور الدين أبو الحسن على بن أبى بكر الهيثمي الشافعي الحافظ (ت807 هـ)

وهو من تلاميذ الحافظ العراقي، ومن مصنفاته:

أ – غاية المقصد في زوائد المسند. أي زوائد مسند أحمد على الكتب الستة.

ب – كشف الأستار عن زوائد مسند البزار. وهو مطبوع في أربع مجلدات بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي طبعة مؤسسة الرسالة 1404 هـ.

ج – المقصد العلي في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي. وطبعت منه قطعة بتحقيق الدكتور نايف بن هاشم الدعيس بالرياض 1402هـ.

د – البدر المنير في زوائد المعجم الكبير للإمام الطبراني.

هـ – مجمع البحرين في زوائد المعجمين الأوسط والصغير للطبراني، وهو مطبوع بتحقيق عبد القدوس محمد نذير في تسع مجلدات طبعة مكتبة الرشد بالرياض 1415هـ.

و – ثم جمع هذه الكتب في كتاب واحد محذوف الأسانيد ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية، مع الكلام على الأحاديث من حيث الصحة والحسن والضعف والكلام على بعض رواتها من حيث الجرح والتعديل وسماه: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. وهو من أنفع كتب الحديث، وهو مطبوع في عشر مجلدات طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

ز – موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان على الصحيحين وهو مطبوع في مجلدة كبيرة، حققه ونشره محمد عبد الرزاق حمزة، طبعة دار الكتب العلمية.

ح – كتاب جمع فيه أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام، وأفراد الدارقطني مع ترتيبها على الأبواب، وقف عليه الكتاني صاحب الرسالة المستطرفة بخط الحافظ السخاوي والذي نقله من خط جامعه وذكر جامعه في آخره أنه كتبه سريعًا جدًا في ثلاثة عشر يومًا.

4 – الحافظ أحمد بن أبي بكر أبو العباس البوصيري الشافعي (ت 840 هـ) وهو من تلاميذ الحافظ العراقي، ومن مصنفاته:

أ – مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، جمع فيه زوائد سنن ابن ماجه على الكتب

الخمسة، مع الكلام على الأحاديث الزائدة والحكم عليها، وهو مطبوع في أربع مجلدات بتحقيق محمد المنتقى الكشناوي طبعة الدار العربية بيروت 1403 هـ.

ب – إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة وهذه المسانيد هي:

مسند أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسدد، ومسند ابن أبي عمر العدني، ومسند ابن راهويه، ومسند ابن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي، وقد طبع في تسع مجلدات طبعة دار الوطن 1420 هـ.

تدوين الحديث في القرن العاشر الهجري:

تميز القرن العاشر الهجري ببروز خاتمة الحفاظ المحققين المدققين العلامة الموسوعي السيوطي رضي الله عنه، وكذلك الإمام السخاوي، فكان في ذلك القرن ختام الحفاظ، وأهل التدقيق، حيث لم تنجب القرون التالية لهم من هم في قدرتهم ومكانتهم، نسأل الله أن يرزقنا أمثالهم في قرننا والقرون التالية، ونذكر من علماء ذلك القرن أشهرهم في ما يلي:

1- الحافظ محمد بن عبد الرحمن أبو الخير شمس الدين السخاوي المتوفى في 902 هـ ومن مصنفاته:

أ – فتح المغيث في شرح ألفية الحديث وهو أفضل شرح لألفية العراقي في مصطلح الحديث وليس له نظير في الإتقان والجمع مع التلخيص والتحقيق، وهو مطبوع في خمس مجلدات بالفهارس بتحقيق الشيخ علي حسين علي طبعة مكتبة السنة 1415 هـ.

ب – المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة وقد اعتنى فيه بذكر الأحاديث المشهورة الدائرة بين الناس وحكم عليها، وهو مطبوع بتحقيق السيد عبد الله الصديق الغماري في مجلدة واحدة طبعة مكتبة الخانجي. وقد اختصره تلميذه أبو الضياء عبد الرحمن بن الديبع الشيباني (ت 950 هـ) في مؤلف سماه تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على الألسنة من الحديث وهو مطبوع في مجلدة.

ج- الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية. ذكر فيه بعض الأحاديث التي سئل عنها وبين حكمها من حيث الصحة والضعف، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات بتحقيق الدكتور محمد إسحاق محمد إبراهيم طبعة دار الراية 1418هـ.

2- الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ومن مصنفاته:

أ- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي جمع فيه خلاصة كتب المصطلح المصنفة قبله مع حسن الترتيب والتنسيق، وهو مطبوع في مجلدتين بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

ب- الجامع الكبير أو جمع الجوامع. أراد الحافظ السيوطي أن يجمع الأحاديث النبوية في كتاب، وجعله في قسمين، الأول يشمل الأحاديث القولية، ورتبه على حسب حروف المعجم، والثاني: يشمل الأحاديث الفعلية، ورتبه على حسب مسانيد الصحابة فبدأ بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة ثم رتب بقية المسانيد على حروف المعجم، وقد جمع فيه أحاديث ما يربو على ثمانين كتابًا من كتب السنة وعدد أحاديثه ستة وأربعون ألفًا وستمائة وأربعة وعشرون حديثًا، وقد قامت الهيئة المصرية العامة للكتاب بتصوير الكتـاب على مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 95 حديث في مجلدتين ضخمتين.

ج- الجامع الصغير: بعد أن ألف السيوطي كتاب الجامع الكبير انتقى من قسم الأحاديث القولية جملة أحاديث من أصحها وأخصرها وأشملها وزاد عليها بعض الزيادات وسماها الجامع الصغير، وهو مطبوع مع شرحه فتح القدير شرح الجامع الصغير للمناوي في ست مجلدات طبعة دار المعرفة، ثم زاد على الجامع الصغير وسماها زيادة الجامع.

وقد مزج الكتابين فيما بعد الشيخ يوسف النبهاني في مؤلف واحد في مصنف سماه الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، وقد رتب الجوامع الثلاثة على الأبواب الفقهية الشيخ علاء الدين بن حسام الدين الهندي المعروف بالمتقي الهندي (ت 975 هـ) في مؤلف وسماه كنز العمال وهو مطبوع في أربع عشرة مجلدة طبع الهند 1364هـ.

د- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. اختصره من موضوعات ابن الجوزي، وقد ذكر فيه تعقبات كثيرة على أحاديث حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، وهو مطبوع في مجلدتين.

هـ ـ الدر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالمأثور. يذكر بعد كل آية الأحاديث والآثار المسندة المفسرة لتلك الآية ويعزوها لمن خرجها من الأئمة، وهو مطبوع في ست مجلدات.

3- الحافظ أبو الحسن على بن محمد المعروف بابن عراق الكناني المتوفى في 963هـ ومن مصنفاته تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي وكتاب السيوطي ورتبه على ترتيبهما، وهو مطبوع في مجلدتين بتحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف طبعة مصر 1378هـ ثم قامت بتصويره دار الكتب العلمية 1401هـ.

تدوين الحديث في القرن الحادي عشر الهجري:

تميز القرن الحادي عشر الهجري بأئمة وعلماء من المحققين الذين حرروا العبارات، وشرحوا الغامض من أقوال الأئمة السابقين، ونذكر أشهر هؤلاء العلماء فيما يلي:

1- العلامة على بن محمد أبو الحسن الهروي القاري (ت 1014 هـ) ومن مصنفاته المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، وله تذكرة الموضوعات، و مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر.

2- العلامة محمد بن عبد الرءوف بن على بن زين العابدين القاهري المعروف بالمُناوي المتوفى في 1031 هـ ومن مصنفاته كتاب الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور وهو مطبوع في ثلاث مجلدات مصورًا عن نسخة خطية بدار الكتب المصرية؛ تصوير المركز العربي للبحث والنشر بالقاهرة 1401هـ وله شرح على الجامع الصغير للسيوطي مطبوع في ست مجلدات طبعة دار المعرفة.

3- العلامة أبو عبد الله محمد بن سليمان الروداني (ت 1094 هـ) ومن مصنفاته كتاب

جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد. اشتمل على الصحيحين والموطأ والسنن الأربعة ومسند الدارمي ومسند أحمد ومسند أبى يعلى والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة، وعدد أحاديثه عشرة آلاف ومائة وواحد وثلاثون حديثًا وهو مطبوع في مجلدتين كبيرتين بإشراف السيد عبد الله هاشم يماني المدني 1381هـ.

- تدوين الحديث في القرن الثاني عشر الهجري:

تميز القرن الثاني عشر الهجري بأئمة قاموا بشرح السنن، وتوضيح معانيها، واختصروا كتب الأئمة وحرروها، نذكر من علماء ذلك القرن أشهرهم فيما يلي:

1- العلامة أبو الحسن بن عبد الهادي السندي (ت 1138 هـ) وله حاشية على كل كتاب من الكتب الستة، وكلها مطبوعة بهامش طبعات الكتب الستة.

2- العلامة محمد بن أحمد بن سالم النابلسي السفاريني(ت 1188 هـ) ومن مصنفاته كتاب نفثات الصدر المكمد بشرح ثلاثيات المسند أي مسند أحمد وهو مجلدة ضخمة، وأيضًا الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات، اختصر فيه موضوعات ابن الجوزي.

3- العلامة أبو العلاء إدريس بن محمد العراقي الحسيني الفاسي المتوفى في 1183هـ ومن مصنفاته: كتاب فتح البصير في التعريف بالرجال المخرج لهم في الجامع الكبير.

- تدوين الحديث في القرن الثالث عشر الهجري:

تميز القرن الثالث عشر الهجري كذلك بشراح السنة، ومحرري الكتب، ومختصريها، وأخذ العلماء على عاتقهم مهمة التحرير والتدقيق والشرح لكتب أسلافهم، ونذكر من علماء ذلك القرن أشهرهم:

1- القاضي أبو عبد الله محمد بن على بن محمد الشوكاني الصنعاني المتوفى في 1255هـ ومن مصنفاته:

أ- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار شرح فيه كتاب منتقى الأخبار لمجد الدين ابن تيمية، وهو

مطبوع في أربع مجلدات كبار تشتمل على تسعة أجزاء طبعة دار الجيل بيروت 1393هـ.

ب – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة وقد ذكر فيه كثيرًا من الأحاديث التي لم تبلغ درجة الوضع وهو مطبوع في مجلدة طبعة مطبعة السنة المحمدية، القاهرة 1380هـ.

2- العلامة محمد بن محمد بن عبد الرزاق أبو الفيض المصري المشهور بمرتضى الزبيدي المتوفى في 1205هـ ومن مصنفاته: التعليقات الجليلة على مسلسلات ابن عقيلة. والإسعاف بالحديث المسلسل بالأشراف. يعني حديث لا إله إلا الله حصني، والمرقاة العلية في شرح الحديث المسلسل بالأولية.

الحديث في القرن الرابع عشر الهجري:

رغم اقتراب القرن الرابع عشر الهجري من زماننا، إلا أنه يأتي إلينا بعبق الماضي، ونهج الأسلاف الذين صانوا هذا الدين وذلك العلم بالرعاية والعناية حتى وصل إلينا غضًّا سائغًا، ولقد كثر علماء القرن الرابع عشر، ونهجوا في تصنيفهم منهج الشرح والتحرير والاختصار والتدقيق كذلك، نذكر من علماء ذلك القرن أشهرهم فيما يلي:

1 – العلامة أبو الحسنات عبد الحي بن محمد اللكنوي (ت 1304 هـ) ومن مصنفاته: الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، وظفر الأماني في شرح مختصر الجرجاني، والرفع والتكميل في الجرح والتعديل، والأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، وكلها مطبوعة بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

2 ـ العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني (ت 1345 هـ) ومن مصنفاته كتاب الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة. وهو مطبوع في مجلدة بالفهارس طبعة دار البشائر الإسلامية.

3 ـ العلامة أحمد محمد شاكر (ت 1379 هـ) قام بتحقيق عديد من كتب السنة تحقيقًا علميًا متميزًا مع الكلام على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا منها: مسند الإمام أحمد وقد خرج منه بتحقيقه ستة عشر جزءًا طبعة دار المعارف وهي تعدل ثلث المسند ولم يتمه، وقام

أيضًا بتحقيق سنن الترمذي وصدر منها بتحقيقه مجلدتان تشملان ستمائة حديث طبعة مصطفى البابي الحلبي، وقام أيضًا بتحقيق أجزاء من تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري بالاشتراك مع أخيه محمود محمد شاكر، وله شرح على مختصر الحافظ ابن كثير لمقدمة ابن الصلاح سماه الباعث الحثيث بشرح مختصر الحديث وهو مطبوع في مجلدة واحدة.

4- السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (المتوفى سنة 1380هـ) ومن مصنفاته: «المداوي لعلل المناوي» وهو مطبوع في ست مجلدات طبعة دار الكتبي 1416 هـ، وله مستخرج على مسند الشهاب القضاعي، وله كتاب «المغير على الجامع الصغير» وله كثير من الأجزاء الحديثية التي تكلم فيها على تصحيح وتضعيف الأحاديث.

وعندما نصل إلى القرن الخامس عشر الهجري وهو القرن الذي نعيش فيه، فلا يخفى ما طرأ على علم التوثيق من التطور الشكلي، وما طرأ على الزمان كله من تطور وسائط نقل العلم، فلم تعد الكتب وحدها هي المراجع، فهناك مراجع اسطوانات الليزر وغير ذلك، إلا أننا نجد أن الأصل الذي مكن لكل هذه المراجع في الظهور هو الكتاب، وقد اشتهر من أئمة المحدثين والحفاظ في قرننا هذا قليل مقارنة بالقرون الماضية، وذلك لوجود وسائل حفظ الأحاديث لدى العلماء، ولم يعد التسابق في حفظ الصدر بنفس القيمة في الماضي، ونذكر من علماء السنة والحديث في هذا القرن أشهرهم فيما يلي:

1- السيد عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري (المتوفى 1413 هـ) وله كثير من الأجزاء الحديثية التي يتكلم فيها على الأسانيد وتصحيح وتضعيف الأحاديث، وبخاصة الأحاديث التي يدور حولها الخلاف، وقد أجاز لنا ما اطلع عليه العمل في حياته.

2- وكان من آخر المحدثين العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة صاحب التحقيقات المفيدة لكتب الأئمة المحدثين بأسلوب علمي متميز، وتوفي- رحمه الله تعالى- 1418هـ[1].

---

(1) انظر: سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى العالمين (150– 159).

المنهج النقدي
عند المسلمين وأثره في توثيق السنة النبوية

قد تم الإشارة فيما سبق إلى تجربة الأمة الإسلامية في مجال التوثيق، وبينَّا كيف أنها اعتبرته أحد مقومات الحضارة الإنسانية وأداة من أدوات بنائها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تصور الحضارة الإسلامية بدون الجانب التوثيقي، والذي يمثل المنهج النقدي في علوم الحديث أحد علاماته الحضارية. وهناك حقيقة ساطعة كالشمس في وضح النهار يجب أن تكون راسخة في الأذهان عندما نتكلم عن توثيق السنة النبوية وحفظ أحاديث النبي ﷺ، وهي أنه لم يحظَ أي واحد من الأنبياء فمن دونهم بما حظي به نبينا الكريم ﷺ من الاهتمام بأقواله وأفعاله وأحواله وهيئاته وصفاته وشمائله. فنبينا ﷺ في قلوبنا وعقولنا ونفوسنا، في كل زمانٍ ومكان، لا باب إلى الله سواه، ولا نبي بعده، ولا هادي إلى طريق الحق إلا إياه ﷺ، سُدَّت الطرق إلا طريقه، وانتهت الشرائع إلا شرعه، تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

فقد عظم المسلمون جميع ما ورد عن النبي ﷺ؛ فبذلوا جهدًا مبدعًا وغير مكرر في توثيق كلام النبي ﷺ وأحواله وأفعاله، فأنشئوا علومًا كثيرة، ولم يحدث مثل ذلك أبدًا لأي نبي أو مفكر أو عالم أو شاعر أو أديب في تاريخ البشرية فهو أمر فريد اختص بكلام النبي ﷺ، وقد شهد بهذه الحقيقة الكثير من الباحثين غير المسلمين.

تقول الباحثة البريطانية (كارين أرمسترونج) في كتابها (سيرة النبي محمد ﷺ): «تكوِّن الأحاديث النبوية مع القرآن أصول الشريعة الإسلامية، كما أصبحت أيضًا أساسًا للحياة اليومية والروحية لكل مسلم. فقد علَّمت السنَّة المسلمين محاكاة أسلوب محمد في الكلام، والأكل، والحب، والاغتسال، والعبادة، لدرجة يعيدون معها إنتاج حياة النبي محمد على

الأرض في أدق تفاصيل حياتهم اليومية بأسلوب واقعي...»[1].

ويمكن أن نلخص ما صرحت به هذه الباحثة في قولنا أن المسلمين اتخذوا من سنة النبي ﷺ وهديه «منهج حياة» يدورون معه في فلكه ولا يتخلفون عنه فكريًا أو عمليًا، وهذا أعلى درجات التوثيق والحفظ العلمي والعملي؛ إذ أصبحت سنة النبي ﷺ نموذجًا يتكرر في اليوم الواحد مئات الملايين من المرات من خلال القول والفعل والحال والهيئات. ظهرت فيه معاني قول الله عز وجل ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب:21].

وإذا أردنا بيان هذه الحقيقة وإقامة الأدلة عليها على تحققها؛ فسوف نفعل من خلال بيان كيف اهتمت أمة الإسلام بمعرفة وحفظ وتوثيق سنة نبينا ﷺ والمتمثلة في أقواله وأفعاله وأحواله وهيئاته وشمائله وجميع دقائق حياته ﷺ، فإننا نتمكن من ذلك من خلال:

عرض المنهج النقدي التوثيقي للسنة النبوية والمحتوي على:

- **أولًا: حول ملامح منهج النقد في تاريخ الأمة:**
- **توطئة بين يدي المنهج النقدي:**
- **دوافع النقد:**

1- تأصيل منهج النقد من خلال معاني القرآن الكريم.

2- منهج النقد في عهد النبي ﷺ.

3- منهج النقد في عهد الصحابة الكرام رضي الله عنهم.

4 - منهج النقد عند التابعين.

5- منهج النقد عند أتباع التابعين.

(1) سيرة النبي محمد (ص388) كارين أرمسترونج- ترجمة د. فاطمة نصر د. محمد عناني 1998م شركة صحارى.

- **ثانيًا: السند (الإسناد) في حياة الأمة الإسلامية:**
- السند لغة واصطلاحًا.
- الإسناد من خصائص الأمة الإسلامية.
- الكلام عن أهمية الإسناد.
- المراحل التي مر بها علم الإسناد والتلقي.
- أثر العناية بدراسة الإسناد في نقد الحديث وتوثيقه.
- بعض الأمور المتعلقة بقضية الإسناد.
- **ثالثًا: الاهتمام بالمتن وأثره في صيانة السنة النبوية:**
- اهتمام الأمة بالتدقيق في المتن والسند.
- الاهتمام بنقد المتن في عهد الصحابة.
- الاهتمام بنقد المتن في جيل التابعين ومَن بعدهم.
- من قواعد اختبار المتون الحديثية عند العلماء.
- **رابعا: العلوم الخادمة للسنة ودورها التوثيقي:**
- تعريف العلوم الخادمة.
- من علوم نقد السند.

أولًا

حول ملامح منهج النقد في تاريخ الأمة

توطئة بين يدي المنهج النقدي:

بعد أن أبحرنا فيما سبق عبر السنين والقرون منذ العهد النبوي، مستقرئين لجهود جمع السنة النبوية وتدوين الأحاديث النبوية، وذاكرين لأشهر دواوين السنة وجوامعها وكتبها ومدوناتها ومناهج المصنفين وآليات جمعهم لسنة رسول الله ﷺ؛ نتعرض في هذا المبحث إلى معالم وملامح المنهج النقدي لتوثيق وجمع ونقل السنة النبوية وآليات عمله وتفعيله منذ عهد النبي ﷺ.

فقد يرد على ذهن المسلم تساؤلات تتعلق بالكيفية التي تمكن من خلالها علماء الحديث من قبول الروايات أو ردها، أو الحكم بصحة نسبة قول أو سنة إلى رسول الله ﷺ، وما مصدر أحكام النقاد في الجرح والتعديل، وهل كانت هذه الأمور تخضع للرؤية الشخصية أو الأهواء، أم لها ضوابط وقواعد علمية حاكمة؟

وماهو المنطلق الذي انطلق منه النقاد، وكيف تمكنوا من الحكم على الرواة جرحًا وتعديلًا؟ في حين أن بعض من يحكمون عليه متقدم عنهم بأزمنة!، ومتى كانت بداية منهج النقد والتثبت لنصوص السنة النبوية؟

فما المقصود بمنهج نقد الحديث؟

- المنهج لغة: مشتق من الفعل نهج، يقال: نهجت الطريق سلكته، ونهج الأمر: وضح. وطريق نهج: بين واضح، والمنهاج كالمنهج. قال الله عز وجل في كتابه الحكيم: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:48] (1).

(1) انظر: لسان العرب (2/ 383).

واصطلاحًا: يطلق على قانون ثابت ذو قواعد عامة وخطوات منظمة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته.

– النقد لغة: قال ابن فارس: «النون والقاف والدال، أصلٌ صحيح يدلُّ على إبراز شيء وبروزه. من ذلك: النقد في الحافِر، وهو تقشُّره، والنقد في الضِّرس: تكسُّره، وذلك يكون بتكشُّف لِيطه عنه. ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أنْ يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك. ودرهم نقد: وازنٌ جيد، كأنَّه قد كشف عن حاله فعلم»(1).

النقد اصطلاحًا:

نجد أنه يقصد إلى تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقًا وتجريحًا.

لو نظرنا إلى النقد بصفة عامة لوجدنا أنه يعبر عن موقف كلي مؤصل على قواعد إلى جانب قوة النظر العقلي وتوافر الملكة مع القدرة على التمييز والتفسير والتحليل والتقييم والتعليل؛ بحيث يمثل هذا الموقف منهجًا للتعامل مع القضايا المختلفة الفكرية والمادية.

ومن المعلوم أن لكل علم طبيعة تجعل له منهجًا يتناسب مع طبيعته؛ ولذلك تتغاير طبيعة المناهج النقدية وفقًا لطبيعة القضايا التي يتم تناولها؛ فمنهج النقد عند الأصوليين غير منهج النقد عند المتكلمين غير منهج النقد عند الأدباء والشعراء؛ إلا أن القاسم المشترك هو النظر والتقييم والاحتكام إلى معايير النظر العقلي والقواعد العامة.

فمنهج النقد اصطلاحًا:

نجد أنه يعبر عن: «الإجراءات العلمية والعملية التي قامت بها الأمة الإسلامية للتثبت من حديث النبيﷺ وحفظه وصيانته في مجال الرواية والدراية، وما صاحب ذلك من ظهور العلوم الخادمة، والأدوات والآليات العلمية التي يتم بها تمحيص الروايات وتحقيق نسبتها

---

(1) انظر: مقاييس اللغة (النون، والقاف، والدال) (5/ 467).

للنبي ﷺ، ثم توثيقها بعد ذلك بالتدوين».

- دوافع النقد:

منَّ الله تعالىٰ علىٰ هذه الأمة بحفظ دينها، ومعلوم أن أحكام ديننا لا تقتصر علىٰ القرآن وحده كما أشرنا في مبحث الحجية، فالسنة مصدر من مصادر التشريع ومرجعية لأمتنا؛ فلابد من التثبت من نصوص السنة النبوية والتيقن من صحة نسبة الأحاديث لرسول الله ﷺ. فالسنة هي المبينة للقرآن تفصل مجمله وتشرح المبهم من معانيه، فلا قوام للدين بدونها، ولذلك وجب تتبع الطرق وسلوك السبل التي تمكننا من تنقيتها والتثبت منها.

فأمر الحديث عظيم؛ ولذا وجب تنقيته مما قد يلحق به من الدس والافتراء والخلط، والعمل علىٰ وضع منهج متكامل للنقد يبين الصحيح من السقيم، ويحفظ للأمة أمر دينها. وعلىٰ ذلك يقول الخطيب البغدادي رحمه الله: «ولما كان ثابت السنن والآثار،وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها، ولا ثبات لأمر الدين إلا بانتحالها، وجب الاجتهاد في حفظ أصولها، ولزم الحث علىٰ ما عاد بعمارة سبيلها»[(1)].

ويقول رحمه الله: «الحديث يشتمل علىٰ معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات رب العالمين- تعالىٰ عن مقالات الملحدين- والإخبار عن صفات الجنة والنار، وما أعد الله تعالىٰ فيهما للمتقين والفجار، وما خلق الله في الأرضين والسموات من صنوف العجائب وعظيم الآيات، وذكر الملائكة المقربين، ونعت الصافين والمسبحين. وفي الحديث قصص الأنبياء، وأخبار الزهاد والأولياء، ومواعظ البلغاء، وكلام الفقهاء، وسير ملوك العرب والعجم، وأقاصيص المتقدمين من الأمم، وشرح مغازي الرسول ﷺ، وسراياه وجمل أحكامه وقضاياه، وخطبه وعظاته، وأعلامه ومعجزاته، وعدة أزواجه

(1) الكفاية في علم الرواية (ص3).

وأولاده وأصهاره وأصحابه. وذكر فضائلهم ومآثرهم. وشرح أخبارهم ومناقبهم، ومبلغ أعمارهم، وبيان أنسابهم. وفيه تفسير القرآن العظيم، وما فيه من النبأ والذكر الحكيم. وأقاويل الصحابة في الأحكام المحفوظة عنهم، وتسمية من ذهب إلى قول كل واحد منهم من الأئمة الخالفين والفقهاء المجتهدين»(1).

كان عهد النبي ﷺ وصحابته الكرام هو عهد الرواية الصحيحة الثابتة التي لم يحدث فيها أي خلل لقرب العهد، فلما مرت السنون وبعد العهد من رسول الله ﷺ وانقضى القرن الأول، وتوفي الصحابة الكرام الذين كانوا يحفظون السنة، وكذلك توفي أكثر التابعون وظهرت الأهواء وبدأت بوادر التزيد والدس في الحديث الشريف؛ خشي أهل العلم من الدس على رسول الله ﷺ أو ضياع نصوص السنة، فوضعوا القواعد التي تمكنهم من فحص النقلة والبحث عن أحوالهم وطرح كلام الكاذبين، والأخذ بكلام الصادقين.

قد يقع أن يدخل على الأحاديث الشريفة ما ليس منها، وقد يكون ذلك راجعًا إلى النسيان والغفلة، أو تعمد الدس، لذلك لزم تنقية الأحاديث من شوائب الأخطاء بأصنافها، لئلا يدخل في شريعتنا ما ليس منها أداء للأمانة عن رسول الله ﷺ كما أمرنا فقال: «**نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها**»(2) ونفيًا للتقول عليه ﷺ، وحماية من أن نقع في الوعيد الشديد للنبي ﷺ حيث قال: «**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»(3).

(1) شرف أصحاب الحديث (ص8).

(2) أخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (3660)، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (2656)، وابن ماجه في مقدمة سننه، باب من بلغ علما (230) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، وقال الترمذي: «حديث حسن». وهو من الأحاديث المتواترة فقد ذكره السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة (ص28، تحقيق خليل محيي الدي، المكتب الإسلامي).

(3) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (110)، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (3) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقوله ﷺ: «**من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»(1).

فهدف المنهج النقدي لعلم الحديث هو النصح للأمة والعمل على وصول سنة نبينا ﷺ خالية من الدس والتقول، وليس هدفه الطعن على الرواة؛ يقول الإمام ابن رجب الحنبلي رحمه الله: «فما حملهم على ذلك- عندنا والله أعلم- إلا النصيحة للمسلمين. لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس، أو الغيبة، إنما أرادوا- عندنا- أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا، لأن بعضهم- من الذين ضعفوا- كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهمًا في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم، شفقة على الدين وتثبيتا؛ لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال»(2).

---

(1) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (1/ 8) من حديث سمرة بن جندب، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كذب (2662) من حديث المغيرة رضي الله عنه، وقال: «حسن صحيح».

(2) انظر: شرح علل الترمذي (1/ 348) زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي – تحقيق د: همام عبد الرحيم سعيد – مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن – الطبعة: الأولى، 1407هـ – 1987م.

حول ملامح منهج النقد في تاريخ الأمة

أولا: تأصيل منهج النقد من خلال معاني القرآن الكريم

من أهم القواعد التي انطلقت منها الأمة المسلمة نحو تفعيل منهج النقد الحديثي النصوصُ القرآنية؛ حيث إن الناظر في آيات القرآن الكريم يجد مجموعة من الآيات الكريمة تمثل مرجعية لمنهج النقد الحديثي؛ حيث يقف المرء على عدد من النصوص ذات علاقة مباشرة بمسألة التحري والتثبت في الروايات ومن أمثلة ذلك:

أ- الأمر بالتثبت في الرواية والتحري عنها:

يعد الأمر بالتثبت في نقل الأخبار وروايتها أحد التوجيهات القرآنية الهامة التي تم النص عليها في أكثر من مناسبة؛ يقول الله عز وجل في سورة الحجرات: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات:6]. فهذه الآية ترشدنا إلى وجوب التثبت من الأخبار المنقولة والروايات.

وقد أشار الإمام مسلم في مقدمة صحيحه إلى ضرورة التثبت في الروايات قبل روايتها ونشرها، لافتا النظر إلى الصفة التي يجب أن يكون عليها الناقل والراوي، فقال رحمه الله: «باب وجوب الرواية عن الثقات، وترك الكذابين. واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع، والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه، قول الله جل ذكره: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحُجُرات:6] وقال جل ثناؤه: ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة:282]، وقال عز وجل: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [الطلاق:2]، فدل بما ذكرنا من

هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عند جميعهم، ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق.

وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: «**من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين**»[1].

ومن الآيات الدالة على أهمية التثبت قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء:83]. فقد جاء في سبب نزول هذه الآية أن النبيﷺ لما هجر نساءه وشاع بين الناس أنه طلَّقهن جاءه عمرو بن الخطاب رضي الله عنه فقال للنبي ﷺ: يا رسول الله، أطلقتهن؟ قال: لا، قلت: يا رسول الله، إني دخلت المسجد والمسلمون ينكتون بالحصى، يقولون: طلق رسول الله ﷺ نساءه، أفأنزل، فأخبرهم أنك لم تطلقهن، قال: نعم، إن شئت، فلم أزل أحدثه حتى تحسر الغضب عن وجهه، وحتى كشر فضحك، وكان من أحسن الناس ثغرا، ثم نزل نبي الله ﷺ ونزلت، فنزلت أتشبث بالجذع، ونزل رسول الله ﷺ كأنما يمشي على الأرض ما يمسه بيده، فقلت: يا رسول الله، إنما كنت في الغرفة تسعة وعشرين، قال: إن الشهر يكون تسعا وعشرين، فقمت على باب المسجد، فناديت بأعلى صوتي، لم يطلق رسول الله ﷺ نساءه، ونزلت هذه الآية: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ

---

(1) انظر: مقدمة صحيح مسلم (ص 8) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري –تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء:83]. فكنت أنا استنبطت ذلك الأمر، وأنزل الله عز وجل آية التخيير(1).

فتدل الآية الكريمة على ضرورة التثبت في الأخبار وعدم قبولها ونشرها إلا بعد ردها إلى أهل العلم والاختصاص للتحقق من صحة الخبر ونسبته إلى قائله ودقته، وهذا هو الهدف الذي يريد المنهج النقدي للحديث الشريف تحقيقه.

ب- الجرح والتعديل من خلال معاني القرآن الكريم:

من أهم معالم المنهج النقدي للحديث الشريف علم الجرح والتعديل وهو العلم المختص ببيان جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة. فالجرح هو: الطعن في الراوي بما ينال من عدالته أوضبطه. والتعديل: هو تزكية الراوي والحكم بعدالته وضبطته. فعلم الجرح والتعديل هو ميزان الرواة وهو معيار قبولهم أو رفضهم. ولو نظرنا في آيات القرآن الكريم لوجدنا منطلق هذا العلم من خلال تكلم القرآن الكريم في أحوال الرجال؛ فالآيات كثيرة في الثناء على الصحابة على الجملة وذم المنافقين على الجملة أو ذكر أناس بعينهم بالمدح أو بالذم.

1- التعديل من خلال معاني القرآن الكريم:

فمن أمثلة التعديل في كتاب الله، ما ذكره الله سبحانه وتعالى من الثناء على أنبيائه ورسله، يقول عز وجل: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾﴾ [مريم:41]، ويقول سبحانه: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ﴿٥٤﴾ وَكَانَ يَأۡمُرُ أَهۡلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ

---

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب المظالم والغصب، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها (2468)، مسلم في كتاب الطلاق، باب في الإيلاء، واعتزال النساء، وتخييرهن (1479). من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه. واللفظ لمسلم.

وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيّٗا﴾ [مريم:**54-55**]. وهذا من أعلى درجات التعديل القرآني.

تعديل الصحابة رضي الله عنهم **في القرآن:**

قال الله عز وجل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ٢٠٧﴾ [البقرة:207]. فقد روي أن هذه الآية نزلت في شأن الصحابي الجليل صهيب بن سنان الرومي رضي الله عنه، يقول الإمام القرطبي رحمه الله: «قيل: نزلت في صهيب فإنه أقبل مهاجرا إلى رسول الله ﷺ فاتبعه نفر من قريش، فنزل عن راحلته، وانتثل ما في كنانته، وأخذ قوسه، وقال: لقد علمتم أني من أرماكم، وأيم الله لا تصلون إلي حتى أرمي بما في كنانتي، ثم أضرب بسيفي ما بقي في يدي منه شي، ثم افعلوا ما شئتم. فقالوا: لا نتركك تذهب عنا غنيا وقد جئتنا صعلوكا، ولكن دلنا على مالك بمكة ونخلي عنك، وعاهدوه على ذلك ففعل، فلما قدم على رسول الله ﷺ نزلت: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة:207] الآية، فقال له رسول الله ﷺ:«**ربح البيع أبا يحيى**»[1].

فهذه الآية الكريمة نص من نصوص التزكية والتعديل، سواء أكانت نزلت في شخص واحد أو جماعة محددة، أو كانت نوعًا من التعديل العام الذي ينطبق على كل من تحقق بما فيه وعمل به.

ومن أمثلة التعديل القرآني للصحابة الكرام ما جاء عن معاني قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوۡ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ أَوۡ أَبۡنَآءَهُمۡ أَوۡ إِخۡوَٰنَهُمۡ أَوۡ عَشِيرَتَهُمۡۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ وَيُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ

(1) انظر: الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي (3/ 21).

حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المجادلة:22].

يقول أهل التفسير في معاني قوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ﴾ أنزلت هذه الآية في أبي عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه؛ حين قتل أباه يوم بدر. وفي قوله عز وجل ﴿أَوْ أَبْنَآءَهُمْ﴾ نزلت في أبي بكر الصديق عندما همَّ يوم بدر بقتل ابنه عبد الرحمن. وفي قوله تعالى ﴿أَوْ إِخْوَانَهُمْ﴾ في مصعب بن عمير رضي الله عنه قتل أخاه عبيد بن عمير يومئذ. وفي قوله عز وجل: ﴿أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ في عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل خاله العاص بن هشام بن المغيرة[1].

ففي قوله تعالى: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ نوع من أنواع التعديل لهذه الفئة المؤمنة نتيجة لأعمالهم وإخلاصهم.

2- الجرح من خلال معاني كتاب الله عز وجل:

الجرح في معناه العام يتضمن الطعن والقدح في المرء والتصريح بعدم الرضا به أو بقوله أو فعله. وجرح الراوي يعني الطعن في عدالته أو ضبطه بما يقتضي رد روايته وعدم الثقة بها.

وقد اشتمل القرآن الكريم على عدد من الآيات التي تنص على الطعن في شخص معين أو جماعة محددة، كما اشتمل على آيات تنص على ما يمكن أن نطلق عليه الجرح العام.

يقول الله عز وجل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ **[البقرة: 205]**.

يقول الإمام ابن جرير عن سبب نزول هذه الآية: «عن السدي: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ

(1) انظر: تفسير ابن كثير (4/ 329)، وتفسير القرطبي (17/ 308،307).

قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾، قال: نزلت في الأخنس بن شريق الثقفي- وهو حليفٌ لبني زُهرة- وأقبل إلى النبي ﷺ بالمدينة، فأظهر له الإسلام، فأعجبَ النبي ﷺ ذلك منه، وقال: إنما جئت أريد الإسلام، والله يعلم أني صادق! وذلك قوله:﴿وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ ﴾ ثم خرج من عند النبي ﷺ فمرَّ بزرع لقوم من المسلمين وحُمر، فأحرق الزرع، وعقر الحُمُرُ، فأنزل الله عز وجل:﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ﴾(1).

ومن معاني الجرح الخاص في كتاب الله ما جاء من خلال قوله عز وجل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [التوبة:49]. يقول المفسرون: نزلت هذه الآية في رجل من المنافقين يقال له الجد بن قيس. فقد روى السيوطي عن محمد بن إسحاق قال: «أخرج ابن إسحاق، وَابن المنذر والبيهقي في الدلائل من طريقه عن عاصم بن عمر بن قتادة وعبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رسول الله ﷺ قلما كان يخرج في وجه من مغازيه إلا أظهر أنه يريد غيره، غير أنه في غزوة تبوك قال: أيها الناس إني أريد الروم فأعلمهم وذلك في زمان البأس وشدة من الحر وجدب البلاد، وحين طابت الثمار والناس يحبون المقام في ثمارهم وظلالهم ويكرهون الشخوص عنها، فبينما رسول الله ﷺ ذات يوم في جهازه إذ قال للجد بن قيس: يا جد هل لك في بنات بني الأصفر قال: يا رسول الله لقد علم قومي أنه ليس أحد أشد عجبًا بالنساء مني وإني أخاف إن رأيت نساء بني الأصفر أن يفتنني فأذن لي يا رسول الله، فأعرض عنه رسول الله ﷺ وقال: قد أذنت، فأنزل الله ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى

(1) انظر: تفسير القرطبي (4/ 230).

ٱلۡفِتۡنَةِ سَقَطُواْۗ ﴾ [التوبة:49] يقول: ما وقع فيه من الفتنة بتخلفه عن رسول الله ﷺ ورغبته بنفسه عن نفسه أعظم مما يخاف من فتنة نساء بني الأصفر»(1).

ج- اشتراط عدالة الرواة من خلال معاني القرآن الكريم:

- اشتراط عدالة الراوي أو الشاهد أحد مظاهر نقد الروايات أو الأخبار أو الشهادات في القرآن الكريم.

والعدالة لغة: مشتقة من العدل، والعدْل ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور... والعدْل من الناس: المرضي قوله وحكمه... ويقال رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، وامرأة عدل، ونسوة عدل، كل ذلك على معنى رجال ذوو عدل ونسوة ذوات عدل، فهو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، فإن رأيته مجموعًا أو مثنى أو مؤنثًا فعلى أنه قد جرى مجرى الوصف الذي ليس بمصدر... وتعديل الشهود: أن تقول: إنهم عدول، وعدَّل الحكم: أقامه، وعدَّل الرجل: زكاه»(2).

(1) الدر المنثور في التفسير بالماثور (7/ 396) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق: مركز هجر للبحوث

الناشر: دار هجر القاهرة 1424 هـ.

(2) انظر: لسان العرب (11/ 430، 431).

العدالة في الاصطلاح الشرعي:

تعبر عن الاعتدال واجتناب الكبائر والمحافظة على المروءة والأمانة واستقامة السيرة.

أخرج الخطيب البغدادي عن إبراهيم النخعي قوله: «العدل في المسلمين من لم يظن به ريبة»[1].

أما في اصطلاح المحدثين، فقد عرف الإمام ابن الصلاح العدل بأنه: «أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة»[2]. وخوارم المروءة هي كل ما يحط من قدر الإنسان في العرف الاجتماعي الصحيح.

فقد نص القرآن الكريم على ضرورة أن يكون الشاهد ذا استقامة في دينه وممن يرضى الناس بقوله وحكمه؛ يقول الله عز وجل: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة:282]وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾﴾ [الطلاق:2].

فقوله تعالى ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ يفهم منه أن في الشهود من لا يرضى، ولذلك استدل الإمام القرطبي بهذه الآية على أن الناس ليسوا محمولين على العدالة حتى تثبت لهم، وذلك معنى زائد على الإسلام، وهذا قول الجمهور. وقال أبو حنيفة: كل مسلم ظاهر الإسلام مع السلامة من فسق ظاهر فهو عدل وإن كان مجهول الحال[3]. ويرجح الإمام

(1) الكفاية في علم الرواية (ص78، 79).

(2) معرفة أنواع علوم الحديث (ص104).

(3) انظر: تفسير القرطبي (3/ 395).

القرطبي قول الجمهور مستدلًا بقوله تعالىٰ: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَىۡ عَدۡلٍ مِّنكُمۡ﴾. فيقول: «قوله: ﴿مِّنكُمۡ﴾ خطاب للمسلمين. وهذا يقتضي قطعًا أن يكون معنىٰ العدالة زائدًا علىٰ الإسلام ضرورة، لأن الصفة زائدة علىٰ الموصوف. وكذلك ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ﴾ مثله، خلاف ما قال أبو حنيفة، ثم لا يعلم كونه مرضيًّا حتىٰ يختبر حاله، فيلزمه ألا يكتفي بظاهر الإسلام»(1).

فراوي الحديث يشبه الشاهد في كونه ناقلًا لخبر ما، ولذلك اشترط علماء الحديث في الراوي ما اشترطه الفقهاء في الشاهد؛ باستثناء شرطين: وهما الحرية والذكورة، فتقبل رواية الحر والعبد، والذكر والأنثىٰ(2).

يقول الإمام النووي: «اعلم أن الخبر والشهادة يشتركان في أوصاف ويفترقان في أوصاف، فيشتركان في اشتراط الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة والمروءة وضبط الخبر والمشهود به عند التحمل والأداء، ويفترقان في الحرية والذكورية والعدد والتهمة وقبول الفرع مع وجود الأصل فيقبل خبر العبد والمرأة والواحد ورواية الفرع مع حضور الأصل الذي هو شيخه، ولا تقبل شهادتهم إلا في المرأة في بعض المواضع مع غيرها وترد الشهادة بالتهمة كشهادته علىٰ عدوه وبما يدفع به عن نفسه ضررًا أو يجر به إليها نفعا ولولده ووالده، واختلفوا في شهادة الأعمىٰ فمنعها الشافعي وطائفة وأجازها مالك وطائفة، واتفقوا علىٰ قبول خبره، وانما فرق الشرع بين الشهادة والخبر في هذه الأوصاف؛ لأن الشهادة تخص فيظهر فيها التهمة والخبر يعمه وغيره من الناس أجمعين فتنتفي التهمة، وهذه الجملة قول العلماء الذين يعتد بهم وقد شذ عنهم جماعة في أفراد بعض هذه الجملة»(3).

---

(1) المصدر السابق (3/ 395، 396).

(2) انظر: تدريب الراوي للسيوطي (1/ 352).

(3) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج = صحيح مسلم بشرح النووي (1/ 61)أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي– الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت– الطبعة: الثانية، 1392هـ.

وقد أخرج الخطيب البغدادي عن أبي نعيم الفضل بن دُكَين (ت219) قوله: «إنما هي شهادات، وهذا الذي نحن فيه –يعني الحديث – من أعظم الشهادات»[1].

وكان بهز بن أسد– وهو أحد تلاميذ الإمام شعبة– إذا ذكر له الإسناد الصحيح، قال: هذه شهادات الرجال العدول بعضهم على بعض. وإذا ذكر له الإسناد فيه شيء قال: هذا فيه عهدة، يقول: لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم ثم جحده، لم يستطع أخذها منه إلا بشاهدين عدلين، فدين الله أحق أن يؤخذ من العدول[2].

ويؤكد الإمام مسلم رحمه الله تشبيه الراوي بالشاهد بقوله: «والخبر، وإن فارق معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما؛ إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم»[3].

ومن الآيات الدالة على اشتراط العدالة في الراوي. قول الله عز وجل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: 6]. فالآية تدل على أن خبر الفاسق مردود لا يحتج به، وتنكير الفاسق والنبأ يفيد الشمول والعموم، فكأنه قال: أي فاسق جاءكم بأي نبأ فتوقفوا فيه وتطلبوا بيان الأمر وانكشاف الحقيقة، ولا تعتمدوا قول الفاسق؛ لأن من لا يبتعد عن جنس الفسق لا يبتعد عن جنس الكذب الذي هو نوع منه.

وقد استدل الإمام مسلم بهذه الآية والآيتين السابقتين في الشهادة على أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شاهدة غير العدل مردودة[4].

---

(1) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (ص 77).

(2) المرجع السابق (ص77).

(3) مقدمة صحيح مسلم (ص7).

(4) المصدر السابق (ص 7).

د- نقد المتن (اختبار المتن) من خلال معاني القرآن الكريم:

لم يكتف القرآن الكريم بالتنبيه إلى أهمية التثبت من الأخبار والتنبيه على اشتراط استقامة الرجال وعدالتهم في مجال الشهادة، بل قد احتوت آيات منه على بعض الآيات التي تشير إلى أهمية نقد متن الرواية، من خلال مقاييس نقدية محددة تعين على تحقيق ذلك الأمر، فمن الأمثلة على ذلك:

- في قصة سيدنا يوسف عليه السلام، يقول الله عز وجل: ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٢٧﴾ فَلَمَّا رَأَىٰ قَمِيصَهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِن كَيْدِكُنَّ ۖ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ [يوسف:**26-28**].

ففي هذه الآيات الكريمة إشارة إلى أهمية نقد الخبر وعدم الاكتفاء بسماعه ممن قد يوثق به، وذلك من خلال استخدام مقاييس محددة ورصد ظواهر تعين على التحقق من صحة الخبر، ومن ذلك عرض الأخبار المتعلقة على الواقع الذي يصدق الخبر أو يكذبه كما جاء في قصة يوسف عليه السلام.

- في قصة سيدنا سليمان عليه السلام مع الهدهد، يقول الله عز وجل: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴿٢٠﴾ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٢١﴾ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۩ ﴿٢٦﴾ ۞ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٢٧﴾ اذْهَب

بِكِتَٰبِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ [النمل:20-28].

يروي الإمام الطبري في تفسيره لهذه الآية عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إن سليمان أوتي ملكًا، وكان لا يعلم أن أحدًا أوتي ملكًا غيره؛ فلما فقد الهدهد سأله: من أين جئت؟ ووعده وعيدًا شديدًا بالقتل والعذاب، قال: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ قال له سليمان: ما هذا النبأ؟ قال الهدهد: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً﴾ بسبأ ﴿تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ فلما أخبر الهدهد سليمان أنه وجد سلطانًا، أنكر أن يكون لأحد في الأرض سلطان غيره...»[1].

ففي هذا القصص القرآني يتضح لنا نقد نص الخبر الذي جاء به الهدهد، والتحقق من وجود هؤلاء القوم وحقيقتهم عن طريق مراسلتهم وانتظار ردهم. فلم يكتف سليمان عليه السلام بإخبار الهدهد له مع كونه ثقة عنده.

فمن خلال الأمثلة السابقة في القرآن الكريم، من بيان أهمية التثبت من الأخبار ونقد المتن، وبيان التعديل للأفراد أو للجماعات، إضافة إلى التعديل العام والجرح العام، يمكن أن يعد النواة الأولى لعلم الجرح والتعديل، والمنطلق لوزن رواة الأخبار وتقيمهم، وتمثل الدليل على مشروعيته وأهميته، ويعد كذلك ما ورد في القرآن الكريم من معاني الجرح والتعديل تنبيهًا للمسلمين إلى أهمية استخدام هذا المنهج في ميادين الحياة المختلفة عامة، وفي مجال قبول الأخبار والروايات أو ردها خاصة، فمن خلال المعاني القرآنية انطلق علماء الحديث ووضعوا أصول علم مصطلح الحديث من خلال تحديد المعايير التي من خلالها يتم تزكية الرواة وتعديلهم، أو جرحهم ورد روايتهم، والتمييز بين المقبول وغير المقبول من الأحاديث.

***

(1) تفسير الطبري (19/ 460).

ثانيًا

منهج النقد في عهد النبي ﷺ

عندما نقول أن أصول منهج النقد الحديثي كانت موجودة في هذه الأمة منذ الصدر الأول فإننا بذلك لا نخالف وجه الحقيقة، فقد بدأ علم نقد المرويات والأخبار والتثبت منها منذ فجر الإسلام، وتعود جذوره التاريخية إلى عصر النبي ﷺ، لكن بقي على نطاق ضيق، ولم تكن هنالك حاجة ماسة إليه، وقد كان النبي ﷺ يهتدي بهدي القرآن الكريم في مجال النقد والتثبت من الأخبار. ومن الأمثلة على ذلك:

أ- منهج المقارنة بأصل الشيء والرجوع للمصدر:

فمن الأمثلة الدالة على ذلك ما رواه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن نافع، أن عبد الله بن عمر، أخبره أن رسول الله ﷺ أتي بيهودي ويهودية قد زنيا، فانطلق رسول الله ﷺ حتى جاء يهود، فقال: ما تجدون في التوراة على من زنى؟ قالوا: نسود وجوههما، ونحملهما، ونخالف بين وجوههما، ويطاف بهما، قال: فأتوا بالتوراة إن كنتم صادقين، فجاؤوا بها فقرؤوها حتى إذا مروا بآية الرجم وضع الفتى الذي يقرأ يده على آية الرجم، وقرأ ما بين يديها، وما وراءها، فقال له عبد الله بن سلام: وهو مع رسول الله ﷺ مره فليرفع يده، فرفعها فإذا تحتها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ، فرجما[1].

وما رواه البخاري رحمه الله في صحيحه من حَدِيثِ المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن عبد القاري، أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فانتظرته حتى سلم، فلببته، فقلت: من

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب الرجم في البلاط (6819)، ومسلم في كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا (1699).

أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت له: كذبت، فوالله إن رسول الله ﷺ لهو أقرأني هذه السورة، التي سمعتك، فانطلقت به إلى رسول الله ﷺ أقوده، فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وإنك أقرأتني سورة الفرقان، فقال: يا هشام، اقرأها، فقرأها القراءة التي سمعته، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأتها التي أقرأنيها، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله ﷺ: **إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه**»(1).

ب- المقارنة بالإقرار:

كان من هدي النبي ﷺ في التثبت من الأخبار السؤال المباشر لصحاب الشأن، لينظر هل يحدث الإقرار بهذا الأمر أم يحدث الإنكار؛ فقد روى البخاري في صحيحه بسنده عن عن أبي التياح، قال: سمعت أنسا، رضي الله عنه، يقول: قالت الأنصار يوم فتح مكة، وأعطى قريشا، والله إن هذا لهو العجب، إن سيوفنا تقطر من دماء قريش، وغنائمنا ترد عليهم، فبلغ ذلك النبي ﷺ فدعا الأنصار، قال: فقال: «**ما الذي بلغني عنكم**»، وكانوا لا يكذبون، فقالوا: هو الذي بلغك، قال: «**أولا ترضون أن يرجع الناس بالغنائم إلى بيوتهم، وترجعون برسول الله ﷺ إلى بيوتكم؟ لو سلكت الأنصار واديًا، أو شعبًا، لسلكت وادي الأنصار، أو شعبهم**»(2).

(1) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن: بَابُ: مَنْ لَمْ يَرَ بَأْسًا أَنْ يَقُولَ: سُورَةُ البَقَرَةِ، وَسُورَةُ كَذَا وَكَذَا (5041) عَنْ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ القَارِيِّ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه به.

(2) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كتاب مناقب الأنصار ـ (3778)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب مناقب الأنصار، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه (1059).

ج- التثبت بالحلف والمشاهدة:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: لما كان يوم بدر انتهيت إلى أبي جهل وهو مصروع، فضربته بسيفي، فما صنع شيئًا وندر سيفه، فضربته، ثم أتيت به النبي ﷺ في يوم حار كأنما أقل من الأرض، فقلت: يا رسول الله، هذا عدو الله أبو جهل قد قتل. فقال النبي ﷺ: «**آلله لقد قتل؟**». قلت: آلله لقد قتل. قال: فانطلق بنا فأرناه. فجاء فنظر إليه فقال: «**هذا كان فرعون هذه الأمة**»[1].

د- الرسول ﷺ يقوم بالجرح والتعديل:

فقد وصلت من خلال نصوص السنة النبوية وقائع ثابتة تدل على قيامه ﷺ بالجرح والتعديل بمعناه العام، فمن ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن عروة بن الزبير؛ أن عائشة، رضي الله عنها، أخبرته قالت: استأذن رجل على رسول الله ﷺ فقال: ائذنوا له، بئس أخو العشيرة، أو ابن العشيرة، فلما دخل ألان له الكلام، قلت: يا رسول الله، قلت الذي قلت، ثم ألنت له الكلام؟ قال: «**أي عائشة، إن شر الناس من تركه الناس، أو ودعه الناس، اتقاء فحشه**»[2].

وقد ذكر الخطيب البغدادي هذه الرواية بسنده إلى عروة بن الزبير للاستدلال على أن النبي ﷺ جرح وعدل[3].

وقال الحافظ ابن حجر: وهذا الحديث أصل في المداراة، وفي جواز غيبة أهل الكفر والفسق، ونحوه[4].

(1) أخرجه الطيالسي في مسنده (326)، وأحمد في مسنده (3824)، والبيهقي في الكبرى (18217).

(2) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب (6054)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يتقى فحشه (2591).

(3) الكفاية في معرفة أصول الرواية (ص83).

(4) فتح الباري (11/ 63).

وقصة الصحابي الجليل حاطب بن أبي بلتعة مشهورة عند فتح مكة؛ عندما أرسل خطابًا مع امرأة إلى يخبرهم فيه بتحرك النبي ﷺ لغزوهم، وعلم النبي ﷺ بذلك عن طريق الوحي، وأرسل علي بن أبي طالب ليتعقب المرأة ويسترد منها الكتاب.

فقال النبي ﷺ «**ما هذا يا حاطب؟! ما هذا يا حاطب؟**»قال: لا تعجل علي يا رسول الله، إني كنت امرأ من قريش، ولم أكن من أنفسهم، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهليهم وأموالهم بمكة، فأحببت إذ فاتني من النسب فيهم، أن أصطنع إليهم يدًا يحمون قرابتي، وما فعلت ذلك كفرًا، ولا ارتدادًا عن ديني، فقال النبي ﷺ: إنه قد صدقكم، فقال عمر: دعني يا رسول الله، فأضرب عنقه، فقال: إنه شهد بدرًا، وما يدريك؟ لعلَّ الله عز وجل اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم[1].

فمن خلال هذه الأمثلة التي جرح فيها الرسول ﷺ بعض الأشخاص أو وصف البعض بالصدق؛ يتضح لنا أن المنهج النقدي وضعت لبناته الأولى في العهد النبوي، وأن الخطوط الأولية لعلم الجرح والتعديل وجدت في هذا العصر.

***

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس (3007)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم (2494) من حديث علي بن أبي طالب.

ثالثًا

منهج النقد في عهد الصحابة الكرام رضي الله عنهم

بعد انتقال النبي ﷺ للرفيق الأعلى، اهتم الصحابة الكرام بسنته أشد الاهتمام؛ لأنهم رأوا فيها أنها تمثل مع القرآن الكريم أساس الدين وجوهر الإسلام الذي أمرهم النبي ﷺ بتبليغه للناس من بعده، ولذلك لم يكن عند أي منهم استعداد للتهاون في أمر المحافظة عليها وصيانتها وتوثيقها ونفي الدخيل عنها.

فقد احتاط الصحابة الكرام في قبول الرواية عن رسول الله ﷺ بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، وقد أشرنا إلى منهجهم في ذلك من قبل[1].

ومن ملامح المنهج النقدي والتأصيل لقواعد الجرح والتعديل وقبول الأقوال في عصر الصحابة الكرام ما رواه الخطيب في الكفاية بسنده عن خرشة بن الحر، قال: شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بشهادة فقال له: لست أعرفك، ولا يضرك ألا أعرفك ائت بمن يعرفك. فقال له رجل من القوم: أنا أعرفه. قال: فبأي شيء تعرفه؟ قال: بالعدالة والفضل، قال: فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه؟ قال: لا. قال: فمعاملك بالدينار والدرهم اللذين بهما يستدل على الورع؟ قال: لا، قال: فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا قال: لست تعرفه، ثم قال للرجل: ائت بمن يعرفك[2].

ويقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا

---

(1) وقد تمثل هذا المنهج في: التوقف في خبر الواحد، والتثبت من نقله عن النبي ﷺ، اللقيا والسماع، عرض الأحاديث على القرآن الكريم،عرض السنة على السنة؛ وذلك فيما ظاهره التعارض،عرض السنة على القياس، الدقة في نقل الألفاظ عن رسول الله ﷺ.

(2) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص83).

نفعني الله بما شاء أن ينفعني منه، وكان إذا حدثني غيره استحلفته؛ فإذا حلف صدقته»[1].

وكان من هديه رضي الله عنه التحديث بالمشهور والمعروف والابتعاد عن المنكر؛ وكان يقول: «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله»[2].

يقول الإمام الذهبي: «فقد زجر الإمام علي رضي الله عنه عن رواية المنكر، وحث على التحديث بالمشهور، وهذا أصل كبير في الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق».

وهذا ابن عباس رضي الله عنهما يقول عن قواعد قبوله للرواية وإثبات الحديث؛ فقد روى البخاري بسنده عنه أنه قال: «شهد عندي رجال مرضيون، وأرضاهم عندي عمر، أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب»[3]. فكان رضي الله عنه لا يثبت كل قول؛ بل ينتقي من الرواة المرضيين الذين يأتون بالرواية على وجهها الصحيح، والموثوق في عدالتهم فلا تلحق بهم تهمة أو ظن، كما أنهم يوثق في ضبطهم فلا يخشى من الخلط.

وقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم»[4]. وابن سيرين رضي الله عنه من كبار التابعين فهو يشير إلى من سبقه من الصحابة الكرام ومسلكهم بعد وقوع الفتن وظهور الكذب، ففي جو الفتن والاضطرابات ينتشر الكذب، ولذلك عمل الصحابة الكرام على

(1) انظر: تذكرة الحفاظ (1/ 10).

(2) المصدر السابق (1/ 13).

(3) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (581) ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها (826).

(4) مقدمة صحيح مسلم (ص13).

عدم قبول الرواية عن رسول الله ﷺ إلا بالضوابط، وعن طريق فحص الرجال والتثبت منهم، فلم يقبلوا من أصحاب البدع.

- المنهج النقدي في القرون الفاضلة بعد عصر النبي ﷺ:

ويجب العلم عند الدخول إلى تصور المنهج النقدي في القرون الثلاثة أن هذه القرون الفاضلة تعد العصور الذهبية للسنة النبوية؛ ففيها بداية ظهرت المرويات الخاصة بكل راوٍ، ثم ظهر بعد ذلك تعدد طرق التصنيف؛ فظهرت المسانيد التي اهتمت بجمع مرويات كل صحابي على حدة، وظهرت الصحاح التي اشترط أصحابها شروطًا خاصة بهم في غاية الدقة لكي يودِعُوا فيها الروايات ويثبتوا نسبتها لنبي ﷺ، وكذلك ظهرت السنن والتي رتبت على أبواب الفقه كالصحاح.

وقد تميزت القرون الثلاثة بوجود طائفة كبيرة من حفاظ الحديث ونقاده الذين قامت على جهودهم صروح علم الحديث بكافة فروعه، والذي بلغ ذروته مع نهاية القرن الثالث.

قال ابن رجب الحنبلي رحمه الله: «ثم حدث بعد عصر الصحابة قوم من أهل البدع والضلال، أدخلوا في الدين ما ليس منه وتعمدوا الكذب على النبي ﷺ فأقام الله - تعالى- لحفظ السنة أقوامًا ميزوا ما دخل فيها من الكذب والوهم والغلط، وضبطوا ذلك غاية الضبط وحفظوه أشد الحفظ.

ثم صنف العلماء التصانيف في ذلك، وانتشرت الكتب المؤلفة في الحديث وعلومه. وصار اعتماد الناس في الحديث الصحيح على كتابي الإمامين أبي عبد الله البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما.

واعتمادهم بعد كتابيهما بعد بقية الكتب الستة خصوصًا سنن أبي داود وجامع أبي عيسى وكتاب النسائي ثم كتاب ابن ماجه. وقد صنف في الصحيح مصنفات أخر بعد صحيحي

الشيخين، لكن لا تبلغ كتابي الشيخين»[1].

***

رابعًا: منهج النقد عند التابعين

ثم جاء بعد ذلك دور التابعين، وقد عاصروا الصحابة الكرام وشاهدوا كيف كان مقدار تحريهم في قبول الرواية عن رسول الله والآليات العلمية والعملية التي كانوا يتثبتون من خلالها من صحة نسبة الأقوال إلى رسول الله ﷺ، فساروا على طريقهم وأكملوا ما بدأوه من أسس علم النقد وما يتفرع عنه من الكلام في الرجال جرحًا وتعديلًا صيانة لحديث النبي ﷺ أن يدخل فيه ما ليس منه.

قال أبو حاتم ابن حبان: «ثم أخذ مسلكهم- مسلك الصحابة- واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين، منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبدالله بن عمر، وعلي بن الحسين بن علي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عتبة، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعروة بن الزبير، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسليمان بن اليسار. فجدوا في حفظ السنن والرحلة فيها والتفتيش عنها والتفقه فيها.

وقال: ثم أخذ عنه العلم وتتبع الطرق وانتقاء الرجال، ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم، منهم: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة وسعد بن إبراهيم في جماعة معهم من أهل المدينة إلا أن أكثرهم تيقظًا وأوسعهم حفظًا وأدومهم رحلة وأعلاهم همة الزهري – رحمة الله عليه[2].

---

(1) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة (ص23، 24) زين الدين عبد الرحمن بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي- تحقيق الوليد بن عبد الرحمن- دار عالم الفوائد- مكة المكرمة.

(2) المجروحين لابن حبان (ص40)- المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي - دار الصميعي للنشر والتوزيع، =

قال الإمام السخاوي وهو يلخص لنا زمن التابعين وكلامهم في نقد الحديث:

«وتكلم في الرجال- كما قاله الذهبي- جماعة من الصحابة، ثم من التابعين كالشعبي وابن سيرين، ولكنه في التابعين- أي: بالنسبة لمن بعدهم- بقلة لقلة الضعف في متبوعيهم؛ إذ أكثرهم صحابة عدول، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور والمختار الكذاب، فلما مضىٰ القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء، الذين ضعفوا غالبًا من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيرًا، ولهم غلط كأبي هارون العبدي، فلما كان عند آخر عصر التابعين- وهو حدود الخمسين ومائة- تكلم في التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة، فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي. وضعف الأعمش جماعة، ووثق آخرين، ونظر في الرجال شعبة وكان متثبتا لا يكاد يروي إلا عن ثقة، وكذا كان مالك، وممن إذا قال في هذا العصر قبل قوله: معمر وهشام الدستوائي والأوزاعي والثوري وابن الماجشون وحماد بن سلمة والليث وغيرهم، ثم طبقة أخرىٰ بعد هؤلاء كابن المبارك وهشيم وأبي إسحاق الفزاري والمعافىٰ بن عمران الموصلي وبشر بن المفضل، وابن عيينة وغيرهم، ثم طبقة أخرىٰ في زمانهم، كابن علية وابن وهب ووكيع، ثم انتدب في زمانهم أيضًا لنقد الرجال الحافظان الحجتان يحيىٰ بن سعيد القطان وابن مهدي، فمن جرحاه لا يكاد يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو المقبول، ومن اختلفا فيه وذلك قليل اجتهد في أمره، ثم كان بعدهم ممن إذا قال سمع منه إمامنا الشافعي ويزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي وعبد الرزاق والفريابي وأبو عاصم النبيل، وبعدهم طبقة أخرىٰ كالحميدي والقعنبي وأبي عبيد ويحيىٰ بن يحيىٰ وأبي الوليد

=

الرياض – المملكة العربية السعودية– الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 2000 م.

الطيالسي، ثم صنفت الكتب ودونت في الجرح والتعديل والعلل، وبُيِّنَ من هو في الثقة والثبت كالسارية، ومن هو في الثقة كالشاب الصحيح الجسم، ومن هو لين كمن توجعه رأسه وهو متماسك يعد من أهل العافية، ومن صفته كمحموم ترجح إلىٰ السلامة، ومن صفته كمريض شبعان من المرض، وآخر كمن سقط قواه وأشرف علىٰ التلف وهو الذي يسقط حديثه، وولاة الجرح والتعديل بعد من ذكرنا يحيىٰ بن معين، وقد سأله عن الرجال غير واحد من الحفاظ، ومن ثم اختلفت آراؤه وعبارته في بعض الرجال كما اختلف اجتهاد الفقهاء وصارت لهم الأقوال والوجوه»(1).

والذي ينظر لعصر التابعين يجد أنه قد احتوىٰ جمع وتدوين نصوص السنة النبوية، بالإضافة إلىٰ الكلام في النقد والتمييز وضوابط قبول الروايات، فكل إمام من أئمة الحديث في هذا العصر كان مهتمًا بالنقد وأصوله ومعرفة أحوال الرواة والانتباه للعلل التي قد تقدح في ثبوت الرواية، ومدىٰ دقة الراوي وتثبته من مروياته.

ومن الأمثلة العملية الدالة علىٰ وجود ضوابط القبول والرد للروايات عند التابعين:

أ- التثبت بطلب الشاهد والرجوع إلى المصدر الأول لقبول الرواية:

فمن الأمثلة علىٰ ذلك ماوراه البيهقي في سننه الكبرىٰ بسنده عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل قالت: لما حج رسول الله ﷺ حجة الوداع أمر الناس أن يتهيأوا معه، فتجهزنا، فأصابتني هذه القرحة- الحصبة أو الجدري- قالت: فدخل علينا من ذلك ما شاء الله، فأصابني مرض وأصاب أبا معقل، فأما أبو معقل فهلك فيها، قالت: وكان لنا جمل ينضح عليه نخلات لنا هو، وكان هو الذي نريد أن نحج عليه، قالت: فجعله أبو معقل في سبيل الله، قالت: وشغلنا بها أصابنا، وخرج رسول الله ﷺ، فلما فرغ من حجته جئت حين تماثلت من وجعي فدخلت عليه، فقال: «**يا أم معقل، ما منعك أن تخرجي معنا في وجهنا**

(1) انظر: فتح المغيث بشرح الفية الحديث (4/ 352 -353).

هذا؟ »قالت: قلت: والله لقد تهيأنا لذلك، فأصابتنا هذه القرحة، فهلك فيها أبو معقل، وأصابني منها مرض، فهذا حين صححت منها، وكان لنا جمل هو الذي نريد أن نخرج عليه، فأوصى به أبو معقل في سبيل الله، قال: «**فهلا خرجت عليه؛ فإن الحج من سبيل الله، أما إذ فاتتك هذه الحجة معنا فاعتمري عمرة في رمضان فإنها كحجة**» قال: فكانت تقول: الحج حج، والعمرة عمرة، وقد قال في هذا رسول الله ﷺ ما أدري أخاصة لي لما فاتني من الحج، أم هي للناس عامة.

قال يوسف: فحدثت بهذا الحديث مروان بن الحكم وهو أمير المدينة في زمن معاوية، فقال: من سمع هذا الحديث معك منها؟ فقلت: معقل بن أبي معقل- وهو رجل بدوي- قال: فأرسل إليه مروان، فحدثه بمثل ما حدثته، فقلت: يا مروان، إنها حية في دارها بعد، فوالله ما اطمأن إلى حديثنا حتى ركب إليها في الناس فدخل عليها، فحدثته بهذا الحديث»(1).

ب- التثبت من الرواية وامتحان الرواة مع الفاصل الزمني:

أورد الذهبي في سير أعلام النبلاء ما يرشدنا إلى ملمح من ملامح النقد والتثبت عند التابعين من روايات الحديث وطرق التثبت من نسبته لرسول الله ﷺ:

حدثنا حماد بن زيد: حدثني عمرو بن عبيد الأنصاري، حدثني أبو الزعيزعة كاتب مروان:

أن مروان أرسل إلى أبي هريرة، فجعل يسأله، وأجلسني خلف السرير، وأنا أكتب، حتى إذا كان رأس الحول، دعا به، فأقعده من وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك الكتاب، فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا أخر. قلت-أي الذهبي-: هكذا فليكن الحفظ(2).

---

(1) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك، باب العمرة (1989)، وابن خزيمة في صحيحه (2376)، وبتمامه البيهقي في الكبرى (12729).

(2) انظر سير أعلام النبلاء (2/ 598).

ج- التثبت من الرواية بالإقرار:

روىٰ مسلم في صحيحه بسنده عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي**». قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعدًا، فلقيت سعدًا فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت آنت سمعته؟ فوضع إصبعيه علىٰ أذنيه فقال: نعم، وإلا، فاستكتا[1][2].

د- التثبت بسؤال أكثر من واحد:

روىٰ البخاري قال حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن صالح، عن ابن شهاب، قال: حدثني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ، حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، وكلهم حدثني طائفة من حديثها، وبعضهم كان أوعىٰ لحديثها من بعض، وأثبت له اقتصاصًا، وقد وعيت عن كلِّ رجل منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة، وبعض حديثهم يصدق بعضًا، وإن كان بعضهم أوعىٰ له من بعض، قالوا: قالت عائشة: الحديث[3].

والحق أن عصر التابعين بحكم اقترابه من عهد النبوة ومخالطتهم لأصحاب رسول الله ﷺ يمثل امتدادًا لعصر الصحابة في الفضائل، فكان كلامهم في التعديل والتوثيق كثير، ولا يروىٰ عنهم في الجرح والرد إلا القليل من أهل البدع الداعين إلىٰ بدعهم، ولم يظهر فيهم

(1) بتشديد الكاف أي أصابهما الصمم إن كان لم يبلغ كما سمع.

(2) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي رضي الله عنه (2404).

(3) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب المغازي (4141)، ومسلم في كتاب التوبة باب في حديث الافك وقبول الله توبة القاذف (2770)

الجرح الناشئ عن الزندقة أو استحلال المحرمات، وإنما كان غالبه بسبب سوء الحفظ وعدم الإتقان في التحمل أو الأداء.

يقول ابن أبي حاتم رحمه الله عن زمن التابعين: «قوله عزوجل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:100] التابعين، فصاروا برضوان الله عز وجل لهم وجميل ما أثنى عليهم بالمنزلة التي نزههم الله بها عن أن يلحقهم مغمز أو تدركهم وصمة؛ لتيقظهم وتحرزهم وتثبتهم، ولأنهم البررة الأتقياء الذين ندبهم الله عز وجل لإثبات دينه وإقامة سنته وسبله، فلم يكن لاشتغالنا بالتمييز بينهم معنى؛ إذ كنا لا نجد منهم إلا إمامًا مبرزًا مقدمًا في الفضل والعلم، ووعي السنن وإثباتها ولزوم الطريقة واحتبائها رحمة الله ومغفرته عليهم أجمعين- إلا ما كان ممن ألحق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس يلحقهم، ولا هو في مثل حالهم، لافي فقه ولا علم ولا حفظ ولا إتقان ولا ثبت ممن قد ذكرنا حالهم وأوصافهم ومعانيهم في مواضع من كتابنا هذا، فاكتفينا بها وبشرحها في الأبواب، مستغنية عن إعادة ذكرها مجملة أو مفسرة في هذا المكان»[1].

(1) انظر: الجرح والتعديل (1/ 9).

خامسًا

منهج النقد عند أتباع التابعين

إذا نظرنا لزمن أتباع التابعين وجدنا أنه تميز بسمات جديدة في مجال التحمل والأداء؛ منها أن الإسناد بدأ يعرف شيئًا من الطول، فبعد أن كان الصحابي المحتج براويته يقول: قال رسول الله ﷺ، أو يقول التابعي قال فلان (الصحابي) عن رسول الله ﷺ... أصبح أتباع التابعين ينقلون عن التابعين، والتابعون عن الصحابة الكرام والصحابة عن رسول الله ﷺ، بل ربما تعددت الوسائط في الطبقة الواحدة مما تطلب زيادة الحرص والتثبت في النظر في العدالة وحسن النقل وذلك بالطبع فيما يختص بغير الصحابة الكرام.

فقد حرص أتباع التابعين على نشر السنة ورواية حديث النبي ﷺ، ولكن ذلك كان مشروطًا عندهم بالتأكد والتثبت من كونها سنة (حديث)، يقول ابن سيرين رحمه الله: «إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم»[1] ولذلك اتسعت مظاهر علم النقد الحديثي في وقتهم.

فمن مظاهر ذلك:

أ- انتقاد الرجال:

فتوسعوا في الكلام عن الرجال جرحًا أو تعديلًا لضمان التثبت من الرواية، فظهرت مصطلحات التعديل مثل: «فلان ثقة»، «فلان حجة»، «فلان لا بأس به»، وظهرت مصطلحات الجرح مثل: «فلان ضعيف»، «فلان لين الحديث»، «فلان كذاب». فلم يكتفوا في قبول الحديث بدين الراوي وأمانته وكثرة حفظه؛ وإنما ينظرون لضبطه ومعرفته بما يتحمله من الرواية.

(1) انظر: مقدمة صحيح مسلم (1/ 14).

ب- الاهتمام بالأسانيد[1]:

ازداد في هذا العصر الاهتمام بالإسناد والبحث في رجاله، وقد سبقت الإشارة إلى قول ابن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فيؤخذ حديث أهل السنة، ويترك حديث أهل البدعة.

وعن أهمية الإسناد أورد الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه الأقوال التي تبين شدة اهتمام أتباع التابعين به فقال:

«حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا عيسى وهو ابن يونس، حدثنا الأوزاعي، عن سليمان بن موسى، قال: لقيت طاوسا فقلت: حدثني فلان كيت وكيت، قال: «إن كان صاحبك مليا[2]، فخذ عنه». حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا الأصمعي، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه قال: أدركت بالمدينة مائة، كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله. حدثنا محمد بن أبي عمر المكي، حدثنا سفيان، وحدثني أبو بكر بن خلاد الباهلي- واللفظ له – قال: سمعت سفيان بن عيينة، عن مسعر قال: سمعت سعد بن إبراهيم يقول: «لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات»... سمعت عبد الله بن المبارك، يقول: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء». وقال محمد بن عبد الله: حدثني العباس بن أبي رزمة، قال: سمعت عبد الله، يقول: «بيننا وبين القوم القوائم»يعني الإسناد. وقال محمد: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال: قلت لعبد الله بن المبارك، يا أبا عبد الرحمن: الحديث الذي جاء «إن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك». قال: فقال عبد الله: يا أبا إسحاق، عمن هذا؟ قال: قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش فقال: ثقة، عمن قال؟ قلت: عن الحجاج بن دينار، قال: ثقة، عمن قال؟

(1) سوف نفرد موضوع الإسناد وأثره التوثيقي بمبحث خاص.

(2) يعني ثقة ضابطا متقنا يوثق بدينه ومعرفته يعتمد عليه كما يعتمد الملي بالمال ثقة بذمته.

قلت: قال رسول الله ﷺ. قال: يا أبا إسحاق، إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف»[1].

وعن عتبة بن أبي حكيم أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة، وعنده الزهري؛ قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: «قال رسول الله ﷺ». فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة؛ ما أجرأك على الله! ألا تسند حديثك؟! تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة[2].

ج- الرحلة في طلب الحديث:

ويعتبر هذا المسلك أحد أوجه المنهج النقدي لتابعي التابعين؛ وذلك لأن الرحلة في طلب الحديث أصبحت لديهم من اللوازم الضرورية للقاء الرواة والتثبت من السماع، مع المقارنة بين الروايات.

وقد أورد الخطيب البغدادي رحمه الله الكثير من النماذج الموضحة لهذا المسلك فمن ذلك: ما رواه بسنده عن جعفر بن سليمان، عن أبان بن أبي عياش، قال قال لي أبو معشر الكوفي: خرجت من الكوفة إليك إلى البصرة في حديث بلغني عنك قال: فحدثته به.

وبسنده عن عبد الحميد بن بيان، قال: سمعت هشيمًا، يقول: كنت أكون بأحد المصرين، فيبلغني أن بالمصر الآخر حديثًا، فأرحل فيه حتى أسمعه وأرجع.

وبسنده عن أبو جعفر التمار، قال: سمعت الشاذكوني، يقول: دخلت الكوفة نيفًا وعشرين دخلة أكتب الحديث، فأتيت حفص بن غياث فكتبت حديثه، فلما رجعت إلى البصرة وصرت في بنانة لقيني ابن أبي خدويه، فقال: يا سليمان من أين جئت؟ قلت: من الكوفة، قال: حديث من كتبت؟ قلت: حديث حفص بن غياث، قال: أفكتبت علمه كله؟ قلت: نعم، قال أذهب عليك منه شيء؟ قلت: لا، قال: فكتبت عنه عن جعفر بن محمد عن

---

(1) مقدمة صحيح مسلم (1/ 14-16).

(2) انظر: المجرحون لابن حبان (3/ 141).

أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ ضحىٰ بكبش فحيل كان يأكل في سواد وينظر في سواد، ويمشي في سواد؟ قلت: لا، قال: فأسخن الله عينيك إيش كنت تعمل بالكوفة؟ قال: فوضعت خرجي عند النرسيين ورجعت إلىٰ الكوفة، فأتيت حفصًا، فقال: من أين؟ قلت: من البصرة، قال: لم رجعت؟ قلت: إن ابن أبي خدويه ذاكرني عنك بكذا وكذا، قال: فحدثني ورجعت، ولم يكن لي حاجة بالكوفة غيرها[1].

د- الاهتمام بنقد المتن:

من ملامح المنهج النقدي في عهد أتباع التابعين اهتمامه بفحص المتن واختباره؛ فكما اهتموا بالأسانيد ودققوا فيها أشد التدقيق اهتموا كذلك بمتن الحديث، فوضعوا الضوابط لقبول المتن ولم ينظروا فقط إلىٰ صحة السند وعدالة الرواة، ونقد المتون لا يقوم به إلا من اكتملت لديهم أدوات العلم والنظر، فنقد المتن قد تختلف فيه وجهات النظر لاسيما وهو مسلك وعر، ومنعطف زلق يحتاج عند استعماله إلىٰ علم واسع وتيقظ تام، بخلاف الكلام في الرجال ونقد الأسانيد، وان كان في بعض حالات الأسانيد من ذلك الأمر كالعلل الخفية.

فقد اهتم العلماء بنقد المتن ولم يتركوه، بل ألفوا فيه مؤلفات عديدة، بل رأىٰ علماء الحديث أن الحديث وإن صحَّ سنده لا يوجب ذلك صحة المتن!

يقول ابن حجر رحمه الله: «فائدة مهمة عزيزة النقل، كثيرة الجدوىٰ والنفع، وهي من المقرر عندهم أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن؛ إذ قد يصح السَّند أو يحسن الاجتماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة»[2].

وأمَّا ابن الجوزي رحمه الله فقد وضع كتابًا كاملا في الموضوعات، وبين أن الوضع لا يختص بالسند فقط وإنما له علاقة كبيرة بالمتن، يقول رحمه الله: «وقد يكون الإسناد كلُّه ثقات،

---

(1) انظر: الرحلة في طلب الحديث (ص60- 64).

(2) نقل عنه الصنعاني في توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (1/ 177) دار الكتب العلمية.

ويكون الحديث موضوعًا أو مقلوبًا، أو قد جرىٰ فيه تدليس، وهذا أصعب الأحوال ولا يعرف ذلك إلا النُّقاد»[1].

ويجب أن ننبه هنا علىٰ نقطة هامة وهي بطلان مسلك من يتكلمون في الأحاديث من المعاصرين في رد الأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول أو وردت في دواوين السنة المعتبرة، تحت دعوىٰ أنهم يقومون بنقد المتن كما كان يفعل ذلك علماء الحديث وذلك لأسباب كثيرة، منها:

أنهم يخترعون ضوابط لم تكن موجودة عند المحدثين وهم أهل الصنعة، وهم ثانيًا يفصلون بين السند والمتن فنظرهم متجهٌ فقط إلىٰ المتن دون نظرٍ إلىٰ السند، ودونَ جمعٍ بين تلك الأحاديث والنصوص الأخرىٰ! فضلًا عن فقدانهم التام للأدوات التي تمكنهم من التعامل مع النصوص الحديثية.

فنقد المتن عند المحدثين كان ضمن منظومة متكاملة من علم الحديث يقوم بها المتخصصون الذين عرفوا نور النبوة وعاشوا مع كلمات النبيﷺ وهديه وحركاته وسكناته، ويتخذون من النظر في منظومة علم الحديث كله منهجًا وطريقًا للحكم علىٰ النصوص، وليس كما يفعل المدعون من تصور أوهام يدعون من خلالها رد الأحاديث تحت دعوىٰ أنهم يقومون بنقد المتن.

هـ- التأصيل والتقعيد لعلوم الحديث:

من أهم سمات عصر تابعي التابعين أنه كان بداية للتأصيل العلمي لعلوم الحديث ومصطلحاته؛ بحيث وضعت القواعد الكاشفة للأسانيد والروايات، وظهر الكلام عن الحديث الصحيح والضعيف، والمرفوع، والمرسل، والمنقطع، والمتصل، والمنكر، والشاذ،

---

(1) انظر: الموضوعات (1/ 99-100) جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان- محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة-الطبعة: الأولى -1386 هـ - 1966 م.

والمضطرب، والباطل، وما لا أصل له، والتدليس... وغير ذلك من طرق التحمل والأداء وألفاظ جرح الرواة وتعديلهم.

فكان هذا العهد هو عهد وضع المصطلحات الحديثية كأسس سار عليها من جاء بعدهم من علماء الحديث، وبيان أمر الثقات من الرجال والضعفاء، وبلادهم، ومراتب الرواة.

و- التأسي بمن سبقهم من التابعين:

وذلك في:

- الاهتمام بالتثبت بالرجوع للمصدر الأول: من أهم ملامح المنهج النقدي عند أتباع التابعين الرجوع للمصدر الأول؛ قال شعبة: روى الحسن بن عمارة أحاديث عن الحكم، فسألنا الحكم عنها، فقال: ما سمعت منها شيئًا[1].

- المقارنة: عن قراد ابي نوح، قال: كنت آتي عبد الله بن عثمان- يعني صاحب شعبة- فأكتب حديث شعبة، ثم آتي شعبة فأسأله فيحدثني كما أملى عليَّ[2].

ز- التثبت باستعمال التاريخ:

يقول ابن إدريس: سمعت شعبة يقول: أتيت أبا اليقظان (عثمان بن عمير) فحدثني بحديث، فقلت: متى سمعته منه؟ قال سنة كذا وكذا، ثم أتيته مرة أخرى فسألته عن سنه. فقال: ولدت سنة كذا وكذا، فإذا هو قد سمع منه وهو ابن سنتين[3].

ح- التثبت بالاختبار بقلب الأحاديث:

عن حماد بن سلمة قال: يقول الناس: القصاص لا يحفظون، فكنت أقلب على ثابت البناني

(1) انظر: ميزان الاعتدال(1/ 514).

(2) العلل ومعرفة الرجال (1/ 261) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن- تحقيق وصي الله بن محمد عباس- دار الخاني ، الرياض- الطبعة: الثانية، 1422 هـ - 2001 م.

(3) المجروحين من المحدثين (12/ 69).

حديثه– يعني أجرب حفظه– فكنت أقول لحديث فلان، كيف حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى؟ فيقول: لا، حدثناه فلان.

وأقول لحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، كيف حديث فلان؟ فيقول: لا، حدثناه عبد الرحمن بن أبي ليلى[1].

ط– التثبت بإعادة الحديث مع الفاصل الزمني:

قال شعبة: سمعت من طلحة بن مصرف حديثًا واحدًا، وكنت كلما مررت به سألته عنه.

فقيل له: لم يا أبا بسطام؟ قال: أردت أن انظر إلى حفظه، فإن غير فيه شيئا تركته[2].

ي– التثبت بالاقرار:

عن شعبة عن قتادة قال: سمعت أنسًا يقول: كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون، ثم يصلون ولا يتوضئون. قال (أي شعبة): أسمعته من أنس؟ قال: أي والله[3].

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 449).

(2) الكفاية في علم الرواية (ص112).

(3) صحيح مسلم (1/ 284).

ثانيا

السند (الإسناد) في حياة الأمة الإسلامية

من أهم المسائل التي توضح لنا تفرد التجربة الإسلامية فيما يتعلق بقضية توثيق السنة «السند»، فقضية السند (الإسناد) تشير إلى أحد أهم مكونات عقلية المسلم، حيث تشير إلى «التوثيق» والتدقيق والتثبت، فالتوثيق للمصادر من أهم خصائص تلك الأمة؛ حيث وثقت الأمة كتاب ربها، واعتنت بتوثيق نقل هذا الكتاب من جيل إلى جيل على أعلى مستويات الدقة في النقل، حتى راعت النقل على مستوى الضبط، والصوت، والمد، والترقيق والتفخيم، فأعجزت وبهرت من حولها من الأمم.

فنحن أمة تعلن بحق أنها تحمل المنهج الذي يرشد إلى المراد الإلهي من الخلق، وعلى ذلك فلا مجال لدينا إلى قبول أي خبر أو نسبة قول لنبينا ﷺ أو ادعاء سنة بدون منهج منضبط، وأحد أهم أركان هذا المنهج هو الإسناد أو (السند).

وعلى مستوى السنة النبوية، فالسند كان ولا يزال أهم الوسائل التي حفظ الله بها الحديث وصانه من الوضع والكذب والافتراء، كما أنه المعيار الأول الذي تقيم به الروايات، وتوزن به الأخبار؛ لمعرفة صحيحها من سقيمها، وقويها من ضعيفها، ولذلك فقد جعل المحدثون الإسناد أصلاً لقبول الحديث وثبوت السنن؛ فلا تقبل الروايات إذا لم يكن لها إسناد مقبول، أو لها أسانيد يتحصل من مجموعها الاطمئنان إلى أن هذا الحديث قَدْ صدر عمن ينسب إِلَيْهِ؛ فهو أعظم وسيلة استعملها المحدثون من لدن الصحابة رضي الله عنهم إلى عهد التدوين، كي ينفوا كل ما يمكن أن يلصق بحديث النبي ﷺ مما ليس منه.

السند لغة:

السند بمعنى المعتمد. «وكل شيء أسندت إليه شيئا فهو سند»، «وفلان سند أي معتمد». ويأتي

الفعل سند بمعنى صعد ورقي. كما يقال: فكان فلان في مشربه فأسندت إليه أي صعدت[1].

والإسناد في اللغة: مصدر أَسْنَدَ. تقول: أَسْنَدَ في الجِبل: إذا صعد[2].

الإسناد اصطلاحًا:

قال الإمام ابن الملقن رحمه الله: «الْإِسْنَاد رفع الحَدِيث إِلَى قَائِله. والسند الْإِخْبَار عَن طَرِيق المتْنِ مَأْخُوذ من السَّنَد وَهُوَ مَا ارْتَفع وَعلا عَن سفح الْجَبَل؛ لِأَن المُسند يرفعهُ إِلَى قَائِله، وَيجوز أَن يكون مأخوذًا من قَوْلهم فلَان سَنَد أَي مُعْتَمد، فَسمى الْإِخْبَار عَن طَرِيق المتْنِ سندًا؛ لاعتماد النقاد فِي الصِّحَّة والضعف عَلَيْهِ. والمحدثون يستعملون السَّنَد والإسناد لشَيْء وَاحِد»[3].

- الإسناد من خصائص الأمة الإسلامية:

لما كانت أمة الإسلام هي الأمة التي حملت أمانة المنهج الإلهي للبشرية فقد شرف الله سبحانه وتعالى هذه الأمة بالإسناد، الذي هو طريق التثبت من الأخبار؛ وقد وردت بعض الأخبار والروايات عن النبي ﷺ تشير إلى هذا الأمر، فمن ذلك ما أورده الخطيب البغدادي في كتاب «شرف أصحاب الحديث»حيث قال: بشارة النبي ﷺ أصحابه بكون طلبة الحديث بعده واتصال الإسناد بينهم وبينه.

وروى بسنده: عن ثابت بن قيس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تسمعون ويسمع منكم،**

---

(1) انظر: لسان العرب (مادة سند).

(2) انظر: التقفية في اللغة (ص332) أبو بشر، اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية-
الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي- عام النشر: 1976 م.

(3) المقنع في علوم الحديث (1/ 110) ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع - الناشر: دار فواز للنشر - السعودية - الطبعة: الأولى، 1413هـ.

ويسمع من الذين يسمعون منكم، ثم يأتي من بعد ذلك قوم سمان يحبون السمن، يشهدون قبل أن يسألوا»[1].

وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممن يسمع منكم**»[2].

قال إسحاق بن راهويه: كل مسألة تروىٰ عن ثلاثة، فهي أثر لقول النبي ﷺ: «**تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممن يسمع منكم**»[3][4].

ومما يدل علىٰ أن مبدأ الإسناد كان شائعا؛ حديث ضمام بن ثعلبة، وهو أعرابي كان في البادية، جاءه رسول رسول الله ﷺ وعرض عليه الإسلام، فجاء ضمام إلىٰ رسول الله ﷺ فقال: يا محمد أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك، قال: «**صدق**» قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا. قال: «**صدق**»...[5].

وقال رحمه الله: أخبرنا محمد بن عيسىٰ بن عبد العزيز البزاز، بهمذان، قال: حدثنا صالح بن أحمد الحافظ، قال: سمعت أبا بكر محمد بن أحمد يقول: «بلغني أن الله خص هذه الأمة

(1) أخرجه الطبراني في الأوسط (5668)، والكبير (2/ 71/ 1321)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص 37) من حديث ثابت بن قيس.

(2) أخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (3659)، وابن حبان في صحيحه (62)، والحاكم في المستدرك (328). قال الحاكم «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وليس له علة ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

(3) تقدم تخريجه.

(4) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص 37، 38) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي – تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي – الناشر: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.

(5) أخرجه أحمد في مسنده (12457) وابن حبان في صحيحه (155) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

بثلاثة أشياء، لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب»[1].

فالإسناد في تاريخ الأمة الإسلامية لم يكن إلا تطبيقًا طبيعيًّا لما دلت عليه تلك النصوص وأرشدت إليه، فمبدأ إحالة القول إلى قائله عن طريق الرواة والنقلة- وهو روح الإسناد- موجود في أصل أدلة الشرع؛ فمبدأ إحالة الأقوال إلى قائليها عن طريق الرواة والنقلة- وهو أصل الإسناد- موجود يظهر بجلاء في النصوص الشرعية من القرآن والسنة؛ فآيات القرآن الكريم تصرح بأن جبريل عليه السلام كان هو الواسطة التي تلقى من خلالها النبيﷺ القرآن الكريم من رب العالمين.

يقول الله عز وجل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤﴾ [الشعراء:194] **[الشعراء: 192-194]**. ويقول سبحانه:﴿ **إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ** يُوحَىٰ ٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ﴾ **[النجم: 4-5]**.

فإذا أدركنا ذلك فهمنا نقطة الانطلاق التي بدأ بها البخاري رضي الله عنه كتابه الصحيح؛ حيث أورد باب بدء الوحي وجاء فيه بالنصوص التي توضح هيئات الوحي التي كان يأتي بها جبريل عليه السلام للنبي ﷺ وهو يمثل نوعًا من تأصيل مبدأ الإسناد في تاريخ الأمة حيث اعتمده الشرع الشريف طريقًا لتلقي النص الإلهي (قرآن وسنة)، فكذلك أولى بالمسلمين أن يكون الإسناد وسيلتهم لتلقي هذا النص وتداوله بينهم بنفس الطريقة.

وقد قال النبي ﷺ: «**نضَّر الله امرأً سَمِع مقالتي فوَعَاها وحَفِظها وبَلَّغها، فرُبَّ حامل فِقْه إلى مَن هو أفقه منه...**»[2].

فهذه النصوص والتوجيهات النبوية من أسس قضية الإسناد في تاريخ الأمة؛ حيث

(1) المصدر السابق (ص40).

(2) تقدم تخريجه.

انطلق علماء الحديث من فكرة ثبوت نقل النص وصحته بناء على توافر النقل المتصل من خلال العدول الضابطين، والذي يعتبر الإسناد هو صورته المادية في الواقع، فقد وجد الإسناد في النقل منذ عهد النبي ﷺ، وأخذ في التطور والنمو عبر السنين حتى أصبح من أصول المنهج النقدي للنصوص.

يقول الإمام المناوي رحمه الله في (فيض القدير): «وقد أكرم الله هذه الأمة بالإسناد، وجعله من خصوصياتها من بين العباد، وألهمهم شدة البحث عن ذلك، حتى إن الواحد يكتب الحديث من ثلاثين وجهًا وأكثر»(1).

وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناءُ يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة، وفي رواية: أمة يحفظون آثار نبيهم غير هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رَوَوْا حديثًا لا أصل له ولا يصح؟ فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم؛ فروايتهم ذلك للمعرفة؛ ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها. ثم قال: «رحم الله أبا زرعة، كان والله مجتهدا في حفظ آثار رسول الله ﷺ»(2).

وقال محمد بن حاتم بن المظفر رحمه الله: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها- قديمهم وحديثهم- إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات.

وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقةِ المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين

---

(1) فيض القدير (1/ 433).

(2) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص 42).

وجهًا وأكثر؛ حتىٰ يهذِّبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدًّا؛ فهذا من أعظم نعم الله تعالىٰ علىٰ هذه الأمة، نستوزع اللهَ شكر هذه النعمة، ونسأله التثبيت والتوفيق لما يقرِّب منه ويزلف لديه، ويمسِّكنا بطاعته، إنه ولي حميد، فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده، وهذا علي بن عبدالله المديني، وهو إمام الحديث في عصره، لا يروىٰ عنه حرف في تقوية أبيه، بل يروىٰ عنه ضد ذلك؛ فالحمد لله علىٰ ما وفقنا»(1).

وقال ابن حزم في الفِصَل في الملل والنحل:«ما نقله الثقة عن الثقة حتىٰ يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال، ويخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاه عندهم غَضًّا جديدًا علىٰ قديم الدهور، يدخل في طلبه إلىٰ الآفاق البعيدة مَنْ لا يُحصِي عددَهم إلا خالقُهم، ويواظب علىٰ تقييده من كان الناقل قريبا منه. قد تولىٰ الله حفظه عليهم والحمد لله رب العالمين فلا تفوتهم زلة في كلمة فما فوقها في شئ من النقل إن وقعت لأحدهم، ولا يمكن فاسقًا أن يقحم كلمة موضوعة ولله تعالىٰ الشكر. وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكنهم لا يَقْرُبُون فيه من موسىٰ عليه الصلاة والسلام قُربَنَا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسىٰ أكثر من ثلاثين عصرًا في أزيد من ألف وخمسمائة عام، وإنما يبلغون بالنقل إلىٰ شمعون ونحوه، وأما النصارىٰ فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده فقط، علىٰ أن مخرجه من كذاب قد صح كذبه، وأما النقل بالطريق المشتملة علىٰ كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارىٰ. وأما أقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلىٰ صاحب نبي أصلًا ولا إلىٰ تابع له، ولا يمكن النصارىٰ أن يصلوا إلىٰ أعلىٰ من شمعون وبولص»(2).

---

(1) المصدر السابق (ص40).

(2) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (2/ 68) بتصرف يسير.

وليستْ خصوصيّةُ الأمة بالإسناد تَعني مجرَّدَ وجود الإسناد والمسنِدين ومجالسِ الإملاء في ديننا؛ فالأهمُّ مِن هذا أنَّ العلماء لا يحتجُّون بأيِّ نقلٍ إلا إذا كان عندهم به سندٌ مقبولٌ، وهذه درجة من التثبت والتوثيق لم تصل إليها أمة من الأمم قبل أمة الإسلام.

يقول الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «وقد نشأ عن اهتمام المحدثين بالإسناد ووضوح أهميته في تلقي المنقول، أن اشتُرِطَ الإسناد في تلقي سائر العلوم الإسلامية كالتفسير والفقه والتاريخ والرجال والأنساب واللغة والنحو والأدب والشعر والحكايات، حتى دخل في سياق الكلمة الواحدة من أخبار الحمقى والمغفلين وأخبار المضحكين ونوادر الطفيليين، كما دخل في سياق الكلمة الواحدة في التفسير...»[1].

- الكلام عن أهمية الإسناد:

فإن مما لا شك فيه أن التثبُّت من نسبة القول إلى قائله مطلب شرعي، فينبغي على كل مسلم التحري قبل أن ينسب كلامًا إلى أحد، ويشتد الأمر إذا كان المنقولُ عن الرسول ﷺ، ثم من بعد ذلك المنقولُ عن الصحابة رضي الله عنهم، فكثيرًا ما نسمع أو تنقل إلينا أحاديث وقصص ووقائع عن رسول الله ﷺ أو أصحابه رضي الله عنهم، فإذا عرضناها على أقوال الأئمة من نقاد الحديث وحفاظه، فإذا هي مردودة لا تثبت، ولا تصح، ولا أصل لها.

بالإضافة إلى أن أحد الطرق الهامة للفهم الصحيح للنصوص أو العلوم الشرعية وإدراك معانيها؛ هو تلقيها بالأسانيد المتصلة من العلماء، هذا وقد حذَّرَ رسولُ الله ﷺ أمته في آخر الزمان من قَبول كلام مَن يُحدِّثنا بما لم نسمعه نحن ولا آباؤنا، وكيف نعرف ما سَمِعَه آباؤنا إلا بالنَّقْل الصحيح عنهم، وهم سَمِعُوه من آبائهم، وهكذا؟! قال رسول الله ﷺ: «**سيكون**

---

(1) لمحات من علوم السنة وتاريخ الحديث (ص76) عبد الفتاح أبو غدة – مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب- الطبعة الأولى 1984م.

في آخر أُمَّتي أناسٌ يُحدِّثونكم ما لم تَسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإيّاكم وإياهم»[1].

وفي روايةٍ: «**يكونُ في آخر الزمان دَجَّالون كذَّابون، يأتونكم مِن الأحاديث بما لم تَسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإيَّاكم وإيَّاهم، لا يُضِلُّونكم ولا يَفتنونكم**»[2].

فطريقنا إلى الروايات والتثبت من صحتها هو السند أو الإسناد، الذي هو: سلسلة الرواة التي حصل بها تلقي الخبر، أما المتن: فهو الكلام (أو النص) الذي انتهى إليه السند، فالأسانيد هي الطريق إلى معرفة نصوص الشريعة وأحكامها، وعلى ذلك فلا بد من التثبت من سند الحديث والبحث في أحوال رجاله، وأزمانهم ومنزلتهم من حيث الديانة والصدق والكذب وكيفية اتصال رجال السند ورواته بعضهم ببعض؛ حتى يتسنَّى الحكم على الخبر بالقَبول أو الرد؛ فقد وقعت الرواية ممن يجب قبول خبره، وممن يجب رده، وممن يجب التوقف فيه، ولا يتسنى لنا ذلك إلا من خلال معرفة أحوال الرواة.

وقد جاءت أقوال العلماء مؤكدة لهذه الحقائق، والتي انطلقوا من خلالها بعد ذلك في تحقيق التثبت من رواة السند ودراسة أحوالهم، والذي استدعى بعد ذلك إنشاء العلوم الخادمة للسنة النبوية، والتي سوف يأتي عنها الحديث فيما بعد.

قال الإمام عبدالله ابن المبارك: «الإسناد عندي من الدين ولولا الإسناد لقال: من شاء ما شاء»[3].

وقال رحمه الله: «مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم»[4].

قَالَ القاضي عياض: «اعلم أولًا أنَّ مدار الْحَدِيْث عَلَىَ الإسناد فِيْهِ تتبين صحته ويظهر اتصاله»[5].

---

(1) مسلم في مقدمته، باب في الضعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم (6) من حديث أبي هريرة.

(2) مسلم في مقدمته، باب في الضعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم (7) من حديث أبي هريرة.

(3) انظر: مقدمة صحيح مسلم (1/ 15).

(4) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص42).

(5) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص 194) عياض بن موسى بن عياض بن عمرون =

وَقَالَ ابن الأثير: «اعلم أنَّ الإسناد في الْحَدِيْث هُوَ الأصل، وعليه الاعتماد، وبه تعرف صحته وسقمه»[1].

وهذا أمير المؤمنين في الْحَدِيْث شعبة بن الحجاج يقول: «إنما يعلم صحة الْحَدِيث بصحة الإسناد»[2].

والحاكم رحمه الله يقول فيما يمكن أن نسميه فلسفة وفائدة الإسناد:

«فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لَدَرَسَ منارُ الإسلام، وتمكن أهل الإلحاد والبدع منه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تَعَرَّتْ عن وجود الإسناد فيها كانت بُتْرًا»[3]. حيث اعتبر رحمه الله الإسناد قطعة من الخبر نفسه، فإذا ذكر الخبر دون إسناده كان أبتر.

ونظرًا إلى خطورة شأن الإسناد وأهميته في مجال الرواية بذل العلماء جُهودًا جَبَّارة في تمحيص الحديث ونقده، وتمييز الطيِّب من الخبيث، والصحيح من السقيم، وقد نجحوا في

=

اليحصبي السبتي، أبو الفضل –تحقيق: السيد أحمد صقر– الناشر: دار التراث المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس– الطبعة: الأولى، 1379هـ – 1970م.

(1) جامع الأصول في أحاديث الرسول (1/ 109) مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير– تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط – مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان– الطبعة: الأولى.

(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (1/ 57)أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي – تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري– الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.

(3) معرفة علوم الحديث (ص6) أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع تحقيق– السيد معظم حسين – دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة: الثانية، 1397هـ – 1977م.

مهمتهم هذه إلى درجة كبيرة.

وفي مقدِّمة هذه الجهود إقامة السلاسل الإسنادية، والسُّؤال عن الرجال الذين وَصَل الحديث بواسطتهم: دينًا، وعدالة، ضبطًا وإتقانًا؛ اتصالًا وانقطاعًا، إلى غير ذلك من الأمور المهمَّة التي يتطلبها التدقيق في الأسانيد، ثمَّ تتابع هذا العمل الجليل حتّى دُوِّنت الأحاديث في الكتب، وجُمِعت في الدواوين على نطاق واسع، وصارت موثقة مصونة من إبطال المنتحلين، وتحريف الغالين، ولم يقم أحد بالكذب على النبي ﷺ إلا وتوافر من أهل العلم من قام برده وفضحه، وذلك عبر السنين والقرون.

- الاهتمام بجمع الأسانيد:

وقد اهتم علماء الحديث بجمع الأسانيد المختلفة للحديث الواحد؛ لأن جمع الطرق كفيل ببيان الخطأ وظهوره إذا وقع من أحد الرواة، وبذلك يتميز الإسناد الجيد من الرديء. ثُمَّ إنَّ لجمع الطرق فائدة أخرى؛ فيستفاد تفسير النصوص لبعضها؛ إِذْ إنَّ بعض الرُّوَاة قَدْ يحدث عَلَى المعنى، أو يروي جزء من الْحَدِيْث، وتأتي البقية في سند آخر.

قَالَ علي بن المديني: «الباب إذا لَمْ تجمع طرقه لَمْ يتبين خطؤه»وقال يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه» وقال كذلك: «اكتب الحديث خمسين مرة فإن له آفات كثيرة». وقال أحمد بن حنبل رضي الله عنه: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضًا»[1]. قَالَ الحافظ أبو زرعة العراقي: «الْحَدِيْث إذا جمعت طرقه تبين المراد مِنْهُ، وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك بقية الروايات»[2].

قَالَ الإمام مُسْلِم في مقدمة صحيحه: «وإنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رَسُوْل

(1) انظر: **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** (2/ 212-213).

(2) طرح التثريب في شرح التقريب (7/ 181) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي – الطبعة المصرية القديمة.

الله ﷺ فنقسمها عَلَىٰ ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس عَلَىٰ غَيْرِ تكرار، إلا أن يأتي موضع لا أستغني فِيْهِ عن ترداد حَدِيْث فِيْهِ زيادة معنىٰ أَوْ إسناد يقع إلىٰ جنب إسناد لعلة تكون هناك؛ لأن المعنىٰ الزائد في الْحَدِيْث المحتاج إِلَيْهِ يقوم مقام حَدِيْث تام، فلابد من إعادة الْحَدِيْث الَّذِيْ فِيْهِ ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذَلِكَ المعنىٰ من جملة الْحَدِيْث عَلَىٰ اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته فإعادته بهيأته إذا ضاق ذَلِكَ أسلم»[1].

- المراحل التي مرَّ بها عِلمُ الإسناد والتلقي:

المرحلة الأولى:

بعد وفاة النبي ﷺ حتىٰ مقتل سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة 35 هـ. وتتميَّز هذه المرحلة بصفائها وبعدها عن أسباب الخطأ في الرواية؛ وذلك بسبب شدَّة الاحتياط في التبليغ للسُّنة، وقوة الحافظة، وعدم ظهور الفتن. فقد كان الصحابة الكرام حراسًا علىٰ ميراث رسول ﷺ فكانوا يدققون فيمن يروي عن النبي ﷺ وينسب إليه الروايات، بالإضافة إلىٰ قصر السند إلىٰ النبي ﷺ.

المرحلة الثانية:

من مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه سنة 35 هـ حتىٰ انتهاء جيل الصحابة الكرام بموت أغلبهم سنة 80 هـ، في هذه المرحلة ظهرت المطالبة بالعناية بالإسناد بقوَّة، وبدأت تتَّضح ملامح علوم الجرح والتعديل والإسناد وعلله والتفعيل العملي لها والكلام في الرجال بالقبول أو الرد؛ وذلك بسبب انتشار الفتن وظهور الفِرَق الضالة، مع فَقْد الصحابة الكرام.

المرحلة الثالثة:

مِن سنة 80 هـ حتىٰ حوالي سنة 140 هـ، وهو عصر التابعين حتىٰ وفاة أغلبهم: في هذه

(1) مقدمة صحيح مسلم (1/ 4).

المرحلة زادت الحاجة للنظر في السند والتدقيق في حال الرجال؛ وذلك لانتشار حَمَلَة الأحاديث في أصقاع العالم الإسلامي، والذي أدى لظهور الرحلة في طلب الحديث، وما صاحب ذلك من التدقيق في حال الرواة والبحث عن صحة السند.

وأيضا لانتشار الكذب والكَذَبَة وخاصة في البلدان النائية عن مراكز العلم والعلماء نتيجة لانتشار الأهواء ورغبة في نصرة المذاهب، وقد واجه العلماء ذلك بجملةٍ من قواعد ضبط الرواية وصفاتِ الراوي، ومنها: التشديد في طلب الإسناد، تضعيف الإسناد المقطوع سواءٌ كان مرسلاً أم منقطعًا، الكلام في الرواة جرحًا وتعديلًا مع وضع قواعد للتمييز بين الرواة العدول والرواة المجروحين، زيادة التحرِّي عن عدالة الراوي أو فسقه حتى فيما يرويه من غير الحديث.

وقد ظهر في هذه المرحلة ظهور الروايات المتناقضة عن الرواي الواحد، وقد قام العلماء بمواجهة ذلك عن طريق جملةٍ من قواعد النقل وضبط المرويات، ومنها: تصحيح الكتاب من خلال معارضة المكتوب على أصله، قراءة ما كُتِبَ عن الشيخ عليه، التأكيد على المتابعات، تأصيل قواعد نَقْد المتن وعدم الاهتمام بنقد السند فقط.

المرحلة الرابعة:

مِن سنة 140هـ حتى 200هـ، وهي مرحلة أتباع التابعين، وفيها اشتدَّتْ جهود العلماء في حفظ السنة النبوية من خلال العناية بالإسناد؛ فقد اكتملت قواعد الجرح والتعديل وعلوم نَقْد الأسانيد والمرويات، وبلغتْ العناية بها غايتها، حتى إنها صارتْ على قدم المساواة مع الاهتمام بالرواية نفسها.

المرحلة الخامسة:

مِن سنة 200هـ حتى 300هـ، وهي القرن الهجري الثالث: لقد بلغ علم الرواية والمرويات في هذا القرن أعلى الدرجات؛ وفي هذه المرحلة أُلِّفتْ الكتب الستة ومسند أحمد

ومصنف ابن أبي شيبة وسائر كتب الحديث الأمّهات، وتتميز هذه المرحلة بعدم الخوف من ضياع السُّنة، والتأكيد على المحافظة عليها ونشر الصحيح منها، مع العناية بترتيبها بحسب الغاية منها، فمثلاً جَمَعَ الإمام أبو داود السجستاني سُننه مرتَّبةً على أبواب الفقه تيسيرًا للفقهاء المستنبطين للأحكام الشرعية.

المرحلة السادسة

انتهاء عصر الرواية الشفهية

وقد تنوعت الأقوال في بداية هذه المرحلة التي انتهى فيها عصر الرواية، وتم فيها تدوين معظم كتب السنة ودواوين الحديث الشريف، وفيها اكتملتْ علوم المصطلح والجرح والتعديل وأنواع التلقي والرواية وغيرها، وبدأ الزمن الذي لا يروي فيه الراوي إلا المروياتِ الموجودةَ في الكتب، ولم يقبل بعد ذلك من أحد أن يدعي وجودَ روايةٍ شفهيَّةٍ لديه غير مكتوبة في أحد كتب الحديث، وهذه نقطةٌ هامةٌ ومرحلةٌ مِفصلية، ثم استمرَّتْ هذه المرحلة حتى عصرنا الحالي، وهذا واضحٌ لمن يقرأ تراجم الرواة وسِيَرَهم عبرَ العصور المتلاحقة.

وليس معنى هذا توقف الرواية الشفهية بالكلية، وإنما المقصود عدم صحة ادعاء وجود طرق جديدة للأحاديث وأسانيد غير المدونة في الكتب؛ بحيث يستدعي ذلك الحاجة إلى دراستها والتكلم في رجالها والحكم عليهم وعلى الروايات بالصحة أو الضعف.

فقد استمرت الرواية الشفهية حتى وقتنا الحالي، ولكن الغرض منها اتصال السند وتحصيل البركة العلمية لا دراسة الأسانيد أو التكلم في الرجال؛ فهذا الأمر قد أغلق بانتهاء عصر الرواية وتدوين الأسانيد في كتب السنة.

يقول ابن الصلاح: «إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصًا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه جريًا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف،

وصار معظم المقصود- بما يتداول من الأسانيد خارجًا عن ذلك- إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة زادها الله شرفًا آمين»(1).

والأثر العلمي والعملي لنهاية عصر الرواية يتمثل في انصراف جهود المحدثين إلى تتبع رجال أسانيد المتقدمين، وتسليط جهود الفحص والنقد والتفتيش عليها، ولا يدل ذلك على التقليل من قيمة الإسناد عند المتأخرين، ولكنهم لم يعتمدوا على الأسانيد بعد انتهاء عصر الرواية في نقد النصوص، وإنما اعتمدوا الإسناد مصدرًا لتوثيق المصادر والكتب والعلوم والتلقي من المشايخ والعلماء في حلقات الدروس، فاتجه علماء الحديث إلى الاعتناء بدراسة مصنفات السنة التي اعتمدت الرواية بالإسناد وقاموا بتصنيفها وترتيبها على حسب جودة أسانيدها.

وقد عني المحدثون بدراسة كل المصنفات التي اعتمدت الرواية بالإسناد، وقاموا بتصنيفها على حسب جودة أسانيدها.

ولو نظرنا إلى جمهور علماء الحديث لوجدنا أنهم اعتمدوا كتب السنة الستة- صحيحي البخاري ومسلم وسنن النسائي (المجتبى) وأبي داود والترمذي وابن ماجه- بالإضافة إلى مسند أحمد وموطأ مالك وسنن الدارمي وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم. واعتبروا هذه المصنفات الحديثية هي الأصول التي جمعت غالب النصوص الحديثية المروية بأسانيد معتبرة في الغالب الأعم منها.

- **أثر العناية بدراسة الإِسناد في نقد الحديث وتوثيقه:**

من خلال التصور الصحيح لتحمل الحديث الشريف وأدائه يستقر في الذهن أنه لا يمكن تصور الحديث بدون إسناد؛ فهو له كالأساس للبنيان، فالحديث الشريف عبارة عن جزأين الإسناد والمتن؛ لذا لا يُتَصوَّر في اصطلاح المحدِّثين حديث إلَّا وهو جامع للإسناد والمتن

(1) مقدمة ابن الصلاح (ص17).

كليهما، وأمَّا ما نرىٰ بعض المصنفات التي بأيدينا محذوفة الإسناد، فقد أراد مصنفوها الاختصار، والتسهيل علىٰ الطلَّاب، مَع أنَّهم عَزَوا كل حديث إلىٰ مَن خرَّجَه مِن مُلْتزمي الأسانيد، فمن أرادها فعليه الرجوع إليها.

ومن المعلوم عند علماء الحديث أنه إذا كان المتن واحدًا وله إسنادان فهما حديثان في اصطلاح أهل الحديث، وإذا كان المتن واحدًا وله ثلاثة أسانيد فهما ثلاثة أحاديث... وهكذا. فيتم التعامل مع كل سند علىٰ حدة، والحديث الذي ليس له سند لا يعد شيئًا، ولذلك اشتهر بين علماء الحديث: أن السند للخبر كالنسب للمرء.

فمن هنا وجب العناية بالسند والتحقق منه ومراقبته، وإذا نظرنا إلىٰ جهود المحدثين وعنايتهم بالإسناد وتأصيل قواعده، لتبين لنا أن لها أكبر الأثر في نقد الحديث والتثبت من صدق الروايات، وتمييز الصحيح من المكذوب والموصول من المنقطع، والمرفوع من الموقوف والمرسل. فمن مظاهر العناية بالإسناد والتي كان لها أكبر الأثر التوثيقي في صيانة السنة النبوية المطهرة:

1- ترتيب أسماء الرواة بحسب القوة والضعف من خلال دراسة الأسانيد ترتيبًا يكون هو المقياس في قبول الحديث وردِّه، فلا يُعَدُّ الحديث صحيحًا إلا إذا كانت تتألف سلسلة الإِسناد من أفراد يوثق برواياتهم.

2- استقرار علماء الحديث علىٰ أن الاحتجاج يكون بالحديث الموصول غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول أو رجل مجروح. فبالإِسناد تتبين صحة الحديث ويظهر اتصاله من انقطاعه. وإذا كان هناك من رفع للموقوف أو وصل للمرسل لم يخفَ علىٰ المحدثين بفضل تتبعهم الدقيق لرجال ودقائق السند.

3- من فوائد دراسة الإسناد في توثيق السنة وثبوت الحديث أن العلماء نظروا إلىٰ رجال السند وكونهم من أهل السنة والجماعة فقبلوا حديثهم، ونظروا إلىٰ الأسانيد القائمة علىٰ أهل

البدع فلم يأخذوا حديثهم.

4- من خلال تعدد الأسانيد للمتن الواحد يقوم أهل العلم بامتحان الأسانيد والتثبت من صدق الروايات. وذلك من خلال معرفة المشهورين بالصدق والأمانة والديانة، والتعرف على دقة الحفظ والضبط واللقاء والمجالسة.

5- وضع علماء الحديث قواعد للبحث في السند والتدقيق فيه للتمكن من الوصول إلى نتائج واضحة صريحة حول صحة الأحاديث أو ضعفها، وقد قسموا الإِسناد إلى أقسام، وجعلوها على مراتب ودرجات من حيث القبول والرد.

ولذلك نجد المحدثين جعلوا بعض الأسانيد سلسلة ذهبية واختلفت أقوالهم فيها. فمنهم من جعل أصح الأسانيد: أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وقيل أصحها مطلقًا: الزهري عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر، وقيل أصحها: ابن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي بن أبي طالب.

وقيل أصحها: مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر.

كما جعلوا بعض الأسانيد أضعفها، والبعض الآخر الإِسناد الكاذب، وقد نقل السيوطي عن الحاكم أمثلة عديدة لأوهى الأسانيد، فمثلًا أوهى أسانيد ابن عباس مطلقًا: السُدِّي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عنه. قال الحافظ ابن حجر: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب[1].

- بعض الأمور المتعلقة بقضية الإسناد:

- الناظر لقضية الإسناد في تاريخ الأمة الإسلامية يدرك أنها أحد أوجه الإعجاز لديها؛ حيث إن أسانيد الأحاديث النبوية قد بلغت مئات الألوف من الأسانيد إن لم تكن أكثر، تؤدي جميعها إلى متون الحديث النبوية، فنجد أن هناك متونًا متشابهة بالنص في الألفاظ

(1) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 198).

والكلمات وأسانيدها مختلفة، ورجال هذه الأسانيد كانوا يعيشون في أماكن وبلاد مختلفة، متفرقين في مصر والشام والحجاز والعراق وخراسان وغير ذلك من البلاد، مما يعد أحد وجوه الإعجاز التوثيقي لنصوص السنة النبوية؛ حيث يستحيل تواطؤهم على الروايات.

– ظهور الإسناد كأصل من أصول منهج نقد النص أدى إلى انتقاله إلى بقية العلوم الشرعية الأخرى، واعتباره وسيلة لتداول العلوم وتحملها وأدائها، بحيث أصبح الإسناد مشاركًا وحاضرًا بقوة في كل العلوم الشرعية، بحيث اصطبغت التجربة العلمية الإسلامية بمفهومها الشامل بصبغة الدقة والموضوعية والعقلانية، وتميزت نصوصها الشرعية والعلمية عن باقي الأمم.

– ثالثًا: الاهتمام بالمتن وأثره في صيانة السنة النبوية:

بالنظر إلى المنهج النقدي في علوم الحديث نجد أن الاهتمام بالسند لم يكن إلا للحفاظ على المتن وصيانته، فلا قيمة للإسناد مجرَّدًا عن متنه، ولا ينفعنا «فلان عن فلان عن فلان» إذا لم يقرن به نصُّ الكلام المنسوب إلى رسول الله ﷺ حيث إنه هو المقصود على الحقيقة. وليس بصحيح أن علماء الحديث قد عنوا بنقد الإسناد والتدقيق فيه وأهملوا التدقيق في المتون؛ فتناول العلماء للسند على نطاق أوسع من حديثهم في المتن لا يعد طعنًا؛ لأن لكل من الأمرين ما يقتضيه، فالسند موضوعه الرجال الذين تسلسلت عنهم الرواية وما يلزم عن ذلك من الكلام عنهم وعن أحوالهم وصفاتهم وحفظهم وضبطهم وعدالتهم، وهم لا يحصون عددًا، وهذا يحتاج إلى كبير جهد لفحص كل واحد منهم على عكس المتن.

– اهتمام الأمة بالتدقيق في المتن والسند:

وإذا دققنا في الأمر لوجدنا أن الاهتمام بالنظر في المتون والتدقيق فيها كوجه من وجوه توثيق السنة النبوية لم يكن الاهتمام به أقل من التدقيق في الأسانيد. ومن الأدلة على ذلك:

1- من خلال النظر والفكر في معنى مصطلح علم الحديث والذي هو: علم له قوانين

يُعرف به أحوال السَّند والمتن من حيث القبول والرد، يتبين لنا اهتمام المحدثين بالسند والمتن معًا. فموضوع هذا العلم هو المتن والسند معًا وليس السند فقط.

والمقصود بأحوال السند والمتن الأحوال العامة للسند والمتن معًا كالصحة والحسن والضعف، أو الخاصة بالسند كالعلو والنزول، أو الخاصة بالمتن كالرفع والوقف والقطع.

يقول الإمام السيوطي في تدريب الراوي: «الفائدة الأولىٰ في حد علم الحديث وما يتبعه، وهذه المقدمة فيها فوائد: الأولىٰ: في حد علم الحديث وما يتبعه. قال ابن الأكفاني في كتاب (إرشاد القاصد) الذي تكلم فيه علىٰ أنواع العلوم: علم الحديث الخاص بالرواية علم يشتمل علىٰ نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

وعلم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية؛ وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها. انتهىٰ.

فحقيقة الرواية: نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلىٰ من عزي إليه بتحديث أو إخبار أو غير ذلك. وشروطها: تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل؛ من سماع أو عرض أو إجازة ونحوها. وأنواعها: الاتصال والانقطاع ونحوهما. وأحكامها: القبول والرد. وحال الرواة: العدالة والجرح، وشروطهم في التحمل وفي الأداء كما سيأتي.

وأصناف المرويات: المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء وغيرها، أحاديث وآثارًا وغيرهما، وما يتعلق بها: هو معرفة اصطلاح أهلها. وقال الشيخ عز الدين بن جماعة: علم الحديث: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن. وموضوعه: السند والمتن. وغايته: معرفة الصحيح من غيره.

وقال شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر: أولىٰ التعاريف له أن يقال: معرفة القواعد، والمعرفة بحال الراوي والمروي، قال: وإن شئت حذفت لفظ «معرفة» فقلت: القواعد... إلىٰ

آخره»[1]. فهو علم يشمل الراوي الذي يروي الحديث، وفي نفس الوقت يشمل الحديث المروي نفسه من دراسة ألفاظه ومعانيه ومدى قبولها أو رفضها. ومن خلال التعريفات السابقة لعلم مصطلح الحديث يتبين لنا أن هدف هذا العلم هو دراسة السند والمتن معًا، ويظهر لنا أن العلماء لم يميلوا إلى أحدهما على حساب الآخر، وإنما بذلوا في كل منهما جهدًا عظيمًا.

2- من مظاهر العناية بالمتن والتدقيق فيه أن علماء الحديث قد اشترطوا خمسة شروط للحديث الصحيح منها: ثلاثة للسند واثنين للمتن، ولا يصح الحديث إلا إذا توافرت فيه الشروط الخمسة، وهذه الشروط هي: (اتصال السند، عدالة الرواة، الضبط، عدم الشذوذ، عدم العلة). فالشروط الثلاثة الأولى للإسناد، والشرطان الأخيران للمتن، وهما عدم الشذوذ، وعدم العلة.

وإذا دققنا النظر في هذه الشروط وجدنا أنه يجب مراعاتها في كل من المتن والسند؛ فالشذوذ المقصود قسمان: شذوذ في السند وشذوذ في المتن، والشذوذ يكون بمخالفة الثقة من هو أوثق منه من خلال مقارنة المتن الذي رواه بمتن الرواة الثقات، وكذلك العلة: علة في السند وعلة في المتن، والعلة هي الأمر القادح في الحديث، كما نلحظ أن شرط الضبط لا يتحقق إلا بعد مقابلة مرويات الراوي على مرويات أقرانه، وهذا متعلق بالمتن بلا شك.

فلم يكن أهل الحديث أصحاب نظرة قاصرة للأسانيد والمتون، إنما كانوا أصحاب ملكة علمية ومقدرة على التفرقة بين المقبول وغير المقبول من الروايات، ولذلك نجد أنهم وضعوا قاعدة متفق عليها بينهم قرروا فيها: أنه قد يصح السند ولا يصح المتن؛ لشذوذ أو علة، وقد يصح المتن ولا يصح السند لورود دلائل على صحة المتن من طرق أخرى. وهذا مقرر في أصول هذا الفن، وذلك يدل بما لا يدع مجالًا للشك أن المحدثين احتاطوا لكل احتمال،

(1) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 26).

وأعدوا له العدة في منهج عميق شامل.

3- اهتمام أهل العلم بدراسة علل الحديث والتنقيب عنها، وذلك أحد أوجه نقد المتن من خلال كشف المعلول متنًا، واستخدموا لذلك الكثير من الطرق، مثل تتبع أسانيد الحديث ومتونه ومقابلتها مع بعضها، فيرشد اتفاقها واختلافها إلى ما وقع فيه ثقة من خطأ أو وهم.

4- من شروط صحة الحديث والحكم بسلامة المتون معرفة ضبط الراوي، وذلك لا يتم إلا من خلال عرض متون مروياته على متون الثقات من الرواة، فإن كانت موافقة لهم عرفنا أنه ضابط، وإن كانت مخالفة عرفنا أنه غير ضابط، فالبحث في إثبات ضبط الرواة يرتبط أشد الارتباط بنقد المتن؛ فالراوي الموصوف بالثقة إنما حاز ذلك لوصفه بالعدالة وضبط المرويات، أي أنه حقق درجة عالية من الكفاءة العلمية التي مكنته من استيعاب الحديث وأدائه كما سمعه، فإثبات ثقة الراوي وإن كان فرعًا على دراسة السند؛ إلا أن له علاقة بدراسة المتن، وكتب الجرح والتعديل بها الكثير من ألفاظ الجرح للرواة بسبب الخطأ في المرويات وعدم الضبط للألفاظ، فنجد وصف الراوي بأنه: منكر الحديث، يروي المناكير، يروي الغرائب، روى حديثا باطلًا، رواياته واهية، وغير ذلك كثير مما يدل على أن المحدثين كانوا يحتاطون في ألفاظ الحديث ومتونه إلى أقصى درجة.

ولو نظرنا إلى جهود وآراء علماء الجرح والتعديل؛ لوجدنا أن أحد وجوه أهميتها هو كونها ترتكز في الحكم على الراوي على مقابلة أحاديثه والمقارنة بينها وبين روايات الكبار من الرواة، فإن اتفقت معها حكموا عليه بالضبط، أما إذا خالفت روايته رواياتهم حكم عليه بأنه غير ضابط، ولو نظرنا إلى صنيع ابن عدي الجرجاني (ت365هـ) في كتابه (الكامل في الرجال) لوجدنا أنه لا يحكم على راو إلا بعد استقراء رواياته كله وترجيح ضبطه من عدمه، وهذه أحد أوجه العناية بالمتون ودراستها، والحكم على الراوي من خلال المتن الذي رواه.

وهكذا يتبين لنا أن العلماء في تقييمهم لنصوص السنة لم تكن جهودهم متوجهة إلى السند

فقط؛ وإنما اهتموا بدراسة المتون وفحصها والتدقيق فيها من وجوه مختلفة، حتىٰ أنهم وجدوا سبيلا إلىٰ الحكم علىٰ الراوي نفسه، وتحديد ضبطه من عدمه من خلال مقارنة المتون التي رواها بغيرها من مرويات الثقات من الرواة.

5- إذا نظرنا إلىٰ كلام أهل العلم عن القواعد التي ينطلقون منها للحكم علىٰ الأحاديث؛ لوجدنا أنهم لا يجعلون الإسناد المحض هو مدار المسألة دون التفات إلىٰ جوانب أخرىٰ؛ حيث إن محتوىٰ المتن له أيضًا دور كبير في الحكم علىٰ الأحاديث.

- قال ابن الصَّلاح في «علوم الحديث»: «ومتىٰ قالوا: هذا حديث صحيح، فمعناه أنَّه اتصل سنده مَع سائر الأوصاف المذكورة (في تعريف الصحيح)، وكذلك إذا قالوا في حديث: إنَّه غير صحيح، فليس ذلك قطعًا بأنَّه كذب في نفس الأمر؛ إذ قد يكون صدقًا في نفس الأمر، وإنَّما المراد به أنَّه لم يصحَّ إسناده علىٰ الشرط المذكور»[1].

وقال الحافظ العراقي في الألفية وشرحه: «حيث قال أهل الحديث: هذا حديث صحيح. فمرادهم فيما ظهر لنا عملًا بظاهر الإسناد، لا أنَّه مقطوع بصحته في نفس الأمور؛ لجواز الخطأ والنسيان علىٰ الثقة، هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم... وكذا قولهم: هذا حديث ضعيف. فمرادهم، لم تظهر لنا فيه شروط الصحة، لا أنَّه كذب في نفس الأمر لجواز صدق الكاذب وإصابة مَن هو كثير الخطأ»[2].

يقول ابن القيم رحمه الله (ت 751هـ): «وقد عُلم أن صحَّة الإسناد شرط من شروط صحَّة الحديث، وليست موجبة لصحَّة الحديث؛ فإنَّ الحديث الصحيح إنَّما يصحُّ بمجموع أمور منها: صحَّة سنده، وانتفاء علَّته، وعدم شذوذه، ونكارته؛ وأن لايكون راويه قد خالف

(1) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص14).

(2) شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) (1/ 106).

الثقات، أو شذَّ عنهم»[1].

فأفادت نصوص العلماء هذه بأن الإسناد المحض لم يصلُح أن تُدار عليه المسألة من دون التفات إلى جانب آخر؛ بل الصحَّة كما تدور حول السند كذلك تدور حول أمور أخرى.

- الاهتمام بنقد المتن في عهد الصحابة:

كما أشرنا سابقًا عند حديثنا عن التوثيق في عصر الصحابة الكرام، أن من طرق التثبت عند الصحابة الكرام من ثبوت السنة النبوية مقارنة المتون واختبارها.

ورأينا كيف انتقدت السيدة عائشة رضي الله عنها أحاديث رواها أبو هريرة رضي الله عنه مثل حديث «**مَن غسل الميت فليغتسل؛ ومَن حمله فليتوضأ**»[2]. فبلغ ذلك السيِّدةَ عائشة فقالت: أوَ نجس موتى المسلمين؟ وما على رجل لو حمَل عودًا؟! وقال عبد الله بن عبَّاس: ولا يلزمنا الوضوء في حمل عيدان يابسة.

كذا انتقد ابن عباس رضي الله عنهما لَمَّا سمع مِن أبي هريرة رضي الله عنه حديث الوضوء مِمَّا مست النار: «**الوضوء مماَّ مسّت النَّار، ولَو مِن ثور أقط**» فقال ابن عبَّاس: أنتوضَّأ من الدهن، أنتوضأ من الحميم[3].

(1) **انظر: الفروسية (ص246) -محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية – تحقيق مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان - دار الأندلس - السعودية – حائل - الطبعة: الأولى، 1414 - 1993.**

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب في الغسل من غسل الميت (3161)، والترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت (993) من حديث أبي هريرة. وقال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن».

(3) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار (79) من حديث أبي هريرة.

- **الاهتمام بنقد المتن في جيل التابعين ومَن بعدهم:**

قد أصبح هذا الاتجاه قويًّا في جيل التابعين حتىٰ احترزوا كلَّ الاحتراز من قبول المتن إلَّا بعد التوثيق، مع اعتقادهم أنَّ السند نظيف صحيح؛ فأخرج الدارمي بسنده قال أيوب السَّخْتِيَاني: «إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره»[1]. وروىٰ الترمذي في سننه بسنده من طريق عبد الرحمان بن جُبَير بن نُفَير عن أبيه عن أبي الدرداء قال: «كنَّا مَعَ النبي ﷺ فَشَخَص ببصره إلىٰ السماء، ثمَّ قال: هذا أوان يُختلس العلم... الحديث، وفيه قال جبير: فلقيت عبادة بن الصامت، فقلت: ألا تسمع ما يقول أخوك أبوالدرداء؟ قال: صدق أبو الدرداء، إن شئت لَأُحَدِّثَنَّك بأوَّل علم يُرفع مِن الناس الخشوع[2].

روىٰ مسلم في صحيحه بسنده عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي**». قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعدًا، فلقيت سعدًا فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت آنت سمعته؟ فوضع إصبعيه علىٰ أذنيه فقال: نعم، وإلا، فاستكتا[3].

فهؤلاء التابعون: أيوب السختياني، وجبير، وسعيد؛ وأمثالهم قد توقفوا عن قبول الحديث قبل أن يتأكدوا من صحته بسؤال غيره عنه حينما احتاجوا إلىٰ ذلك، فهذا يشفُّ عن العناية بالنقد الذي يتوجه إلىٰ نفس الحديث، ومتنه دون الإسناد؛ لأن الإسناد لم يكن إلا مكوَّنًا عن واحد أو اثنين، بالإضافة إلىٰ أنهم إمَّا أن يكونوا من الصحابة، أو العُدول الأثبات

(1) سنن الدارمي، باب الرجل يفتي بشيء ثمّ يبلغه عن النبي ﷺ فيرجع إلىٰ قول النبي ﷺ (1/ 102).

(2) الترمذي، العلم، باب ما جاء في ذهاب العلم: 2/ 94.

(3) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة (4416)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب (2404).

من التابعين.

وقد سار علماء الحديث على هذا المنهج في تدقيق المتون واختبارها، فوضعوا شروطًا صارمة لقبول متن الحديث، فرواية السنة وضبطها وتحرير ألفاظها من مهمات هذا العلم، التي اعتنى بها المحدثون حال نقلهم للسنن والأحاديث.

فقد قال ابن الأكفاني في تعريف علم الحديث الخاص بالرواية: «علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها وضبطها، وتحرير ألفاظها»[1].

ومن الأمثلة الدالة على هذه العناية في التدقيق وضبط ألفاظ الحديث والتحري عن الكيفية التي نطق بها النبي ﷺ بالكلمات مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو نحو ذلك – قوله ﷺ: «**ذكاة الجنين ذكاة أمه**». قال ابن الأثير في النهاية: يروى هذا الحديث بالرفع والنصب – أي: رفع ونصب «ذكاة» الثانية – فمن رفعه جعله خبر المبتدأ الذي هو «ذكاة الجنين» فتكون ذكاة الأم هي ذكاة الجنين، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف، ومن نصب كان التقدير: ذكاة الجنين كذكاة أمه، فلما حذف الجار نصب، أو على تقدير يذكي تذكية مثل ذكاة أمه، فحذف المصدر وصفته، وأقام المضاف إليه مقامه، فلابد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حيا، ومنهم من يرويه بنصب الذكاتين، أي ذكوا الجنين ذكاة أمه»[2]. فهذا المثال يوضح مدى عناية النقاد برواية ألفاظ السنن وضبطها وتحرير ألفاظها، وكل هذا داخل في اعتمادهم على المتن إلى جانب الإسناد.

ونحن نجد أن الكثير من العلوم التي وضعت لخدمة الحديث الشريف يتعلق جانب كبير منها بخدمة المتن والتدقيق فيه واختباره كعلم غريب الحديث، وعلم الناسخ والمنسوخ، وعلم مختلف الحديث، وهناك علوم تتعلق بالسند والمتن معًا منها: علم علل الحديث،

---

(1) انظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (1/ 229).

(2) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 164).

والناظر في هذه العلوم يرىٰ مدىٰ عناية المحدثين بالمتون، فنجد في علم غريب الحديث اهتم علماء الحديث بتفسير الألفاظ النبوية وبيان معانيها، وإلىٰ جانب ذلك نجد علم مشكل الحديث حيث اهتم علماء الحديث ببيان التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، إما بتخصيص العام، أو بتقييد المطلق، أو بالحمل علىٰ تعدد الحادثة، أو بغير ذلك من وجوه التفسير والجمع والترجيح والتوفيق، بالإضافة إلىٰ علم الناسخ والمنسوخ، عند عدم وجود سبيل للجمع بين الروايات، فبالنظر إلىٰ تاريخ النصوص ومعرفة المتقدم منها والمتأخر يحكم علىٰ المتقدم بالنسخ وصار إلىٰ الناسخ المتأخر من حيث إثبات الحكم الشرعي، أما إذا جهل معرفة المتقدم من المتأخر فيلجأ أهل العلم إلىٰ الترجيح بوجه من وجوه الترجيح المعتبرة، وهذه الملكة العلمية مكتسبة لدىٰ أهل العلم بالحديث من خلال النظر لنصوص السنة النبوية نظرة كلية شاملة لمعرفة ما استقر عليه العمل من النصوص النبوية.

وإذا جهل تاريخهما فإنه يلجأ إلىٰ ترجيح أحدهما بما يعتد به من وجوه الترجيح، وهي كثيرة، وهنا تظهر براعة علماء الحديث أيضًا.

وبهذا يظهر لنا عناية المحدثين بمتون الأحاديث غريبها ومشكلها وناسخها ومنسوخها وعللها، فلم يكتفوا بالنظر فقط إلىٰ الإسناد وصحته.

– من قواعد اختبار المتون الحديثية عند العلماء:

وعند بحثنا فيما صنفه علماء الحديث وتكلموا به من قواعد اختبار المتون نجد منهجًا يتصف بالدقة وقوة التثبت ووضع الشروط الدقيقة التي تمكن من الوصول للقطع بنسبة نص ما لرسول الله ﷺ، فمن ذلك:

– عدم مخالفته لصريح القرآن، وما أجمعت عليه الأمة من معانيه وأوامره وهديه، وكذلك عدم مخالفته لمحكم السنة وما هو معلوم من الدين بالضرورة. ولكن هنا ننبه أنَّ هذا الأمر متروك لأكابر أهل العلم، فهم من يمتلكون القدرة علىٰ النظرة الكلية الشاملة لنصوص

الشرع ومعانيها؛ بحيث يستطيعون القول بأن هذا المتن فيه مخالفة للقرآن الكريم أو للإجماع أو للمعلوم من الدين بالضرورة.

– عدم وجود ألفاظ ركيكة في المتن أو غير بليغة أو عارية عن الفصاحة، بحيث يدرك العالم بأسرار البيان في اللغة أن هذه الألفاظ لا تصدر عن بليغ أو فصيح؛ فكيف تصدر عن رسول الله ﷺ وهو من أوتي جوامع الكلم.

(وربما يعرف بالركة) أي: الضعف عن قوة فصاحته ﷺ في اللفظ والمعنى معًا، مثل ما يروى في وفاة النبي ﷺ وكذا في أحدهما، لكنه في اللفظ وحده مقيد بما إذا صرح بأنه لفظ الشارع، ولم يحصل التصرف بالمعنى في نقله، لا سيما إن كان لا وجه له في الإعراب.

قال الحافظ العراقي في فتح المغيث: «روى الخطيب وغيره من طريق الربيع بن خثيم التابعي الجليل قال: إن للحديث ضوءًا كضوء النهار يعرف، وظلمة كظلمة الليل تنكر.

ونحوه قول ابن الجوزي: الحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم، وينفر منه قلبه في الغالب، وعنى بذلك الممارس لألفاظ الشارع، الخبير بها وبرونقها وبهجتها؛ ولذا قال ابن دقيق العيد: وكثيرًا ما يحكمون بذلك- أي بالوضع- باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم- لكثرة محاولة ألفاظ النبي ﷺ هيئة نفسانية وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة وما لا يجوز.

والركة في المعنى كأن يكون مخالفًا للعقل ضرورة أو استدلالًا، ولا يقبل تأويلًا بحال، نحو الإخبار عن الجمع بين الضدين، وعن نفي الصانع، وقدم الأجسام، وما أشبه ذلك؛ لأنه لا يجوز أن يرد الشرع بما ينافي مقتضى العقل»(1).

وقال الحافظ ابن حجر كما ينقله عنه الإمام السيوطي: «المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دل على الوضع، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ؛ لأن هذا الدين كله محاسن،

(1) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 331، 332).

والركة ترجع إلى الرداءة.

قال: أما ركاكة اللفظ فقط، فلا تدل على ذلك؛ لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى، فغير ألفاظه بغير فصيح، ثم إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب»[1].

- ومن الأمور التي نص عليها علماء الحديث عند اختبار المتن والتأكد من صحته إلى النبي ﷺ عدم مخالفة المتن للبدهيات العقلية، وعدم إمكان توجيهه أو تأويله، فهذه علامة على الوضع.

جاء في تدريب الراوي للإمام السيوطي: «قال ابن الجوزي: ما أحسن قول القائل إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع. قال: ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجًا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة»[2]. يعني: أن من أمارات الحديث الموضوع أنه يخالف صريح العقل، أو يخالف صحيح النقل، أو يخالف أصلا معمولاً به متفقًا عليه.

ومخالفته لصريح العقل: أن يأتي بما يرده العقل ويأباه، مثل رواية: إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها. يقول الإمام السيوطي: «هذا لا يضعه مسلم بل ولا عاقل، والمتهم به محمد بن شجاع كان زائغا في دينه»[3].

- ومن الأمارات التي يختبر بها أهل العلم متون الحديث، عدم مخالفته للقواعد العامة للقيم والأخلاق والتي استقر عليها في الشريعة، وكذلك عدم مخالفته للحس والمشاهدة والواقع والقطعيات التاريخية التي تيقن منها، وكذلك ألا تكون الرواية مخالفة لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ.

---

(1) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 325).

(2) **المصدر السابق** (1/ 277).

(3) **تدريب الراوي** (1/ 328).

ومن أمثلة الأدلة على ذلك ما رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ليبين كيف أن مخالفة الحقائق والواقع المؤكد من الأمارات التي يكشف بها كذب الرواية. فقال رحمه الله: «وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، قال: سمعت أبا نعيم، وذكر المعلى بن عرفان، فقال: قال: حدثنا أبو وائل، قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين فقال أبو نعيم: أتراه بعث بعد الموت؟»[1]. وذلك لأن ابن مسعود توفي قبل صفين، فكيف يخرج بعد موته وكيف يراه؟!

جاء في فتح المغيث ما نصه: «وكذا اتفق للحاكم مع محمد بن حاتم الكشي حين حدث عن عبد بن حميد، فسأله عن مولده فقال له في سنة ستين ومائتين، فقال إن هذا سمع من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة؟!... وكذا أرخ أبو المظفر محمد بن علي الطبري الشيباني سماع ابن عيينة من عمرو بن دينار في سنة ثلاثين ومائة فافتضح؛ إذ موت عمرو قبل ذلك إجماعًا كما قدمته في المسلسل. ومن ثم قال الثوري لما استعمل الرواة الكذب استعلمنا لهم التاريخ أو كما قال.

ونحوه قول حسان بن يزيد كما رواه الخطيب في تاريخه: لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ؛ يقال للشيخ سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرف صدقه من كذبه. وقول حفص بن غياث القاضي: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنَّين، يعني بفتح النون المشددة تثنية سن، وهو العمر، يريد احسبوا سنه وسن من كتب عنه إلى غير ذلك»[2].

- وكذلك من الشواهد التي يختبر بها علماء الحديث صحة الروايات النظر في صدورها من روا تأييدًا لمذهبه، أو تضمن الرواية لأمر من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله لوقوعه

(1) مقدمة صحيح مسلم (1/ 26).

(2) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (3/ 311).

أمام جمع كبير من الناس أو في المواقع المشهورة، ثم لا يقوم برواية هذا الأمر إلا واحد.

مما سبق يتبين لنا بعض القواعد والضوابط التي وضعها علماء الحديث لنقد الروايات وتمييز الصحيح من الضعيف والموضوع، فلم يكتفوا فقط بالتدقيق في السند؛ وإنما دققوا في السند والمتن معًا، وكانت لملكتهم العلمية وخبرتهم بأحاديث رسول الله ﷺ أثر كبير في مجال نقد الروايات، فنجد أنهم يصفون الروايات المنكرة بأوصاف مثل: «هذا الحديث عليه ظلمة»، أو «متنه مظلم»، أو«ينكره القلب»، أو «لا تطمئن له النفس»، وليس ذلك بمستغرب منهم؛ فإن عملهم يشبه بوجه من الوجوه عمل الصائغ المتقن الذي يستطيع الحكم على المعدن بكونه من الذهب أم لا بمجرد النظر إليه، وقد مر بنا قول الربيع بن خثيم: إن من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار، وإن من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل، وقول ابن الجوزي: الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب.

فقد وضع العلماء في اختبار المتن منهجًا منضبطًا، يستطيعون من خلاله الحكم على المتن المكذوب حتى لو ركب على إسناد صحيح كل رجاله ثقات، فيقومون باستخدام هذا المنهج لاختبار المتن وكشف الزيف والتقول على رسول الله ﷺ.

وللعلماء في ذلك الكثير من التدقيقات العجيبة من خلال اختبار المتن؛ فمن ذلك حديث فداء النبي ﷺ سلمان الفارسي من عثمان بن الأشهل اليهودي، ثم القرظي، وكتابه على ذلك في يوم الإثنين من جمادى الأولى من سنة مهاجر رسول الله. فبعد إيراد هذا الخبر عقَّب الخطيب البغدادي على ذلك قائلًا: في هذ الحديث نظر. وذلك أنَّ أول مشاهد سلمان مع رسول الله ﷺ غزوة الخندق، وكانت في السنة الخامسة من الهجرة، ولو كان تخلص سلمان من الرق في السنة الأولى من الهجرة لم يفته شيء من المغازي مع رسول الله ﷺ. وأيضًا فإن التاريخ بالهجرة لم يكن في عهد رسول الله ﷺ، وأوَّل من أرَّخ بها عمر بن الخطاب في

خلافته[1].

ومن ذلك ما جاء أن بعض اليهود أظهروا كتابًا، وادعوا أنه كتاب رسول الله ﷺ لهم بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة بعض الصحابة رضي الله عنهم وذكروا أنَّ خط علي رضي الله عنه عليه.

فقد علق ابن كثير رحمه الله على هذا الخبر وبين بطلانه من خلال اختبار ما في المتن من الأخبار والوقائع المخالفة للتاريخ والوقائع فقال: «قد ادعى يهود خيبر في أزمان متأخرة بعد الثلاثمائة أن بأيديهم كتابًا من رسول الله ﷺ فيه أنه وضع الجزية عنهم، وقد اغتر بهذا الكتاب بعض العلماء، حتى قال بإسقاط الجزية عنهم، من الشافعية الشيخ أبو علي خيرون، وهو كتاب مزور مكذوب مفتعل لا أصل له، وقد بينت بطلانه من وجوه عديدة في كتاب مفرد... وقد وقفت عليه، فإذا هو مكذوب، فإن فيه شهادة سعد بن معاذ،، وقد كان مات قبل زمن خيبر، وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان، ولم يكن أسلم يومئذ، وفي آخره: وكتبه علي بن أبي طالب، وهذا لحن وخطأ، وفيه: وضع الجزية ولم تكن شرعت بعد، فإنها إنما شرعت أول ما شرعت وأخذت من أهل نجران، وذكروا أنهم وفدوا في حدود سنة تسع»[2].

رابعًا: العلوم الخادمة للسنة النبوية ودورها التوثيقي:

قد تبين لنا من خلال ما مرَّ بنا في هذا المبحث من الأمور المتعلقة بالسنة النبوية وطرق تلقيها وتدوينها وتحملها وأدائها والتثبت منها؛ أن هذه العملية العلمية لم تكن أبدًا قائمة على خطوات عشوائية؛ وإنما كانت قائمة على منهج منضبط متكامل ذي قواعد وأسس و مراحل

---

(1) تاريخ بغداد (1/ 517-518) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي- المحقق: الدكتور بشار عواد معروف- دار الغرب الإسلامي – بيروت - الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م.

(2) انظر: البداية والنهاية (6/ 355- 356).

وخطوات متكاملة، وقد رأينا سابقًا بعض مظاهر الاهتمام بالسند والمتن من حيث البحث والنظر والتثبت والحفظ والفهم والاستنباط، وهو ما عرف عند العلماء بعلم الحديث رواية ودراية.

وفيما يلي نتعرض لمعلم من أهم معالم منهج توثيق السنة النبوية وحفظها وفهمها وتوليد المعاني منه، وهذا المعلم هو العلوم الخادمة للسنة النبوية.

تعريف العلوم الخادمة:

العلوم الخادمة للسنة النبوية هي مجموعة المعارف والقواعد التي تعنى بدراسة الحديث الشريف سندًا ومتنًا، من خلال أدوات علمية مختصة لفحص الروايات، والقيام بعملية نقدية متكاملة لها، والتي تهدف إلى اختبار صحة الحديث، وتكون نتيجتها توثيق السنة النبوية ونفي كل رواية مكذوبة على رسول الله ﷺ، وحماية سنة النبي ﷺ من الضياع، ثم بعد ذلك الانتقال إلى فهم هذه الروايات وتوليد المعاني والمناهج واستنباط الأحكام الشرعية منها.

- من علوم نقد السند:

فمن العلوم الخادمة الخاصة بنقد واختبار السند علوم تختص بفحص واختبار الرواة وقبول الراوي أو رده.

وهذه العلوم هي:

1- علم الجرح والتعديل

2 - تواريخ الرواة

3- طبقات الرواة

4 - معرفة التابعين.

5 – معرفة أتباع التابعين.

6 - معرفة الأخوة والأخوات.

7 – المدبج ورواية الأقران.

8 – رواية الأكابر عن الأصاغر.

9 – معرفة السابق واللاحق.

10 - معرفة رواية الآباء عن الأبناء.

11 - معرفة رواية الأبناء عن الآباء.

1- علم الجرح والتعديل (علم الرجال):

من المعلوم أن وصول الروايات والأحاديث النبوية قد تمَّ عن طريق الرواة من الرجال[1] الذين يمثلون السند، وقد تكلمنا على السند ومتعلقاته في مبحث سابق، والعلماء وجدوا أنه لا تعرف صحة الخبر إلا من خلال دراسة رجال الإسناد واختبارهم، ومعرفة عدالتهم

(1) بالطبع يوجد المئات بل الآلاف من النصوص التي كانت في أسانيدها نساء ولكننا نتكلم عن الغالب الأعم والذي اصطلح عليه أهل العلم.

وضبطهم، ويكون هذا من خلال علم الجرح والتعديل أو ما يسمى بعلم الرجال.

وقد تفرع عن هذا العلم الكثير من المباحث والتي يمكن أن نطلق عليها علوم منفردة، والتي تمده بالمعلومات الموثقة التي تيسر الوصول إلى الحكم الصحيح على رجال السند من حيث العدالة والضبط.

أ- تعريف علم الجرح والتعديل:

- تعربف الجرح لغة واصطلاحًا:

الجرْح لغةً: التأثير في البدن بشقٍّ أو قطع، واستعير في المعنويات بمعنى التأثير في الدِّين أو الخُلُق بأوصاف يناقضهما[1].

واصطلاحًا: وصْفُ الراوي بما يقتضي ردَّ روايته، أو تليينه، أو تضعيفه. وبمعنى آخر هو الطعن في رواة الحديث بما يسلب عدالتهم، أو ضبطهم. وقيل: هو وصف متى التحق بالراوي، والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به.

تعريف التعديل لغة واصطلاحًا:

التعديل لغة: التعديل ضد التفسيق[2]، ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور. ورجل عدل: مقبول الشهادة، وتعديل الرجل تزكيته.

اصطلاحًا: هو من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يخل بهما فيقبل لذلك خبره وشهادته إذا توفرت فيه شروط أهلية الأداء. والتعديل وصف الراوي بصفات تزكيه فتظهر عدالته ويقبل خبره.

قال ابن حزم رحمه الله: «العدالة إنما هي التزام العدل، والعدل: هو القيام بالفرائض،

---

(1) انظر: معجم مقاييس اللغة (ص196).

(2) انظر: القاموس المحيط(1/ 918).

واجتناب المحارم»[1].

تعريف علم الجرح والتعديل: هو علم يبحث فيه عن أحوال الرواة ومراتبهم من حيث العدالة والضبط، وذلك بألفاظ مخصوصة، ومراتب تلك الألفاظ وأثرها في الحكم على الروايات، والوصول إلى ذلك يكون من خلال معرفة أسمائهم وأنسابهم وكناهم وألقابهم ومواليدهم ووفياتهم وطبقاتهم وأحوالهم.

وليس أمر جرح الرواة أو تعديلهم بالشيء الهين؛ وإنما هو عمل الأفذاذ من العلماء المتمكنين المشهود لهم، الذين توفرت لديهم ملكة علمية متكاملة تمكنهم من معرفة أحوال الراوي والنظر في ديانته وأمانته ومروءته، وممن سمع، وقبل ذلك معرفة بلده ومولده ووفاته ووقت تحديثه، وكذلك تمكنهم من الاطلاع على الأخبار المروية والرواة السابقين وطرق الرواية، وكذلك تجتمع لديهم الخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، عالمين بالأسباب الداعية للكذب أو التساهل، وكذلك معرفة متى شرع الراوي في الطلب والسماع ومتى سمع ومع من سمع وجودة كتابه وحفظه، وكذلك معرفة الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ومتى كانت وفاتهم.

ب – أهمية علم الجرح والتعديل:

إن صون السنة النبوية وحفظها ونفي الكذب عنها من أوجب الواجبات الشرعية، وقد قال النبي ﷺ: «**الدين النصيحة**»قلنا: لمن؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمَّة المسلمين وعامَّتِهم**»[2]. فالنصيحة لرسول الله ﷺ تتضمن حفظ سنته ونفي الكذب عنها، ولا يتم ذلك إلا من خلال معرفة أحوال الرواة والحكم عليهم، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. فالسنَّة النبوية جاءتنا عن طريق النقل–الرواية – ولا طريق لمعرفة صحة الحديث من

(1) الإحكام في أصول الأحكام (1/ 144).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة (55).

عدمه إلا بعد معرفة حال رواته، ولا يعرف ذلك إلا من خلال هذا العلم ومباحثه المختلفة، وما تضمنه من قواعد وأصول وألفاظ تبين مراتب الرواة ما بين مقبول أو متوقف فيه أو مردود؛ لكي لا يخفى أمره على من لا يعرفه، فيظنه من العدول المقبولين الرواية، فيدخل في الشريعة ما ليس منها، فهذا العلم هو ميزان الرجال ومقياس قبول رواياتهم أو ردها، ومن خلال هذا العلم تم الحفاظ على المصدر الثاني للتشريع الإسلامي تصديقًا لقول الله عز وجل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحِجر:9] ونستطيع أن نقول إن هذا العلم كان وسيلة من وسائل الحفظ الإلهي لهذه الشريعة المطهرة.

قال علي بن المديني رحمه الله: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم »[1].

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «لما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل لزم النظر في حال الناقلين، والبحث عن عدالة الراوين، فمن ثبتت عدالته جازت روايته وإلا عدل عنه، والتمس معرفة الحكم من جهة غيره؛ لأن الأخبار حكمها حكم الشهادات في أنها لا تقبل إلا عن الثقات. أنا محمد بن الحسين، أنا عبد الله بن جعفر، نا يعقوب بن سفيان، نا أبو بكر يعني الحميدي، نا سفيان، نا مسعر، قال سعد بن إبراهيم: «لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات»[2].

ج – مشروعية هذا العلم:

الجرح والتعديل مشروع ولا يُعدُّ من الغيبة، بل دلَّ على مشروعيته الكتاب والسنة

---

(1) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص 320)المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي – تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب – الناشر: دار الفكر – بيروت– الطبعة: الثالثة، 1404هـ.

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 199–200).

والإجماع.

وقد جاءت نصوص من الكتاب والسنة تبيح بيان حال الناس من حيث عدالتهم وجرحهم وقد سبق الإشارة إليها فيما سبق.

وانعقد الإجماع على: مشروعية الجرح والتعديل، بل على وجوبه؛ للحاجة إليه، كما ذكر ذلك النووي في رياض الصالحين، في باب ما يباح من الغيبة حيث قال: «منها جرح المجروحين من الرواة والشهود وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة»[1].

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رحمهما الله: جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي، فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة. فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء، فالتفت إليه أبي فقال له: ويحك هذا نصيحة ليس غيبة[2].

د - نشأة علم الجرح والتعديل:

قد تكلمنا في مبحث سابق عن أن آيات القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة قد جاءت بنصوص واضحة ونماذج ثابتة في الحكم على الرجال جرحًا أو تعديلًا، ثم جاءت المرحلة التي قام بها الصحابة الكرام بالتفتيش عن الرجال[3] والحكم عليهم خاصة في مرحلة الفتنة وما بعدها.

وقد كان أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه أوَّل مَن فتَّش عن الرجال من الصحابة، فقصتُه مع الجَدَّة في طلب ميراثها مشهورة. ثم كان بعده عمر بن الخطاب، ثم بعده علي بن أبي طالب

(1) رياض الصالحين (426) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي - تعليق وتحقيق: ماهر ياسين الفحل - دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - بيروت- الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.

(2) انظر: الكفاية في علم الرواية (45).

(3) وذلك في غير الرواة من الصحابة الكرام حيث أن عدالتهم ثابتة مجمع عليها.

رضي الله عنهما، والكثير من الصحابة الكرام لم يقبلوا الروايات إلا بعد التثبت من ناقليها.

روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده إلى مجاهد أنَّه قال: «جاء بشير بن كعْب العدوي إلى ابن عباس، فجعل يُحدِّث ويقول: قال رسول الله ﷺ قال رسولُ الله ﷺ فجعل ابن عبَّاس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال بشير: يا ابن عبَّاس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع! فقال ابن عباس: «إنَّا كنَّا مرة إذا سمعْنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرتْه أبصارُنا، وأصغَيْنا إليه بآذاننا، فلمَّا ركب الناس الصعب والذلول؛ لم نأخذْ من الناس إلَّا ما نعرِف».

وروى بسنده أيضًا عن محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعتِ الفتنة؛ قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السُّنة، فيؤخذ حديثُهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يُؤخذ حديثهم»(1).

وهذا ما تبلور بعد ذلك في صورة علم الجرح والتعديل والذي يهدف إلى التثبت من صفتين في الراوي وهما: 1- العدالة. 2- الضبط.

هـ - مدار علم الجرح والتعديل:

يهدف علم الجرح والتعديل إلى معرفة حال الراوي من حيث عدالته وجودة ضبطه، وسنعرض لشرح كل من العدالة والضبط:

أولًا: العدالة:

تعريف العدالة:

هي مَلَكة تحمل المرءَ على ملازمة التقوى، ومجانبة الفِسْق، وخوارم المروءة(2).

---

(1) انظر: مقدمة صحيح مسلم (1/ 15).

(2) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (1/ 58)- أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق: نور الدين عتر- مطبعة الصباح، دمشق- الطبعة: الثالثة، 1421 هـ - 2000 م.

شروط العدالة:

الإسلام، والعقل، والتقوىٰ، والمروءة، فهذه الخصال إذا توفرت في الراوي عرفت عدالته وكان صادقًا؛ لأنها إذا اجتمعت حملت صاحبها علىٰ الصدق وصرفته عن الكذب لما توفر فيه من الدوافع الدينية والاجتماعية والنفسية. ويُفهم هذا أنه يخرج بتعريف العدّل ما يلي: الكافر، المجنون، المبتدِع، الفاسق، السفيه، المتَّهم بالكذب، الكذَّاب، ومخروم المروءة.

يقول أبو عبدالله الحاكم رحمه الله: أصّل عدالة المحدِّث أن يكون مسلمًا، لا يدعو إلىٰ بِدعة، ولا يُعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالتُه[1].

وقال يحيىٰ بن معين: آلة العدالة في الحديث: الصِّدّق، والشهرة بالطلب، وترّك البدع، واجتناب الكبائر[2].

ويقول أبو العالية: كنت أرّحلُ إلىٰ الرجل مسيرةَ أيام، فأتفقَّد صلاته، فإن أجده يُحسنها ويقيمها، أقمتُ عليه، وكتبتُ عنه، وإن أجده يضيعها رحلتُ عنه، وقلت: هذا لِغَير الصلاة أضيع[3].

وسُئل ابن المبارك عن العدل، فقال: مَن كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دِينه خربة، ولا يَكّذِب، ولا يكون في عقله شيء[4].

(1) معرفة علوم الحديث (ص100) الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري–دراسة وتحقيق: زهير شفيق الكبي– دار إحياء العلوم.

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 128).

(3) الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث (1/ 132) أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني – تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض – دار الكتب العلمية بيروت/ الطبعة: الأولىٰ، 1997 م.

(4) الكفاية في علم الرواية (ص79).

وقال الإمام مالك: لا يُؤخذ العِلم من أربعة، وخذوا ممَّن سوىٰ ذلك: لا يؤخذ مِن سفيه معلن بالسَّفَه، وإن كان أَرْوىٰ الناس، ولا مِن صاحب هوىٰ يدعو الناس إلىٰ هواه، ولا مِن كذَّاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذبَ علىٰ رسول الله....[1].

ويقول ابن حبَّان: ومن المجروحين المعلِن بالفسق والسفه، وإن كان صدوقًا في روايته،؛ لأنَّ الفاسق لا يكون عدلًا، والعدل لا يكون مجروحًا، ومَن خرج عن حدِّ العدالة لا يعتمد علىٰ صِدْقه[2].

وينبغي أن نتنبه هنا إلىٰ أن توافر العدالة لا يعني عدم وجود الهفوات والذنوب؛ قال الحافظ الذهبي: ما كلُّ أحد فيه بِدعة، أو هفوة، أو ذنوب، يُقدح فيه بما يوهن حديثه، وليس من شرْط الثقة أن يكون معصومًا[3].

قال سعيد بن المسيب: ليس من شريف، ولا من عالِمٍ، ولا ذي سلطان إلاَّ وفيه عيْب ولا بد، ولكن من الناس لا تُذكر عيوبه، مَن كان فضله أكثرَ من نقصه، وُهِب نقصه لفضله[4].

قال الإمام الشافعي: فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المُعَدَّل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المُجَرَّح[5]. فالأئمَّة لم يُسقطوا عدالةَ الراوي وذلك لغلبة الطاعة علىٰ حاله، وذلك لعلمهم بتقصير كلِّ إنسان في هذا الجانب؛ إذ لا معصوم غير الرسول ﷺ، فعدمُ سقوط عدالة مَن وَقَع في المعاصي وهو متأوِّل من باب الأَوْلىٰ؛ لأنَّ وقوعه في المحرَّم ليس من قبيل العناد واتباع

(1) الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث (1/ 178).

(2) المجروحين من المحدثين (2/ 76).

(3) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (3/ 152) تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، ومحمد بركات، وعمار ريحاوي، وغياث الحاج أحمد، وفادي المغربي- مؤسسة الرسالة العالمية – دمشق- الطبعة: الأولىٰ، 1430 هـ - 2009 م.

(4) الكفاية في علم الرواية (ص79).

(5) المصدر السابق (ص79).

الشهوات؛ بل بسبب خطئه في الاجتهاد.

قال أبو حاتم الرازي: جاريتُ أحمد بن حنبل من شرب النبيذ من محدِّثي الكوفة، وسميت له عددًا منهم، فقال: هذه زلاَّت لهم، ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم[1].

(1) الجرح والتعديل (2/ 26).

ثانيًا: الضبط:

الأصل في اعتبار الضبط قوله ﷺ: «**نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلَّغها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه.....**»[1] وفي رواية: «**نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع**»[2].

تعريف الضبط: صفة تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه، ومراد المحدثين بالضبط أن يكون الراوي: متيقظًا حافظًا إن حدث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني.

أنواع الضبط:

بناء على تعريف الضبط يتبين لنا أنه نوعان:

1- ضبط صدر: أن يكون الراوي يقظًا غير مُغَفَّل بل يحفظ ما سمعه ويُثْبِتُه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، مع علمه بما يحيل المعاني إن روى بالمعنى.

2- ضبط كتاب: وهو صيانته لكتابه منذ سمع فيه، وصحَّحه إلى أن يؤدِّي منه.

يقول ابن الصلاح رحمه الله: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يروي. وتفصيله: أن يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظًا إن حدث من حفظه، ضابطًا لكتابة إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني»[3].

فإذا اجتمع في الراوي هذان الركنان: العدالة والضبط، فهو حجة يلزم العمل بحديثه، ويطلق عليه «ثقة» وذلك لأنه قد تحقق فيه الصدق، وثبت عنده ملكة الحفظ التي تمكنه من

---

(1) أخرجه الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (2658).

(2) أخرجه الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (2657).

(3) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص10، 105).

استحضار الحديث وتسعفه لأدائه كما سمع.

و - ما يثبت به الجرح والتعديل:

أولًا: ما تثبت به عدالة الراوي:

1- تنصيص المعدلين على عدالته:

ويستثنى من هذا من ثبتت عدالته بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصًا.

ومثال ذلك: الإمام مالك، وشعبة، والسفيانان، والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره على الطالبين.

وتوسع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل، محمول في أمره أبدًا على العدالة حتى يتبين جرحه؛ لقوله ﷺ: «**يحملُ هذا العلمَ من كلِّ خلَفٍ عدوله، ينفونَ عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين**»[1].

2- يعرف كون الراوي ضابطًا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة- ولو من حيث المعنى- لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم.

ويقبل التعديل من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب

(1) أخرجه البزار في مسنده (9423) من حديث ابن عمرو.

ذكرها، فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا " فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدا[1].

- ثانيًا: ما يثبت به جرح الرواة:

يثبت الجرح بخبر الواحد على الصحيح؛ لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله، ولكن الجرح لا يقبل إلا مفسرًا؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فقد يطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحًا وليس بجرح، فلا بد من بيان سبب الجرح؛ حتى ينظر فيه أهو جرح أم لا. وهذا مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري، ومسلم، وغيرهما؛ كما ذكر الخطيب البغدادي.

ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم.

واحتج مسلم بسويد بن سعيد، وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فُسِّر سببه.

ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقل ما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: «فلان ضعيف»، «وفلان ليس بشيء»ونحو ذلك، أو «هذا حديث ضعيف»، و«هذا حديث غير ثابت»ونحو ذلك، فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر.

وجوابه: أن ذلك وإن لم يعتمد في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتُمِد في أَنَّا توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب

---

(1) انظر مقدمة ابن الصلاح (104- 109).

مثلها التوقف[1].

ز – تعارض الجرح والتعديل:

قد اختلفت أقوال العلماء في هذا الباب:

قال أبو عمر بن الصلاح: «إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم؛ لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خَفِيَ عن المعدل، فإن كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى، والصحيح الذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه. والله أعلم»[2].

وإلى هذا ذهب الخطيب البغدادي حيث قال: «إذا عدَّل جماعة رجلًا وجرحه أقل عددًا من المعدلين، فإن الذي عليه جمهور العلماء أن الحكم للجرح والعمل به أولى، وقالت طائفة: بل الحكم للعدالة، وهذا خطأ لأجل ما ذكرناه من أن الجارحين يصدقون المعدلين في العلم بالظاهر ويقولون: عندنا زيادة علم لم تعلموه من باطن أمره، وقد اعتلَّت هذه الطائفة بأن كثرة المعدلين تقوي حالهم وتوجب العمل بخبرهم وقلة الجارحين تضعف خبرهم، وهذا بعد ممن توهمه؛ لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا: نشهد أن هذا لم يقع منه، لخرجوا بذلك من أن يكونوا أهل تعديل أو جرح؛ لأنها شهادة باطلة على نفي ما يصح ويجوز وقوعه وإن لم يعلموه. فثبت ما ذكرناه»[3].

وقد فصَّل الإمام اللكنوي هذه المسألة في كتابه «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» فقال:

«المسألة– أي تقدُّم الجرح على التعديل– مقيَّدةٌ بأن يكون الجرح مفسَّرًا، فإنَّ الجرح المبهم

(1) انظر: مقدمة ابن الصلاح: (106–108).

(2) المصدر السابق (109–110).

(3) الكفاية في علم الرواية(107).

غير مقبول مطلقًا على المذهب الصحيح، فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهمًا.

ويدل عليه أن الأصوليين يذكرون مسألة الجرح المبهم ويرجحون عدم قبول المبهم، ويذكرون بعيدها أو قبيلها مسألة تعارض الجرح والتعديل، وتقدم الجرح على التعديل فدلَّ ذلك على أنَّ مرادهم في هذا البحث هو الجرح المفسَّر دون غير المفسَّر.

ويَشهد له قولُ السيوطي في تدريب الراوي: إذا اجتمع فيه- أي في الراوي- جرحٌ مفسَّر وتعديل، فالجرح مقدَّم ولو زاد عددُ المعدِّل، هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين.

وقول الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر وشرحه نزهة النظر: الجرح مقدَّم من التعديل، وأطلق ذلك جماعة لكنَّ محلَّه التفصيل؛ وهو أنَّه إن صدر مبينًا من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسَّر لم يقدح فيمن ثبتَت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يُعتبر به أيضًا، فإن خلا عن التعديل قبِل مجملًا غير مبيَّن السبب... إلخ.

وقول السندي في شرح نخبة الفكر المسمى إمعان النظر:

«هاهنا مسألتان، الأولى: إذا اختلف الجرح والتعديل قدِّم الجرح، وقيل إن كان المعدِّلون أكثر قدِّم التعديل وقيل لا يرجح أحدهما الا بمرجح.

الثانية: أكثر الحفاظ على قبول التعديل بلا ذكر السبب وعدم قبول الجرح إلا بذكر السبب وقيل بعكسه، وقيل لا بد من بيان سببها. واختار المصنف في كلٍّ من المسألتين القول الأول وركَّب المسألتين فحصل منه تقييدُ تقديم الجرح على التعديل إذا كان مفسرًا، فعلم من كلامه أنَّ الجرح إذا لم يكن مفسرًا قدِّم التعديل. انتهى.

وقول السخاوي في شرح الألفية: ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فسر، أما إذا تعارضا من غير تفسير فانه يقدم التعديل، قاله المزي وغيره. انتهى.

وقول النووي في شرح صحيح مسلم: عاب عائبون مسلمًا بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، ولا عيب عليه في ذلك. وجوابه من أوجه ذكرها ابن الصلاح، أحدهما أن

يكون ذلك في ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال الجرح مقدَّم على التعديل؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتًا مفسَّر السَّبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا. انتهى.

وقول الحافظ ابن حجر في ديباجة لسان الميزان: إذا اختلف العلماء في جرح رجل وتعديله فالصواب التفصيل؛ فان كان الجرح والحالة هذه مفسَّرًا قبِل وإلا عمل بالتعديل، فأمَّا مَن جُهل ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث أنَّه ضعيف أو متروك ونحو ذلك فإن القول قوله ولا نطالبه بتفسير ذلك، فوجه قولهم: إنَّ الجرح لا يُقبل إلا مفسَّرًا هو فيمَن اختلف في توثيقه وتجريحه. انتهى.

فالحاصل أنَّ الذي دلَّت عليه كلماتُ الثقات وشهدت به جمل الأثبات، هو أنه إن وجد في شأن راوٍ تعديل وجرح مبهمان قدِّم التعديل، وكذا إن وجِد الجرح مبهمًا والتعديل مفسرًا قدِّم التعديل، وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسرًا سواء كان التعديل مبهمًا أو مفسرًا. فاحفظ هذا فإنه ينجيك من المزلَّة والخطل ويحفظك عن المذلة والجدل»(1).

ح – صفات العالم الذي يقوم بالجرح والتعديل:

يجب أن تتوفر فيمن يقوم بالجرح والتعديل الملكة العلمية وأدوات العلم الشرعي مع دقة النظر، إلى جانب كونه عدلًا، ورعًا، متيقظًا، عارفًا بأسباب الجرْح والتعديل، مُنْصِفًا، بريئًا من التعصُّب والهوى، والميل إلى الدنيا.

قال ابن حجر في نزهة النظر: وينبغي ألاَّ يُقبل الجرح والتعديل إلا مِن عدل متيقِّظ، فلا يُقبل جرْح مَن أفرط فيه؛ فجرح بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدِّث، كما لا تُقبل تزكيةُ مَن أخذ بمجرَّد الظاهر؛ فأطلق التزكية.

وليحذر المتكلِّم في هذا الفن من التساهُل في الجرْح والتعديل، فإنَّه إن عدَّل أحدًا بغير

(1) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (ص 56– 59) للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة، 1407هـ.

ثبت، كان كالْمُثبت حكمًا ليس بثابت، فيُخشى عليه أن يدخل في زُمرة مَن روى حديثًا، وهو يظنُّ أنه كذب، وإن جرح بغير تحرُّز، أقدم على الطعْن في مسلم بريء من ذلك، ووسَمه بميسم سوء يبقى عليه عارُه أبدًا.

والآفة تدخل في هذا تارةً من الهوى والغَرَض الفاسد، وكلام المتقدِّمين سالم من هذا غالبًا، وتارةً من المخالفة في العقائد، وهو موجودٌ كثيرًا قديمًا وحديثًا، ولا ينبغي إطلاقُ الجرح ذلك...[1]

ويقول الإمام الذهبي: والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله. ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة[2].

وقال رحمه الله: فحق على المحدِّث أن يتورَّع في ما يؤدِّيه، وأن يسأل أهلَ المعرفة والورع؛ ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيلَ إلى أن يصير العارف الذي يزكِّي نقلةَ الأخبار ويجرحهم جهبذًا إلَّا بإدمان الطلب، والفحْص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر، والتيقُّظ والفَهْم، مع التقوى والدِّين المتين، والإنصاف والتردُّد إلى مجالس العلماء، والتحرِّي والإتقان، وإلا تفعل:

فدعْ عنك الكتابة لست منها ... ولو سَوَّدت وجهك بالمدادِ[3]

---

(1) نزهة النظر (1/ 138-139).

(2) الموقظة في علم مصطلح الحديث (1/ 82) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز قَايْماز الذهبي – اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة- مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب- ط2 ، 1412 هـ.

(3) تذكرة الحفاظ (1/ 10) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- دراسة وتحقيق: زكريا عميرات- دار الكتب الكتب العلمية بيروت-لبنان- الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م.

وجاء في الرفع والتكميل للإمام اللكنوي: «قال التاج السبكي: من لا يكون عالمًا بأسبابها- أي الجرح والتعديل- لا يقبلون منه لا بإطلاق ولا بتقييد انتهى. وقال البدر بن جماعه: من لا يكون عالمًا بالأسباب لا يقبل منه جرح ولا تعديل لا بالإطلاق ولا بالتقييد انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في شرح نخبته: إن صدر الجرح من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به. وقال أيضًا: تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف وينبغي أن لا يقبل الجرح إلا من عدل متيقظ انتهى»[1].

2- علم تاريخ الرواة:

لما كانت دراسة السند تهدف إلى بيان حال الراوي والتثبت منه ومن حاله، فإن المنطلق إلى ذلك هو معرفة تاريخ وجوده والمعاصرين له؛ فلذلك اهتم علماء الحديث بدراسة تاريخ الرواة وهو ما يتعلق بضبط المواليد والوفيات، فموضوع هذا العلم يعني بتتبع أحوال الراوي (رجال السند) منذ ولادته إلى وفاته، لا يغادر كبيرة ولا صغيرة إلا أحصاها عليه حتى تصفو روايته، فمثلًا يعنى هذا العلم بمعرفة شيوخ الراوي وتاريخ سماعه منهم، وما روى عنهم، وبلاده وأحوالها، ورحلاته، وتاريخ قدومه إلى البلدان المختلفة، وهل كان مبتدعًا أو داعيًا إلى بدعة؟ ومتى تحمل الرواية ومتى أدها... إلخ.

وقد احتل التاريخ عند أهل الحديث مكانة هامة جدًا لمعرفة اتصال الأسانيد وانقطاعها، وفي الكشف عن أحوال الرواة وفضح الكذابين. ولذلك أوجب علماء الحديث على طلبة علم الحديث الاهتمام بالتاريخ، ومعرفة وفيات الشيوخ؛ لأنه من أهم علوم الحديث. ولا سيما ما يتصل بالنبي ﷺ وأكابر أصحابه والتابعين وأتباعهم وأئمة علماء الدين. وقد جاءت أقوال أهل العلم موضحة لأهمية هذا العلم وأثره في بيان توثيق الروايات وكشف الكذب.

---

(1) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (ص68).

قال الإمام النووي: «التواريخ والوفيات: هو فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر في التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين»(1).

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «ومما يستدل به على كذب المحدث في روايته عمن لم يدركه؛ معرفة تاريخ موت المروي عنه ومولد الراوي:

كما أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل قال: أنا عبد الله بن جعفر ثنا يعقوب بن سفيان حدثني العباس بن الوليد بن صبح حدثني يحيى بن صالح حدثنا عفير بن معدان الكلاعي قال: قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول حدثنا شيخكم الصالح، حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا نعرفه قال: فقال خالد بن معدان، قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة، قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، قال: فقلت له: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد بن معدان في سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى إنه لم يغز أرمينية قط، كان يغزو الروم...

قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعلمنا لهم التاريخ».

وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين». يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه(2).

وقال الحاكم: «لما قدم علينا محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد سألته عن

---

(1) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث (ص117) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي – تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت– دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الأولى، 1405 هـ – 1985 م.

(2) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص129).

مولده، فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين. فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة! !»[1].

وزعم أبو خالد السقاء في سنة تسع ومائتين أنه سمع أنس بن مالك ورأىٰ عبد الله بن عمر فقال أبو نعيم: «ابن كم يزعم أنه؟ قالوا: «ابن خمس وعشرين ومائة سنة»فقال أبو نعيم:«علىٰ زعمه مات ابن عمر قبل أن يولد بخمس سنين»[2].

وقد صنف أهل العلم المصنفات التي توضح تاريخ الرواة منذ عهد النبي ﷺ والصحابة الكرام رضوان الله عليهم.

ومن أعظم المؤلفات في تاريخ الرواة:

- التاريخ الكبير، للإمام البخاري. تكلم فيه عن الراوي وذكر شيوخه وتلامذته، وقد طبع في ثمانية أجزاء.

- التاريخ، لابن أبي خيثمة، كتاب كبير، قال فيه ابن الصلاح: «وما أغزر فوائده».

- مشاهير علماء الأمصار، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تكلم فيه عن كل راو بإيجاز شديد، وذكر تاريخ وفاته. والكتاب مطبوع في جزأين.

3- علم طبقات الرواة:

اهتم علماء الحديث بالرواة فجمعوهم وصنفوهم في طبقات، وكل رجل ترجموا له ترجمة دقيقة تعين علىٰ معرفته حتىٰ بعد وفاته بقرون، فأصبحت هذه التراجم صورة من حياة الراوي، وقد برع المحدثون في تبويب وترتيب الطبقات. يقول الحافظ ابن الصلاح تحت موضوع معرفة طبقات الرواة والعلماء: وذلك من المهمات التي افتضح بسبب الجهل بها غير

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 132).

(2) المغني في الضعفاء (2/ 782) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

واحد من المصنفين وغيرهم[1].

تعريف الطبقات:

لغة: مادة (طبق) في اللغة تدل على معان كثيرة:

- القوم المتشابهون. الطِّبق الجماعة من الناس يعدلون جماعة مثلهم[2]، أي يساونهم.

- الجيل بعد الجيل[3].

اصطلاحًا:

الطبقات جمع طبقة وهم القوم الذين تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط.

يقول الحافظ العراقي: «ويعرف كون الراويين أو الرواةِ من طبقةٍ واحدةٍ، بتقاربهم في السِّنِّ، وفي الشيوخ الآخذين عنهم، إمَّا بكون شيوخِ هذا هم شيوخُ هذا أو تقارب شيوخُ هذا من شيوخ هذا في الأخذ...، فإنَّ مدلولَ الطبقةِ لغةً: القومُ المتشابهونَ، وأما في الاصطلاحِ فالمرادُ: المتشابهُ في الأسنانِ، والإسنادِ، وربَّما اكتفوا بالمتشابهِ في الإسنادِ»[4].

والأصل في علم الطبقات هو حديث النبي ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته**»[5].

---

(1) مقدمة ابن الصلاح (ص398).

(2) لسان العرب (10/ 210).

(3) المعجم الوسيط (2/ 551).

(4) شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي (2/ 342-343) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي – تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل- دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان- الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م.

(5) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ (3650)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (2535) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

فقد قسم النبي ﷺ أمته إلى قرون فالأول قرنه ويضم الصحابة الكرام، والثاني قرن التابعين، والثالث قرن أتباع التابعين، واختلف في ذكر القرن الرابع وهم تبع الأتباع.

وعلم الطبقات علم ابتكره المحدثون وتطور على يديهم خدمة لسنة رسول الله ﷺ؛ وذلك لما له من الأثر في معرفة شخصيات حملة الروايات (الرواة).

ومن فوائد هذا الفن:

1- تعيين الرواة بالتحديد، فهو يجنِّب العلماء الوقوع في الخلط بين اسمين تشابها في الاسم والنسب وهما من طبقتين مختلفتين؛ فإنه قد يتَّفق اثنان في الاسم فيُظنُّ أنَّ أحدهما هو الآخر، فيتميَّز ذلك بمعرفة طبقاتهما.

2- يُساعد على معرفة المدلِّسين، ويعين على ضبطهم. وكذلك الوضَّاعين وبيان مدعي السماع.

3- يهدي إلى معرفة المراتب والمنازل، ويساعد على التمييز بين الفاضل من المفضول؛ فأنس بن مالك الأنصاري وغيره من صغار الصحابة دون أبي بكر ونحوه من أكابر الصحابة بطبقات، إذا نظرنا إلى التفاوت في السبق إلى الإسلام. لكنه يعدُّ معهم من طبقة واحدة هي عموم الصحابة إذا نظرنا إلى الاشتراك في أساس صفة الصحبة، وعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى، والتابعون طبقة ثانية، وأتباع التابعين طبقة ثالثة، وأتباع أتباع التابعين طبقة رابعة، وأتباع أتباع أتباع التابعين طبقة خامسة. وهذه الطبقات الخمس هي طبقات الرواة حتى نهاية القرن الثالث.

4- معرفة المتقدم والمتأخر من الرواة، ورواية السابق واللاحق، ورواية الأكابر عن الأصاغر.

5- التحقق من سني الولادة والوفاة، ومعرفة الخطأ فيهما، وتعظم الحاجة إليه فيمن لم تضبط مواليدهم ووفياتهم.

6- العلم بإمكانية المعاصرة واللقيا والسماع بين الرواة.

7- الوقوف على حقيقة المراد من العنعنة، أهي تفيد الاتصال أم الانقطاع.

يقول الحافظ العراقي: «وبسببِ الجهلِ بمعرفةِ الطبقاتِ غلط غيرُ واحدٍ من المصنفين، فربَّما ظنَّ راويًا راويًا آخرَ غيرَه، وربَّما أدخلَ راويًا في غير طبقتهِ. وقد تقدَّم لذلك أمثلةٌ في أواخر معرفة التابعين»(1).

وقال الحافظ ابن حجر: «ومن المهم عند المحدثين معرفة طبقات الرواة. وفائدته: الأمن من تداخل المشتبهين. وإمكان الاطلاع على تبيين المدلسين والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة. والطبقة في اصطلاحهم: عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ.

وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين، كأنس بن مالك رضي الله عنه، فإنه من حيث ثبوت صحبته للنبي ﷺ يعدُّ في طبقة العشرة مثلًا، ومن حيث صغر السن يعد في طبقة بعدهم، فمن نظر إلى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة، كما صنع ابن حبان وغيره، ومن نظر إليهم باعتبار قدر زائد، كالسبق إلى الإسلام، أو شهود المشاهد الفاضلة، جعلهم طبقات، وإلى ذلك جنح صاحب الطبقات أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي، وكتابه أجمع ما جمع في ذلك.

وكذلك من جاء بعد الصحابة، وهم التابعون: من نظر إليهم باعتبار الأخذ عن بعض الصحابة فقد جعل الجميع طبقة واحدة، كما صنع ابن حبان أيضًا، ومن نظر إليهم باعتبار اللقاء قسمهم، كما فعل محمد بن سعد، ولكل منهما وجه»(2).

وقال السخاوي رحمه الله: «فإنه أمر مهم قد افتضح بسبب الجهل به جماعة من المؤلفين، وينشأ عن النظر فيه معرفة المواليد والوفيات غالبًا ومن رووا عنه وروى عنهم، ويزول به

(1) شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي (2/ 343).

(2) نزهة النظر (1/ 134).

الإشكال عن المشتركين في التسمية، إذا كان بين طبقتين؛ حيث يحصل التمييز بينهما، وكذا إن كانا من طبقة واحدة فإنَّه تارة يزول بتغاير مَن روىٰ عنهما، وتارة بشيوخهما، نعم إن اشتركا فيهما معًا فهو: المشكل، ولا يميز ذلك إلا أهل النقد والمعرفة»(1).

ما يتطلبه هذا العلم:

يتطلب تقسيم الرواة علىٰ طبقات معرفة الشيوخ والتلاميذ؛ لمعرفة التقارب في الإسناد، وكذلك معرفة سني الولادة والوفاة، لمعرفة التقارب في السن. يقول ابن الصلاح: «والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلىٰ معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم، ونحو ذلك، والله أعلم»(2).

وكذلك يتطلب هذا العلم معرفة بلدان الرواة، ورحلاتهم وتواريخها، وتواريخ وفاة شيوخهم وتواريخ ميلاد تلاميذهم.

وقد قسَّم الحافظ ابن حجر الطبقات بحسب تقارب رجالها في الإسناد أو تشابههم في الشيوخ والمعاصرة إلىٰ اثنتي عشرة طبقة، ثم بيَّن الزمن التقريبي لأفراد كل طبقة، في كتابه تقريب التهذيب.

الأولىٰ: الصحابة.

الثانية: كبار التابعين.

الثالثة: الوسطىٰ من التابعين.

الرابعة: طبقة جل روايتها عن كبار التابعين.

---

(1) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص313) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي – المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم– مكتبة أولاد الشيخ للتراث– الطبعة: الأولىٰ، 2001م.

(2) مقدمة ابن الصلاح (ص399).

الخامسة: صغار التابعين.

السادسة: لم يلتقوا أحدًا من الصحابة.

السابعة: كبار أتباع التابعين.

الثامنة: الوسطى من أتباع التابعين.

التاسعة: الصغرى من أتباع التابعين.

العاشرة: كبار الآخذين عن أتباع التابعين.

الحادية عشرة: الوسطى من الآخذين عن تبع الأتباع.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن أتباع التابعين.

من المصنفات في علم طبقات الرواة:

كثرت مصنفات العلماء في الطبقات؛ فمنهم من صنف في الرواة عامة، ومنهم من تقيد بالصحابة أو التابعين أو أتباع التابعين، ومنهم من قام بالجمع بينهما.

ولأهمية هذا الفن عني به المحدثون وصنفوا فيه الكتب الكثيرة. فمن ذلك:

أ- «الطبقات الكبرى» للإمام الحافظ محمد بن سعد.

وهو كتاب غزير الفوائد فاق سائر كتب الطبقات شهرة، ومؤلفه حافظ ثقة.

ب- «الطبقات» للإمام خليفة بن خياط. وهو كتاب نافع مفيد مختصر جدًّا، يقع في جزأين.

وهناك الكثير من الكتب الغير مطبوعة.

ج- المعين في طبقات المحدثين للحافظ الذهبي.

- الفرق بين علم تاريخ الرواة وعلم الطبقات:

يقول السخاوي: وبينه- أي علم الطبقات- وبين التاريخ عموم وخصوص وجهي فتجمعان في التعريف بالرواة وينفرد التاريخ بالحوادث والطبقات بما إذا كان في البدريين مثلا من تأخرت وفاته عمن لم يشهدها؛ لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة.

وقد فرق بينهما بعض المتأخرين بأن التاريخ ينظر فيه بالذات إلى المواليد الوفيات وبالعرض إلى الأحوال والطبقات ينظر فيها بالذات إلى الأحوال وبالعرض إلى المواليد والوفيات ولكن الأول أشبه[1].

4 - معرفة التابعين:

من المباحث الهامة المتعلقة بعلوم الرواة التاريخية معرفة التابعين، وهذا له أعظم الأثر من ناحية معرفة الجهود المبذولة من هذا الجيل في خدمة السنة النبوية وحفظ حديث رسول الله ﷺ.

وقد خلف التابعون أصحاب النبي ﷺ في حمل العلم، وقد ورد الثناء عليهم في القرآن: قال الله عز وجل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:100]

والتابعي: هو من لقي صحابيًّا فأكثر مسلمًا، ومات على الإسلام. وتعريف التابعي عند الحاكم: أنه من شافه أصحاب رسول ﷺ، مع كونه من المسلمين بالطبع.

فقال: «فخير الناس قرنًا بعد الصحابة من شافه أصحاب رسول الله ﷺ وحفظ عنهم الدين والسنن وهم قد شهدوا الوحي والتنزيل»[2].

ولهذا العلم فائدة عظيمة فإنه إذا غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق بين التابعين وأتباع التابعين. فمن نتائج تحديد التابعين معرفة المتصل من المرسل، فما رفعه الصحابي للنبي ﷺ فهو المتصل، وما رفعه التابعي للنبي ﷺ، فهو المرسل.

---

(1) فتح المغيث (4/ 276).

(2) معرفة علوم الحديث (ص87) الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري- دراسة وتحقيق: زهير شفيق الكبي- الناشر: دار إحياء العلوم.

ورواية الصحابي عن تابعي توثيق قوي لهذا التابعي، لما عرفنا من تشدد الصحابة رضي الله عنهم في قبول الأحاديث.

5- معرفة أتباع التابعين:

تابع التابعي هو من شافه التابعي مؤمنًا بالنبي ﷺ، وعصر تابعي التابعين هو العصر الذي يلي عصر التابعين، وهو يبدأ من سنة مائة وسبعين تقريبًا.

والأصح أن القرن لا ينضبط بمدة، فقرن النبي ﷺ هم الصحابة، وكانت مدتهم من المبعث إلى آخر من مات من الصحابة مائة وعشرين سنة، وقرن التابعين من مائة سنة إلى نحو سبعين، وقرن أتباع التابعين من ثم إلى نحو العشرين ومائتين(1).

يقول الحاكم في أهمية هذا النوع ضاربًا الأمثلة له:

«ذكر النوع الخامس عشر من علوم الحديث وهو معرفة أتباع التابعين، فإن غلط من لا يعرفهم يعظم أن يعدهم من الطبقة الرابعة، أو لا يميز فيجعل بعضهم من التابعين كما قدمنا ذكره، وقد ذكرهم رسول الله ﷺ... قال:«**خير الناس القرن الذي بعثت فيه ثم اللذين يلونهم ثم اللذين يلونهم...**» فهذه صفة أتباع التابعين؛ إذ جعلهم النبي ﷺ خير الناس بعد الصحابة والتابعين المنتخبين، وهم الطبقة الثالثة بعد النبي ﷺ، وفيهم جماعة من أئمة المسلمين، وفقهاء الأمصار، مثل مالك بن أنس الأصبحي، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، وشعبة بن الحجاج العتكي، وابن جريج.

ثم يعد أيضًا فيهم جماعة من تلامذة هؤلاء الأئمة الذين ذكرناهم، مثل: يحيى بن سعيد القطان وقد أدرك أصحاب أنس، وعبد الله بن المبارك، وقد أدرك جماعة من التابعين، ومحمد بن الحسن الشيباني ممن روى الموطأ عن مالك، وقد أدرك جماعة من التابعين، وإبراهيم بن

(1) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (9/ 3878)علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري – دار الفكر، بيروت –لبنان– الطبعة: الأولى، 1422هـ – 2002م.

طهمان الزاهد، وقد أدرك جماعة من التابعين.

وفي هذه الطبقة جماعة يشتبه على المتعلم أساميهم فيتوهمهم من التابعين؛ لنسب يجمعهم أو غير ذلك، بما يشتبه على غير المتبحرين في هذا العلم، مثل إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، ولم يسمع من أحد من الصحابة، وربما نسب إلى جده فيتوهمه الراوي بحديثه إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، وهو تابعي كبير عنده، عن أبيه وغيره من الصحابة... قال الحاكم: فقد ذكرنا هذه الأسامي ليستدل بها على جماعة من أتباع التابعين لم نذكرهم، ويعلم بذلك أن معرفة الأتباع نوع كبير من هذا العلم»[1].

ومن مصادر معرفة رجال التابعين وتابعيهم الكتب المصنفة على الطبقات، مثل: طبقات ابن سعد، وطبقات خليفة بن خياط، والثقات للذهبي، وتذكرة الحفاظ للذهبي أيضًا.

6- معرفة الإخوة والأخوات:

من العلوم والمباحث المختصة برجال السند معرفة الإخوة والأخوات من الرواة والعلماء، وهو علم أفرده علماء الحديث بالتصنيف، قال فيه ابن الجزري:

واعــرف الْإِخْــوَة مَــعَ الْأَخَــوَات ... مــــن الْأَئِمَّـــــة أَو الـــــروَاة

مثـــل أَبـــى الْعَـــاصِ وثابـــت مَعَـــه ... ثَلَاثَـــة بنـــو حنيـــف أَرْبَعَـــة

بنـــو سُـــهَيْل وبنـــو عُيَيْنَـــة ... خمـــس بنـــو سِـــيرِين عـــدوا سِـــتَّة [2]

وهو علم عزيز من معارف أهل الحديث المفردة بالتصنيف. ومن فائدته أنه قد يشتهر أحد

(1) معرفة علوم الحديث (ص 45- 48).

(2) انظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص243).

الأخوة بالرواية فلا يظن الباحث إذا وجد الرواية عن بعض إخوته أنها وهم.

قال ابن الصلاح: «ذلك إحدىٰ معارف أهل الحديث المفردة بالتصنيف، صنف فيها علي بن المديني، وأبو عبد الرحمن النسوي، وأبو العباس السراج وغيرهم. فمن أمثلة الأخوين من الصحابة: عبد الله بن مسعود، وعتبة بن مسعود هما أخوان، زيد بن ثابت ويزيد بن ثابت هما أخوان، عمرو بن العاص، وهشام بن العاص أخوان.

من التابعين: عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة وأخوه أرقم بن شرحبيل، كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود، هزيل بن شرحبيل وأرقم بن شرحبيل، أخوان آخران من أصحاب ابن مسعود أيضًا.

ومن أمثلة ثلاثة الإخوة: سهل، وعباد، وعثمان بنو حنيف إخوة ثلاثة، عمرو بن شعيب، وعمر، وشعيب بنو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص إخوة ثلاثة.

ومن أمثلة الأربعة: سهيل بن أبي صالح السمان الزيات، وإخوته: عبد الله الذي يقال له عباد، ومحمد، وصالح.

ومن أمثلة الخمسة: ما نرويه عن الحاكم أبي عبد الله، قال: سمعت أبا علي الحسين بن علي الحافظ غير مرة يقول: آدم بن عيينة، وعمران بن عيينة، ومحمد بن عيينة، وسفيان بن عيينة، وإبراهيم بن عيينة، حدثوا عن آخرهم.

ومثال الستة: أولاد سيرين، ستة تابعيون وهم: محمد، وأنس، ويحيىٰ، ومعبد، وحفصة، وكريمة ذكرهم هكذا أبو عبد الرحمن النسوي، ونقلته من كتابه بخط الدارقطني فيما أحسب، وروي ذلك أيضًا عن يحيىٰ بن معين، وهكذا ذكرهم الحاكم في كتاب المعرفة، لكن ذكر فيما نرويه من تاريخه بإسنادنا عنه، أنه سمع أبا علي الحافظ يذكر بني سيرين خمسة إخوة: محمد بن سيرين، وأكبرهم معبد بن سيرين، ويحيىٰ بن سيرين، وخالد بن سيرين، وأنس بن سيرين، وأصغرهم حفصة بنت سيرين.

قلت: وقد روي عن محمد، عن يحيىٰ، عن أنس، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «**لبيك حقًّا حقًّا تعبدًا ورقًّا**». وهذه غريبة، عايا بها بعضهم فقال: أي ثلاثة إخوة روىٰ بعضهم عن بعض؟

ومثال السبعة: النعمان بن مقرن، وإخوته: معقل، وعقيل، وسويد، وسنان، وعبد الرحمن، وسابع لم يسم لنا، بنو مقرن المزنيون سبعة إخوة، هاجروا وصحبوا رسول الله ﷺ ولم يشاركهم فيما ذكره ابن عبد البر وجماعة في هذه المكرمة غيرهم، وقد قيل: إنهم شهدوا الخندق كلهم والله أعلم.

وقد يقع في الإخوة ما فيه خلاف في مقدار عددهم، ولم نطول بما زاد علىٰ السبعة لندرته، ولعدم الحاجة إليه في غرضنا هاهنا، والله أعلم[1].

7- المُدبَّج ورواية الأقران:

المدبج في اصطلاح المحدثين: أن يروي القرينان كل واحد منهما عن صاحبه.

الأقران: هم الرواة المتقاربون في السن والإسناد، واكتفىٰ بعض العلماء بالتقارب في الإسناد فقط.

وقد ذكروا قسمين لرواية القرين عن القرين: الأول: المدبج، وهو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر، مثل: أبي هريرة وعائشة، روىٰ كل منهما عن الآخر، والزهري وعمر بن عبد العزيز، ومالك والأوزاعي. القسم الثاني: غير المدبج، وهو أن يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه، مثاله رواية سليمان التيمي عن مسعر، وهما قرينان، ولا نعلم لمسعر رواية عن التيمي.

جاء في تدريب الراوي: «قال العراقي وأول من سماه بذلك الدارقطني فيما أعلم. قال: إلا أنه لم يقيده بكونهما قرينين بل كل اثنين روىٰ كل منهم عن الآخر يسمىٰ بذلك، وإن كان

(1) مقدمة ابن الصلاح (310-313).

أحدهما أكبر وذكر منه رواية النبي ﷺ عن أبي بكر وعمر وسعد بن عبادة وروايتهم عنه، ورواية عمر عن كعب وكعب عنه. وبذلك يندفع اعتراض ابن الصلاح على الحاكم في ذكره في هذا رواية أحمد عن عبد الرزاق عنه؛ لأنه ماش على ما قاله شيخه ونقله عنه، ثم وجه التسمية. قال العراقي لم أر من تعرض لها، قال: إلا أن الظاهر أنه سمي به لحسنه؛ لأنه لغة المزين والرواية كذلك إنما تقع لنكتة يعدل فيها عن العلو إلى المساواة أو النزول. فيحصل للإسناد بذلك تزيين. قال: ويحتمل أن يكون سمي بذلك لنزول الإسناد فيكون ذمًّا من قولهم: رجل مدبج قبيح الوجه والهامة، حكاه صاحب المحكم. وقد قال ابن المديني والمستملي: النزول شؤم، وقال ابن معين: الإسناد النازل حدرة في الوجه.

قال: وفيه بعد، والظاهر الأول، قال ويحتمل أن يقال إن القرينين الواقعين في المدبج في طبقة واحدة بمنزلة واحدة، شبها بالخدين؛ إذ يقال لهما الديباجتان كما قاله الجوهري وغيره. قال: وهذا المعنى متوجه على ما قاله ابن الصلاح والحاكم إن المدبج مختص بالقرينين، وجزم بهذا المأخذ في شرح النخبة؛ فإنه قال لو روى الشيخ عن تلميذه فهل يسمى مدبجًا فيه بحث والظاهر لا؛ لأنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، والتدبيج مأخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي أن يكون مستويًا من الجانبين، أما رواية القرين عن قرينه من غير أن يعلم رواية الآخر عنه فلا يسمى مدبجًا، كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية، ولا يعلم لزهير رواية عنه»(1).

قال الحاكم النيسابوري: «رواية الأقران من التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم من علماء المسلمين، ورواية بعضهم عن بعض، وهذا النوع منه غير رواية الأكابر عن الأصاغر. وإنما القرينان إذا تقارب سنهما وإسنادهما وهو على ثلاثة أجناس: فالجنس الأول منه الذي سماه بعض مشايخنا المدبج، وهو أن يروي قرين عن قرينه، ثم يروي ذلك القرين عنه، فهو

(1) انظر: تدريب الراوي (2/ 247-248)

المدبج»(1).

ومن فائدة هذا العلم ألا يتوهم أن ذكر أحد المتقارنين وقع في السند خطأ، وأن صوابها واو العطف التي تدل على أنهما اشتركا في رواية الحديث عن الراوي الذي ذكر في الإسناد قبلهما.

من أمثلة المدبج في الصحابة ما أخرجه الحاكم بسنده: عن أبي هريرة، عن عائشة رضي الله عنها قال: فقدت النبي ﷺ ذات ليلة من الفراش، فجعلت أطلبه بيدي فوقعت يدي على باطن قدميه وهما منصوبتان، فسمعته يقول: «**اللهم إني أعوذ برحمتك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**»(2).

قال أبو عبد الله: وقد روت عائشة عن أبي هريرة وسألته عن حديثه. وقد صنَّف الدارقطني في المدبج كتابًا، وهو أوَّل من سمَّاه به، وصنَّف الحافظ أبو الشيخ في رواية الأقران.

8 – رواية أكابر الرواة عن الأصاغر:

من المباحث الهامة في علوم الحديث معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر، أي أن يروي الراوي عن شخص هو أصغر منه سناً وأدنى طبقة؛ كراوية الصحابة عن التابعين ونحو ذلك. أو يروي عمن هو أقل منه علماً وحفظاً، كما قيل: لا ينبل الرجل حتى يأخذ عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه(3).

ومن الفائدة فيه ألا يتوهم انقلاب السند، أو يتوهم أن الراوي دون المروي عنه، نظرًا إلى أن الأغلب كون المروي عنه أكبر من الراوي. ومن مقاصد الأئمة في الرواية عمن دونهم التنويه بذكرهم، ولفت الناس للأخذ عنهم.

---

(1) معرفة علوم الحيث (ص215).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (486).

(3) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (2/ 62).

وقد ذكروا مما يندرج تحت هذا النوع رواية الصحابي عن التابعي، كرواية العبادلة وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار بعض ما كان يحدث به من أخبار السابقين.

قال الإمام النووي رحمه الله: «من فائدته أن لا يتوهم أن المروي عنه أكبر وأفضل لكونه الأغلب. ثم هو أقسام. أحدها: أن يكون الراوي أكبر سنًا وأقدم طبقة كالزهري عن مالك، وكالأزهري عن الخطيب.

والثاني: أكبر قدراً، كحافظ عالم عن شيخ، كمالك عن عبد الله بن دينار، والثالث: أكبر من الوجهين كعبد الغني عن الصوري، وكالبرقاني عن الخطيب، ومنه رواية الصحابة عن التابعين كالعبادلة وغيرهم عن كعب الأحبار، ومنه رواية التابعي عن تابعه كالزهري، والأنصاري عن مالك وكعمرو بن شعيب ليس تابعيًّا، وروى عنه منهم أكثر من عشرين وقيل أكثر من سبعين، والله أعلم»(1).

9 - معرفة السابق واللاحق:

وهو أن يشترك في الرواية عن الراوي راويان: أحدهما متقدم الوفاة، والآخر متأخر في الوفاة، بينهما أمد بعيد. هذا النوع من أنواع علوم الحديث يعرف بالسابق واللاحق.

جاء في تدريب الراوي: «النوع السادس والأربعون: السابق واللاحق. وهو معرفة من اشترك في الرواية عنه اثنان تباعد ما بين وفاتيهما، للخطيب فيه كتاب حسن سماه: السابق واللاحق. ومن فوائده حلاوة علو الإسناد في القلوب، وأن لا يظن سقوط شيء من الإسناد.

مثاله محمد بن إسحاق السراج، روى عنه البخاري في تاريخه، و أبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر؛ لأن البخاري مات سنة ست وخمسين ومائتين، والخفاف مات سنة ثلاث، وقيل: أربع، وقيل: خمس وتسعين وثلاثمائة. والزهري وزكريا بن رويد رويا عن مالك، وبينهما كذلك. فإن الزهري مات سنة

---

(1) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ص96،95).

أربع وعشرين ومائة، وزكريا حدث سنة نيف وستين ومائتين ولا نعرف وقت وفاته[1].

10 - معرفة رواية الآباء عن الأبناء:

وفائدة معرفة هذا العلم ألا يظن أن في السند انقلابا أو خطأ؛ لأن الأصل أن يروي الابن عن أبيه، وهذا النوع مع النوع الذي قبله يدل على تواضع العلماء، وأخذهم العلم من أي شخص كان وإن كان دونهم في القدر والسن.

ومن أمثلته في الصحابة أن العباس بن عبد المطلب روى عن ابنه الفضل بن عباس رضي الله عنهما :أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة.

ومن روايات التابعين رواية وائل عن ابنه بكر بن وائل ثمانية أحاديث، منها وائل عن بكر عن الزهري عن أنس: أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر.

ومن بعدهم رواية أبي عمر حفص بن عمر الدوري المقرئ عن ابنه أبي جعفر محمد بن حفص ستة عشر حديثًا، أو نحو ذلك. وقد صنف الخطيب البغدادي في هذا النوع كتابًا قيما، نقل منه المؤلفون أمثلة كثيرة.

قال العراقي في التذكرة:

وَصَنَّفُوا فِيمَا عَنِ ابْنٍ أَخَذَا ... أَبٌ كَعَبَّاسٍ عَنِ الفَضْلِ كَذَا

.... وائِلُ عَنْ بَكْرِ ابْنِهِ والتَّيْمِيْ ... عَنِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ في قَوْمِ

صنف أبو بكر الخطيب كتابا في رواية الآباء عن الأبناء، روى فيه من حديث العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة وذكر أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب التلقيح أن العباس روى عن ابنه عبد الله حديثًا.

---

(1) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (2/ 738).

وكذلك روىٰ وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل ثمانية أحاديث، منها في السنن الأربعة حديثه عن ابنه عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ أولم علىٰ صفية بسويق وتمر. ومنها ما رواه الخطيب من طريق ابن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال قال رسول الله ﷺ أخروا الأحمال فإن اليد معلقة، والرجل موثقة قال الخطيب لا يروىٰ عن النبي ﷺ فيما نعلمه إلا من جهة بكر وأبيه[1].

11 – معرفة رواية الأبناء عن الآباء:

رواية الأبناء عن الآباء نوعان:

الأول: رواية الابن عن أبيه فقط، وذلك كثير جدًّا. الثاني: رواية الابن عن أبيه عن جده، وهي كثيرة أيضًا، لكن دون الأول. ورواية الرجل عن أبيه عن جده مصدر فخر للراوي، قال أبو القاسم منصور بن محمد العلوي: «الإسناد بعضه عوال وبعضه معال، وقول الرجل: حدثني أبي عن جدي من المعالي»[2].

جاء في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث عن هذا النوع من علوم الحديث [3]:

---

(1) شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي (2/ 181).

(2) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (2/ 564) إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي – صلاح فتحي هلل –الناشر: مكتبة الرشد – الطبعة الأولى 1418هـ 1998م.

(3) شرحا لقول الناظم:

واسمهما علىٰ الشهير فاعلم أسامة بن مالك بن قهطم

والثان أن يزيد فيه بعده كبهز او عمرو أبا أو جده

انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (4/ 180).

«بل قال مالك مما رويناه فيما انتقاه السلفي من الطيوريات من حديثه في قول الله عز وجل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ﴾ [الزُّخرُف:44] قال: هو قول الرجل: حدثني أبي عن جدي.

ومن أهمه؛ أي: رواية الأبناء عن الآباء، إذا ما أبهما الأب فلم يسم أو سمي الأب وأبهم (جد وذاك) بحسب هذا قسما قسمين:

أحدهما: ما تكون الرواية فيه عن أب فقط وذلك باب واسع، وهو نحو رواية أبي العشرا بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة بعدها راء مع القصر للضرورة، الدارمي عن أبه بحذف الياء على لغة النقص- كما مر أول الكتاب- عن النبي ﷺ، فوالد أبي العشراء لم يسم في طرق الحديث، بل ولم يأت هو إلا مكنيًّا، واسمهما كما قال ابن الصلاح على الشهير من الأقوال... أسامة بن مالك بن قهطم، فكذلك نسبه ابن سعد، بل ونقله الميموني عن أحمد وجده، بكسر القاف فيما نقله ابن الصلاح من خط البيهقي وغيره، وكذا الطاء المهملة بينهما هاء، وقيل: حاء مهملة بدلها، وآخره ميم، بل حكى فيه أربع لغات: كسر القاف والطاء، وفتحهما وفتح الأول وكسر الثاني، وعكسه كاللغات في قرطم، وقيل: في اسمهما عطارد بن برز بتقديم الراء على الزاء مع الاختلاف أهي مفتوحة أو ساكنة؟ بل قيل: إنها لام. وقيل: يسار أو سنان. كما هو لأبي أحمد الحاكم بن بلز بن مسعود بن خولي بن حرمة بن قتادة، وقيل كما للطبراني: بلاز بن يسار. وقال ابن حبان: اسمه عبد الله. وقيل: عامر.

و القسم الثاني: أن يزيد فيه- يعني في السند- بعده أي: بعد ذكر الأب كبهز بموحدة مفتوحة ثم هاء وزاء، هو ابن حكيم، أو بالنقل عمرو هو ابن شعيب أبًا، يعني لحكيم أبي بهز أو يزيد، جده- أي: جد عمرو- مع كون التعبير في الموضعين بقوله: عن جده. غير أن مرجع الضمير فيهما مختلف، ففي الأول لبهز وجده، وهو معاوية بن حيدة بن معاوية القشيري، صحابي شهير، ولا يصح أن يكون الضمير فيه لحكيم ؛ فإن جده حيدة لم ينقل له حديث عن

النبي ﷺ مع كونه صحابيًّا، ورواية حفيده عنه كما في (دلائل النبوة) للبيهقي، وغيرها من طريق داود بن أبي هند، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده حيدة بن معاوية، أنه خرج معتمرًا في الجاهلية فإذا هو بشيخ يطوف بالبيت فذكر قصة»[1].

وبعد أن أوضحنا بعض علوم الحديث المتعلقة بالسند من الناحية التاريخية للرواة، نعرض الآن لأسماء بعض علوم الحديث المتعلقة بالسند من حيث أسماء الرواة.

فمن هذه العلوم: معرفة المبهمات: معرفة من ذكر بأسماء مختلفة، معرفة الأسماء والكنى، الألقاب، المنسوبون إلى غير آبائهم، النسب التي على خلاف ظاهرها، الموالي من الرواة والعلماء، أوطان الرواة وبلدانهم، الأسماء المفردة والكنى، المتفق والمفترق المؤتلف والمختلف، معرفة المتشابه «وهو ما يتركب من النوعين قبله السابقين».

***

(1) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي (4/ 188).